دورية الكترونية شهرية مستقلة محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث والاسهامات الأدبية والفنية

قضايا فكريّة

Qadaya Fikria

العدد الثاني عشر
يوليو 2026

An independent monthly publication facilitating academic, political, cultural, and artistic contributions



مهدي داود الخليفة

ثورة ديسمبر والفترة الانتقالية في السودان: بين آمال التحول الديمقراطي و صراعات السلطة

عدد خاص

قراءات حول تجربة الفترة الانتقالية

د. عبد المنعم مختار

من قتل الفترة الانتقالية؟ قراءة تحليلية في أسباب تعثر الانتقال الديمقراطي وانهيار مسارات الثورة

د. صديق الزيلعي

حول فشل الفترة الانتقالية في اصلاح المنظومة الأمنية

إقرأ لـ: بروفيسور عبد الله علي إبراهيم / بروفيسور صديق تاور / بروفيسور حسن بشير محمد نور / مدني عباس /
د. عبد العزيز محمد حمد ساتي/ د. حامد فضل الله/ السفير فخر الدين كرار / د. وجدي كامل /د. خالد كودي

Qadaya Fikria قضايا فكريّة

An independent monthly publication facilitating academic, political, cultural, and artistic contributions

دورية الكترونية شهرية مستقلة محكمة تعني بنشر الدراسات والبحوث والاسهامات الأدبية والفنية.

New Horizons Research Centre

تصدر المجلة من مركز آفاق جديدة للدراسات
أسسها د. صديق الزيلعي عام ٢٠٢٤
للتواصل: qadayafikria@gmail.com

خط عناوين المجلة (SudanRevLight) من تصميم وبرمجة مأمون أحمد، والمُهدى لثورة ديسمبر المجيدة.

العدد الثاني عشر / يوليو 2026

The main objectives of New Horizons Research Centre:

(1) To work as a research group, inside and outside Sudan, to offer people of Sudan a better understanding of their history and society by organising seminars, workshops, and publications.
(2) To help Sudanese writers to publish their books, in hard or soft formats, and disseminate them in different outlets.
(3) To promote Sudanese arts and culture by organising exhibition for work of Sudanese artists that are open for the public in the United Kingdom.
(4) To facilitate dialogue and discussion between different intellectuals, inside and outside Sudan, to encounter Sudan dilemma and propose solutions to the people of Sudan and their civil society organisations.
(5) To provide online training by qualified instructors to Sudanese involving in the co-operative movement and trade unions, with arrangement with their committees.

أهداف المجلة

«قضايا فكرية» مجلة محكمة بمعنى تقيدها بمعايير نشر الدراسات والبحوث المحكمة. اضافة للمقالات التي تلبي المعايير المطلوبة التي تتيح في نفس الوقت الكتابة الحرة، التي ليس بالضرورة ان تتقيد بالمعايير والضوابط الاكاديمية الصارمة، وتتم اجازتها من هيئة التحرير. وتشمل الأقسام المكرسة للإبداعات الفنية والادبية والترجمات وعرض كتب والملفات حول القضايا العامة الهامة. هي منصة فكرية ثقافية مستقلة تسعى إلى تقديم محتوى متميز يساهم في تفعيل وتطوير الحوار الفكري والنقدي بتقديم مقالات وأبحاث تتسم بالجودة والمقاييس الأكاديمية.

تصدر المجلة باللغتين العربية والانجليزية حيث يحوي الملف الإنجليزي الكتابات الاكاديمية الصادرة باللغة الإنجليزية واسهامات الجيل الثاني من السودانيين، الذي تفتح على الوعي والمعرفة خارج السودان.

ستكون المجلة هي المنظم والمسهل والمحفز للإسهامات والاطروحات الجادة، في سعي جاد لتشجيع وترسيخ التفكير النقدي بين القراء، وتحدي الرؤى التقليدية الراسخة.

تشكل مجلة « قضايا فكرية» إضافة نوعية لكافة المنابر الإعلامية والثقافية والفكرية السودانية الحالية، بتركيزها على الإنتاج الفكري والدراسات المتنوعة بما يضيف عمق نظري مطلوب ومفاهيم متطورة، تسهم في تقديم سياسات تفتح آفاق جديدة للمجتمع السوداني.

الأهداف: نشر المقالات والدراسات التي تتناول كافة التحديات الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تواجه المجتمع السوداني، والتعريف بالتيارات الفكرية العالمية.

- تقديم محتوى فكري متنوع يلبي تشوق القارئ للمعرفة الجادة.
وضع الفنون البصرية المختلفة والدراسات المتعلقة بها في صدارة اهتمامات المجلة
- إبراز قضية تنوع وتعدد المجتمع السوداني ونشر الاسهامات التي تعبر عن ذلك الواقع.
- الاسهام الجاد في معركة الحداثة وإبراز الجوانب الإيجابية في تراثنا.
- تشجيع الكتابات الجادة عن قضايا الانتقال الديمقراطي المتعددة والمتنوعة وعكس التجارب المتنوعة في تحقيق وترسيخ النظام الديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية.
- تدعم المجلة كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة السودانية وتسعي لإفساح مجال أكبر للكتابات النسوية بمدارسها المختلفة والكتابات الأخرى المعبرة عن حقوق النساء والدراسات النقدية الجادة والمتنوعة.
- التمسك حقوق الانسان وفق المواثيق الدولية.
- تشجيع الكتابات النظرية حول اساسيات المشروع القومي السوداني المتمحورة حول الدولة المدنية.
- الاهتمام المركز بإنتاج الشباب (من الجنسين) وتقديم أعمالهم للمجال العام، وإعطاء اعتبار خاص لصوت أبناء السودان بالخارج (جيل الشتات) الذين يكتبون باللغة الانجليزية.
- الاهتمام بدراسات الاقتصاد السياسي للتنمية وقضايا التمويل والاسيثمار
- تقف المجلة بحزم ضد نشر خطابي العنصرية والكراهية.
- تسعي المجلة لنشر المعرفة بالسعي الجاد لمواجهة الخرافة والتخلف.

في هذا العدد

أولاً: كلمة العدد

ملف العدد (الانتقال الديمقراطي.. التشريح البنيوي وأسباب التعثر)

الباب الثاني: الاقتصاد، المؤسسات، وإصلاح المنظومة الأمنية

الباب الثالث: جدلية السلام، الحرب، والمدنية

كلمة هيئة التحرير

وجد عدد المجلة السابق، قبولا حسنا، من القراء. وتمت الإشادة بفكرة اصدار عدد كامل باللغة الإنجليزية كل ثلاثة اشهر. هدفنا من اصدار العدد الإنجليزي، لربط الجيل الثاني من السودانيين الذين نشأوا وتشكلوا خارج الوطن الأم، وتعلم اغلبهم باللغة الإنجليزية. ورغم نجاح العدد، ولكننا لا زلنا نحتاج لبذل مجهود أكبر، لجذب مساهمات الجيل الثاني، من رؤي وكتابات ودراسات. هذا الجهد، في حالة اكتماله، سيضيف لمعرفتنا وافكارنا، رؤى عميقة، مرتبطة بروح العصر وبجيل المستقبل.

نكون وبصدور هذا العدد، اقتحمنا، مجالا جديدا لنا، بتكريس عدد خاص لقضية وطنية كبرى. فقد كانت تجربة تكريس عدد لتقديم قراءات حول الفترة الانتقالية الأخيرة، تجربة ثرية وهامة. مرت بلادنا بثورة عظيمة، نجحت في زلزلة اركان أعتى دكتاتورية عسكرية، مرت على بلادنا. فالنظرة الموضوعية، لما حدث، وتطور مواقف القوى المختلفة، والصراعات التي تفجرت، والتعطيل الذي قامت به الدولة العميقة، وقصور بعض من تصدوا للمسئولية، وغيرها، هي أسباب تحتاج لتحليلات عميقة، بعيدا عن الطرح الفطير أو المستعجل لإطلاق احكام. وفي هذا السياق، تتقدم هيئة التحرير باعتذارها الصادق لجميع الكُتّاب والمساهمين الذين قمنا بتأجيل نشر مقالاتهم ودراساتهم القيّمة، حيث اقتضت الرؤية التحريرية لهذا العدد تأجيل كافة المواضيع التي لا تتعلق بتجربة «الفترة الانتقالية» ليتسنى لنا نشرها في الأعداد القادمة.

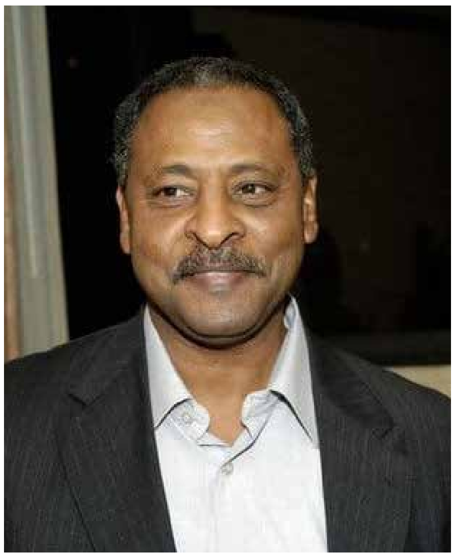
نجاح العدد الخاص، يدفعنا للتفكير، في ابتكار، اشكال أخري، لتفعيل الحوار الفكري، حول قضايا وطننا العاجلة. نفكر في عقد ورش وسمنارات، بالتعاون مع مركز آفاق جديدة للدراسات، وبقية المنصات، وان تتم بتحضير جيد، ومتسع من الزمن، وبمساهمة خبراء، في المجالات المختلفة. توسيعا لمنهج الحوار العقلاني الشفاف والموضوعي، نطرح محورنا للعدد القادم (أغسطس) حول قضية شغلت الوطن كثيرا. وازداد حدة طرحها، بعد اشتعال الحرب المدمرة. وهي قضية الهامش والمركز، ودولة 56، ودولة ما بعد الاستعمار، وغيرها من المسميات. نريد قراءات عميقة، وتحليل علمي رصين، يطرح جذور المسائل، ويقدم رؤى وبدائل لمعالجتها.



تنويه واعتذار
للباحثة الدكتورة
غادة عوض محمد شوقي

تود هيئة تحرير مجلة "قضايا فكرية" أن تتقدم ببالغ الاعتذار والتقدير لسعادة الدكتورة *غادة عوض محمد شوقي*، خبيرة القانون الدولي وحقوق الإنسان، وذلك إثر السهو غير المقصود، حيث لم يُبرز لقبها العلمي وتخصصها الدقيق بالشكل الملائم والمستحق.

وتتحمل هيئة التحرير كامل المسؤولية عن هذا اللبس الفني الإجرائي، وتؤكد اعتزازها الكبير بالدكتورة غادة شوقي، بوصفها قامة قانونية بارزة حائزة على درجة *دكتوراه القانون في حقوق الإنسان (حقوق الأقليات والدساتير المتعددة الثقافات)* من جامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا. كما تعرب الهيئة عن تطلعها الصادق إلى استمرار التعاون الأكاديمي المثمر مع الدكتورة غادة شوقي، آملين ألا يحول هذا السهو العابر دون مواصلة رفد المجلة وأعدادها القادمة بمقالاتها ودراساتها الرصينة والقيمة التي تشكل إضافة حقيقية للمكتبة الفكرية.



ثورة ديسمبر والفترة الانتقالية في السودان: بين آمال التحول الديمقراطي وصراعات السلطة (2018-2023)

مهدي داود الخليفة

لم تكن ثورة ديسمبر 2018 حدثاً عابراً فرضته أزمة اقتصادية طارئة، أو مجرد موجة احتجاجات مطلبية سرعان ما تحولت إلى حراك سياسي، بل جاءت نتيجة تراكم طويل لأزمات بنيوية رافقت الدولة السودانية خلال ثلاثة عقود من حكم نظام الإنقاذ (1989–2019). فقد أدّت سياسات الاحتكار السياسي، وتراجع الأداء الاقتصادي، واتساع رقعة النزاعات المسلحة، وتآكل مؤسسات الدولة، إلى إضعاف شرعية النظام تدريجياً، حتى أصبح عاجزاً عن احتواء التحديات الداخلية أو الاستجابة لمطالب الإصلاح.

وفي هذا السياق، مثلت الثورة نقطة تحول مفصلية في التاريخ السياسي السوداني، إذ أعادت إلى الواجهة المطالب التاريخية للسودانيين في الحرية، والسلام، والعدالة، والحكم الديمقراطي. كما فتحت الباب أمام أول محاولة جادة لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة بعد سقوط أحد أطول الأنظمة السلطوية في تاريخ السودان الحديث.

لا يكتمل فهم طبيعة الفترة الانتقالية دون تحليل السياقات التي سبقت اندلاع الثورة؛ إذ إن التحديات التي واجهت الحكومة الانتقالية لم تكن وليدة لحظة سقوط النظام، وإنما كانت امتداداً لبنية سياسية وأمنية واقتصادية تشكلت عبر سنوات طويلة. ولذلك فإن دراسة جذور المرحلة الانتقالية تبدأ بتحليل طبيعة نظام الإنقاذ، وأسلوب إدارته للدولة، والعوامل التي قادت إلى انهيار شرعيته، وصولاً إلى ثورة ديسمبر وسقوط نظام الرئيس عمر حسن أحمد البشير.

نظام الإنقاذ وبناء الدولة السلطوية (1989–2019)

استولى نظام الإنقاذ على السلطة إثر انقلاب عسكري في 30 يونيو 1989 قادته الجبهة الإسلامية القومية بزعامة الدكتور حسن الترابي، ونفذه ضباط بالقوات المسلحة بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير، منهياً بذلك التجربة الديمقراطية

الثالثة. وبإلغاء الدستور، وحل الأحزاب والنقابات، وتعليق المؤسسات المنتخبة، دخل السودان مرحلة جديدة اتسمت بتركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية وإعادة تشكيل الدولة وفق رؤية أيديولوجية للحركة الإسلامية.

وخلال السنوات الأولى، لم يقتصر مشروع النظام على تغيير الحكومة، بل استهدف إعادة هندسة مؤسسات الدولة والمجتمع. فقد أُعيد تشكيل القوات النظامية، والخدمة المدنية، والجامعات، والنقابات على أساس الولاء السياسي، وأصبح الانتماء إلى المشروع الحاكم معياراً مهماً في التعيين والترقي وتولي المواقع القيادية، على حساب الكفاءة والخبرة المهنية.

> **"أدى هذا النهج إلى قيام منظومة سياسية وأمنية واقتصادية مترابطة، ارتبطت مصالحها باستمرار النظام، وشكلت ما عُرف لاحقاً بـ«الدولة العميقة"**

وأدى هذا النهج إلى قيام منظومة سياسية وأمنية واقتصادية مترابطة، ارتبطت مصالحها باستمرار النظام، وشكلت ما عُرف لاحقاً بـ«الدولة العميقة». ولم تكن هذه الدولة مجرد شبكة من الموظفين أو المسؤولين، بل منظومة نفوذ واسعة امتدت إلى أجهزة الدولة، والقطاع الاقتصادي، والإعلام، والأجهزة الأمنية، بما منح النظام قدرة كبيرة على التحكم في المجالين السياسي والإداري.

وفي المقابل، تقلصت مساحة العمل السياسي المستقل بصورة غير مسبوقة. فقد تعرضت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لقيود مشددة، وتراجعت حرية الصحافة، وانكمش المجال العام، الأمر الذي حدّ من فرص المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، ورسخ نمطاً من الحكم يقوم على احتكار القرار وتهميش المعارضة.

ورث نظام الإنقاذ الحرب الأهلية في جنوب السودان، إلا أن خياراته السياسية والعسكرية لم تنجح في الوصول إلى تسوية شاملة خلال سنواته الأولى، مما أطال أمد النزاع حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005، التي انتهت باستقلال جنوب السودان في يوليو 2011.

وفي الوقت نفسه، اندلعت حرب دارفور عام 2003، ثم امتدت النزاعات المسلحة إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، لتتحول البلاد إلى ساحة صراعات متعددة الأبعاد، تجاوزت آثارها الجوانب العسكرية لتطال الاقتصاد، والتنمية، والنسيج الاجتماعي.

وخلفت هذه النزاعات ملايين النازحين واللاجئين، وأضعفت قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو التنمية والخدمات، كما أسهمت في تعميق الإحساس بالتهميش في عدد من الأقاليم. وأدى حجم الانتهاكات المرتبطة بحرب دارفور إلى تدخل المجتمع الدولي، وإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت أوامر قبض بحق الرئيس عمر البشير وعدد من كبار المسؤولين، الأمر الذي زاد من عزلة السودان السياسية والدبلوماسية.

رغم القبضة الأمنية التي أحكم بها النظام سيطرته على الدولة، فإن تماسكه الداخلي بدأ يتراجع مع نهاية تسعينيات القرن الماضي، عندما اندلع الصراع بين رئيس النظام عمر البشير وعراب النظام الدكتور حسن الترابي، وانتهى بالمفاصلة الشهيرة عام 1999.

ولم يكن ذلك الخلاف مجرد تنافس شخصي، بل كشف عن انقسامات عميقة داخل الحركة الإسلامية بشأن طبيعة السلطة وآليات إدارتها. ومنذ ذلك التاريخ، أخذ النظام يعتمد بصورة متزايدة على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية في تثبيت سلطته، بينما تراجع المشروع السياسي والأيديولوجي الذي شكّل الأساس النظري لقيام الإنقاذ.

وقد أسهم هذا التحول في إضعاف تماسك النظام، وأفقده تدريجياً القدرة على تجديد شرعيته السياسية، لتصبح أدوات القوة الأمنية بديلاً عن التوافق السياسي، وهو ما مهد لاحقاً لتفاقم أزماته الداخلية وتآكل قاعدته الاجتماعية.

إذا كانت القبضة الأمنية والهيمنة السياسية قد مكّنتا نظام الإنقاذ من البقاء في السلطة ثلاثة عقود، فإن الأزمة الاقتصادية كانت العامل الأكثر تأثيراً في تقويض شرعيته وإضعاف قدرته على الاستمرار. فالأنظمة السلطوية قد تنجح في احتواء المعارضة السياسية لفترات طويلة، لكنها تصبح أكثر هشاشة عندما تعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين أو الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي.

شهد السودان منذ منتصف العقد الأول من الألفية تراجعاً تدريجياً في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن التحول الأكثر تأثيراً جاء مع انفصال جنوب السودان في يوليو 2011، الذي ترتب عليه فقدان نحو ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي، وهو المصدر الرئيس للنقد الأجنبي والإيرادات العامة. وأدى ذلك إلى اختلالات هيكلية عميقة في المالية العامة وميزان المدفوعات، وتسارع تدهور قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة.

غير أن الأزمة لم تكن وليدة فقدان النفط وحده، بل كشفت عن هشاشة النموذج الاقتصادي الذي اعتمد عليه النظام طوال سنوات حكمه. فقد اتسم هذا النموذج بالاعتماد المفرط على الموارد الريعية، وضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة والصناعة، إلى جانب اتساع الإنفاق الأمني والعسكري على حساب التنمية والخدمات الأساسية. كما ساهم انتشار الفساد، وتسييس الإدارة الاقتصادية، وغياب الشفافية والمساءلة في تعميق الاختلالات البنيوية للاقتصاد السوداني.

ومع اتساع العقوبات الدولية والعزلة السياسية، تراجعت فرص جذب الاستثمارات الخارجية والحصول على التمويل الدولي، في وقت استمرت فيه معدلات الدين الخارجي والعجز المالي في الارتفاع. وأصبحت الحكومة تعتمد بصورة متزايدة على التمويل بالعجز والتوسع في الكتلة النقدية، وهو ما أدى إلى تسارع التضخم وتآكل القوة الشرائية للمواطنين.

انعكست هذه التطورات مباشرة على الأوضاع المعيشية. فقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم الإنقاذ ارتفاعاً متواصلاً في أسعار السلع الأساسية، وتكررت أزمات الخبز والوقود والدواء، وتفاقمت معدلات البطالة والفقر، بينما تراجعت قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة. ولم تعد الأزمة الاقتصادية تقتصر على المؤشرات الكلية، بل أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للمواطن، الأمر الذي وسّع دائرة السخط الشعبي لتشمل شرائح اجتماعية لم تكن منخرطة تقليدياً في العمل السياسي أو المعارض.

وفي هذا السياق، فقد النظام أحد أهم مصادر شرعيته. فبعد أن استند في سنواته الأولى إلى خطاب أيديولوجي ومشروع سياسي رفع شعارات «الإنقاذ» و«المشروع الحضاري»، أصبح يواجه واقعاً تتراجع فيه قدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو تقديم حلول مقنعة للأزمات المتفاقمة. ومع تزايد الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع المعيشي، تآكلت

الثقة في مؤسسات الدولة، وبدأت قطاعات من القاعدة الاجتماعية التي ساندت النظام تعيد النظر في موقفها منه.

كما تزامنت الأزمة الاقتصادية مع تصاعد أزمة الشرعية السياسية. فقد أدّت هيمنة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة، وتقييد الحريات، وضعف المشاركة السياسية، واستمرار النزاعات المسلحة، إلى تقويض فرص الإصلاح من داخل النظام. وأصبح واضحاً أن الأزمة لم تعد اقتصادية فحسب، بل تحولت إلى أزمة حكم، إذ عجزت السلطة عن بناء توافق سياسي جديد أو تقديم مشروع إصلاحي قادر على استعادة ثقة المواطنين.

وفي السنوات الأخيرة قبل الثورة، تداخلت الأزمة الاقتصادية مع عوامل سياسية واجتماعية أخرى، أبرزها اتساع الوعي العام، وتنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي، وظهور أجيال شابة لم ترتبط سياسياً بتجربة الإنقاذ، وكانت أكثر استعداداً للمطالبة بالتغيير. كما لعبت الخبرات المتراكمة للاحتجاجات السابقة، في سبتمبر 2013 وغيرها، دوراً في تعزيز قناعة قطاعات واسعة من السودانيين بأن الإصلاح التدريجي لم يعد ممكناً، وأن تغيير النظام أصبح الخيار الوحيد للخروج من الأزمة.

وعليه، فإن ثورة ديسمبر لم تكن استجابة مباشرة لارتفاع أسعار الخبز أو شح الوقود، رغم أن تلك العوامل مثلت الشرارة الأولى، وإنما جاءت تعبيراً عن انهيار شامل في العلاقة بين الدولة والمجتمع. فقد تحولت الأزمة الاقتصادية إلى محفز سياسي، وتحولت المطالب المعيشية بسرعة إلى مطالب بتغيير النظام نفسه، بعد أن فقد قطاع واسع من المواطنين الثقة في قدرة السلطة على معالجة الأزمات أو إصلاح مؤسسات الدولة.

وبذلك يمكن القول إن الانهيار الاقتصادي لم يكن السبب الوحيد لسقوط نظام الإنقاذ، لكنه كان العامل الذي سرّع تآكل شرعيته، ووحّد قطاعات اجتماعية وسياسية متباينة حول هدف واحد هو إنهاء النظام، وهو ما مهّد الطريق لاندلاع ثورة ديسمبر 2018 بوصفها لحظة فاصلة في التاريخ السياسي السوداني الحديث.

ثورة ديسمبر 2018 وسقوط نظام الإنقاذ

لم تكن الاحتجاجات التي اندلعت في ديسمبر 2018 حدثاً مفاجئاً أو معزولاً عن سياقها التاريخي، بل جاءت تتويجاً لتراكم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية امتدت لسنوات. فمع تفاقم الأزمة المعيشية، وتراجع ثقة المواطنين في قدرة الدولة على إدارة شؤون البلاد، أصبح الاحتقان الشعبي أكثر استعداداً للتحول إلى حركة احتجاج واسعة تتجاوز المطالب الاقتصادية إلى المطالبة بتغيير النظام السياسي نفسه.

انطلقت الشرارة الأولى للاحتجاجات في مدينتي الدمازين وعطبرة في 19 ديسمبر 2018، على خلفية ارتفاع أسعار الخبز ونقص السلع الأساسية، وسرعان ما امتدت إلى مدن أخرى، من بينها القضارف وبورتسودان، ثم العاصمة الخرطوم. وفي غضون أيام قليلة، انتقلت الحركة الاحتجاجية من احتجاجات مطلبية متفرقة إلى انتفاضة وطنية شاملة، بعد أن أدركت قطاعات واسعة من السودانيين أن الأزمة الاقتصادية ليست سوى انعكاس لأزمة حكم أعمق.

ولعب تجمع المهنيين السودانيين دوراً محورياً في تنظيم الحراك، من خلال الدعوة إلى المواكب والإضرابات وتوحيد

الشعارات، قبل أن تتبلور قيادة سياسية أوسع عبر قوى إعلان الحرية والتغيير التي ضمت أحزاباً سياسية، ومنظمات مجتمع مدني، وتجمعات مهنية، وحركات شبابية. وقد نجح هذا التحالف، رغم تباين مكوناته، في توحيد قوى الثورة حول أهداف مشتركة تمثلت في إسقاط النظام، وتشكيل سلطة انتقالية مدنية، والشروع في بناء دولة ديمقراطية.

وكان من أبرز ملامح الثورة طابعها السلمي واتساع قاعدتها الاجتماعية. فقد شارك فيها الشباب والنساء والنقابات والمهنيون والطلاب، إلى جانب قطاعات واسعة من المواطنين في مختلف أنحاء البلاد، مما منحها زخماً وطنياً غير مسبوق. كما أسهم الاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي في تجاوز القيود المفروضة على الإعلام التقليدي، وساعد في تنسيق التحركات ونقل صورة الأحداث إلى الرأي العام المحلي والدولي.

ومع اتساع نطاق الاحتجاجات، لجأت السلطات إلى استخدام القوة وفرض حالة الطوارئ واعتقال المئات من الناشطين والسياسيين، غير أن تلك الإجراءات لم تنجح في احتواء الحراك، بل عززت قناعة قطاعات أوسع بأن بقاء النظام بات يمثل العقبة الرئيسية أمام أي إصلاح سياسي أو اقتصادي.

شكل السادس من أبريل 2019 نقطة تحول حاسمة في مسار الثورة، عندما توجهت حشود كبيرة من المتظاهرين إلى محيط القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، مطالبة بانحياز الجيش إلى إرادة الشعب. ولم يكن اختيار هذا الموقع اعتباطياً، بل حمل دلالات سياسية ورمزية، إذ وضع المؤسسة العسكرية أمام اختبار مباشر بين الاستمرار في حماية النظام أو الاستجابة لمطالب الجماهير.

> **”فرض هذا الواقع مساراً تفاوضياً معقداً بين الطرفين، كان هدفه المعلن إدارة المرحلة الانتقالية، لكنه حمل في داخله بذور الصراع الذي سيطبع السنوات اللاحقة.“**

وسرعان ما تحول الاعتصام إلى مركز للحراك الثوري ورمز للوحدة الوطنية، حيث شاركت فيه مختلف فئات المجتمع السوداني، وبرزت فيه مظاهر التضامن والتنظيم الذاتي بصورة لافتة. كما وفر الاعتصام مساحة مفتوحة للنقاش السياسي، وعكس تطلع قطاعات واسعة من السودانيين إلى بناء دولة تقوم على المواطنة والعدالة وسيادة القانون.

وفي المقابل، ازداد الضغط على المؤسسة العسكرية مع اتساع الاعتصام وتراجع قدرة الأجهزة الأمنية على احتوائه. وأصبح من الواضح أن استمرار النظام بصورته القائمة ينطوي على مخاطر متزايدة تهدد استقرار الدولة ومؤسساتها.

في الحادي عشر من أبريل 2019 أعلن وزير الدفاع، الفريق أول عوض بن عوف، عزل الرئيس عمر حسن أحمد البشير، واعتقاله، وتشكيل مجلس عسكري انتقالي لتولي إدارة البلاد يتألف من كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين في اللجنة الأمنية العليا. وقد مثل هذا الإعلان نهاية ثلاثة عقود من حكم الإنقاذ، لكنه لم يُنهِ الأزمة السياسية، إذ رأت قوى الثورة أن ما جرى لا يعدو كونه إعادة ترتيب لمراكز السلطة داخل النظام، وليس استجابة كاملة لمطالب الثورة.

ولذلك استمر الاعتصام أمام القيادة العامة، ورفضت قوى إعلان الحرية والتغيير الاعتراف بالمجلس العسكري بوصفه سلطة انتقالية منفردة، مطالبة بنقل السلطة إلى حكومة مدنية. وتحت ضغط الشارع، وتزايد الاعتراضات داخل المؤسسة

العسكرية نفسها، اضطر الفريق أول عوض بن عوف إلى الاستقالة بعد أقل من أربع وعشرين ساعة، ليتولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئاسة المجلس العسكري الانتقالي.

ومنذ تلك اللحظة، دخل السودان مرحلة جديدة اتسمت بتوازن دقيق بين شرعية الثورة التي استندت إلى الإرادة الشعبية، وسلطة المؤسسة العسكرية التي احتفظت بالسيطرة على أدوات القوة وأجهزة الدولة السيادية. وقد فرض هذا الواقع مساراً تفاوضياً معقداً بين الطرفين، كان هدفه المعلن إدارة المرحلة الانتقالية، لكنه حمل في داخله بذور الصراع الذي سيطبع السنوات اللاحقة.

تكشف أحداث ثورة ديسمبر أن سقوط نظام الإنقاذ لم يكن نتيجة انهيار مفاجئ، وإنما ثمرة تفاعل طويل بين أزمة اقتصادية خانقة، وانسداد سياسي مزمن، وتآكل تدريجي لشرعية النظام. كما تؤكد أن نجاح الثورة في إسقاط رأس النظام لم يكن مصحوباً بتغيير موازين القوة داخل الدولة، إذ بقيت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية تحتفظ بالنفوذ الفعلي، في حين امتلكت القوى المدنية الشرعية السياسية المستمدة من الشارع.

وقد أوجد هذا التباين معادلة انتقالية معقدة، انتقلت فيها السلطة شكلياً إلى مرحلة جديدة، بينما ظلت مراكز القوة الحقيقية خارج سيطرة المؤسسات المدنية. ومن هنا بدأت تتشكل الإشكالية البنيوية التي ستلازم الفترة الانتقالية بأكملها، والمتمثلة في التناقض بين شرعية الثورة وواقع السلطة، وهي الإشكالية التي ستزداد وضوحاً بعد فض اعتصام القيادة العامة، ثم أثناء المفاوضات التي أفضت إلى الوثيقة الدستورية.

فض اعتصام القيادة العامة وبداية إعادة تشكيل ميزان القوى

دخلت الثورة السودانية بعد سقوط نظام عمر البشير مرحلة بالغة التعقيد، إذ لم يعد الصراع يدور حول إسقاط النظام، وإنما حول طبيعة السلطة التي ستدير المرحلة الانتقالية. ففي الوقت الذي تمسكت فيه قوى الثورة بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية كاملة الصلاحيات، سعى المجلس العسكري الانتقالي إلى الاحتفاظ بدور محوري في إدارة الدولة، مستنداً إلى سيطرته على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ومؤسسات السيادة.

> ”ولم يقتصر أثر فض الاعتصام على جانبه الإنساني، بل مثّل تحولاً سياسياً واستراتيجياً أعاد تشكيل ميزان القوى خلال المرحلة الانتقالية“

ورغم انطلاق جولات تفاوض متعددة بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، ظلت العلاقة بين الطرفين محكومة بقدر كبير من انعدام الثقة. فقد استندت القوى المدنية إلى الشرعية الشعبية التي اكتسبتها من الثورة والاعتصام، بينما استند المجلس العسكري إلى ميزان القوة الفعلي وسيطرته على مؤسسات الدولة. وأدى هذا التناقض إلى تعثر المفاوضات وتزايد حدة الاستقطاب السياسي.

وفي فجر الثالث من يونيو 2019، الموافق التاسع والعشرين من رمضان، تعرض اعتصام القيادة العامة لعملية فض بالقوة، أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى والمفقودين، إضافة إلى وقوع انتهاكات جسيمة وثقتها

منظمات وطنية ودولية. وقد شكّل ذلك الحدث إحدى أكثر المحطات إيلاماً في التاريخ السوداني الحديث، وأحدث صدمة عميقة داخل المجتمع، كما أدى إلى انهيار ما تبقى من الثقة بين الشارع والقوى العسكرية.

ولم يقتصر أثر فض الاعتصام على جانبه الإنساني، بل مثّل تحولاً سياسياً واستراتيجياً أعاد تشكيل ميزان القوى خلال المرحلة الانتقالية. فقد انتقلت الأزمة من خلاف حول ترتيبات الانتقال إلى أزمة شرعية شاملة، وأصبحت العلاقة بين المدنيين والعسكريين تقوم على الشك المتبادل أكثر من قيامها على الشراكة أو الثقة.

وعلى الرغم من أن العملية هدفت، على ما يبدو، إلى إنهاء الضغط الشعبي وإعادة فرض السيطرة الأمنية، فإن نتائجها جاءت معاكسة في كثير من الجوانب. فقد أعقبها عصيان مدني واسع وإضراب سياسي شامل، أظهرا استمرار قدرة قوى الثورة على التعبئة الشعبية، وأكدا أن استخدام القوة لم ينهِ المطالبة بالحكم المدني، بل زادها اتساعاً داخلياً وتعاطفاً خارجياً.

> **الفترة الانتقالية لم تبدأ من نقطة الصفر، بل انطلقت وهي مثقلة بإرث ثلاثين عاماً من الحكم السلطوي، وبمؤسسات لم تُستكمل إعادة بنائها، وبشراكة سياسية فرضتها الضرورة أكثر مما فرضها التوافق**

وفي الوقت نفسه، تصاعدت الضغوط الإقليمية والدولية بصورة غير مسبوقة. فقد علّق الاتحاد الإفريقي عضوية السودان، وتحركت الوساطة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي وإثيوبيا لاستئناف الحوار بين الطرفين، بينما مارست قوى دولية وإقليمية ضغوطاً لتجنب انزلاق البلاد إلى مواجهة مفتوحة أو انهيار كامل لمؤسسات الدولة.

وأمام هذا الواقع، عاد المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير إلى طاولة التفاوض، ولكن في ظل موازين قوى مختلفة عن تلك التي كانت قائمة قبل فض الاعتصام. فقد أدرك كل طرف حدود قدرته على فرض رؤيته بصورة منفردة؛ إذ لم تتمكن القوى المدنية من انتزاع السلطة كاملة، كما لم يستطع المجلس العسكري إدارة البلاد دون غطاء سياسي ومدني يحظى بقبول داخلي ودعم خارجي.

ومن هنا جاءت التسوية التي تُوجت بالتوقيع على الإعلان السياسي ثم الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019. غير أن هذه التسوية لم تعكس توافقاً وطنياً حقيقياً بقدر ما كانت استجابة لميزان قوى مؤقت فرضته الضغوط الداخلية والخارجية. ولهذا حملت في بنيتها تناقضات جوهرية ظهرت آثارها لاحقاً في شكل أزمات متلاحقة بين شريكي المرحلة الانتقالية.

تكشف قراءة مسار الأحداث منذ اندلاع ثورة ديسمبر وحتى توقيع الوثيقة الدستورية أن السودان لم يشهد انتقالاً كاملاً من النظام القديم إلى نظام ديمقراطي جديد، بل دخل مرحلة انتقالية نشأت في ظل توازن هش بين قوى تمتلك مصادر مختلفة للشرعية والنفوذ. فقد امتلكت الثورة الشرعية الشعبية والأخلاقية، بينما احتفظت المؤسسة العسكرية بأدوات القوة والسيطرة على مؤسسات الدولة، في حين ظلت شبكات النظام السابق تحتفظ بجزء معتبر من نفوذها داخل أجهزة الدولة والاقتصاد.

ومن ثم، فإن الفترة الانتقالية لم تبدأ من نقطة الصفر، بل انطلقت وهي مثقلة بإرث ثلاثين عاماً من الحكم السلطوي، وبمؤسسات لم تُستكمل إعادة بنائها، وبشراكة سياسية فرضتها الضرورة أكثر مما فرضها التوافق. وقد جعل ذلك عملية الانتقال عرضة للتجاذبات منذ بدايتها، وحوّل الوثيقة الدستورية إلى إطار لإدارة الصراع أكثر من كونها أساساً لحسمه.

وعليه، فإن فهم تعثر التجربة الانتقالية يقتضي النظر إلى الوثيقة الدستورية باعتبارها نتاجاً لهذا التوازن الهش، لا نقطة انطلاق مستقلة عنه. فمن داخل هذا الإطار ستنشأ إشكالات ازدواجية السلطة، وتضارب الصلاحيات، وأزمة الثقة بين المدنيين والعسكريين، وهي القضايا التي سنتناولها بوصفها المدخل الرئيس لفهم إخفاق التجربة الانتقالية.

الوثيقة الدستورية والشراكة المدنية العسكرية: فرص الانتقال وتناقضات السلطة

مثّل التوقيع على الوثيقة الدستورية في 17 أغسطس 2019 محطة مفصلية في تاريخ السودان السياسي الحديث، إذ أنهى مرحلة المواجهة المباشرة التي أعقبت سقوط نظام الإنقاذ، ونقل البلاد من حالة الثورة المفتوحة إلى مرحلة تأسيس مؤسسات انتقالية يفترض أن تقود نحو التحول الديمقراطي.

غير أن الوثيقة لم تكن نتاج توافق سياسي شامل حول طبيعة الدولة السودانية أو مستقبل نظام الحكم، وإنما جاءت نتيجة تسوية اضطرارية فرضتها موازين القوى التي أعقبت سقوط النظام. فقد وجد الطرفان الرئيسيان في المشهد، وهما القوى المدنية ممثلة في قوى إعلان الحرية والتغيير، والمجلس العسكري الانتقالي، نفسيهما أمام واقع لا يستطيع فيه أي طرف فرض رؤيته كاملة على الآخر.

فالقوى المدنية امتلكت الشرعية الثورية المستمدة من الشارع والاعتصام الجماهيري، وكانت ترى أن سقوط النظام يجب أن يفضي مباشرة إلى قيام سلطة مدنية كاملة تتولى إدارة المرحلة الانتقالية. أما المكون العسكري فقد احتفظ بالسيطرة على أدوات القوة والمؤسسات السيادية، ورأى أن وجوده في قيادة المرحلة الانتقالية ضروري للحفاظ على استقرار الدولة ومنع انهيار مؤسساتها.

وقد أدى هذا التناقض بين مصادر الشرعية المختلفة إلى نشوء معادلة سياسية معقدة: شرعية شعبية مدنية في مواجهة سلطة فعلية عسكرية. ومن هذه المعادلة نشأت الحاجة إلى صيغة وسطى تحفظ لكل طرف جزءاً من مصالحه، فجاءت الوثيقة الدستورية باعتبارها اتفاقاً لإدارة التوازن القائم، وليس عقداً سياسياً مكتمل الأركان يؤسس لنظام ديمقراطي مستقر.

لم يكن الطريق إلى الوثيقة الدستورية مستقيماً، بل مرّ بأزمة عميقة عقب فض اعتصام القيادة العامة في يونيو 2019. فقد أدى استخدام القوة ضد المعتصمين إلى انهيار الثقة بين الطرفين، وأدخل البلاد في حالة من الاستقطاب الحاد.

في أعقاب ذلك، تصاعدت الضغوط الداخلية والدولية لإعادة الأطراف إلى مسار التفاوض. فقد أدرك المجلس العسكري أن إدارة البلاد بصورة منفردة ستواجه رفضاً شعبياً ودولياً واسعاً، كما أدركت القوى المدنية أن استمرار المواجهة دون امتلاك أدوات الدولة قد يؤدي إلى نتائج أكثر خطورة على مسار الثورة.

ولعبت الوساطة الإفريقية والإثيوبية دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر، حيث ساهمت في صياغة الإعلان السياسي

ثم الوثيقة الدستورية، التي حاولت وضع إطار قانوني لتقاسم السلطة خلال الفترة الانتقالية.

إلا أن طبيعة التفاوض نفسها أثرت لاحقاً على طبيعة الوثيقة. فقد ركزت المفاوضات بصورة أساسية على توزيع المناصب والصلاحيات بين الشريكين، أكثر من تركيزها على معالجة القضايا البنيوية التي شكلت جوهر أزمة الدولة السودانية، مثل إصلاح القطاع الأمني والعسكري، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق العدالة الانتقالية.

> ورثت الحكومة المدنية دولة ضعيفة المؤسسات، واقتصاداً منهكاً، وجهازاً إدارياً متأثراً بثلاثة عقود من التمكين السياسي. وهكذا بدأت الفترة الانتقالية في ظل اختلال واضح: طرف يمتلك الشرعية السياسية لكنه لا يمتلك أدوات القوة، وطرف يمتلك القوة المؤسسية

من الناحية القانونية، وفرت الوثيقة الدستورية إطاراً لتنظيم المرحلة الانتقالية، وحددت هياكل الحكم وصلاحيات المؤسسات المختلفة، وأكدت مبادئ الحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطنة وسيادة حكم القانون.

لكن من الناحية السياسية، كانت الوثيقة تحمل تناقضاً أساسياً؛ فقد أرادت بناء نظام مدني ديمقراطي، لكنها أبقت على وجود مركز عسكري قوي داخل بنية الحكم. وبذلك نشأ نظام انتقالي يجمع بين منطقين مختلفين:

- منطق الثورة الذي يسعى إلى تفكيك إرث الحكم العسكري وبناء دولة مدنية.
- منطق المؤسسة العسكرية الذي يركز على حماية دورها التقليدي ومصالحها داخل الدولة.

ولذلك فإن المشكلة الأساسية لم تكن في نصوص الوثيقة فقط، وإنما في البيئة السياسية التي نشأت فيها. فقد حاولت الوثيقة إدارة الخلاف بين مشروعين متنافسين للدولة، دون أن تحسم العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية.

لفهم طبيعة الشراكة التي نشأت بموجب الوثيقة الدستورية، يجب إدراك أن سقوط النظام لم يؤدِّ إلى انتقال كامل للسلطة، بل إلى إعادة توزيع جزئي لها.

فقد خرج النظام السياسي القديم من السلطة التنفيذية المباشرة، لكن كثيراً من عناصر القوة بقيت خارج سيطرة القوى المدنية، خاصة:

- المؤسسة العسكرية.
- الأجهزة الأمنية.
- الموارد الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسات النظامية.
- شبكات النفوذ داخل أجهزة الدولة.

وفي المقابل، ورثت الحكومة المدنية دولة ضعيفة المؤسسات، واقتصاداً منهكاً، وجهازاً إدارياً متأثراً بثلاثة عقود من التمكين السياسي. وهكذا بدأت الفترة الانتقالية في ظل اختلال واضح: طرف يمتلك الشرعية السياسية لكنه لا يمتلك أدوات القوة، وطرف يمتلك القوة المؤسسية لكنه يفتقر إلى الشرعية الشعبية التي تطالب بها الثورة. وكان هذا الاختلال هو العامل البنيوي الأول الذي جعل الشراكة المدنية العسكرية عرضة للصراع منذ بدايتها.

هيكل السلطة في الوثيقة الدستورية ومشكلة توزيع الصلاحيات

أنشأت الوثيقة الدستورية لسنة 2019 نظام حكم انتقالي يقوم على ثلاثة مستويات رئيسية:

- مجلس السيادة،
- ومجلس الوزراء،
- والمجلس التشريعي الانتقالي.

وكان الهدف المعلن من هذا الترتيب هو تحقيق توازن بين مكونات الثورة والمؤسسة العسكرية، وضمان إدارة المرحلة الانتقالية وصولاً إلى انتخابات ديمقراطية.

غير أن هذا التصميم المؤسسي حمل منذ البداية إشكالية أساسية، تتمثل في محاولة الجمع بين سلطتين مختلفتين في طبيعتها ومصدر شرعيتهما: سلطة مدنية تستند إلى الثورة والإرادة الشعبية، وسلطة عسكرية تستند إلى السيطرة على مؤسسات القوة والأمن. ولذلك لم تكن المشكلة في توزيع المناصب فقط، وإنما في غياب تصور واضح لطبيعة العلاقة بين الدولة المدنية والمؤسسة العسكرية خلال مرحلة الانتقال.

مثّل مجلس السيادة المؤسسة الأكثر حساسية في بنية الحكم الانتقالي، باعتباره رأس الدولة والجهة التي تمثل السيادة الوطنية وفق الوثيقة الدستورية. وتكون المجلس من أحد عشر عضواً، بواقع خمسة أعضاء يختارهم المكون العسكري، وخمسة أعضاء تختارهم قوى الحرية والتغيير، إضافة إلى عضو مدني تم التوافق عليه بين الطرفين.

ورغم أن هذا الترتيب بدا ظاهرياً وكأنه يعكس شراكة متوازنة، فإن طبيعة المجلس وصلاحياته جعلته مركزاً رئيسياً للتنافس السياسي. فقد احتفظ العسكريون بموقع قيادي داخل المؤسسة التي تمثل الدولة رمزياً وسيادياً، كما نصت الوثيقة على تولي ممثل المكون العسكري رئاسة مجلس السيادة خلال الفترة الأولى من الانتقال، على أن تنتقل الرئاسة إلى المدنيين في النصف الأخير من المرحلة الانتقالية.

وكانت مسألة انتقال رئاسة مجلس السيادة من العسكريين إلى المدنيين تمثل أكثر من مجرد إجراء دستوري؛ فقد أصبحت رمزاً للصراع حول السؤال الأساسي: من يملك القيادة الفعلية للدولة بعد سقوط نظام الإنقاذ؟

فالقوى المدنية اعتبرت انتقال الرئاسة استحقاقاً طبيعياً للثورة، بينما نظر المكون العسكري إلى المسألة من زاوية مختلفة ترتبط بمصالح الأمن والاستقرار وبقاء دوره المؤثر في مستقبل الدولة.

منحت الوثيقة الدستورية مجلس الوزراء ورئيسه صلاحيات واسعة في إدارة السلطة التنفيذية، بما يشمل وضع السياسات العامة وإدارة الملفات الاقتصادية والخدمية والإدارية.

وجاء اختيار الدكتور عبد الله حمدوك رئيساً للوزراء باعتباره شخصية اقتصادية ذات خبرة دولية، وتحظى بقبول واسع داخلياً وخارجياً، الأمر الذي منح الحكومة الانتقالية رصيداً سياسياً مهماً في بدايتها.

غير أن هذه الصلاحيات ظلت محدودة عملياً بسبب وجود مراكز قوة أخرى داخل الدولة. فالحكومة المدنية كانت مسؤولة عن إدارة الأزمات اليومية، لكنها لم تكن تسيطر بصورة كاملة على مؤسسات الأمن أو الملفات الاستراتيجية ذات الصلة بالسيادة والقوة.

كما أن غياب الانسجام الكامل داخل الحاضنة السياسية للحكومة أضعف قدرتها على استثمار الصلاحيات المتاحة لها، وحوّل جزءاً من طاقتها إلى معالجة الخلافات الداخلية بدلاً من التركيز على بناء مؤسسات الانتقال.

وهكذا نشأ وضع غير متوازن: حكومة مدنية تتحمل مسؤولية الأداء أمام الشعب، لكنها لا تمتلك السيطرة الكاملة على جميع أدوات الدولة.

نصت الوثيقة الدستورية على تشكيل مجلس تشريعي انتقالي خلال فترة قصيرة من بداية المرحلة الانتقالية، باعتباره المؤسسة التي تمثل الإرادة الشعبية وتقوم بدور الرقابة والتشريع والمساءلة.

إلا أن المجلس التشريعي لم يُشكّل طوال الفترة الانتقالية، وهو ما اعتُبر أحد أكبر أوجه القصور المؤسسي في التجربة الانتقالية.

وقد أدى غياب المجلس إلى نتائج مهمة، أبرزها:

- ضعف الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.
- غياب المؤسسة التي تعبر عن التنوع السياسي والاجتماعي للثورة.
- إصدار القرارات والقوانين دون نقاش تشريعي واسع.
- زيادة الاعتماد على التوازنات داخل السلطة التنفيذية نفسها.

كما أن غياب المجلس التشريعي حرم الفترة الانتقالية من إحدى أهم أدوات بناء الشرعية الديمقراطية، إذ بقيت مؤسسات الحكم محصورة بدرجة كبيرة بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وهما المؤسستان اللتان كانتا أصلاً موضع التنافس بين المدنيين والعسكريين.

تكشف بنية الحكم التي أقامتها الوثيقة الدستورية عن مفارقة أساسية: فقد مُنحت الحكومة المدنية مسؤولية إدارة الدولة وتحمل تبعات القرارات الاقتصادية والسياسية، لكنها لم تحصل على السيطرة الكاملة على كل مراكز النفوذ.

وفي المقابل، احتفظ المكون العسكري بمواقع القوة المؤثرة، دون أن يتحمل بصورة مباشرة تكلفة الأداء الحكومي أمام الرأي العام.

وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور حالة من تبادل الاتهامات بين الطرفين:

- المدنيون اتهموا العسكريين بعرقلة الانتقال الديمقراطي والحفاظ على نفوذهم خارج المؤسسات المدنية.
- العسكريون اتهموا المدنيين بالعجز عن إدارة الدولة وتسييس مؤسسات الحكم.

ومع غياب آلية دستورية واضحة لحسم الخلافات، تحولت الشراكة تدريجياً من أداة لإدارة الانتقال إلى ساحة للصراع حول مستقبل السلطة.

لم تكن مشكلة الوثيقة الدستورية في غياب النصوص المنظمة فقط، بل في أنها حاولت إدارة صراع سياسي عميق من خلال ترتيبات قانونية مؤقتة.

فقد أقامت نظاماً انتقالياً يقوم على تقاسم السلطة بين طرفين لم يتفقا على الرؤية النهائية للدولة. ولذلك بقي السؤال المركزي دون إجابة واضحة: هل المرحلة الانتقالية هدفها نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين، أم تأسيس شراكة طويلة الأمد بين الطرفين؟

هذا الغموض كان من أهم العوامل التي سمحت بتراكم الخلافات لاحقاً، خاصة حول الإصلاح الأمني والعسكري، والسياسة الخارجية، وإدارة الاقتصاد، وموعد انتقال رئاسة مجلس السيادة.

وبذلك فإن هيكل السلطة الذي أنشأته الوثيقة الدستورية لم يكن مجرد إطار محايد لإدارة الانتقال، بل كان يحمل في داخله عناصر الصراع التي ستظهر بصورة أكثر وضوحاً في النصف الثاني من المرحلة الانتقالية.

الاختلالات البنيوية في الوثيقة الدستورية وأزمة الشراكة

رغم أن الوثيقة الدستورية مثلت خطوة مهمة في إنهاء حالة الفراغ السياسي التي أعقبت سقوط نظام الإنقاذ، فإنها حملت منذ لحظة تأسيسها عدداً من التناقضات البنيوية التي أثرت بصورة مباشرة على قدرة المرحلة الانتقالية على تحقيق أهدافها.

فقد نجحت الوثيقة في تنظيم شكل السلطة الانتقالية، لكنها لم تنجح في معالجة جوهر الأزمة السودانية المتمثل في طبيعة العلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية، وفي مسألة احتكار الدولة لاستخدام القوة، وفي إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قومية وديمقراطية. وبذلك أصبحت الوثيقة إطاراً لإدارة مرحلة انتقالية مضطربة، لكنها لم تتحول إلى مشروع تأسيسي يعالج جذور الأزمة.

كان أبرز الاختلالات التي صاحبت الفترة الانتقالية نشوء نظام يقوم على وجود مركزين للسلطة. فمن جهة، امتلك المكون المدني شرعية الثورة، باعتباره ممثلاً للحراك الشعبي الذي أسقط نظام الإنقاذ، ومدعوماً من قطاعات واسعة من المجتمع السوداني والمجتمع الدولي. ومن جهة أخرى، امتلك المكون العسكري أدوات القوة الفعلية، بما يشمل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والنفوذ التاريخي داخل مؤسسات الدولة.

وقد أدى هذا الوضع إلى قيام علاقة شراكة غير مستقرة، لأن كل طرف كان ينظر إلى نفسه باعتباره صاحب الحق الأول في تحديد مستقبل الدولة. فالقوى المدنية رأت أن الثورة منحتها تفويضاً لإقامة نظام ديمقراطي مدني ينهي الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، بينما رأى العسكريون أنهم يمثلون مؤسسة وطنية مسؤولة عن حماية الدولة ومنع انهيارها. وهكذا لم يكن الخلاف بين الطرفين مجرد خلاف حول صلاحيات إدارية، بل كان اختلافاً حول طبيعة الدولة نفسها ودور المؤسسة العسكرية فيها.

يُعد ملف الإصلاح الأمني والعسكري من أكثر الملفات أهمية في أي عملية انتقال ديمقراطي، لأنه يحدد العلاقة بين السلطة المدنية والقوات النظامية، ويضمن احتكار الدولة وحدها لاستخدام القوة. غير أن الوثيقة الدستورية لم تقدم معالجة واضحة لهذا الملف، واكتفت بالإشارة إلى إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية ضمن مهام الفترة الانتقالية، دون وضع جدول زمني أو آليات تنفيذية محددة.

وكان لهذا التأجيل آثار خطيرة، إذ بقيت داخل الدولة مراكز متعددة للقوة المسلحة، تشمل:

- القوات المسلحة.
- قوات الدعم السريع.
- الحركات المسلحة التي انضمت لاحقاً إلى العملية السياسية عبر اتفاق جوبا للسلام.
- الأجهزة الأمنية المختلفة.

إن وجود هذه القوى خارج إطار جيش وطني موحد وخاضع للسلطة المدنية خلق واقعاً أمنياً معقداً، جعل أي خلاف سياسي قابلاً للتحول إلى أزمة أمنية. كما أن تأجيل هذا الملف عكس ضعف القدرة السياسية على معالجة أكثر القضايا حساسية، حيث فضلت الأطراف إدارة التوازن القائم بدلاً من مواجهة جذور المشكلة.

من نقاط ضعف الوثيقة الدستورية أيضاً وجود عدد من النصوص التي احتملت تفسيرات مختلفة، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء. ففي الأنظمة الانتقالية، لا يكفي تحديد المؤسسات، بل يجب أن تكون حدود الصلاحيات واضحة بصورة تمنع التداخل والصراع.

غير أن بعض الملفات ظلت مفتوحة للتأويل، مثل:

- طبيعة دور مجلس السيادة في إدارة الدولة.

- حدود صلاحيات رئيس الوزراء.
- مسؤولية السياسة الخارجية.
- الإشراف على المؤسسات الأمنية.
- آليات اتخاذ القرار في القضايا السيادية.

وقد استغل كل طرف هذه المساحات القانونية لتوسيع نفوذه، الأمر الذي حول الخلافات السياسية إلى صراعات دستورية متكررة.

من أهم الانتقادات التي وجهت للوثيقة الدستورية أنها تعاملت مع عدد من القضايا الجوهرية باعتبارها ملفات مؤجلة، رغم أنها تمثل أساس نجاح أي انتقال ديمقراطي.

ومن أبرز هذه القضايا:

العدالة الانتقالية

كان تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات أحد المطالب الأساسية للثورة، خاصة قضية شهداء الثورة وفض اعتصام القيادة العامة. لكن بطء الإجراءات وعدم حسم هذا الملف أضعفا الثقة في قدرة مؤسسات الانتقال على تحقيق العدالة.

إصلاح الخدمة المدنية

رغم أهمية إعادة بناء الجهاز الإداري للدولة بعد عقود من التمكين السياسي، لم يتم تنفيذ إصلاح شامل يعيد الخدمة المدنية إلى أساس الكفاءة والاستقلال.

الإصلاح الدستوري والمؤسسي

لم تبدأ عملية جادة لصياغة دستور دائم أو بناء المؤسسات اللازمة لترسيخ الديمقراطية، وظلت الدولة تدار عبر ترتيبات انتقالية مؤقتة.

وكان تأجيل هذه الملفات يعني عملياً نقل الأزمات إلى المستقبل بدلاً من حلها.

أزمة الثقة بين المكونين المدني والعسكري

منذ الأيام الأولى للشراكة، ظهر أن العلاقة بين المدنيين والعسكريين تقوم على الضرورة السياسية أكثر من الثقة المتبادلة. فقد دخل المدنيون الشراكة وهم يعتبرونها مرحلة مؤقتة تنتهي بتسليم السلطة كاملة إلى حكومة مدنية منتخبة.

أما العسكريون فتعاملوا معها باعتبارها صيغة تضمن استمرار دورهم في حماية مصالح الدولة وموقعهم داخل النظام السياسي.

هذا الاختلاف في الرؤية جعل كل خطوة يقوم بها أحد الطرفين تُفسر باعتبارها محاولة للهيمنة على الطرف الآخر. فالإصلاحات التي دفعت بها القوى المدنية في اتجاه تفكيك إرث النظام السابق وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، رآها بعض العسكريين تهديداً لنفوذهم. وفي المقابل، اعتبرت القوى المدنية تمسك العسكريين بملفات الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية محاولة للحفاظ على دولة موازية داخل الدولة.

مع مرور الوقت، انتقلت العلاقة بين الطرفين من مرحلة التعاون الحذر إلى مرحلة المنافسة المفتوحة. فبدلاً من أن تكون مؤسسات الانتقال أدوات لبناء الثقة، أصبحت نفسها ساحات للصراع. وتجلى ذلك في الخلافات حول:

- تعيين الولاة والمسؤولين.
- إدارة الملف الاقتصادي.
- العلاقات الخارجية.
- شركات المؤسسات العسكرية.
- ملف السلام.
- موعد انتقال رئاسة مجلس السيادة.

وهكذا أصبحت الأزمة الأساسية ليست في وجود خلافات سياسية طبيعية، وإنما في غياب إطار مؤسسي قادر على إدارة هذه الخلافات ومنع تحولها إلى صراع على وجود أحد الطرفين.

تكشف تجربة الوثيقة الدستورية أن المشكلة الأساسية لم تكن في ضعف الإرادة السياسية فقط، بل في طبيعة التسوية التي تأسست عليها المرحلة الانتقالية. فقد حاولت الوثيقة الجمع بين مشروعين متعارضين دون حسم العلاقة بينهما: مشروع الانتقال نحو دولة مدنية ديمقراطية، ومشروع الحفاظ على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية. ولهذا فإن الشراكة التي بدأت باعتبارها حلاً مؤقتاً للأزمة أصبحت لاحقاً جزءاً من الأزمة نفسها.

لقد وفرت الوثيقة إطاراً قانونياً لإدارة المرحلة الانتقالية، لكنها لم تغير ميزان القوة داخل الدولة، ولم تعالج قضية تعدد مراكز النفوذ، ولم تنجح في بناء الثقة بين شركاء الحكم. ومن هنا يمكن فهم أن انقلاب 25 أكتوبر 2021 لم يكن حدثاً منفصلاً أو مفاجئاً، بل كان نتيجة تراكم طويل للتناقضات التي حملتها الشراكة منذ بدايتها.

التقييم السياسي للوثيقة الدستورية

مثّلت الوثيقة الدستورية لسنة 2019 محطة تاريخية مهمة في مسار السودان السياسي، إذ شكلت أول محاولة بعد ثورة

شعبية واسعة لإعادة تأسيس الحكم على أساس الشراكة بين قوى مدنية منتخبة مستقبلاً ومؤسسة عسكرية خرجت من قلب النظام السياسي السابق.

غير أن تقييم الوثيقة الدستورية لا ينبغي أن يتم من خلال نتائجها النهائية فقط، وإنما من خلال الظروف التي نشأت فيها، والقيود التي أحاطت بها، وطبيعة التوازنات السياسية التي حكمت عملية صياغتها. فقد جاءت الوثيقة في لحظة انتقالية شديدة التعقيد، أعقبت سقوط نظام استمر ثلاثين عاماً، وفي ظل وجود مؤسسة عسكرية احتفظت بمراكز القوة الأساسية داخل الدولة، وقوى مدنية امتلكت الشرعية الشعبية لكنها افتقرت إلى أدوات السيطرة على مؤسسات الحكم الفعلية. ولهذا فإن الوثيقة حملت في داخلها جوانب إيجابية مهمة، لكنها في الوقت ذاته تضمنت عناصر الضعف التي ساهمت لاحقاً في تعثر الانتقال الديمقراطي.

رغم الانتقادات التي وجهت إليها، لا يمكن إنكار أن الوثيقة الدستورية حققت عدداً من الإنجازات السياسية المهمة.

أولاً: إنهاء حالة الفراغ السياسي: وفرت الوثيقة إطاراً قانونياً لإدارة الدولة بعد سقوط النظام السابق، وأنهت حالة الصراع المفتوح بين الشارع والمجلس العسكري. كما ساعدت في انتقال البلاد من مرحلة الثورة والاحتجاج إلى مرحلة بناء مؤسسات الحكم الانتقالي.

ثانياً: تثبيت مبادئ التحول الديمقراطي: أكدت الوثيقة على عدد من المبادئ الأساسية، مثل:

- سيادة حكم القانون.
- حماية الحقوق والحريات.
- المواطنة المتساوية.
- الالتزام بالانتقال الديمقراطي.
- محاسبة مرتكبي الانتهاكات.

وقد شكل ذلك تحولاً مهماً مقارنة بثلاثة عقود من الحكم السلطوي.

ثالثاً: إعادة السودان إلى المجتمع الدولي: ساهم قيام حكومة انتقالية معترف بها دولياً في تحسين صورة السودان الخارجية، وفتح الباب أمام استعادة العلاقات مع المؤسسات المالية والدولية، والبدء في معالجة آثار العزلة التي فرضها النظام السابق.

رغم هذه الإيجابيات، فإن الوثيقة لم تنجح في تحويل المرحلة الانتقالية إلى مسار مستقر نحو الديمقراطية، بسبب عدد من العوامل الأساسية.

أولاً: أنها كانت تسوية بين قوى غير متكافئة: لم تكن الوثيقة نتاج مشروع وطني متكامل، وإنما جاءت نتيجة توازن قوى فرضته ظروف ما بعد سقوط النظام. فقد كان المدنيون يمتلكون الشرعية الثورية، بينما امتلك العسكريون أدوات القوة والسيطرة على مؤسسات الدولة السيادية. ولذلك لم تستطع الوثيقة إنهاء الصراع حول السؤال الجوهري: من يملك

القرار النهائي داخل الدولة؟

ثانياً: غياب الرؤية المشتركة بين الشركاء: دخل كل طرف إلى المرحلة الانتقالية برؤية مختلفة:

القوى المدنية رأت أن الهدف هو تأسيس دولة مدنية ديمقراطية تنتهي فيها الوصاية العسكرية على السياسة. أما المكون العسكري فرأى أن له دوراً مستمراً باعتباره حامياً للدولة وضامناً للاستقرار. وبغياب اتفاق استراتيجي حول طبيعة الدولة ومستقبل الحكم، تحولت الشراكة إلى إدارة مؤقتة للخلاف بدلاً من أن تكون مشروعاً لبناء الثقة.

ثالثاً: ضعف القوى المدنية في إدارة الانتقال: رغم أن مسؤولية تعثر الانتقال لا تقع على طرف واحد، فإن القوى المدنية تتحمل جانباً مهماً من المسؤولية، فقد عانت من:

- ضعف البناء التنظيمي.
- الخلافات الداخلية.
- غياب القيادة الموحدة.
- المحاصصات الحزبية.
- ضعف التواصل مع القواعد الشعبية.

عدم القدرة على بناء مشروع وطني جامع.

كما أن انتقال بعض القوى السياسية من موقع المعارضة إلى موقع السلطة كشف عن محدودية خبرتها في إدارة الدولة وفي تحويل شعارات الثورة إلى برامج تنفيذية واضحة.

رابعاً: استمرار مراكز القوة خارج مؤسسات الانتقال: لم تنجح المرحلة الانتقالية في إعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس موحد. فقد ظلت هناك مراكز قوة متعددة، خاصة في المجال الأمني والعسكري والاقتصادي. وكان استمرار هذا الوضع يعني أن الدولة الانتقالية تعمل بسلطات منقسمة، حيث توجد حكومة مدنية مسؤولة أمام الشعب، في حين توجد مؤسسات أخرى تمتلك نفوذاً مستقلاً عن السلطة التنفيذية.

خامساً: غياب المشاركة الشعبية والمؤسسات الرقابية: أدى عدم تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي إلى إضعاف البنية الديمقراطية للمرحلة الانتقالية. كما أن غياب مؤسسات الرقابة والمساءلة جعل عملية اتخاذ القرار محصورة بدرجة كبيرة داخل دوائر محدودة، الأمر الذي زاد من الانتقادات المتعلقة بالمحاصصة وضعف الشفافية.

انقلاب 25 أكتوبر 2021

لم يكن انقلاب 25 أكتوبر 2021 حدثاً منفصلاً عن سياق المرحلة الانتقالية، بل جاء نتيجة تراكم مجموعة من الأزمات:

- الخلاف حول مستقبل الشراكة المدنية العسكرية.

- الصراع حول انتقال رئاسة مجلس السيادة.
- ضعف الحاضنة السياسية.
- الانقسامات داخل القوى المدنية.
- استمرار الخلاف حول الإصلاح الأمني والعسكري.

تدهور الوضع الاقتصادي.

فعندما أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان حل مجلسي السيادة والوزراء وتعليق عدد من مواد الوثيقة الدستورية، كان ذلك تتويجاً لصراع طويل حول طبيعة السلطة ومستقبل الدولة.

وقد اعتبرت القوى المدنية ولجان المقاومة الخطوة انقلاباً على مسار الثورة، بينما بررها المكون العسكري بأنها إجراء ضروري لمنع الانقسام والفوضى. لكن النتيجة العملية كانت إنهاء الشراكة الانتقالية وفتح الباب أمام أزمة سياسية جديدة امتدت لاحقاً إلى الحرب الشاملة في أبريل 2023.

تقدم تجربة الوثيقة الدستورية عدداً من الدروس المهمة لأي عملية انتقال ديمقراطي مستقبلية في السودان.

أولاً: ضرورة بناء توافق وطني أوسع

لا يمكن لأي انتقال ديمقراطي أن ينجح إذا اعتمد على تحالف محدود أو ترتيبات بين نخب سياسية فقط. فالانتقال يحتاج إلى مشاركة واسعة تشمل القوى السياسية والاجتماعية والمهنية والشبابية ومكونات الأقاليم المختلفة.

ثانياً: حسم العلاقة بين المدني والعسكري

يجب أن تكون العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية واضحة دستورياً، بحيث تخضع القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية للسلطة المدنية المنتخبة، مع ضمان مهنيتها وقوميتها واستقلالها عن الصراعات الحزبية.

"يجب أن تكون العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية واضحة دستورياً، بحيث تخضع القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية للسلطة المدنية المنتخبة، مع ضمان مهنيتها وقوميتها واستقلالها عن الصراعات الحزبية."

ثالثاً: تقديم الإصلاح الأمني والعسكري

أثبتت التجربة أن تأجيل ملف الإصلاح الأمني والعسكري يمثل خطراً كبيراً على أي انتقال. فوجود أكثر من مركز للقوة المسلحة يجعل الدولة معرضة للأزمات والانقسامات.

رابعاً: بناء مؤسسات الانتقال قبل الصراعات السياسية

تحتاج أي مرحلة انتقالية إلى مؤسسات قوية:

- مجلس تشريعي فاعل.

- قضاء مستقل.
- مفوضيات مستقلة.
- خدمة مدنية مهنية.
- أجهزة أمنية قومية.

فالديمقراطية لا تُبنى فقط عبر الاتفاقات السياسية، وإنما عبر المؤسسات القادرة على حماية هذا الاتفاق.

تكشف تجربة الوثيقة الدستورية أن الانتقال الديمقراطي في السودان واجه مشكلة أعمق من مجرد خلاف بين شركاء الحكم؛ فقد اصطدم بأزمة تاريخية تتعلق بطبيعة الدولة نفسها، والعلاقة بين القوة العسكرية والسلطة السياسية، وضعف المؤسسات المدنية، واستمرار شبكات النفوذ التي تشكلت خلال عقود الحكم السلطوي. لقد كانت الوثيقة الدستورية خطوة ضرورية في لحظة تاريخية حرجة، لكنها لم تكن كافية لإحداث التحول المطلوب، لأنها عالجت أعراض الأزمة أكثر مما عالجت جذورها.

ولهذا فإن الدرس الأساسي هو أن أي انتقال ديمقراطي قادم في السودان لن ينجح بمجرد توقيع اتفاق سياسي جديد، وإنما يحتاج إلى إعادة تأسيس الدولة على قواعد مختلفة: دولة مدنية ديمقراطية، وجيش قومي مهني واحد، ومؤسسات مستقلة، وتوافق وطني واسع يضع مصلحة الدولة فوق مصالح القوى المتنافسة.

وبذلك يمكن القول إن فشل المرحلة الانتقالية لم يكن فشل وثيقة فقط، بل فشل نموذج كامل في إدارة التحول؛ نموذج اعتمد على التوازنات المؤقتة بدلاً من بناء قواعد دائمة للدولة الديمقراطية.

أداء الحكومة الانتقالية (2019–2021): بين إنجازات التحول وإخفاقات البناء المؤسسي

وصلت الحكومة الانتقالية في السودان إلى السلطة في ظروف استثنائية بالغة التعقيد، عقب سقوط نظام الإنقاذ الذي حكم البلاد لمدة ثلاثة عقود، وفي ظل توقعات شعبية واسعة بأن تحقق أهداف ثورة ديسمبر المتمثلة في الحرية والسلام والعدالة.

غير أن الحكومة ورثت دولة منهكة سياسياً واقتصادياً ومؤسسياً، فقد كانت تواجه اقتصاداً متدهوراً، ومؤسسات ضعيفة، وحروباً داخلية ممتدة، وعزلة دولية، إضافة إلى تحديات الشراكة مع المكون العسكري الذي احتفظ بمراكز القوة الأساسية داخل الدولة.

ولذلك فإن تقييم تجربة الحكومة الانتقالية لا ينبغي أن يقوم على معيار النجاح أو الفشل المطلق، وإنما على فهم طبيعة البيئة التي عملت فيها، والإنجازات التي استطاعت تحقيقها، والملفات التي أخفقت في معالجتها، والعوامل التي أدّت إلى تراجع قدرتها على تنفيذ برنامج الانتقال الديمقراطي.

فقد كانت التجربة تحمل في داخلها تناقضاً أساسياً: حكومة مدنية مسؤولة عن إدارة الدولة، لكنها تعمل داخل نظام

انتقالي لم تكتمل فيه أدوات السلطة المدنية، ولا مؤسسات الرقابة الديمقراطية.

الإنجازات السياسية والدبلوماسية للحكومة الانتقالية

استعادة الحريات العامة والانفتاح السياسي

كان من أبرز التحولات التي صاحبت سقوط نظام الإنقاذ اتساع هامش الحريات العامة والسياسية بصورة غير مسبوقة خلال العقود السابقة.

فقد شهدت الفترة الانتقالية:

- رفع القيود عن النشاط السياسي.
- السماح للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بممارسة نشاطها العلني.
- تحسن نسبي في أوضاع الصحافة والإعلام.
- إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين.
- عودة النقاش العام حول قضايا الدولة والدستور والهوية الوطنية.

وقد مثل هذا التحول أحد أهم مكتسبات الثورة، لأنه أعاد للمجتمع السوداني مساحة واسعة من التعبير والمشاركة بعد سنوات طويلة من القمع السياسي. غير أن اتساع الحريات لم يكن مصحوباً دائماً ببناء مؤسسات قادرة على حماية هذا الانفتاح، الأمر الذي جعلها عرضة للتجاذبات السياسية والصراعات بين مكونات المرحلة الانتقالية.

إعادة السودان إلى المجتمع الدولي

ورثت الحكومة الانتقالية وضعاً خارجياً معقداً، حيث كان السودان يعاني من عزلة سياسية واقتصادية بسبب سياسات النظام السابق وإدراجه في قائمة الدول الراعية للإرهاب. وقد حققت الحكومة تحولاً مهماً في السياسة الخارجية من خلال:

- تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية.
- استعادة التواصل مع المؤسسات المالية الدولية.
- إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.
- فتح الطريق أمام برامج إعفاء الديون والدعم الاقتصادي الدولي.

وكان لهذا التحول أثر كبير في إعادة دمج السودان في النظام الدولي بعد سنوات من العزلة.

كما منح الحكومة الانتقالية رصيداً دبلوماسياً مهماً، وأكد استعداد المجتمع الدولي لدعم عملية التحول الديمقراطي

إذا توفرت الشروط السياسية اللازمة.

استعادة الدور الإقليمي للسودان

ساهمت الفترة الانتقالية في إعادة السودان إلى موقع أكثر فاعلية داخل محيطه الإقليمي. فقد أصبح السودان طرفاً مقبولاً في عدد من المبادرات الإقليمية والدولية، بعد أن كان مرتبطاً بصورة أساسية بالأزمات والعقوبات. كما تحسنت علاقاته مع عدد من الدول والمنظمات الإقليمية، وبرزت فرصة لإعادة بناء دوره كدولة محورية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. لكن هذا الانفتاح الخارجي ظل مرتبطاً بقدرة الحكومة على تحقيق استقرار داخلي، وهو ما لم يتحقق بصورة كاملة بسبب استمرار الصراع بين المدنيين والعسكريين.

السلام واتفاق جوبا: إنجاز مهم بحدود محدودة

يُعد توقيع اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر 2020 أحد أبرز إنجازات الحكومة الانتقالية. فقد مثل الاتفاق محاولة لمعالجة جذور الصراعات المسلحة في السودان، خاصة القضايا المرتبطة بالتهميش السياسي والاقتصادي، وتقاسم السلطة والثروة، والعلاقة بين المركز والأقاليم. كما أدى إلى إدخال عدد من قادة الحركات المسلحة إلى مؤسسات الحكم الانتقالي، وإنهاء حالة الحرب مع بعض الأطراف المسلحة. وقد كان للاتفاق أثر إيجابي في تخفيف حدة الصراع المسلح في بعض المناطق، وفتح الباب أمام معالجة سياسية لقضايا ظلت مؤجلة لعقود.

رغم أهمية الاتفاق، فإنه لم يحقق السلام الشامل للأسباب التالية:

- عدم مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو.
- عدم مشاركة حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور.
- بطء تنفيذ الترتيبات الأمنية.
- ضعف الموارد المالية اللازمة للتنفيذ.
- استمرار مظاهر التهميش في عدد من الأقاليم.

كما أن إدخال الحركات المسلحة في مؤسسات الحكم دون استكمال عملية إصلاح القطاع الأمني خلق تعقيدات جديدة، إذ أصبحت بعض القوى المسلحة جزءاً من معادلة السلطة دون معالجة نهائية لمسألة تعدد الجيوش. وبذلك ظل اتفاق جوبا خطوة مهمة، لكنه لم يكن حلاً نهائياً لأزمة الدولة السودانية.

التحدي الاقتصادي بين الإصلاح والضغوط الاجتماعية

ورثت الحكومة الانتقالية اقتصاداً يعاني من اختلالات عميقة نتيجة عقود من السياسات الاقتصادية غير المستقرة. ومن أبرز المشكلات:

- التضخم المرتفع.
- انهيار قيمة العملة الوطنية.
- ضعف الإنتاج.
- ارتفاع الدين الخارجي.
- العجز في الموازنة.
- تراجع الاحتياطي النقدي.
- انتشار الفقر والبطالة.

كما أن انفصال جنوب السودان عام 2011 حرم البلاد من جزء كبير من مواردها النفطية، مما زاد من هشاشة الاقتصاد.

تبنت الحكومة الانتقالية برنامجاً إصلاحياً بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بهدف إعادة بناء الاقتصاد السوداني وتهيئة البلاد للحصول على الدعم الخارجي. وشملت الإصلاحات:

توحيد سعر الصرف.

إصلاح السياسات النقدية.

تقليل التشوهات الاقتصادية.

رفع الدعم التدريجي عن الوقود.

السعي لمعالجة ديون البلاد الخارجية.

وقد ساعدت هذه السياسات في تحسين علاقة السودان بالمؤسسات المالية الدولية، والوصول إلى مراحل متقدمة في برامج إعفاء الديون.

رغم أهمية الإصلاحات من الناحية الاقتصادية، فإن آثارها الاجتماعية كانت قاسية.

فقد شهد المواطن:

- ارتفاعاً كبيراً في الأسعار.
- انخفاضاً في القوة الشرائية.
- زيادة تكلفة المعيشة.

تراجع القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية.

ولم تتمكن الحكومة من توفير شبكات حماية اجتماعية كافية لتخفيف آثار الإصلاحات، مما أدى إلى تراجع شعبيتها،

وخلق بيئة سياسية استغلها خصومها في مواجهة برنامجها.

وهنا ظهرت إحدى أهم معضلات الانتقال: ضرورة الإصلاح الاقتصادي من جهة، وضرورة الحفاظ على الدعم الشعبي للمرحلة الانتقالية من جهة أخرى.

تكشف تجربة الحكومة الانتقالية أن الفترة (2019–2021) لم تكن خالية من الإنجازات، فقد حققت تحولات مهمة في مجال الحريات العامة، والانفتاح الخارجي، وبدء معالجة ملف السلام.

لكن هذه الإنجازات ظلت محدودة بسبب طبيعة البيئة السياسية المعقدة، وغياب المؤسسات الانتقالية المكتملة، واستمرار الصراع حول السلطة بين المكونين المدني والعسكري.

كما أن نجاحات الحكومة في الملفات الخارجية لم تُترجم إلى تحسن ملموس في حياة المواطنين، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين تطلعات الشارع وأداء السلطة الانتقالية.

تفكيك نظام الإنقاذ ولجنة إزالة التمكين

كان تفكيك منظومة نظام الإنقاذ أحد المطالب الأساسية لثورة ديسمبر، باعتبار أن النظام السابق لم يكن مجرد حكومة انتهت بسقوط رئيسها، وإنما منظومة سياسية واقتصادية وأمنية وإدارية امتدت عبر مؤسسات الدولة خلال ثلاثة عقود.

وانطلاقاً من ذلك، نصت الوثيقة الدستورية على تفكيك بنية النظام السابق وإزالة آثار التمكين السياسي الذي مارسه، وإنشاء آليات لاسترداد الأموال العامة ومراجعة التعيينات التي تمت على أساس الولاء السياسي وليس الكفاءة. ولهذا أُنشئت لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال، باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف الثورة.

تمكنت اللجنة خلال فترة عملها من تحقيق عدد من الإجراءات المهمة، أبرزها:

- استرداد عدد من الأصول والعقارات التي قالت إنها آلت إلى رموز النظام السابق بطرق غير قانونية.
- إنهاء خدمة بعض المسؤولين الذين ارتبطوا بسياسات التمكين داخل مؤسسات الدولة.
- الكشف عن شبكات اقتصادية مرتبطة بالنظام السابق.

إعادة فتح ملف العلاقة بين النفوذ السياسي والاقتصادي الذي نشأ خلال فترة الإنقاذ.

كما لعبت اللجنة دوراً سياسياً مهماً في تأكيد أحد الشعارات المركزية للثورة، وهو عدم السماح بإعادة إنتاج النظام السابق داخل مؤسسات الدولة.

رغم الأهداف التي قامت عليها اللجنة، فإن أداءها أثار جدلاً واسعاً داخل الساحة السياسية.

فقد وجهت إليها انتقادات تتعلق بـ:

- ضعف الضمانات القانونية في بعض الإجراءات.
- غياب المراجعة القضائية الكافية لبعض القرارات.
- التداخل بين أهداف التفكيك وممارسة الصراع السياسي.
- اعتماد بعض الإجراءات على قرارات إدارية أكثر من اعتمادها على أحكام قضائية نهائية.

وقد رأى منتقدوها أن معالجة إرث النظام السابق يجب أن تتم ضمن إطار العدالة وسيادة القانون، حتى لا تتحول عملية التفكيك إلى أداة لإقصاء سياسي جديد. في المقابل، رأى مؤيدوها أن طبيعة النظام السابق وبنيته العميقة كانت تتطلب إجراءات استثنائية لمنع عودة نفوذه داخل الدولة. وبذلك أصبحت لجنة إزالة التمكين واحدة من أكثر ملفات المرحلة الانتقالية ارتباطاً بالاستقطاب السياسي.

العدالة الانتقالية وملف القصاص

احتلت العدالة الانتقالية موقعاً مركزياً في خطاب ثورة ديسمبر، حيث ارتبط شعار «الحرية والسلام والعدالة» بمطلب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت خلال العقود السابقة، وخاصة خلال فترة الثورة نفسها.

وكان ملف شهداء الاحتجاجات ومجزرة فض اعتصام القيادة العامة يمثل الاختبار الأكبر لقدرة الحكومة الانتقالية على تحقيق العدالة.

رغم تشكيل لجان للتحقيق في عدد من الانتهاكات، فإن التقدم في هذا الملف ظل محدوداً.

وقد واجهت عملية العدالة الانتقالية عدة عقبات، منها:

- ضعف التعاون بين مؤسسات الدولة.
- تعقيدات العلاقة بين المدنيين والعسكريين.
- تضارب المصالح داخل مؤسسات السلطة الانتقالية.
- غياب المؤسسات العدلية المكتملة القادرة على إنجاز الملفات الكبرى.

وأدى هذا البطء إلى شعور قطاعات واسعة من أسر الضحايا ولجان المقاومة بأن أحد أهم أهداف الثورة لم يتحقق.

كان لتعثر ملف العدالة تأثير سياسي عميق، لأنه أضعف الثقة بين الشارع والحكومة الانتقالية. فالثورات لا تُقاس فقط بقدرتها على تغيير السلطة، وإنما بقدرتها على معالجة المظالم التاريخية التي أدّت إلى اندلاعها. كما أن عدم حسم هذا الملف ترك مساحة واسعة للتشكيك في قدرة مؤسسات الدولة على مواجهة مراكز النفوذ القديمة والجديدة.

أزمة الحاضنة السياسية وقوى الحرية والتغيير

لعبت قوى إعلان الحرية والتغيير دوراً محورياً في إسقاط نظام الإنقاذ، وكانت الإطار السياسي الأبرز الذي جمع القوى المدنية خلال الثورة. وقد نجحت في:

- توحيد الخطاب السياسي للثورة.
- قيادة عملية التفاوض مع المجلس العسكري.

الحصول على اعتراف داخلي وخارجي بدورها في المرحلة الانتقالية.

لكن الانتقال من موقع المعارضة إلى موقع إدارة الدولة كشف عن تحديات تنظيمية وسياسية كبيرة.

واجهت الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية عدداً من الإشكالات، أبرزها:

- غياب هيكل تنظيمي واضح.
- ضعف آليات اتخاذ القرار الجماعي.
- تركّز القرار في مجموعات محدودة.
- غياب قواعد واضحة للمحاسبة والمراجعة.

"وكان لهذا أثر مباشر على صورة الحكومة لدى الرأي العام، حيث بدأ جزء من الشارع يرى أن بعض القوى السياسية انشغلت بتقاسم السلطة أكثر من اهتمامها بإكمال أهداف الثورة."

وقد أدى ذلك إلى شعور قطاعات من القوى السياسية والثورية بأنها مستبعدة من المشاركة في صياغة القرارات المصيرية.

مع انتقال قوى الحرية والتغيير إلى موقع السلطة، ظهرت الخلافات حول:

- توزيع المناصب الحكومية.
- اختيار المسؤولين.
- أولوية الملفات السياسية.
- العلاقة مع المؤسسة العسكرية.

وأدى ذلك إلى تحول جزء من الصراع من مواجهة النظام السابق إلى منافسة داخل مكونات الثورة نفسها.

وكان لهذا أثر مباشر على صورة الحكومة لدى الرأي العام، حيث بدأ جزء من الشارع يرى أن بعض القوى السياسية انشغلت بتقاسم السلطة أكثر من اهتمامها بإكمال أهداف الثورة.

انقسام قوى الحرية والتغيير

بلغت أزمة الحاضنة السياسية ذروتها مع ظهور الانقسامات داخل قوى الحرية والتغيير، والتي انتهت لاحقاً إلى بروز

تيارات مختلفة، أبرزها:

- المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير.
- الكتلة الديمقراطية.

ولم يكن هذا الانقسام مجرد خلاف تنظيمي، بل عكس اختلافاً أعمق حول:

- طبيعة المرحلة الانتقالية.
- العلاقة مع المكون العسكري.
- حدود المشاركة السياسية.
- مفهوم الشرعية الثورية.

وقد أدى انقسام القوى المدنية إلى إضعاف قدرتها على التفاوض من موقع موحد، ومنح المكون العسكري مساحة أكبر للمناورة السياسية.

مسؤولية القوى المدنية في تعثر الانتقال

رغم أن المؤسسة العسكرية والدولة العميقة لعبتا دوراً مهماً في تعقيد مسار الانتقال، فإن تقييم التجربة يقتضي الاعتراف بأن القوى المدنية تتحمل جانباً من المسؤولية.

ومن أبرز مظاهر ذلك:

- عدم القدرة على بناء تحالف مدني واسع ومستدام.
- ضعف القدرة على إدارة الخلافات الداخلية.
- غياب برنامج وطني متفق عليه لما بعد الثورة.
- التركيز على إدارة السلطة أكثر من بناء المؤسسات.

ضعف التواصل مع القواعد الشعبية، خاصة الشباب ولجان المقاومة.

فالثورة امتلكت زخماً شعبياً هائلاً، لكن القوى التي تولت إدارة المرحلة الانتقالية لم تنجح دائماً في تحويل هذا الزخم إلى مؤسسات سياسية مستقرة.

تكشف تجربة الحكومة الانتقالية أن جزءاً مهماً من أزمتها لم يكن مرتبطاً فقط بتحديات خارجية أو بمعارضة القوى المضادة للتغيير، بل ارتبط أيضاً بضعف القدرة الداخلية على إدارة عملية الانتقال.

فقد كانت ملفات تفكيك النظام السابق والعدالة الانتقالية ضرورية لتحقيق أهداف الثورة، لكنها أصبحت في الوقت نفسه ساحات للصراع السياسي بسبب غياب التوافق حول آليات تنفيذها.

كما أن أزمة الحاضنة المدنية كشفت أن امتلاك الشرعية الثورية لا يكفي لإدارة الدولة، ما لم يصاحبه بناء مؤسسي ورؤية وطنية تتجاوز الحسابات الحزبية الضيقة.

لم يكن نجاح أي مرحلة انتقالية مرتبطاً فقط بقدرة الحكومة على إدارة الملفات اليومية، وإنما بقدرتها على تأسيس مؤسسات جديدة تضمن استدامة التحول الديمقراطي بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

غير أن إحدى أبرز نقاط الضعف في تجربة الحكومة الانتقالية تمثلت في عدم اكتمال بناء المؤسسات التي نصت عليها الوثيقة الدستورية، الأمر الذي جعل الانتقال يعتمد بدرجة كبيرة على التفاهمات السياسية المؤقتة بين مكونات السلطة، بدلاً من الاعتماد على مؤسسات مستقرة وقواعد دستورية واضحة.

وقد أدى هذا النقص المؤسسي إلى إضعاف شرعية المرحلة الانتقالية، وجعلها أكثر عرضة للصراعات بين مراكز القوة المختلفة.

غياب المجلس التشريعي الانتقالي

كان تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي أحد أهم استحقاقات الوثيقة الدستورية، باعتباره المؤسسة التي تمثل الشعب خلال الفترة الانتقالية، وتقوم بمهام التشريع والرقابة على أداء الحكومة.

إلا أن المجلس التشريعي لم يتم تشكيله طوال الفترة الانتقالية، رغم مرور أكثر من عامين على بدايتها.

وكان لهذا الغياب آثار سياسية ومؤسسية كبيرة، منها:

- غياب الرقابة الشعبية على أداء السلطة التنفيذية.
- ضعف المشاركة السياسية في صناعة القرار.
- إصدار السياسات والقوانين دون نقاش تشريعي واسع.

زيادة تركّز السلطة داخل مجلسي السيادة والوزراء.

كما أدى غياب المجلس إلى تعميق أزمة الثقة بين الحكومة وقطاعات واسعة من القوى السياسية والمجتمعية التي شعرت بأن الثورة التي قامت على المشاركة الشعبية لم تنتج مؤسسات تمثل هذا الطموح.

من مظاهر الضعف المؤسسي أيضاً عدم اكتمال عدد من المؤسسات التي تمثل أساس الدولة الديمقراطية.

ومن أبرزها:

- المحكمة الدستورية.
- مجلس القضاء العالي.
- المفوضيات المستقلة المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية.

مؤسسات الرقابة والمساءلة.

وقد أدى هذا التأخير إلى استمرار حالة الانتقال دون الضمانات القانونية اللازمة، كما جعل العديد من القضايا الكبرى رهينة للتوازنات السياسية بدلاً من الاحتكام إلى مؤسسات مستقلة.

إن بناء دولة ديمقراطية لا يعتمد فقط على تغيير الحكومات، بل على وجود مؤسسات قادرة على ضبط السلطة ومنع تغول أي طرف عليها. كان الهدف الأساسي للمرحلة الانتقالية هو الوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة بنهاية الفترة الانتقالية. غير أن التحضير العملي لهذا الاستحقاق لم يحرز تقدماً كافياً.

فلم يتم إنجاز عدد من المتطلبات الأساسية، مثل:

- إصدار قانون انتخابات متوافق عليه.
- تشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات.
- تحديث السجل الانتخابي.
- إجراء تعداد سكاني شامل.
- تهيئة البيئة السياسية والقانونية للانتخابات.

وقد أدى هذا التأخير إلى إثارة تساؤلات حول مدى استعداد القوى السياسية المختلفة للانتقال من مرحلة الثورة والشرعية الانتقالية إلى مرحلة المنافسة الديمقراطية القائمة على التفويض الشعبي.

الأداء التنفيذي والأزمة السياسية

واجهت الحكومة الانتقالية معضلة أساسية تمثلت في أنها كانت مطالبة بتحقيق نتائج سريعة في ظل ظروف غير طبيعية. فقد ورثت دولة منهكة، لكنها في الوقت نفسه واجهت توقعات شعبية مرتفعة بأن تتحقق أهداف الثورة خلال فترة قصيرة. وقد أدى تداخل الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية إلى استنزاف قدرة الحكومة على الإنجاز. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة مطالبة بإصلاح الاقتصاد، كانت تواجه صراعاً حول السلطة. وفي الوقت الذي كانت تحاول فيه بناء مؤسسات الدولة، كانت تواجه مقاومة من مراكز نفوذ داخل الدولة. وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه لتحقيق العدالة، كانت تعمل داخل مؤسسات لم تُصلح بالكامل. وهكذا أصبحت الحكومة الانتقالية تعمل في بيئة سياسية مضطربة جعلت تحقيق أي إنجاز أكثر صعوبة. إن تقييم تجربة الحكومة الانتقالية يتطلب الابتعاد عن الأحكام

المطلقة. فلم تكن التجربة فشلاً كاملاً، كما أنها لم تحقق كل أهداف الثورة.

لقد نجحت في عدد من المجالات المهمة، أبرزها:

إعادة الحريات العامة.

تحسين العلاقات الخارجية.

إزالة العزلة الدولية عن السودان.

تحقيق اختراق في ملف السلام.

فتح المجال العام أمام المشاركة السياسية.

لكنها أخفقت في ملفات جوهرية، أهمها:

- بناء مؤسسات الانتقال.
- تحقيق العدالة الانتقالية بصورة مرضية.
- تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.
- توحيد القوى المدنية حول مشروع سياسي واضح.
- معالجة ملف الإصلاح الأمني والعسكري.
- التحضير الجاد للانتخابات.

لا يمكن فهم إخفاقات الحكومة الانتقالية بمعزل عن البيئة التي عملت فيها. فقد واجهت عوامل داخلية، منها:

- ضعف التوافق السياسي.
- الصراع بين المدنيين والعسكريين.
- استمرار نفوذ الدولة العميقة.
- تعدد مراكز القوة المسلحة.
- الانقسامات داخل الحاضنة المدنية.

كما تأثرت بعوامل خارجية، منها:

- تعقيدات الإقليم المحيط بالسودان.
- إختلاف مواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه مسار الانتقال.

• الضغوط الاقتصادية المرتبطة بالأوضاع العالمية والإقليمية.

غير أن هذه العوامل، رغم أهميتها، لا تلغي مسؤولية الفاعلين السودانيين عن ضعف التخطيط المؤسسي وإدارة الخلافات.

تكشف تجربة الحكومة الانتقالية في السودان (2019–2021) أن المشكلة لم تكن في غياب الرغبة في التغيير، وإنما في صعوبة تحويل أهداف الثورة إلى مشروع دولة قابل للاستمرار. فقد استطاعت الحكومة الانتقالية تحقيق تحولات مهمة في مجال الحريات والعلاقات الخارجية والسلام، لكنها لم تنجح في بناء المؤسسات التي تحمي هذه التحولات أو في خلق توافق سياسي واسع حول مستقبل الدولة.

كما أن التجربة أثبتت أن الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يقوم على إدارة التوازنات المؤقتة فقط، بل يحتاج إلى رؤية استراتيجية تشمل إصلاح مؤسسات الدولة، وبناء تحالف مدني واسع، ومعالجة العلاقة بين المدني والعسكري بصورة واضحة.

لقد كانت الحكومة الانتقالية ضحية لعدد من التناقضات المتراكمة: دولة خارجة من ثلاثة عقود من الحكم السلطوي، ومؤسسات أمنية وعسكرية تحتفظ بنفوذ واسع، وقوى مدنية تمتلك الشرعية الثورية لكنها تعاني من ضعف البناء التنظيمي.

ولهذا فإن سقوط التجربة الانتقالية لم يكن نتيجة عامل واحد، وإنما نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والمؤسسية والأمنية التي تراكمت منذ الأيام الأولى للمرحلة الانتقالية، ومهدت الطريق لانقلاب 25 أكتوبر 2021 ثم للأزمة الأكبر التي انفجرت لاحقاً في الحرب الشاملة في أبريل 2023.

المؤسسة العسكرية في السودان: الإرث التاريخي والتدخل في السياسة

لا يمكن فهم تعثر الانتقال الديمقراطي في السودان خلال الفترة (2019–2021) دون العودة إلى الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية في تشكيل الدولة السودانية الحديثة.

فمنذ الاستقلال عام 1956، ظلت العلاقة بين الجيش والسياسة واحدة من أكثر القضايا تأثيراً في مسار الدولة الوطنية. فقد تعاقبت على السودان فترات حكم عسكري طويلة، كان خلالها الجيش لاعباً مباشراً في إدارة السلطة، مقابل فترات ديمقراطية قصيرة عانت غالباً من عدم الاستقرار وضعف المؤسسات.

ولهذا فإن أزمة الانتقال بعد ثورة ديسمبر لم تكن مجرد خلاف سياسي بين شركاء جدد في الحكم، وإنما جاءت امتداداً لإشكالية تاريخية تتعلق بموقع المؤسسة العسكرية داخل الدولة: هل هي مؤسسة وطنية مهنية تخضع للسلطة المدنية المنتخبة، أم أنها طرف سياسي يمتلك حق التدخل عند الأزمات؟

الجيش والسياسة في تاريخ السودان الحديث

انقلاب الفريق إبراهيم عبود (1958)

بعد أقل من عامين على استقلال السودان، استولى الفريق إبراهيم عبود على السلطة في نوفمبر 1958، منهياً التجربة الديمقراطية الأولى.

وقد برر الانقلاب آنذاك بأنه جاء لإنقاذ البلاد من الفوضى السياسية والأزمات الاقتصادية، وهي مبررات ستتكرر لاحقاً في انقلابات عسكرية أخرى.

غير أن تجربة الحكم العسكري الأول كرست فكرة أن الجيش يمكن أن يتدخل في السياسة باعتباره جهة فوق الصراع الحزبي.

انقلاب جعفر نميري (1969)

في مايو 1969 وصل العقيد جعفر نميري إلى السلطة عبر انقلاب عسكري، معلناً قيام نظام ثوري جديد.

وخلال سنوات حكمه، توسع دور المؤسسة العسكرية في إدارة الدولة، قبل أن يتحول النظام لاحقاً إلى حكم فردي يعتمد بدرجة كبيرة على الأجهزة الأمنية والعسكرية.

وأظهرت هذه التجربة أن تدخل الجيش في السياسة لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار، بل قد ينتج أنظمة أكثر مركزية وأقل قدرة على بناء مؤسسات ديمقراطية.

انقلاب عمر البشير (1989)

يمثل انقلاب الثلاثين من يونيو 1989 مرحلة مختلفة، إذ جاء بتحالف بين الجبهة الإسلامية القومية والمؤسسة العسكرية.

ورغم أن الانقلاب قُدم بواجهة عسكرية، فإن مشروعه السياسي كان قائماً على أيديولوجيا تنظيمية واضحة هدفت إلى إعادة تشكيل الدولة والمجتمع وفق رؤية الحركة الإسلامية.

وخلال ثلاثة عقود، عمل نظام الإنقاذ على بناء منظومة متداخلة من السلطة السياسية والأمنية والاقتصادية، مما جعل علاقة الجيش بالسياسة أكثر تعقيداً من مجرد تدخل عسكري مباشر.

أدى تكرار الانقلابات العسكرية إلى مجموعة من النتائج العميقة:

ضعف الثقافة الديمقراطية المؤسسية: أصبحت الديمقراطية في السودان مرتبطة غالباً بفترات قصيرة بين الانقلابات،

بدلاً من أن تكون نظاماً مستقراً قائماً على مؤسسات راسخة.

تسييس المؤسسة العسكرية: مع مرور الوقت، أصبح للجيش دور يتجاوز مهامه الدفاعية التقليدية، ليصبح طرفاً مؤثراً في تحديد اتجاهات الحكم والسياسة.

ضعف الرقابة المدنية: لم تنجح الفترات الديمقراطية المتعاقبة في بناء آليات فعالة لضمان خضوع المؤسسات العسكرية للسلطة المدنية المنتخبة.

موقف الجيش من ثورة ديسمبر

عندما اندلعت احتجاجات ديسمبر 2018، وجدت المؤسسة العسكرية نفسها أمام وضع معقد. فمن جهة، كانت هناك حركة شعبية واسعة تطالب بإسقاط النظام. ومن جهة أخرى، كان النظام السابق قد اعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الأمنية والعسكرية للحفاظ على بقائه.

وفي 11 أبريل 2019 تدخلت القيادة العسكرية وأعلنت عزل الرئيس عمر البشير وتشكيل مجلس عسكري انتقالي. غير أن هذا التدخل لم يُنظر إليه من قبل قوى الثورة باعتباره انتقالاً كاملاً للسلطة، بل اعتُبر محاولة لإعادة ترتيب النظام مع تغيير رأسه فقط.

كان سقوط البشير لحظة مفصلية كشفت طبيعة العلاقة المعقدة بين الثورة والمؤسسة العسكرية. فقد احتفظ العسكريون بعد سقوط النظام بمواقعهم داخل مؤسسات الدولة، بينما طالبت القوى المدنية بتسليم السلطة لحكومة انتقالية مدنية كاملة. وبينما رأت القوى الثورية أن الجيش جزء من مؤسسات الدولة وليس بديلاً عنها، رأى قادة المؤسسة العسكرية أنهم الطرف القادر على منع انهيار الدولة وحماية الأمن القومي.

ومن هنا بدأ التوتر الأساسي الذي حكم المرحلة الانتقالية لاحقاً:

- المدنيون يطالبون بانتقال كامل نحو الحكم المدني.
- العسكريون يسعون للحفاظ على دور سياسي وسيادي مؤثر.

يكشف التاريخ السياسي للسودان أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم لم يكن ظاهرة عابرة، بل أصبح جزءاً من بنية الأزمة السياسية منذ الاستقلال.

وقد ترك هذا الإرث تأثيراً مباشراً على مرحلة ما بعد ثورة ديسمبر، حيث دخلت المؤسسة العسكرية إلى المرحلة الانتقالية وهي تحمل خبرة طويلة في إدارة الدولة، ونفوذاً مؤسسياً واقتصادياً وأمنياً واسعاً. وفي المقابل، دخلت القوى المدنية إلى الحكم وهي تمتلك شرعية الثورة، لكنها لم تكن قد امتلكت بعد الأدوات المؤسسية الكافية لإدارة دولة معقدة خرجت من ثلاثة عقود من الحكم السلطوي. وهذا التفاوت بين شرعية الثورة وامتلاك أدوات القوة كان أحد أهم أسباب هشاشة الشراكة التي قامت عليها المرحلة الانتقالية.

أدى سقوط نظام عمر البشير في 11 أبريل 2019 إلى انتقال السلطة إلى المجلس العسكري الانتقالي، الذي أعلن توليه إدارة البلاد خلال فترة انتقالية. وقد تشكل المجلس من قيادات عسكرية وأمنية بارزة كانت جزءاً من منظومة الحكم السابقة، الأمر الذي أثار شكوك قوى الثورة حول طبيعة التغيير الذي حدث. فبالنسبة للشارع الثائر، لم يكن المطلوب مجرد إزالة رأس النظام، وإنما تفكيك منظومة الحكم التي قامت خلال ثلاثة عقود، وإقامة سلطة مدنية ديمقراطية تعبر عن أهداف الثورة.

أما المؤسسة العسكرية، فقد رأت أن تدخلها كان ضرورياً لمنع انهيار الدولة والحفاظ على مؤسساتها، وأنها قامت بعزل الرئيس البشير استجابة لمطالب الشعب، مع ضرورة أن يكون لها دور أساسي في إدارة المرحلة الانتقالية. ومنذ تلك اللحظة ظهر الاختلاف الجوهري حول معنى التغيير:

- القوى المدنية اعتبرت أن الثورة حققت سقوط النظام السياسي، وأن دور الجيش يجب أن يقتصر على حماية الدولة.
- المؤسسة العسكرية رأت أن الانتقال يحتاج إلى شراكة بين المدنيين والعسكريين لضمان الاستقرار.

رغم إعلان المجلس العسكري عزل البشير، لم يتوقف الحراك الشعبي، إذ اعتبرت قطاعات واسعة من الثوار أن المجلس يمثل امتداداً للنظام السابق بسبب تركيبة قياداته وعلاقتها السابقة بمؤسسات الحكم.

واستمر الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة باعتباره مركز الضغط الرئيسي لتحقيق مطالب الثورة. وكانت المطالب الأساسية تتمثل في:

- تسليم السلطة لحكومة مدنية.
- محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة.
- تفكيك منظومة النظام السابق.

وقد تحول الاعتصام إلى رمز سياسي للثورة، ليس فقط باعتباره تجمعاً احتجاجياً، وإنما باعتباره مساحة سياسية واجتماعية عبّرت عن تطلعات قطاعات واسعة من السودانيين لبناء دولة جديدة.

في 3 يونيو 2019 تعرض اعتصام القيادة العامة لعملية فض عنيفة أدّت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا بين قتيل وجريح ومفقود. شكلت هذه الحادثة نقطة تحول تاريخية في مسار الثورة السودانية، إذ أدّت إلى انهيار مستوى الثقة بين قوى الثورة والمجلس العسكري. كما عززت الاعتقاد لدى قطاعات واسعة من القوى المدنية بأن المؤسسة العسكرية لا تزال تتعامل مع الانتقال من منظور أمني وليس باعتباره عملية سياسية تهدف إلى بناء نظام ديمقراطي.

وفي المقابل، أدى التصعيد السياسي بعد الفض إلى إدراك المؤسسة العسكرية أن استمرار الحكم المباشر سيكون مكلفاً داخلياً وخارجياً، مما دفع الأطراف إلى العودة إلى مسار التفاوض.

أدّت الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية إلى استئناف الحوار بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير.

ولعبت الوساطة الإفريقية والإثيوبية دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر والوصول إلى اتفاق سياسي في يوليو 2019، ثم توقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس من العام نفسه.

غير أن الاتفاق لم يكن قائماً على توافق استراتيجي حول شكل الدولة ومستقبل السلطة، بل كان أقرب إلى تسوية فرضتها موازين القوى القائمة آنذاك. فلم يكن أي طرف قادراً على إقصاء الطرف الآخر:

- القوى المدنية امتلكت الشرعية الشعبية الناتجة عن الثورة.
- المؤسسة العسكرية امتلكت أدوات القوة والسيطرة على مؤسسات الدولة السيادية.

وبذلك تأسست المرحلة الانتقالية على معادلة غير مستقرة: شرعية مدنية مقابل قوة عسكرية.

طبيعة الشراكة بين المكونين المدني والعسكري

منذ تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي، اتضح أن الشراكة بين الطرفين لم تكن قائمة على رؤية مشتركة، بل على تفاهم مؤقت لإدارة مرحلة انتقالية مضطربة. كانت غالبية القوى المدنية ترى أن وجود العسكريين داخل السلطة مرحلة مؤقتة، وأن الهدف النهائي هو إقامة دولة مدنية ديمقراطية كاملة. كما اعتبرت أن إصلاح المؤسسة العسكرية وإخضاعها للسلطة المدنية المنتخبة يمثلان جزءاً أساسياً من عملية التحول الديمقراطي.

في المقابل، رأت القيادات العسكرية أن الجيش يمثل أحد أعمدة الدولة، وأن إخراجه من المشهد السياسي بصورة سريعة قد يؤدي إلى فراغ أو اضطراب. كما اعتبرت أن القوى المدنية تفتقر إلى الخبرة الكافية لإدارة دولة تواجه أزمات اقتصادية وأمنية عميقة. سرعان ما ظهرت الخلافات بين الطرفين حول عدد من الملفات الحيوية، أبرزها:

السياسة الخارجية: اختلف الطرفان حول من يملك صلاحية تحديد توجهات السودان الخارجية، خاصة في الملفات المرتبطة بالعلاقات الإقليمية والدولية.

الإصلاح الأمني والعسكري: كان ملف إعادة هيكلة القطاع الأمني من أكثر القضايا حساسية، إذ اصطدم بمصالح ونفوذ مراكز القوة العسكرية المختلفة.

الشركات الاقتصادية العسكرية: شكلت الأنشطة الاقتصادية التابعة للمؤسسات العسكرية أحد ملفات الخلاف الأساسية، حيث طالبت القوى المدنية بضرورة إخضاع الاقتصاد العسكري لولاية الدولة ووزارة المالية.

التعيينات الحكومية: ظهرت خلافات متكررة حول تعيين المسؤولين والولاة وإدارة مؤسسات الدولة المختلفة، مما كشف غياب آلية واضحة لحسم النزاعات بين الشركاء.

مع مرور الوقت، تحولت الشراكة من وسيلة لإدارة الانتقال إلى مصدر للصراع السياسي. فكل طرف بدأ ينظر إلى الطرف الآخر باعتباره عائقاً أمام تحقيق أهدافه. فالقوى المدنية اتهمت العسكريين بالسعي للحفاظ على نفوذهم وإعاقة التحول الديمقراطي. بينما اتهم العسكريون القوى المدنية بمحاولة إقصائهم وعدم إدراك تعقيدات إدارة الدولة.

وقد انعكس ذلك في:

- تعطيل القرارات الكبرى.
- تصاعد الحملات الإعلامية المتبادلة.
- زيادة الاستقطاب السياسي.
- ضعف قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها.

كان موضوع انتقال رئاسة مجلس السيادة من العسكريين إلى المدنيين وفق الوثيقة الدستورية يمثل أحد أكثر الملفات حساسية. فمع اقتراب موعد انتقال الرئاسة، تصاعدت المخاوف داخل القوى المدنية من احتمال عدم التزام المكون العسكري بالاتفاق. وفي المقابل، اعتبرت قطاعات عسكرية أن الانتقال السريع قد يؤدي إلى فقدان الاستقرار في ظل الأزمات المتراكمة. وأصبح هذا الملف رمزاً للصراع الأكبر حول السؤال الأساسي:

من يمتلك حق قيادة الدولة بعد الثورة؟

تكشف تجربة المجلس العسكري الانتقالي والشراكة مع المدنيين أن الأزمة لم تكن مجرد خلاف بين شخصيات أو أحزاب، وإنما كانت نتيجة تناقض بنيوي بين مشروعين:

- مشروع مدني يرى أن الثورة يجب أن تنتهي بإقامة دولة ديمقراطية يكون فيها الجيش مؤسسة مهنية تحت قيادة مدنية.

- ومشروع عسكري يرى أن المؤسسة العسكرية شريك أساسي في إدارة الدولة وضامن لاستقرارها.

وقد تأسست الفترة الانتقالية على محاولة الجمع بين هذين المشروعين دون معالجة جوهر الخلاف حول طبيعة السلطة وعلاقة المدني بالعسكري. ولهذا ظلت الشراكة تحمل داخلها عناصر الانفجار منذ بدايتها، حتى تحولت الخلافات السياسية إلى أزمة دستورية انتهت بانقلاب 25 أكتوبر 2021، ثم ساهمت لاحقاً في تعميق الأزمة التي قادت إلى الحرب في أبريل 2023.

قوات الدعم السريع وإشكالية تعدد الجيوش داخل الدولة السودانية

لا يمكن فهم موقع قوات الدعم السريع في المشهد السوداني دون العودة إلى الظروف التي نشأت فيها. فقد ظهرت جذور هذه القوة خلال حرب دارفور التي اندلعت عام 2003، عندما اعتمد نظام الإنقاذ على تشكيلات قبلية مسلحة لمواجهة الحركات المسلحة التي حملت السلاح ضد الحكومة المركزية. وفي مرحلة لاحقة، عمل النظام على تقنين وضع هذه القوات تدريجياً، حيث أُنشئت قوات حرس الحدود ثم تطورت إلى قوات الدعم السريع، قبل أن يتم الاعتراف بها رسمياً بموجب قانون خاص في عام 2013. وقد مثّل هذا التطور تحولاً مهماً في بنية الدولة الأمنية، إذ أصبحت هناك قوة عسكرية شبه مستقلة تمتلك قيادة خاصة بها، وموارد مالية، وانتشاراً ميدانياً واسعاً، خارج الهيكل التقليدي للقوات المسلحة.

أدى الاعتراف القانوني بقوات الدعم السريع إلى خلق وضع استثنائي داخل الدولة السودانية. فمن ناحية، أصبحت القوة جزءاً من المنظومة الأمنية الرسمية. ومن ناحية أخرى، احتفظت بدرجة كبيرة من الاستقلال التنظيمي والقيادي. وهذا الوضع أدى إلى ظهور إشكالية جوهرية:

كيف يمكن بناء دولة حديثة تقوم على مؤسسة عسكرية وطنية واحدة، في ظل وجود قوة مسلحة كبيرة لها قيادة مستقلة ومصالح خاصة؟

لقد أصبحت هذه القضية من أكبر التحديات التي واجهت أي مشروع للإصلاح الأمني والعسكري في السودان. بعد سقوط نظام الإنقاذ عام 2019، لم تتراجع أهمية قوات الدعم السريع، بل ازدادت مكانتها السياسية والأمنية. فقد أصبح قائدها الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) نائباً لرئيس المجلس العسكري الانتقالي ثم نائباً لرئيس مجلس السيادة الانتقالي. وهذا الموقع منح القوة انتقالاً من التأثير العسكري إلى الحضور السياسي المباشر. كما استفادت قوات الدعم السريع من عدة عوامل ساعدت على تعزيز نفوذها، من أبرزها:

- امتلاكها قوة عسكرية كبيرة ومنظمة.
- الموارد الاقتصادية المرتبطة بأنشطتها المختلفة.
- العلاقات الإقليمية التي بنتها خلال السنوات السابقة.
- مشاركتها في عمليات خارج الحدود، خاصة ضمن التحالف العسكري في اليمن.
- الفراغ المؤسسي الذي أعقب سقوط النظام السابق.

وبذلك أصبحت قوات الدعم السريع أحد الفاعلين الأساسيين في معادلة السلطة خلال المرحلة الانتقالية.

رغم أن الطرفين شاركا في مؤسسات الحكم الانتقالي، فإن العلاقة بينهما ظلت تحمل عناصر التنافس وعدم الثقة. فمن الناحية الرسمية، كان الطرفان جزءاً من المنظومة العسكرية للدولة. لكن من الناحية العملية، كان لكل طرف:

- قيادة مستقلة.
- تصور مختلف لمستقبل المؤسسة العسكرية.
- مصالح أمنية واقتصادية خاصة.

وقد ظهر الخلاف بصورة واضحة حول قضية الإصلاح الأمني والعسكري، وخاصة مسألة دمج قوات الدعم السريع داخل القوات المسلحة.

كان إصلاح القطاع الأمني والعسكري أحد أهم استحقاقات الانتقال الديمقراطي. فالدول الخارجة من الحروب أو

الأنظمة السلطوية تحتاج عادة إلى إعادة بناء مؤسساتها الأمنية على أسس جديدة، تشمل:

- توحيد القوات المسلحة.
- إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية.
- إصلاح الأجهزة الأمنية.
- إنهاء تعدد مراكز القوة المسلحة.

غير أن هذا الملف ظل مؤجلاً خلال الفترة الانتقالية بسبب حساسيته السياسية وتشابك المصالح حوله. فالقوى المدنية كانت ترى أن استمرار وجود قوات متعددة يمثل تهديداً لبناء الدولة الديمقراطية. بينما كانت الأطراف العسكرية ترى أن أي إصلاح يجب أن يتم بصورة تدريجية تراعي الواقع الأمني والسياسي.

اتفاق جوبا للسلام وتعقيد المشهد العسكري

زاد اتفاق جوبا للسلام الموقع في أكتوبر 2020 من تعقيد ملف الإصلاح الأمني. فرغم أهمية الاتفاق في معالجة بعض جذور النزاعات المسلحة، فإنه أضاف مكونات عسكرية جديدة إلى المشهد السياسي والأمني، من خلال مشاركة عدد من قادة الحركات المسلحة في مؤسسات الحكم. وكان التحدي الأساسي يتمثل في كيفية تحويل هذه القوات المختلفة إلى مؤسسة وطنية واحدة. إلا أن ضعف التنفيذ العملي للترتيبات الأمنية أدى إلى استمرار واقع تعدد القوى المسلحة.

الاقتصاد العسكري ومصادر النفوذ

لم يكن نفوذ قوات الدعم السريع قائماً على القوة العسكرية فقط، بل ارتبط أيضاً بموارد اقتصادية واسعة. فقد امتلكت القوة مصادر مالية ساعدتها على بناء قدر من الاستقلال عن مؤسسات الدولة التقليدية. وهذا الأمر جعل قضية دمجها وإعادة هيكلتها أكثر تعقيداً، لأن الإصلاح لم يكن يتعلق فقط بترتيب عسكري، وإنما كان مرتبطاً أيضاً بمصالح اقتصادية وشبكات نفوذ.

وقد أصبح الاقتصاد العسكري عموماً، سواء المرتبط بالقوات المسلحة أو قوات الدعم السريع، أحد الملفات التي أثرت على طبيعة الانتقال الديمقراطي، لأن وجود مؤسسات اقتصادية خارج الولاية المدنية للدولة يحد من قدرة أي حكومة منتخبة على إدارة الاقتصاد الوطني بصورة كاملة.

أثر تعدد الجيوش على مستقبل الدولة السودانية

إن وجود أكثر من قوة مسلحة ذات نفوذ سياسي واقتصادي يمثل أحد أخطر التحديات أمام بناء الدولة الوطنية الحديثة. فالدولة الديمقراطية تقوم على مبدأ أساسي هو احتكار الدولة وحدها لاستخدام القوة المسلحة عبر مؤسسات نظامية موحدة وخاضعة للقانون. أما تعدد الجيوش فيؤدي غالباً إلى:

- ضعف سلطة الدولة المركزية.
- ظهور مراكز قرار متنافسة.
- إمكانية استخدام القوة العسكرية في الصراع السياسي.
- تهديد التحول الديمقراطي.

وقد أثبتت التجربة السودانية أن تأجيل معالجة هذه القضية لم يؤد إلى حلها، بل سمح بتراكم التوترات حتى انفجرت لاحقاً في مواجهة عسكرية مفتوحة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في أبريل 2023.

تكشف تجربة قوات الدعم السريع أن أزمة الانتقال الديمقراطي في السودان لم تكن أزمة مؤسسات سياسية فقط، وإنما كانت أيضاً أزمة بنية أمنية وعسكرية. فقد دخل السودان المرحلة الانتقالية وهو يحمل إرثاً ثقيلاً من تعدد القوى المسلحة، حيث لم تكن القوات المسلحة هي القوة الوحيدة المنظمة، بل ظهرت إلى جانبها قوات ذات استقلال نسبي وموارد خاصة وطموحات سياسية. وقد أدى عدم حسم قضية الإصلاح الأمني والعسكري إلى إبقاء أحد أخطر ملفات الدولة دون معالجة.

كما أن منح الشرعية السياسية لقوى عسكرية متعددة خلال المرحلة الانتقالية، دون إطار واضح لإعادة دمجها داخل مؤسسة وطنية واحدة، أدى إلى استمرار التنافس حول النفوذ والسلطة. ومن هنا يمكن القول إن فشل الانتقال لم يكن فقط نتيجة الخلاف بين المدنيين والعسكريين، بل كان أيضاً نتيجة عدم القدرة على إعادة تعريف وظيفة القوة المسلحة داخل الدولة السودانية الحديثة.

الدولة العميقة وشبكات النظام السابق ومقاومة التغيير

يُستخدم مفهوم الدولة العميقة لوصف الشبكات غير المنتخبة التي تمتلك نفوذاً داخل مؤسسات الدولة، وتمارس تأثيراً يتجاوز الحكومات المتعاقبة. وفي الحالة السودانية، ارتبط هذا المفهوم بصورة أساسية بالبنية التي نشأت خلال فترة حكم الإنقاذ (1989–2019)، حيث عمل النظام السابق على إعادة تشكيل مؤسسات الدولة وفق رؤية سياسية وتنظيمية تقوم على تمكين أنصاره داخل أجهزة الدولة والمجتمع. ولم يكن هذا التمكين مقتصراً على المجال السياسي، وإنما امتد إلى:

- الخدمة المدنية.
- الأجهزة الأمنية والعسكرية.
- المؤسسات الاقتصادية.

- الجامعات والنقابات.
- المؤسسات الإعلامية والثقافية.

وبذلك أصبحت الدولة خلال سنوات الإنقاذ تحمل آثاراً عميقة لإعادة الهيكلة التي تمت خلال ثلاثة عقود.

منذ وصوله إلى السلطة، اتبع نظام الإنقاذ سياسة عُرفت بسياسة التمكين، هدفت إلى إحلال عناصر موالية للنظام داخل مؤسسات الدولة بدلاً من العديد من الكفاءات التي لم تكن منسجمة مع توجهاته السياسية. وقد أدّت هذه السياسة إلى:

- إضعاف مبدأ الحياد المؤسسي في الخدمة العامة.
- ربط الترقي الوظيفي بالولاء السياسي.
- إنشاء شبكات مصالح بين القطاع السياسي والاقتصادي والأمني.
- إضعاف استقلال المؤسسات العامة.

ومع مرور الزمن، تحولت هذه الشبكات إلى منظومة نفوذ متداخلة يصعب تفكيكها بمجرد تغيير القيادة السياسية.

أدى سقوط نظام الإنقاذ في أبريل 2019 إلى فقدان الإسلاميين السلطة التنفيذية المباشرة، لكنه لم يؤدِ إلى اختفاء الشبكات المرتبطة بالنظام السابق. فالدول لا تتغير بمجرد سقوط الحكومات، خاصة عندما يكون النظام السابق قد استمر لعقود وقام بإعادة تشكيل مؤسسات الدولة والمجتمع.

وقد احتفظت قطاعات مرتبطة بالنظام السابق بدرجات متفاوتة من النفوذ داخل:

- الإدارة العامة.
- المؤسسات الاقتصادية.
- بعض الأجهزة الأمنية.
- شبكات اجتماعية وسياسية.

ومن هنا أصبحت عملية الانتقال الديمقراطي تواجه تحدياً مزدوجاً: بناء مؤسسات جديدة، وفي الوقت نفسه التعامل مع إرث مؤسسي قائم.

أنشأت الحكومة الانتقالية لجنة إزالة التمكين بهدف تفكيك بنية النظام السابق واستعادة الأموال والأصول التي ارتبطت به. وكانت الفكرة الأساسية وراء إنشاء اللجنة أن التحول الديمقراطي لا يمكن أن ينجح في ظل استمرار سيطرة شبكات النظام السابق على موارد الدولة ومؤسساتها. وقد حققت اللجنة عدداً من النتائج، من بينها:

- استرداد بعض الأصول والعقارات.

- مراجعة عدد من التعيينات التي تمت خلال فترة الإنقاذ.
- الكشف عن شبكات اقتصادية مرتبطة بالنظام السابق.

غير أن عمل اللجنة واجه أيضاً انتقادات مرتبطة بطبيعة الإجراءات القانونية والسياسية.

فقد رأى منتقدوها أن بعض القرارات اتسمت بالتسرع، وأن بعض الملفات كان ينبغي أن تخضع بصورة أكبر للسلطة القضائية المستقلة. وفي المقابل، رأى مؤيدوها أن بطء تفكيك بنية النظام السابق كان سيؤدي إلى إعادة إنتاجه داخل الدولة. وهكذا أصبحت قضية إزالة التمكين نفسها جزءاً من الصراع السياسي خلال المرحلة الانتقالية.

لم تكن مقاومة التحول الديمقراطي بالضرورة في صورة مواجهة مباشرة، بل اتخذت أشكالاً متعددة، من بينها:

أولاً: المقاومة داخل المؤسسات: تمثلت في بطء تنفيذ بعض القرارات، أو مقاومة التغييرات الإدارية، أو استمرار أنماط العمل القديمة داخل مؤسسات الدولة.

ثانياً: التأثير الإعلامي والسياسي: استخدمت بعض المنابر الإعلامية والخطابات السياسية في مهاجمة الحكومة الانتقالية وتصويرها باعتبارها غير قادرة على إدارة الدولة.

ثالثاً: استثمار الأزمات الاقتصادية: شكّل التدهور الاقتصادي وارتفاع الأسعار بيئة مناسبة لانتقاد الحكومة الانتقالية، وتحميلها مسؤولية أزمات متراكمة ورثتها من النظام السابق.

رابعاً: إعادة تنظيم القواعد السياسية: عملت قوى مرتبطة بالنظام السابق على استعادة حضورها السياسي والاجتماعي، مستفيدة من ضعف الحاضنة المدنية وانقساماتها الداخلية.

العلاقة بين الإسلاميين والمؤسسة العسكرية

تتميز العلاقة بين الإسلاميين والمؤسسة العسكرية في السودان بالتعقيد، إذ لم تكن علاقة تحالف دائم أو خصومة دائمة، وإنما مرت بمراحل مختلفة. ففي عام 1989 جاء انقلاب الإنقاذ نتيجة تحالف بين الجبهة الإسلامية القومية وبعض الضباط في المؤسسة العسكرية، حيث استخدمت الحركة الإسلامية الغطاء العسكري للوصول إلى السلطة. لكن خلال سنوات الحكم، عمل النظام على إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية والأمنية بما يضمن ولاءها للنظام، مع الحفاظ على خصوصية المؤسسة العسكرية ومصالحها.

وبعد سقوط البشير، فقد الإسلاميون السيطرة المباشرة على الدولة، إلا أن بعض التيارات داخلهم رأت في المؤسسة العسكرية قوة قادرة على منع انتقال كامل للسلطة إلى القوى المدنية. وفي المقابل، حاولت المؤسسة العسكرية الحفاظ على مسافة سياسية تسمح لها بإدارة توازناتها الخاصة، رغم وجود تقاطعات مع بعض القوى الإسلامية حول رفض هيمنة القوى المدنية.

من العوامل التي ساعدت على استمرار نفوذ القوى المناهضة للتغيير ضعف الجبهة المدنية نفسها. فقد أدّت الخلافات

داخل قوى الحرية والتغيير، والصراعات حول السلطة والمواقع، إلى إضعاف قدرة القوى المدنية على تقديم مشروع موحد. وقد استفادت القوى الرافضة للتحول من هذه الانقسامات عبر تقديم نفسها باعتبارها بديلاً عن حالة الفوضى السياسية. وهنا ظهر أحد أهم دروس الفترة الانتقالية: أن ضعف القوى التي تقود التغيير قد يكون عاملاً مساوياً في تأثيره لقوة القوى التي تعارضه.

تكشف تجربة السودان خلال الفترة الانتقالية أن الدولة العميقة لم تكن مجرد أفراد من النظام السابق فقدوا مواقعهم السياسية، وإنما كانت شبكة معقدة من المصالح والعلاقات التي نشأت خلال ثلاثة عقود. وقد شكل تفكيك هذه الشبكات تحدياً ضرورياً لأي انتقال ديمقراطي، لكنه في الوقت نفسه كان يحتاج إلى توازن دقيق بين متطلبات العدالة الانتقالية وضمانات دولة القانون.

كما أن استمرار نفوذ بعض عناصر النظام السابق، وتفاعلها مع الصراعات داخل مؤسسات الدولة، ساهم في تعقيد عملية الانتقال. غير أن مسؤولية تعثر التحول الديمقراطي لا يمكن اختزالها في دور الدولة العميقة وحدها؛ فقد ساهمت أيضاً أخطاء القوى المدنية، وضعف البناء المؤسسي، واستمرار تعدد مراكز القوة العسكرية، في خلق بيئة جعلت الانتقال أكثر هشاشة.

لقد كان الصراع خلال الفترة الانتقالية في جوهره صراعاً حول طبيعة الدولة السودانية نفسها: هل تتجه نحو دولة مدنية ديمقراطية قائمة على المؤسسات والمواطنة، أم تعيد إنتاج أنماط الحكم القائمة على النفوذ غير المنتخب وتوازنات القوة؟

الطريق إلى انقلاب 25 أكتوبر 2021 وانهيار الشراكة الانتقالية

مع دخول المرحلة الانتقالية عامها الثالث، أصبحت التناقضات التي صاحبت تأسيسها أكثر وضوحاً. فالشراكة بين المدنيين والعسكريين التي قامت بعد سقوط نظام البشير لم تنجح في التحول إلى شراكة استراتيجية قائمة على الثقة وتقاسم الأدوار، بل ظلت محكومة بالتنافس حول السلطة والنفوذ. وفي الوقت نفسه، كانت الحكومة الانتقالية تواجه أزمات متزامنة على عدة مستويات:

- أزمة اقتصادية متفاقمة أثرت بصورة مباشرة على حياة المواطنين.
- انقسام متزايد داخل القوى المدنية.
- صراع حول صلاحيات مؤسسات الحكم.
- استمرار الخلاف حول الإصلاح الأمني والعسكري.
- تصاعد نفوذ القوى المناهضة للانتقال.

وقد أدى تفاعل هذه العوامل إلى إضعاف قدرة الحكومة على إدارة المرحلة، وخلق بيئة سياسية أصبحت فيها العودة

إلى الخيار العسكري أكثر احتمالاً.

لم تكن القوى المدنية التي قادت الثورة كتلة سياسية متجانسة. فقد جمعت قوى إعلان الحرية والتغيير أحزاباً وتيارات ذات رؤى مختلفة حول:

- طبيعة الدولة السودانية.
- الأولويات الاقتصادية.
- العلاقة مع المؤسسة العسكرية.

شكل المشاركة السياسية خلال الفترة الانتقالية.

ومع مرور الوقت، انتقلت الخلافات من داخل الغرف السياسية إلى المجال العام. وظهرت انتقادات للحاضنة المدنية بسبب:

- ضعف المؤسسية.
- بطء اتخاذ القرار.
- الصراعات حول المناصب.
- محدودية التواصل مع الشارع الثوري.

وقد أدى انقسام القوى المدنية إلى إضعاف موقفها التفاوضي أمام المكون العسكري، وأعطى خصوم الانتقال فرصة لتقديم الأزمة باعتبارها نتيجة لفشل المدنيين في إدارة الدولة.

شكّلت أزمة شرق السودان في عام 2021 أحد مظاهر هشاشة الوضع السياسي. فقد أدّت الاحتجاجات وإغلاق الموانئ والطرق الرئيسية إلى تأثيرات اقتصادية كبيرة، كما كشفت عن تعقيدات العلاقة بين المركز والأقاليم. ورغم أن المطالب المعلنة ارتبطت بقضايا التهميش والتنمية والتمثيل السياسي، فإن الأزمة تحولت تدريجياً إلى جزء من الصراع السياسي الوطني.

وفي أكتوبر 2021، ظهر اعتصام أمام القصر الجمهوري في الخرطوم، طالبت القوى المشاركة فيه بحل الحكومة الانتقالية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. ورأت قوى الثورة أن هذا الحراك يمثل محاولة لإعادة تشكيل المشهد السياسي والضغط لإنهاء صيغة الشراكة القائمة بين المدنيين والعسكريين.

وكانت السلطات قد أعلنت في سبتمبر 2021 إحباط محاولة انقلابية استهدفت تقويض الحكومة الانتقالية. وقد كشفت هذه المحاولة حجم التوتر داخل مؤسسات الدولة، خصوصاً داخل المؤسسة العسكرية والأمنية. واستخدمت مختلف

الأطراف هذه الحادثة لتأكيد روايتها الخاصة:

- القوى المدنية اعتبرتها دليلاً على وجود جهات تسعى لإجهاض الانتقال.
- بعض القوى المناهضة للحكومة رأت أن الأزمة السياسية هي نتيجة طبيعية لفشل إدارة المرحلة الانتقالية.

وبغض النظر عن التفسيرات المختلفة، فقد أكدت المحاولة أن الانتقال السوداني أصبح يواجه تهديدات مباشرة من داخل مؤسسات الدولة نفسها.

مع اقتراب نهاية الفترة المحددة للشراكة، تصاعد الخلاف بين رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك حول إدارة المرحلة الانتقالية. وكانت القضايا الخلافية الأساسية تشمل:

- مستقبل الشراكة بين المدنيين والعسكريين.
- الإصلاح الأمني والعسكري.
- تشكيل المجلس التشريعي.
- توسيع قاعدة المشاركة السياسية.
- العلاقة بين الحكومة والمكون العسكري.

وحاول رئيس الوزراء في تلك الفترة تقديم مبادرات للحفاظ على الانتقال، من بينها الدعوة إلى حوار سياسي أوسع، إلا أن مستوى الثقة بين الأطراف كان قد تراجع بدرجة كبيرة.

انقلاب 25 أكتوبر 2021

في 25 أكتوبر 2021 أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان حل مجلسي السيادة والوزراء، وفرض حالة الطوارئ، وتعليق عدد من مواد الوثيقة الدستورية، واعتقال رئيس الوزراء وعدد من القيادات المدنية. وبرر المكون العسكري هذه الإجراءات بأنها تهدف إلى تصحيح مسار الانتقال ومنع انزلاق البلاد نحو الفوضى والانقسام.

أما القوى المدنية ولجان المقاومة وقطاعات واسعة من المجتمع الدولي، فقد اعتبرت ما حدث انقلاباً عسكرياً على الوثيقة الدستورية ومسار التحول الديمقراطي. وبذلك انتهت عملياً صيغة الشراكة التي قامت بعد ثورة ديسمبر، ودخل السودان مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي.

ردود الفعل الداخلية والدولية

واجه الانقلاب رفضاً واسعاً من قطاعات مختلفة داخل السودان. فقد خرجت احتجاجات شعبية واسعة تطالب بعودة الحكم المدني ورفض الإجراءات العسكرية. كما أدانت العديد من الجهات الإقليمية والدولية الخطوة، ودعت إلى استعادة المسار الانتقالي. وتعرض السودان لعزلة سياسية مؤقتة، كما تم تعليق بعض أشكال الدعم والتعاون الدولي المرتبط بالانتقال الديمقراطي. ورغم محاولات الوساطة اللاحقة للوصول إلى تسوية سياسية، فإن الثقة بين الأطراف كانت قد تضررت بصورة كبيرة.

آثار الانقلاب على مسار الدولة السودانية

لم يكن انقلاب 25 أكتوبر مجرد تغيير في شكل السلطة، بل كان نقطة تحول عميقة في مسار الدولة السودانية. فقد أدى إلى:

أولاً: انهيار الشراكة المدنية العسكرية: انتهت الصيغة التي قامت عليها المرحلة الانتقالية، وأصبح الصراع بين المدنيين والعسكريين أكثر حدة.

ثانياً: إضعاف المؤسسات الانتقالية: أدى تعطيل الوثيقة الدستورية وحل المؤسسات إلى تعميق أزمة الشرعية السياسية.

ثالثاً: زيادة التوتر داخل المؤسسة العسكرية: رغم أن الانقلاب أعاد السلطة للمكون العسكري، فإنه لم يحل الخلافات داخل المنظومة الأمنية والعسكرية، خاصة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع.

رابعاً: تهيئة البيئة للأزمة الأكبر: ساهم انهيار المسار السياسي في زيادة الاحتقان، وتعميق الصراع حول النفوذ، وهو ما انتهى لاحقاً إلى المواجهة العسكرية بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل 2023.

تكشف دراسة دور المؤسسة العسكرية والدولة العميقة أن تعثر الانتقال الديمقراطي في السودان لم يكن نتيجة قرار منفرد أو طرف واحد، وإنما نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية. فقد دخلت الثورة مرحلة الانتقال وهي تواجه دولة ذات إرث طويل من الحكم العسكري، ومؤسسات أمنية متعددة، وشبكات مصالح مرتبطة بالنظام السابق، وقوى مدنية لم تتمكن من بناء مشروع سياسي موحد. كما أن الشراكة التي تأسست بعد سقوط البشير قامت على توازن مؤقت بين طرف يمتلك الشرعية الثورية وطرف يمتلك أدوات القوة داخل الدولة، دون معالجة جوهرية لطبيعة العلاقة بين المدني والعسكري. وكان غياب الإصلاح الأمني والعسكري، واستمرار تعدد مراكز القوة المسلحة، أحد أخطر العوامل التي أضعفت الانتقال.

أما انقلاب 25 أكتوبر 2021 فلم يكن بداية الأزمة، بل كان نتيجة لمسار طويل من التوترات التي بدأت منذ الأيام الأولى للفترة الانتقالية. لقد كشف هذا الانقلاب أن بناء الديمقراطية في السودان لا يتطلب فقط انتخابات أو تغيير الحكومات، وإنما يحتاج إلى إعادة تأسيس الدولة نفسها على قواعد جديدة: جيش وطني مهني، مؤسسات مدنية قوية، عدالة انتقالية عادلة، واقتصاد يخضع لولاية الدولة.

الأحزاب السياسية والحاضنة المدنية: بين ضعف البناء التنظيمي وأزمة إدارة الانتقال

مثلت ثورة ديسمبر 2018 لحظة تاريخية جمعت مختلف قطاعات المجتمع السوداني حول هدف مشترك تمثل في إسقاط نظام الإنقاذ وإقامة دولة مدنية ديمقراطية تقوم على الحرية والسلام والعدالة. وفي سياق هذا الحراك، ظهرت قوى إعلان الحرية والتغيير باعتبارها الإطار السياسي الأوسع الذي تمكن من جمع عدد من الأحزاب السياسية، وتجمع المهنيين، ومنظمات المجتمع المدني، والقوى الشبابية، والحركات النقابية، تحت مظلة واحدة.

وقد لعبت هذه القوى دوراً مهماً في قيادة المرحلة الأخيرة من الثورة، والتفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي بعد سقوط البشير، والوصول إلى ترتيبات المرحلة الانتقالية. غير أن الانتقال من موقع المعارضة والثورة إلى موقع إدارة الدولة كشف عن تحديات عميقة داخل هذا التحالف، إذ إن القدرة على إسقاط النظام لا تعني بالضرورة القدرة على بناء الدولة وإدارة مرحلة انتقالية معقدة.

تأسست قوى إعلان الحرية والتغيير في يناير 2019، خلال المرحلة المتصاعدة من الاحتجاجات ضد نظام الإنقاذ. وقد جمعت أطرافاً متعددة، من أبرزها:

- الأحزاب السياسية المعارضة.
- تجمع المهنيين السودانيين.
- منظمات المجتمع المدني.
- القوى الشبابية والنسوية.
- بعض القوى النقابية والمهنية.

وكان العامل المشترك بين هذه المكونات هو الاتفاق على ضرورة إنهاء حكم الإنقاذ وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

وقد نجح التحالف في تقديم خطاب سياسي موحد نسبياً، مما ساعد على توحيد جزء كبير من الحراك الشعبي خلف أهداف الثورة. أثبتت قوى الحرية والتغيير قدرة سياسية وتنظيمية مهمة خلال مرحلة الثورة. فقد نجحت في:

توحيد الخطاب السياسي: قدمت رؤية سياسية مشتركة تمثلت في إعلان الحرية والتغيير، الذي أصبح مرجعية أساسية لمطالب الثورة.

إدارة العلاقة مع الشارع: رغم الدور الكبير للجان المقاومة والقوى الشبابية، استطاعت قوى الحرية والتغيير أن تمثل الواجهة السياسية للحراك في التفاوض مع السلطة القائمة.

التفاوض مع المجلس العسكري: بعد سقوط البشير، أصبحت قوى الحرية والتغيير الطرف المدني الرئيسي في التفاوض مع المجلس العسكري حول شكل الحكم الانتقالي.

وقد لعبت دوراً أساسياً في الوصول إلى الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية لعام 2019.

كان الانتقال إلى موقع السلطة أول اختبار حقيقي لقوى الحرية والتغيير. ففي مرحلة المعارضة، كان الهدف واضحاً ومحدداً: إسقاط النظام السابق. أما بعد الوصول إلى الحكم، فقد أصبحت أمام تحديات أكثر تعقيداً:

- إدارة مؤسسات الدولة.
- وضع السياسات الاقتصادية.
- تحقيق العدالة الانتقالية.
- بناء مؤسسات الحكم الانتقالي.
- التعامل مع المؤسسة العسكرية.
- تحقيق السلام الشامل.

وهنا ظهرت الفجوة بين طبيعة التحالف كجبهة معارضة وبين متطلبات الحكم. فالتحالف الذي نجح في توحيد القوى ضد النظام السابق لم يكن يمتلك بالضرورة البنية التنظيمية والرؤية المشتركة اللازمة لإدارة دولة تمر بمرحلة انتقالية صعبة.

مع تشكيل الحكومة الانتقالية، أصبحت قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية الأساسية لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك. غير أن هذا الدور الجديد كشف عدداً من المشكلات الداخلية. فمن جهة، كان مطلوباً منها دعم الحكومة ومساندتها سياسياً. ومن جهة أخرى، كان عليها أن تحافظ على استقلالها كتحالف سياسي يمثل قوى الثورة.

وقد أدى غياب تصور واضح لطبيعة العلاقة بين الحاضنة والحكومة إلى ظهور إشكالات عديدة، منها:

- التدخل في القرارات التنفيذية.
- الخلاف حول توزيع المناصب.
- تضارب المواقف بين مكونات التحالف.
- صعوبة اتخاذ قرارات موحدة.

رغم اتفاق قوى الحرية والتغيير على إسقاط الإنقاذ، فإنها لم تكن تمتلك مشروعاً موحداً ومفصلاً لما بعد السقوط. فظلت الخلافات قائمة حول قضايا جوهرية، مثل:

- شكل الدولة السودانية.
- طبيعة النظام الاقتصادي.
- العلاقة بين الدين والدولة.

- أولويات المرحلة الانتقالية.

حدود العلاقة مع المؤسسة العسكرية.

وقد ظهرت هذه الخلافات تدريجياً بعد الوصول إلى السلطة، حيث تحول التحالف من إطار يجمع قوى متباينة ضد خصم مشترك إلى تحالف مطالب بإدارة الاختلافات الداخلية. مع مرور الوقت، بدأت صورة قوى الحرية والتغيير تتغير في نظر قطاعات من الشارع. فبعد أن كانت تمثل رمزاً للثورة، أصبحت تواجه انتقادات مرتبطة بـ:

- البطء في تنفيذ أهداف الثورة.
- ضعف التواصل مع القواعد الشعبية.
- التركيز على الصراعات السياسية.
- غياب رؤية واضحة للخروج من المرحلة الانتقالية إلى الانتخابات.

وقد ساهمت هذه العوامل في تراجع الثقة بين بعض قطاعات المجتمع والقوى السياسية التي قادت المرحلة الانتقالية.

تكشف تجربة قوى الحرية والتغيير أن التحالفات الثورية تواجه دائماً اختباراً صعباً عند الانتقال من إسقاط النظام إلى بناء الدولة. فقد نجحت القوى المدنية السودانية في توحيد جزء كبير من المجتمع حول هدف إسقاط نظام الإنقاذ، وتمكنت من لعب دور أساسي في تأسيس المرحلة الانتقالية. لكنها واجهت صعوبات كبيرة في التحول إلى قوة حاكمة تمتلك مشروعاً مؤسسياً متكاملاً لإدارة الدولة.

وكانت المشكلة الأساسية أن التحالف قام على أساس الحد الأدنى من التوافق لإسقاط النظام، لكنه لم يطور بعد ذلك رؤية سياسية وتنظيمية موحدة لإدارة مرحلة ما بعد الثورة. وهذا الضعف الداخلي أصبح لاحقاً أحد العوامل التي أضعفت الحاضنة المدنية، وأثرت على قدرتها في مواجهة تحديات الشراكة مع المؤسسة العسكرية والقوى الأخرى داخل الدولة.

أزمة البناء التنظيمي وضعف المؤسسية داخل القوى المدنية

واجهت القوى المدنية التي قادت المرحلة الانتقالية تحدياً أساسياً تمثل في الانتقال من العمل المعارض إلى ممارسة مسؤولية الحكم. فخلال سنوات المعارضة الطويلة، كانت الأولوية تتمثل في مقاومة النظام السابق وتوحيد الجهود لإسقاطه، الأمر الذي جعل كثيراً من التحالفات السياسية تقوم على التفاهمات العامة أكثر من قيامها على مؤسسات تنظيمية واضحة.

وبعد سقوط النظام، أصبح مطلوباً من هذه القوى أن تتحول من جبهة احتجاجية إلى شريك في إدارة الدولة، وأن تنتقل من صياغة الشعارات العامة إلى وضع السياسات والبرامج واتخاذ القرارات. غير أن هذا التحول لم يحدث بصورة مؤسسية كافية، مما أدى إلى استمرار أساليب العمل التي كانت مناسبة لمرحلة المعارضة، لكنها لم تكن ملائمة

لمتطلبات إدارة الدولة.

رغم الدور السياسي الكبير الذي لعبته قوى الحرية والتغيير، فإنها لم تكن حزباً سياسياً موحداً، بل تحالفاً واسعاً يضم مكونات ذات خلفيات فكرية وتنظيمية مختلفة. وقد أدى ذلك إلى صعوبة بناء مؤسسات مشتركة قادرة على إدارة الاختلافات الداخلية. ومن أبرز مظاهر الضعف التنظيمي:

لم تكن هناك منذ البداية قواعد واضحة تنظم:

- آليات اتخاذ القرار.
- كيفية تمثيل المكونات المختلفة.
- أسلوب حل الخلافات الداخلية.
- العلاقة بين القيادة والقواعد.

وأدى هذا الفراغ التنظيمي إلى اعتماد القرارات في كثير من الأحيان على التفاهمات الشخصية بين القيادات بدلاً من المؤسسات.

لم تمتلك الحاضنة السياسية آليات فعالة لمراجعة أدائها أو محاسبة قياداتها على القرارات التي تتخذها.

ومع غياب هذه الآليات، أصبحت الانتقادات الداخلية غالباً تتحول إلى صراعات سياسية بدلاً من أن تكون جزءاً من عملية إصلاح مؤسسي. من أبرز الانتقادات التي واجهت الحاضنة المدنية خلال الفترة الانتقالية تركّز عملية اتخاذ القرار في نطاق محدود من القيادات. فبدلاً من تطوير مؤسسات تشاركية واسعة، أصبحت بعض القرارات الكبرى تُتخذ داخل دوائر ضيقة، ثم يتم إبلاغ بقية المكونات بها.

وقد أدى ذلك إلى عدة نتائج:

- شعور بعض القوى السياسية بالتهميش.
- ضعف الالتزام الجماعي بالقرارات.
- زيادة الخلافات بين مكونات التحالف.
- اتساع الفجوة بين القيادة والقواعد.

كما أن هذا النمط من الإدارة أعاد إنتاج بعض مظاهر العمل السياسي التقليدي الذي كانت الثورة تسعى إلى تجاوزه.

كان أحد مصادر قوة ثورة ديسمبر هو الدور الكبير الذي لعبته القواعد الشعبية، خاصة لجان المقاومة والشباب والقطاعات المهنية. غير أن العلاقة بين هذه القواعد والقيادات السياسية شهدت توتراً متزايداً بعد تشكيل الحكومة الانتقالية. فقد

شعرت قطاعات من الشباب بأن القوى السياسية التي تصدرت المشهد التفاوضي ابتعدت تدريجياً عن مطالب الثورة الأساسية. وتركزت الانتقادات حول:

- بطء تحقيق أهداف الثورة.
- ضعف المشاركة الشعبية في صناعة القرار.
- استمرار نمط النخب السياسية التقليدية في إدارة الدولة.

وقد أدى ذلك إلى ظهور فجوة بين الشرعية الثورية التي مثلتها الشوارع والشرعية السياسية التي مارستها القوى المشاركة في السلطة.

من القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً خلال الفترة الانتقالية قضية توزيع المناصب الحكومية بين مكونات القوى المدنية. ففي الوقت الذي كانت فيه المرحلة الانتقالية تحتاج إلى اختيار الكفاءات القادرة على إدارة مؤسسات الدولة، ظهرت اتهامات بأن بعض التعيينات تأثرت بالحسابات الحزبية والتنظيمية. وقد أدى ذلك إلى:

- إضعاف صورة الحكومة أمام الرأي العام.
- خلق تنافس داخل الحاضنة السياسية.
- تراجع معيار الكفاءة في بعض المواقع.

تحويل بعض مؤسسات الدولة إلى ساحات نفوذ سياسي.

ولا يعني ذلك أن جميع التعيينات افتقرت إلى الكفاءة، وإنما أن غياب المعايير المؤسسية الواضحة جعل ملف التعيينات عرضة للجدل والصراع.

التناقض بين خطاب الثورة والممارسة السياسية

رفعت الثورة السودانية شعارات بناء دولة جديدة تقوم على المواطنة والمؤسسات والعدالة. غير أن الممارسة السياسية خلال المرحلة الانتقالية كشفت أحياناً عن استمرار بعض أنماط العمل السياسي القديمة، مثل:

التركيز على توزيع السلطة أكثر من بناء المؤسسات.

تقديم الولاءات السياسية على المعايير المهنية.

التعامل مع الدولة باعتبارها مجالاً للتنافس بين القوى السياسية.

وقد أدى هذا التناقض بين الخطاب والممارسة إلى إضعاف الثقة الشعبية في بعض القوى التي قادت المرحلة الانتقالية.

أثر ضعف المؤسسية على العلاقة مع المكون العسكري

لم يؤثر ضعف البناء التنظيمي داخل القوى المدنية على أدائها الداخلي فقط، بل انعكس أيضاً على قدرتها في إدارة العلاقة مع المؤسسة العسكرية. ففي مواجهة طرف يمتلك:

- قيادة موحدة نسبياً.
- مؤسسات أمنية وعسكرية منظمة.
- أدوات نفوذ داخل الدولة.
- كانت القوى المدنية تعاني من:
- تعدد مراكز القرار.
- اختلاف المواقف بين مكوناتها.
- صعوبة بناء استراتيجية تفاوضية موحدة.

وقد استفاد المكون العسكري من هذه الانقسامات في إدارة التوازنات السياسية، وتعزيز موقعه داخل المرحلة الانتقالية.

تكشف تجربة القوى المدنية خلال الفترة الانتقالية أن أحد أبرز التحديات لم يكن فقط في طبيعة الصراع مع المؤسسة العسكرية، وإنما أيضاً في ضعف البناء الداخلي للقوى التي قادت الثورة. فقد انتقلت هذه القوى بسرعة من موقع المعارضة إلى موقع السلطة دون أن تمتلك الوقت أو الأدوات اللازمة لبناء مؤسسات سياسية قادرة على إدارة المرحلة. وأدى غياب الهياكل الواضحة، ومركزية القرار، وضعف المشاركة الداخلية، وتأثير الحسابات الحزبية، إلى إضعاف الحاضنة السياسية وتقليص قدرتها على تقديم نموذج مختلف في إدارة الدولة.

ومن هنا فإن أحد الدروس الأساسية للتجربة الانتقالية يتمثل في أن نجاح أي مشروع ديمقراطي لا يعتمد فقط على إسقاط النظام القديم، وإنما يحتاج أيضاً إلى بناء قوى سياسية حديثة، تقوم على المؤسسية والشفافية والمحاسبة، وقادرة على الانتقال من منطق المعارضة إلى منطق الدولة.

الصراع **الحزبي والمحاصصة وتأثيرهما على إدارة الدولة**

من وحدة الهدف إلى صراع المصالح

فمع انتقال القوى المدنية من موقع المعارضة إلى موقع المشاركة في إدارة الدولة، ظهرت التباينات القديمة بين الأحزاب والتيارات المختلفة، وانتقلت الأولويات من مواجهة النظام السابق إلى التنافس حول طبيعة المرحلة الانتقالية ومواقع النفوذ داخل مؤسسات الدولة. وقد كشفت هذه المرحلة أن التحالف الذي نجح في توحيد قوى الثورة لم يكن يمتلك بالقدر نفسه القدرة على إدارة الاختلافات الداخلية أو بناء توافق سياسي مستدام.

لم تكن الخلافات داخل القوى المدنية مجرد خلافات تنظيمية، وإنما ارتبطت باختلافات أعمق حول رؤية الدولة

ومستقبل السلطة. ويمكن تحديد أبرز محاور الخلاف في الآتي:

طبيعة العلاقة مع المؤسسة العسكرية: رأت بعض القوى المدنية أن الشراكة مع المكون العسكري ضرورة مرحلية فرضتها موازين القوى بعد سقوط نظام البشير، بينما اعتبرت قوى أخرى أن استمرار هذه الشراكة يمثل تنازلاً عن أهداف الثورة. وقد أدى هذا الاختلاف إلى تباين المواقف داخل الحاضنة السياسية تجاه العديد من القضايا المتعلقة بإدارة المرحلة الانتقالية.

اختلفت القوى المدنية حول الأولويات التي يجب التركيز عليها:

- هل تكون الأولوية للإصلاح الاقتصادي؟
- أم العدالة الانتقالية؟
- أم الإصلاح الأمني والعسكري؟
- أم توسيع قاعدة المشاركة السياسية؟

ومع غياب رؤية موحدة، تحولت هذه الاختلافات إلى صراعات سياسية أثرت على أداء الحكومة.

العلاقة مع القوى السياسية خارج الحاضنة: برز خلاف كبير حول مسألة توسيع المشاركة السياسية. فقد رأت بعض القوى أن نجاح الانتقال يتطلب بناء أوسع توافق وطني، بينما خشيت قوى أخرى من أن يؤدي توسيع المشاركة إلى إعادة تمكين عناصر مرتبطة بالنظام السابق أو إضعاف قوى الثورة. وأصبح ملف المشاركة السياسية أحد أكثر الملفات إثارة للانقسام.

المحاصصة السياسية وأزمة توزيع السلطة: من أبرز مظاهر الصراع داخل الحاضنة المدنية قضية توزيع المناصب الحكومية. فقد دخلت بعض القوى السياسية المرحلة الانتقالية وهي تحمل توقعات خاصة بشأن حجم مشاركتها في مؤسسات الحكم. ومع محدودية المناصب مقارنة بعدد القوى والطموحات السياسية، تحول ملف التعيينات إلى مصدر دائم للتوتر. وقد ظهرت انتقادات بأن بعض الاختيارات لم تخضع دائماً لمعايير الكفاءة والخبرة، وإنما تأثرت بدرجات مختلفة بالحسابات السياسية. وقد كان هذا واضحا في ضعف الكوادر التي تم تسميتها لتولي الوزارات. وكان لذلك عدد من الآثار:

- إضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الانتقال.
- خلق إحساس لدى بعض القوى بأنها مستبعدة.
- زيادة التنافس داخل التحالف المدني.
- تحويل جزء من النقاش السياسي من بناء الدولة إلى توزيع المواقع.

تأثير الصراعات الحزبية على أداء الحكومة: لم تكن الحكومة الانتقالية تعمل في بيئة سياسية مستقرة، بل واجهت ضغوطاً متزايدة من مختلف الأطراف. فمن جهة، كان عليها التعامل مع المكون العسكري الذي احتفظ بنفوذ واسع داخل الدولة. ومن جهة أخرى، كانت تواجه خلافات داخل الحاضنة المدنية نفسها. وقد انعكس ذلك على الأداء الحكومي في عدة جوانب:

بطء اتخاذ القرار: أدّت الخلافات السياسية إلى تأخير بعض القرارات المهمة، خاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية وبناء مؤسسات الانتقال.

ضعف الرسالة السياسية: لم تتمكن القوى المدنية من تقديم خطاب سياسي موحد للرأي العام، مما جعل المواطنين يسمعون مواقف متباينة حول قضايا أساسية.

فقدان التركيز على مهام الانتقال: بدلاً من توجيه الجهد السياسي نحو بناء المؤسسات الدستورية والتحضير للانتخابات، استهلكت الخلافات الداخلية جزءاً كبيراً من طاقة القوى الحاكمة.

ظاهرة الاستقطاب السياسي: ساهم الصراع بين مكونات الحاضنة المدنية في إعادة إنتاج حالة الاستقطاب التي عانى منها السودان تاريخياً. فبدلاً من بناء مساحة وطنية مشتركة، أصبح المشهد السياسي يميل إلى تقسيم القوى إلى معسكرات متنافسة. وقد أدى ذلك إلى:

- تراجع فرص الحوار الوطني.
- صعوبة الوصول إلى توافقات واسعة.
- زيادة قدرة القوى المضادة للانتقال على استثمار الخلافات.

وكان أخطر ما في هذا الاستقطاب أنه نقل الخلافات السياسية من مستوى الاختلاف الطبيعي في الرؤى إلى مستوى التخوين والإقصاء المتبادل.

انقسام قوى الحرية والتغيير: بلغت أزمة الحاضنة المدنية مرحلة متقدمة مع انقسام قوى الحرية والتغيير إلى تيارين رئيسيين:

- المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير.
- الكتلة الديمقراطية لقوى سياسية وشخصيات كانت تطالب بتوسيع قاعدة المشاركة.

ولم يكن الانقسام مجرد خلاف تنظيمي، بل عكس اختلافاً حول طبيعة المرحلة الانتقالية ومن يملك حق تمثيل القوى المدنية.

وقد أدى هذا الانقسام إلى:

- إضعاف الموقف المدني الموحد.

- زيادة قدرة المكون العسكري على المناورة السياسية.
- تعميق حالة عدم الثقة بين القوى السياسية.

مسؤولية القوى السياسية عن أزمة الثقة: لا يمكن النظر إلى أزمة الحاضنة المدنية باعتبارها نتيجة تدخلات خارجية أو ضغوط من المؤسسة العسكرية فقط، إذ إن جزءاً مهماً منها ارتبط بطبيعة العمل السياسي الداخلي.

فقد ساهمت بعض الممارسات في إضعاف الثقة، منها:

- غياب الشفافية في بعض القرارات.
- ضعف الحوار داخل التحالف.
- تغليب المصالح الحزبية أحياناً على الأولويات الوطنية.
- عدم استيعاب التنوع السياسي والاجتماعي في السودان.

وهذا لا يلغي التحديات الكبيرة التي واجهتها القوى المدنية، لكنه يؤكد أن نجاح الانتقال كان يحتاج إلى مراجعة داخلية مستمرة وقدرة أكبر على النقد الذاتي.

تكشف تجربة الفترة الانتقالية أن الصراع داخل الحاضنة المدنية كان أحد العوامل التي أضعفت مشروع التحول الديمقراطي. فالقوى التي نجحت في توحيد الشارع ضد النظام السابق لم تتمكن من المحافظة على درجة الوحدة نفسها بعد الوصول إلى السلطة، بسبب اختلاف الرؤى حول إدارة المرحلة الانتقالية وتوزيع النفوذ السياسي.

وقد أدى تحول الخلافات الطبيعية بين الأحزاب إلى صراعات حادة حول الشرعية والتمثيل والمواقع إلى إضعاف الجبهة المدنية في مواجهة التحديات الكبرى، خاصة العلاقة المعقدة مع المؤسسة العسكرية. والدرس الأساسي هنا أن التحالفات الثورية تحتاج، بعد إسقاط الأنظمة، إلى الانتقال من منطق التنسيق الظرفي إلى بناء مؤسسات سياسية دائمة، لأن غياب التنظيم والرؤية المشتركة يجعل أي مشروع انتقال ديمقراطي عرضة للتفكك من الداخل.

اختلال التمثيل السياسي وسياسة الإقصاء وانقسام الحاضنة المدنية

من أبرز التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية مسألة تحديد الوزن السياسي الحقيقي للقوى المختلفة. ففي الأنظمة الديمقراطية المستقرة، يتم تحديد الأوزان السياسية عبر:

- الانتخابات الحرة، حيث يمنح المواطنون تفويضهم للأحزاب والبرامج السياسية. أما في المرحلة الانتقالية السودانية، فقد غابت هذه الآلية، وأصبحت الشرعية السياسية تستند إلى مصادر متعددة ومتداخلة:

- الشرعية الثورية المستمدة من الحراك الشعبي.

- الشرعية التنظيمية للأحزاب السياسية.
- الشرعية التاريخية للقوى ذات الامتداد الجماهيري.
- الشرعية التفاوضية الناتجة عن المشاركة في ترتيبات ما بعد سقوط النظام.

وقد أدى تعدد مصادر الشرعية إلى خلافات مستمرة حول من يملك حق تمثيل الشعب والثورة. مثلت ثورة ديسمبر حركة شعبية واسعة شاركت فيها قطاعات متعددة من المجتمع السوداني. غير أن التمثيل السياسي لهذه الثورة أصبح موضع جدل بعد سقوط النظام.

فبينما اعتبرت قوى الحرية والتغيير نفسها الممثل السياسي الرئيسي للثورة، رأت قوى أخرى أن الثورة كانت أوسع من أي تحالف حزبي، وأن احتكار تمثيلها سيؤدي إلى إقصاء قطاعات مهمة من المجتمع. ومن هنا نشأ التوتر بين مفهومين مختلفين:

- مفهوم يري أن الثورة ملك لكل السودانيين الذين شاركوا فيها، ولا يمكن اختزالها في تحالف سياسي محدد.
- ومفهوم يري أن إدارة المرحلة الانتقالية تحتاج إلى قوى سياسية تمتلك القدرة التنظيمية على التفاوض واتخاذ القرار.

وقد أدى غياب التوازن بين هذين المفهومين إلى خلافات عميقة حول المشاركة والتمثيل.

من القضايا التي أثارت نقاشاً واسعاً خلال الفترة الانتقالية مسألة التناسب بين الحجم الشعبي للقوى السياسية وبين نفوذها داخل مؤسسات الحكم. فقد شعرت بعض القوى ذات التاريخ السياسي والامتداد الجماهيري بأن حضورها في مؤسسات الانتقال لم يكن متناسباً مع وزنها المجتمعي.

وفي المقابل، رأت قوى أخرى أن معيار المشاركة لا ينبغي أن يكون التاريخ السياسي أو الحجم التقليدي فقط، وإنما الدور الذي قامت به في الثورة ومقاومة النظام السابق. وأدى هذا الاختلاف إلى صراع حول مفهوم الاستحقاق السياسي:

- هل يعتمد على التاريخ الجماهيري؟
- أم على الدور الثوري؟
- أم على التوافق السياسي؟
- أم على القدرة التنظيمية؟
- ولم يتم الوصول إلى صيغة وطنية متفق عليها للإجابة عن هذه الأسئلة.

سياسة الإقصاء وأثرها على الانتقال

كان شعار الثورة الأساسي هو بناء دولة المواطنة والعدالة، إلا أن الممارسة السياسية خلال المرحلة الانتقالية شهدت جدلاً واسعاً حول حدود المشاركة السياسية. فقد رأت بعض القوى أن حماية الانتقال تتطلب استبعاد القوى المرتبطة بالنظام السابق ومنعها من العودة إلى مؤسسات الدولة. بينما حذرت قوى أخرى من أن التوسع في سياسة الإقصاء قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الاستقطاب السياسي، ويمنع بناء توافق وطني ضروري لإنجاح المرحلة الانتقالية. وكان التحدي الأساسي يتمثل في كيفية التمييز بين:

العزل السياسي لمن شاركوا في تقويض النظام الديمقراطي أو ارتكبوا انتهاكات.

وبين الإقصاء السياسي الواسع الذي يحرم قطاعات اجتماعية وسياسية من المشاركة.

وقد أدى غياب إطار قانوني ومؤسسي واضح لهذه المسألة إلى استمرار الجدل والانقسام.

أدى ضعف التوافق السياسي إلى عدة نتائج سلبية:

توسع دائرة الخصومة السياسية: بدلاً من أن تكون المرحلة الانتقالية فترة لبناء أرضية مشتركة، أصبحت في بعض مراحلها ساحة لصراع بين قوى ترى نفسها حامية للثورة وقوى ترى نفسها مستبعدة منها.

ظهور تحالفات مضادة: ساهم الشعور بالإقصاء لدى بعض القوى في تشكيل تحالفات سياسية جديدة عارضت المسار القائم، واستفادت منها أطراف أخرى في صراعها على السلطة.

إضعاف الجبهة المدنية: كلما اتسعت دائرة الخلافات بين القوى المدنية، ضعفت قدرتها على مواجهة نفوذ المكون العسكري ومراكز القوة الأخرى داخل الدولة.

انقسام قوى الحرية والتغيير

كان انقسام قوى الحرية والتغيير إلى المجلس المركزي والكتلة الديمقراطية انعكاساً للأزمة الأوسع المتعلقة بالتمثيل السياسي. فلم يكن الخلاف مجرد خلاف تنظيمي حول هيكل التحالف، وإنما كان خلافاً حول أسئلة جوهرية:

من يمثل الثورة؟

من يحدد أولويات المرحلة الانتقالية؟

ما حدود المشاركة السياسية؟

كيف تتم إدارة العلاقة مع المؤسسة العسكرية؟

وقد أدى الانقسام إلى نتائج مباشرة على المشهد السياسي:

فقدان القوى المدنية جزءاً كبيراً من وحدتها.

زيادة حدة الاستقطاب السياسي.

منح المكون العسكري مساحة أكبر للمناورة بين الأطراف المختلفة.

إضعاف فرص الوصول إلى توافق وطني قبل انهيار المرحلة الانتقالية.

كشفت الفترة الانتقالية أيضاً عن فجوة بين الأحزاب السياسية التقليدية والقوى الجديدة التي برزت خلال الثورة. فالأحزاب التاريخية تمتلك امتدادات اجتماعية وتنظيمية واسعة، لكنها تعرضت لانتقادات تتعلق بطبيعة هياكلها وأساليب عملها التقليدية. أما القوى الجديدة، مثل لجان المقاومة وبعض الحركات الشبابية، فقد امتلكت شرعية ثورية وحضوراً شعبياً، لكنها لم تكن قد طورت بعد هياكل سياسية قادرة على التحول إلى مؤسسات حكم. وكان التحدي الحقيقي يتمثل في إيجاد صيغة تجمع بين الخبرة السياسية للأحزاب التقليدية والديناميكية الثورية للقوى الجديدة.

تكشف أزمة التمثيل السياسي خلال الفترة الانتقالية أن أحد أكبر تحديات التحول الديمقراطي كان غياب الاتفاق حول مفهوم الشرعية السياسية. فالثورة السودانية كانت أوسع من أي تنظيم سياسي، لكن إدارة الدولة احتاجت إلى قوى منظمة قادرة على اتخاذ القرار. وبين هذين البعدين نشأ صراع حول التمثيل والحق في المشاركة.

كما أظهرت التجربة أن الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن ينجح عبر الإقصاء المتبادل، وإنما يحتاج إلى معادلة دقيقة تجمع بين حماية أهداف الثورة وضمان أوسع مشاركة سياسية ممكنة وفق معايير قانونية واضحة. فالاستقرار الديمقراطي لا يقوم على انتصار طرف سياسي على آخر، بل على بناء نظام يشعر فيه الجميع بأن لهم مكاناً مشروعاً داخل الدولة، مع محاسبة عادلة لمنتهكي القانون والحقوق.

مواقف الأحزاب الرئيسية ومسؤولية القوى المدنية عن تعثر الانتقال الديمقراطي

لم يكن المشهد السياسي المدني خلال الفترة الانتقالية كتلة واحدة متجانسة، بل كان ساحة لتفاعل تيارات سياسية مختلفة ذات خلفيات تاريخية وفكرية وتنظيمية متعددة. وقد اختلفت الأحزاب والقوى المدنية في تقييمها لطبيعة المرحلة الانتقالية، وحدود الشراكة مع المؤسسة العسكرية، وأولويات الإصلاح، وطريقة إدارة العلاقة بين الثورة والدولة. ولذلك فإن تقييم دور القوى المدنية لا ينبغي أن يقوم على التعميم، وإنما على تحليل مواقف كل تيار، مع الاعتراف بأن مسؤولية تعثر الانتقال كانت مسؤولية مشتركة بين عوامل متعددة، داخلية وخارجية، مدنية وعسكرية.

حزب الأمة القومي

مثل حزب الأمة القومي أحد أقدم وأكبر الأحزاب السياسية السودانية، وكان من القوى المشاركة في الحراك المناهض

لنظام الإنقاذ. وخلال المرحلة الانتقالية، تبنى الحزب خطاباً ركز على أهمية توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتحقيق التوافق الوطني، وتجنب الصدام بين المكونات المدنية والعسكرية.

ورأى الحزب أن الانتقال الديمقراطي يحتاج إلى معالجة الاختلالات التاريخية في الدولة السودانية عبر الحوار السياسي الواسع، وليس فقط عبر إعادة توزيع السلطة بين القوى الموجودة في الخرطوم. كما حذر في مراحل مختلفة من مخاطر الاستقطاب الحاد، ومن تحويل المرحلة الانتقالية إلى صراع صفري بين المدنيين والعسكريين.

إلا أن الحزب واجه بدوره تحديات داخلية تتعلق بالقيادة والتجديد التنظيمي، إضافة إلى صعوبة التوفيق بين رؤيته التقليدية القائمة على التوافق السياسي وبين مطالب بعض قوى الثورة التي كانت تميل إلى مواقف أكثر حدة تجاه المؤسسة العسكرية والقوى المرتبطة بالنظام السابق.

الحزب الشيوعي السوداني

اتخذ الحزب الشيوعي السوداني موقفاً نقدياً من صيغة الشراكة بين المدنيين والعسكريين منذ بدايات المرحلة الانتقالية. واعتبر أن الوثيقة الدستورية منحت المؤسسة العسكرية نفوذاً أكبر مما ينبغي، وأن استمرار الشراكة معها يمثل تهديداً لمسار التحول الديمقراطي.

وانطلاقاً من هذا الموقف، انسحب الحزب من قوى الحرية والتغيير، ودعا إلى مواصلة الضغط الشعبي لإحداث تغيير أعمق في بنية الدولة. وقد منح هذا الموقف الحزب وضوحاً سياسياً في معارضته للشراكة، لكنه في الوقت نفسه قلل من قدرته على التأثير المباشر داخل مؤسسات الانتقال، خاصة بعد خروجه من دائرة القرار.

حزب المؤتمر السوداني

كان حزب المؤتمر السوداني من القوى السياسية النشطة داخل قوى الحرية والتغيير، وشارك بصورة مؤثرة في مؤسسات المرحلة الانتقالية. وقد حاول الحزب الجمع بين دعم الحكومة الانتقالية والدفاع عن أهداف الثورة، مع التأكيد على ضرورة بناء دولة مدنية ديمقراطية. غير أن وجوده داخل السلطة جعله عرضة للانتقادات من بعض القطاعات المؤثرة في الشارع التي رأت أن القوى المدنية المشاركة في الحكم لم تحقق أهداف الثورة بالسرعة المطلوبة.

الأحزاب الاتحادية والقومية والبعثية

شهدت هذه القوى تفاوتاً في مواقفها من المرحلة الانتقالية. فبعضها دعم المسار الانتقالي، بينما انتقد بعضها الآخر طريقة إدارة السلطة وشكل المشاركة السياسية.

وقد عكست هذه المواقف استمرار الأزمة التاريخية داخل الحياة الحزبية السودانية، حيث ظلت الأحزاب تعاني من

ضعف البناء المؤسسي، وتباين الرؤى حول طبيعة الدولة وإدارة الحكم.

مسؤولية القوى المدنية عن تعثر الانتقال

رغم أن المؤسسة العسكرية والدولة العميقة لعبتا دوراً مهماً في عرقلة مسار الانتقال، فإن القوى المدنية تتحمل أيضاً مسؤولية سياسية عن جوانب من الإخفاق. ولا يعني ذلك مساواة مسؤولية المدنيين بمسؤولية القوى التي احتفظت بأدوات القوة داخل الدولة، وإنما الإقرار بأن نجاح الانتقال كان يحتاج إلى أداء مدني أكثر قدرة وتنظيماً. ويمكن تحديد أبرز أوجه المسؤولية المدنية في الآتي:

فقد فشلت القوى المدنية في المحافظة على جبهة سياسية موحدة بعد سقوط النظام. وأدى تعدد المواقف والخلافات الداخلية إلى إضعاف قدرتها على التفاوض وإدارة المرحلة الانتقالية.

غياب المشروع الوطني المتكامل

نجحت القوى المدنية في الاتفاق على إسقاط نظام الإنقاذ، لكنها لم تتمكن من صياغة رؤية مشتركة لما بعد السقوط. فلم يكن هناك اتفاق واضح حول:

- طبيعة الدولة السودانية.
- شكل النظام السياسي المستقبلي.

العلاقة بين المركز والأقاليم.

- أولويات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ضعف المؤسسية داخل التحالفات السياسية

أظهرت التجربة أن كثيراً من القوى المدنية ظلت تعمل بمنطق التحالفات المؤقتة، وليس المؤسسات السياسية المستدامة.

وقد أدى ذلك إلى:

- ضعف آليات اتخاذ القرار.
- غياب المحاسبة الداخلية.
- تركز النفوذ في مجموعات محدودة.
- صعوبة إدارة الاختلافات.

الانشغال بالصراع السياسي على حساب بناء الدولة

استهلكت الخلافات حول المناصب والنفوذ جزءاً كبيراً من الطاقة السياسية خلال المرحلة الانتقالية. وفي الوقت الذي كانت فيه البلاد تحتاج إلى تسريع بناء المؤسسات الدستورية والإعداد للانتخابات، انشغلت القوى السياسية بصراعات يومية أضعفت قدرتها على الإنجاز.

ضعف التواصل مع القواعد الشعبية

تراجعت تدريجياً العلاقة بين القيادات السياسية والقواعد التي شاركت في الثورة. وشعرت قطاعات واسعة من الشباب ولجان المقاومة بأن صوتها لم يعد حاضراً في صناعة القرار. وقد ساهم ذلك في اتساع الفجوة بين النخب السياسية والشارع الثوري.

الدروس المستفادة للقوى المدنية في أي انتقال مستقبلي

تكشف تجربة الفترة الانتقالية أن القوى الديمقراطية في السودان تحتاج إلى مراجعة عميقة لأساليب عملها. ومن أهم الدروس:

بناء أحزاب حديثة: لا يمكن بناء دولة ديمقراطية بأحزاب تقوم على الزعامات التقليدية أو التحالفات المؤقتة فقط. فالمرحلة المقبلة تحتاج إلى أحزاب مؤسسية تمتلك برامج واضحة وهياكل ديمقراطية داخلية.

تقديم المشروع الوطني على المصالح الحزبية: نجاح أي انتقال ديمقراطي يتطلب أن تتجاوز القوى السياسية منطق المنافسة على المواقع إلى منطق بناء الدولة.

توسيع قاعدة المشاركة: لا يمكن تحقيق الاستقرار عبر إقصاء أي مكون سياسي أو اجتماعي بصورة مطلقة، وإنما عبر نظام يوازن بين العدالة والمشاركة.

تطوير العلاقة مع القوى الشبابية: تمثل الأجيال الجديدة أحد أهم مصادر التجديد السياسي، ولذلك يجب دمجها في المؤسسات السياسية وليس الاكتفاء بدورها الاحتجاجي.

تكشف تجربة الأحزاب السياسية والحاضنة المدنية خلال الفترة الانتقالية أن تعثر التحول الديمقراطي لم يكن نتيجة عوامل خارجية أو عسكرية فقط، بل ارتبط أيضاً بأزمات داخلية في بنية العمل السياسي المدني. فقد نجحت القوى المدنية في قيادة الثورة وإسقاط النظام السابق، لكنها واجهت صعوبة في الانتقال من منطق المعارضة إلى منطق الحكم.

وكان ضعف المؤسسية، والانقسامات الداخلية، والصراعات الحزبية، وغياب المشروع الوطني الجامع، من العوامل التي أضعفت قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية.

ومع ذلك، فإن مسؤولية القوى المدنية يجب قراءتها في سياق أوسع؛ فقد كانت تعمل داخل دولة ذات إرث طويل من الحكم العسكري، ومؤسسات أمنية قوية، واقتصاد منهك، وشبكات مصالح مرتبطة بالنظام السابق. ويبقى الدرس الأهم أن الديمقراطية لا تُبنى فقط بإسقاط الأنظمة السلطوية، وإنما ببناء قوى سياسية قادرة على إدارة الدولة بروح مؤسسية، وبناء توافقات وطنية واسعة، وتحويل قيم الثورة إلى مؤسسات دائمة.

الخاتمة

الفترة الانتقالية في السودان (2019–2021): الدروس المستفادة وآفاق بناء الدولة السودانية

تكشف دراسة تجربة الفترة الانتقالية في السودان (2019–2021) أن الانتقال الديمقراطي لم يتعثر بسبب عامل واحد أو طرف واحد، وإنما نتيجة تفاعل مجموعة معقدة من العوامل السياسية والمؤسسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت عبر عقود طويلة.

فقد جاءت ثورة ديسمبر 2018 في لحظة تاريخية أنهت ثلاثة عقود من حكم نظام الإنقاذ، وفتحت الباب أمام فرصة نادرة لإعادة تأسيس الدولة السودانية على أسس جديدة تقوم على الحرية والسلام والعدالة. غير أن إسقاط النظام السياسي لم يكن كافياً لإحداث التحول المنشود، لأن الثورة واجهت واقع دولة عميقة الجذور، ومؤسسات أمنية ذات نفوذ واسع، واقتصاداً منهكاً، وانقسامات سياسية متراكمة، ومجتمعاً يعاني من آثار الحروب والتهميش وعدم المساواة.

لقد أثبتت التجربة أن إسقاط النظام يختلف جذرياً عن بناء الدولة. فالثورات تستطيع إزالة السلطة القائمة، لكنها لا تستطيع وحدها إعادة تشكيل مؤسسات الدولة أو تغيير موازين القوة التي نشأت عبر عقود. ولهذا بدأت الفترة الانتقالية من وضع معقد؛ فقد تغير رأس النظام، لكن كثيراً من أدوات النفوذ والقوة ظلت قائمة داخل مؤسسات الدولة.

أظهرت تجربة الانتقال أن ازمة الدولة السودانية اعمق من ازمة الحكومات. الأزمة السودانية ليست مجرد أزمة حكومات أو صراعات بين أحزاب، وإنما هي أزمة بنية الدولة الوطنية نفسها. فمنذ الاستقلال، واجه السودان تحديات أساسية لم تتم معالجتها بصورة جذرية، من بينها:

- العلاقة غير المتوازنة بين المركز والأقاليم.
- ضعف بناء المؤسسات الوطنية.
- تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة.
- تعدد مراكز القوة المسلحة.

غياب مشروع وطني جامع يقوم على المواطنة المتساوية.

ولهذا ظلت الأزمات تعيد إنتاج نفسها عبر أنظمة سياسية مختلفة، سواء كانت عسكرية أو مدنية، لأن جذور المشكلة بقيت

دون معالجة.

من أهم دروس الفترة الانتقالية أن أي تحول ديمقراطي في السودان لن ينجح دون حسم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية. فقد أثبتت التجربة أن وجود سلطة مدنية منتخبة إلى جانب مؤسسات عسكرية تمتلك استقلالاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً يؤدي بالضرورة إلى حالة من ازدواجية السلطة. ولا يعني ذلك إقصاء المؤسسة العسكرية أو التقليل من دورها الوطني، وإنما إعادة تعريف هذا الدور داخل دولة ديمقراطية:

- جيش قومي مهني واحد.
- مؤسسة عسكرية تخضع للدستور والقانون.
- عدم تدخل القوات النظامية في المنافسة السياسية.
- إخضاع النشاط الاقتصادي العسكري لولاية الدولة.

إن الإصلاح الأمني والعسكري ليس مطلباً سياسياً لفصيل معين، بل شرط أساسي لبقاء الدولة واستقرارها.

أثبتت التجربة الانتقالية أن الاتفاق على إسقاط النظام السابق لم يكن كافياً لبناء المستقبل. فقد نجحت القوى السياسية في توحيد جهودها ضد الإنقاذ، لكنها لم تنجح في تطوير مشروع وطني متكامل يتجاوز الاستقطاب لما بعد سقوط النظام. وكان غياب هذا المشروع سبباً في ظهور خلافات حول:

- شكل الدولة.
- أولويات المرحلة الانتقالية.
- طبيعة الاقتصاد.
- العدالة الانتقالية.
- المشاركة السياسية.

ولذلك فإن أي انتقال ديمقراطي قادم يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على التوافق الواسع، لا على انتصار طرف سياسي على آخر. كشفت تجربة الفترة الانتقالية أن القوى المدنية نفسها تحتاج إلى مراجعة عميقة لبنيتها وأساليب عملها. فالديمقراطية لا يمكن أن تُبنى بأحزاب تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية أو تعتمد على القيادات الفردية أو التحالفات المؤقتة. وتحتاج القوى المدنية إلى:

- بناء مؤسسات حزبية حديثة.
- تعزيز المشاركة الداخلية.
- تطوير البرامج السياسية.
- تجاوز المحاصصة.

- تقديم الكفاءة على الولاء السياسي.
- استيعاب الأجيال الجديدة داخل العمل السياسي.

فنجاح أي انتقال ديمقراطي مرتبط بوجود قوى سياسية ديمقراطية في داخلها قبل أن تطالب بالديمقراطية في الدولة.

أظهرت التجربة أن غياب العدالة الانتقالية يمثل أحد أكبر عوامل عدم الاستقرار. فالمجتمعات الخارجة من عقود من الاستبداد والحروب لا تستطيع بناء مستقبل مستقر دون معالجة الماضي. لكن العدالة الانتقالية لا ينبغي أن تكون أداة للانتقام السياسي، وإنما وسيلة لتحقيق:

- كشف الحقيقة.
- إنصاف الضحايا.
- محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات.
- تحقيق المصالحة الوطنية.

فالسلام المستدام يحتاج إلى عدالة، كما أن العدالة تحتاج إلى رؤية وطنية تمنع إعادة إنتاج الصراعات.

أكدت التجربة أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن فصله عن الإصلاح السياسي. فالحكومة الانتقالية ورثت اقتصاداً منهكاً، وحاولت تنفيذ إصلاحات ضرورية لاستعادة العلاقات الدولية ومعالجة الاختلالات الهيكلية. لكن ضعف الحماية الاجتماعية وغياب التواصل السياسي جعل المواطنين يتحملون كلفة الإصلاح دون أن يشعروا بعوائده المباشرة. ولذلك فإن أي برنامج اقتصادي مستقبلي يجب أن يوازن بين:

- الإصلاحات الهيكلية.
- العدالة الاجتماعية.
- حماية الفئات الضعيفة.
- خلق فرص العمل.
- مكافحة الفساد والاقتصاد الموازي.

أظهرت التجربة السودانية أن الدعم الدولي يمكن أن يساعد في إنجاح الانتقال، لكنه لا يستطيع أن يصنع انتقالاً ديمقراطياً نيابة عن السودانيين. فالمجتمع الدولي يستطيع:

- دعم المؤسسات الديمقراطية.

- المساعدة الاقتصادية.
- تسهيل الحوار السياسي.

لكنه لا يستطيع تجاوز غياب التوافق الوطني الداخلي. ولهذا فإن أي دعم خارجي يجب أن يركز على تمكين القوى السودانية من بناء حلول وطنية، لا على فرض ترتيبات سياسية قصيرة الأجل.

أثبتت الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 أن أزمة الدولة السودانية وصلت إلى مرحلة أكثر خطورة، وأن فشل معالجة قضايا الانتقال لم يكن مجرد إخفاق سياسي، بل تحول إلى تهديد مباشر لكيان الدولة نفسها. فالحرب كشفت مخاطر استمرار:

- تعدد الجيوش.
- ضعف المؤسسات الوطنية.
- غياب الحلول السياسية الشاملة.
- استخدام القوة كوسيلة لحسم الصراع.

ومن هنا فإن إنهاء الحرب يجب ألا يكون مجرد اتفاق لوقف إطلاق النار، وإنما فرصة لإعادة تأسيس الدولة السودانية على قواعد جديدة.

إن تجربة الفترة الانتقالية في السودان (2019–2021) تمثل درساً تاريخياً بالغ الأهمية. فهي لم تكن تجربة فاشلة كما يصفها البعض، ولا نموذجاً مثالياً أضاعته الخلافات، وإنما كانت تجربة كشفت بوضوح حجم التحديات التي تواجه بناء الديمقراطية في دولة ذات إرث طويل من الحكم العسكري والصراعات الداخلية.

لقد أثبتت هذه التجربة أن الديمقراطية تحتاج إلى أكثر من الانتخابات؛ تحتاج إلى مؤسسات قوية، وثقافة سياسية جديدة، وأحزاب حديثة، وجيش مهني، واقتصاد منتج، وعدالة تحقق السلام المجتمعي.

كما أثبتت أن الانتقال الناجح لا يقوم على توازنات مؤقتة بين مراكز القوة، وإنما على توافق وطني واسع يعيد تعريف علاقة الدولة بالمجتمع، وعلاقة المدني بالعسكري، وعلاقة المركز بالأقاليم.

إن مستقبل السودان لن يتحدد فقط بإنهاء الحرب، بل بقدرة السودانيين على التعلم من أخطاء الماضي، وبناء مشروع وطني جديد يتجاوز الانقسامات القديمة، ويؤسس لدولة ديمقراطية عادلة يسود فيها القانون وتُحترم فيها كرامة الإنسان.

فالمعركة الحقيقية أمام السودان ليست فقط استعادة السلطة، وإنما إعادة بناء الدولة نفسها. وهذه هي الرسالة الأهم التي تتركها تجربة ثورة ديسمبر والفترة الانتقالية:

أن إسقاط الاستبداد هو بداية الطريق، أما بناء الدولة الديمقراطية فهو المعركة الأطول والأكثر تعقيداً.

الفترة الانتقالية وبناء الدولة الوطنية.. آمال عريضة ومخاطر ماثلة



أ. محجوب محمد صالح
رئيس تحرير صحيفة الأيام

في هذه الورقة استعراض جيد لمعطيات المرحلة الانتقالية الحالية في السودان والتحديات التي تواجهها، ولا شك أن النقاش حولها سيثير الكثير من قضايا الواقع الراهن. ولعل خير ما يلقي أضواء تساعد هذا النقاش هي أن تتوقف عند مفهوم (المرحلة الانتقالية) في التجربة السودانية التي أشار إليها الباحث في مطلع ورقته.

أمامنا تجارب سودانية لأربع مراحل انتقالية عاشها السودان خلال نصف القرن الأخير تحكمت في كل منها ظروف موضوعية معينة وتوازن قوى كان قائماً وقتها، ولذلك بات لكل نموذج منها مميزاته المنسجمة مع تلك الظروف الموضوعية ومع توازن القوى وقتها.

التجربة الانتقالية الأولى:

ومع خصوصية المرحلة (١٩٥٤ - ١٩٥٦) دشنت الانتقال من سودان (الحكم الثنائي) إلى (سودان الاستقلال). ماذا كانت معالم هذه المرحلة؟ ما هي القوى الفاعلة فيها؟ ما هي (التسوية) التي أدت إلى هذا (الانتقال)؟

التسوية كانت خارجية - السودان لم يكن طرفاً فيها، والاتفاقية ذات طبيعة دولية والغرض منها تصفية الحكم الثنائي (تصفية) كاملة عبر جلاء الجيوش الأجنبية وسودنة الوظائف وتسليم السلطة لحكومة منتخبة. طرفا الاتفاقية التزما بالاتفاق وتم تفكيك الحكم الثنائي تماماً والانتقال بسهولة للوضع الجديد.

التجربة الثانية:

كانت عبر انتفاضة مدنية أقنعت النظام الحاكم بالرحيل، وجاءت نتيجة لنزعة النظام واستسلامه الكامل وتسليمه السلطة بكاملها لسلطة الثورة المدنية لتكمل خلال

المرحلة الانتقالية تصفية النظام وتجري انتخابات تتأسس عليها شرعية النظام الجديد. المرحلة الانتقالية رغم المصاعب والانتكاسات أكملت مهماتها الإجرائية بقيام الانتخابات.

التجربة الثالثة :

لم تكن هزيمة النظام كاملة أمام الثورة الشعبية إنما تمردت قيادة الجيش التي كانت مؤيدة للنظام تمردت عليه بانقلاب عسكري وفاوضت قيادة الثورة المدنية واقتسمت معها السلطة خلال الفترة الانتقالية (المجلس العسكري مقابل مجلس الوزراء) فكانت فترة انتقالية سلطة الثورة فيها ناقصة والقيادة مشتركة مع جزء من النظام السابق مما أدى إلى ارتباك أهداف الثورة.

أما في التجربة الرابعة الحالية:

فالنظام لم يسقط وأجهزة السلطة لم تتفكك والمرحلة الانتقالية يقودها النظام السابق (٥٢٪) وكل الآخرين بما فيهم الحركة الشعبية لا يشكلون إلا أقلية. وهي مقسمة لمرحلتين قبل وبعد الانتخابات والدور الخارجي فيها كبير، وهي لم تنه الصراعات بشكل كامل. هذه الصورة تعكس توازن القوى وحقيقة أنه لم ينتصر أي طرف في هذا الصراع وأن تأثيرات الأطراف على الصراع كانت مختلفة، وأن أكبر الأثر كان لحملة السلاح - الحكومة والحركة.

لكن تبقى هناك على الأرض حقائق أخرى:

- إنها تسوية بين (حملة السلاح) لا تشمل كل حملة السلاح - دارفور وشرق السودان مازال خارج التسوية.
- إنها كتسوية عسكرية تجاهلت دور القوى السياسية الأخرى وتبقى القوى السياسية عملياً خارج دائرة الفعل الرسمي.
- إنها تسوية بين طرفين ولكن قوة الدفع وراءها (دولية) ولذلك مراقبة التنفيذ باتت دولية وذات طابع مدني / عسكري (بعثة الأمم المتحدة).
- خلف الدور الدولي لمجلس الأمن يبرز الدور الأمريكي المتصاعد الذي يمارس (مراقبة) مباشرة ويكثف حراكه الدبلوماسي.

إذن التسوية الحالية في السودان أفرزت فترة انتقالية تختلف عن كل تجارب الفترات الانتقالية السابقة، بل هي أيضاً تختلف عن نماذج التسوية في أماكن أخرى من العالم، التي أدت إلى تغييرات جذرية (جنوب أفريقيا - الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا - يوغسلافيا ..الخ) وهي أيضاً محدودة الأفق تركز على صراع الشمال / الجنوب رغم أن أزمة السودان أضحت شاملة، ولذلك فهي غير مؤهلة لأن تعالج مجمل الأزمة السودانية وتعالج كافة الصراعات، ولكنها يمكن أن تفتح الطريق لمثل هذا الحل إذا ما تحققت معالجات عاجلة تتمثل في:

أولاً: إجراء تعديلات في تركيبة الحكم استناداً إلى التسوية التفاوضية المحتملة لأزمة دارفور وأزمة الشرق.

ثانياً: زيادة الضغوط الشعبية السياسية للالتزام بالتغيير والتحول الديمقراطي عبر إصلاح قانوني وهيكلي في أجهزة الدولة بحيث يتحقق الآتي:

(أ) تعديل كافة القوانين المقيدة للحريات وفي

مقدمتها حرية التعبير وحرية التنظيم وحرية العمل السياسي.

(ب) تحقيق قومية أجهزة الدولة حسب روح الاتفاق بالانتقال من الأجهزة التي تقوم على كوادر الحزب إلى الأجهزة التي تمثل أهل السودان حسب الاتفاقية، ويشمل هذا الخدمة المدنية - القضائية والأجهزة الأمنية كافة.

(ج) تشكيل المفوضيات الواردة في الاتفاقية بصورة قومية مما يضمن تمثيل كافة القوى في المفوضيات التي تقوم على التمثيل وضمان الخبرة المطلقة في المفوضيات التي تقوم على الاختيار.

ثالثاً: أن ترتب القوى السياسية المختلفة نفسها وأن تصلح هياكلها وتمد الجسور إلى قواعدها وتفرض وجودها في الشارع في إطار الدستور والنظام والعمل السياسي الشرعي لأنه دون تغيير ميزان القوى لصالحها فمن العسير جداً أن تتحقق هذه الإصلاحات.

الخطوات اللاحقة:

الفترة الانتقالية الحالية اكتسبت (شرعيتها) من قوة السلاح لدى الطرفين وقوة السلاح لا تكسب شرعية دستورية مقبولة والطرفان يدركان هذه الحقيقة والمجتمع الدولي يدرك ذلك.

ومن هنا جاء تقسيم الفترة الانتقالية إلى مرحلتين مرحلة أولى ذات شرعية منقوصة اعتمدت أساساً على السلاح، ومرحلة ثانية يفترض نظرياً أن تستمد شرعيتها من انتخابات حرة نزيهة تحت الإشراف الدولي وينتخب فيها الشعب بحر إرادته ممثليه الشرعيين وحكومته الشرعية - التحدي هنا هو الوصول إلى هذه المعادلة - معادلة تحقيق الشرعية والقبول عبر انتخابات حرة ونزيهة ويمكن تحديد عناصر هذا التحدي فيما يلي:

أولاً: المؤتمر الوطني سيسعى جاهداً للحفاظ على السلطة بإفراغ المرحلة الأولى من معناها الحقيقي وذلك بتجاوز الضمانات الواردة في الاتفاقية والتي قد يؤدي تنفيذها إلى تفكيك دولة الحزب الواحد أو ارتخاء قبضته على السلطة وذلك عبر وسائل عديدة منها.

(أ) الحفاظ على هياكل الدولة التي تضمن سيطرته وتخدم مصالحه، واستمرار سيطرة كوادره على أجهزة الدولة المدنية والقانونية والنظامية.

(ب) محاولة أبعاد الشريك الآخر (الحركة الشعبية) من مراكز صناعة القرار المركزي وإغرائه بتركيز جهوده على سلطة الإقليم الجنوبي.

(ج) السيطرة على اقتصاد الدولة - الطاقة - الضرائب - الجمارك وغيرها من مصادر الدخل.

(د) السيطرة على أدوات الصرف على التنمية والخدمات عن طريق شركات تابعة له أو لكوادره بحيث يوجه الصرف عبر هذه المؤسسات لتنفيذ مشاريع التنمية ومشاريع إعادة الأعمار ومشاريع الخدمات لجني أرباح لصالح الحزب.

(هـ) السيطرة على المفوضيات المسئولة عن حقوق الإنسان لتغطي على أي انتهاكات، وتلك المسئولة عن الخدمة المدنية والقضائية والتعداد السكاني والانتخابات لإفراغ عملية التحول الديمقراطي من مضمونها.

ثانياً: المراوغة والتطويل والمماطلة في مفاوضات الشرق ودارفور حتى لا يحدث تغيير كبير في هياكل السلطة التي رسمتها اتفاقية السلام.

ثالثاً: تحويل وزارات الحزب المركزية في الخرطوم إلى (حكومة إقليمية) لباقي الشمال (باستثناء الشرق ودارفور) بحيث تفرغ الحكم الاتحادي في هذه المنطقة (مثلث الأبيض - دنقلا - سنار الذي تحدث عنه السيد عبدالرحيم حمدي) من معناه وتجييره لمصلحة المشروع الحضاري للجبهة الإسلامية.

رابعاً: توجيه الأموال التي تم الحصول عليها من مشروعات الصرف الحكومي عبر مؤسسات وشركات الحزب لتمويل الحملة الانتخابية بهدف إرادة الناخبين بعد السيطرة على أجهزة الانتخابات. الواضح أن هذا هو سيناريو الجبهة القومية الإسلامية (جناح المؤتمر الوطني) للسيطرة على مشروع التحول الديمقراطي، وهي تدرك أنه يمكن أن يواجه سيناريوهات معارضة كثيرة، ولذلك كان حرصها على تأخير الانتخابات ما أمكن - الاتفاقية تتحدث عن الانتخابات في نهاية العام الثالث، وبروتوكول وسائل التنفيذ يتحدث عن نهاية العام الرابع والنصوص النهائية تتفادى الحديث عن أي موعد للانتخابات الرئاسية.

السيناريوهات المعارضة للمشروع:

مشروع المؤتمر الوطني يواجه معارضة من القوى الآتية:

أولاً: الحركة الشعبية التي تواجه الآن التباطؤ المقصود في إنفاذ الاتفاق - وتواجه ضغوطاً من الحكومة للنزول عند أطروحات المؤتمر الوطني... بدءاً من صراع وزارة الطاقة، وانتهاءً باستباق الأحداث بإجازة العديد من القوانين بأوامر مؤقتة، والتدابير التي تجري الآن لتشكيل المفوضيات بطريقة تخدم مصالح المؤتمر الوطني - رغم ما يبدو على السطح من (استسلام قيادة الحركة) إلا أننا نتوقع انفجاراً في الموقف بسبب الململة في صفوف قواعد الحركة واكتشافها لخطة التهميش التي يمارسها المؤتمر الوطني وسعيه الدءوب للاحتفاظ بالسلطة المطلقة.

ثانياً: من الحركات المسلحة في الشرق والغرب التي يحاول المؤتمر إجهاض فرصها في مشاركة حقيقية في السلطة والثروة بحجة أن اتفاقية نيفاشا غير قابلة للتعديل وأن هياكل اقتسام السلطة والثروة التي رسمتها تلك الاتفاقية لا يمكن تجاوزها بإعطائهم سلطة أو ثروة خارج ما حددته نيفاشا وهي أطروحة مرفوضة والإصرار من حملة السلاح عليها يعني استمرار الصراع الذي يهدد بتدخل أجنبي أكبر.

ثالثاً: من أطراف المعارضة الشمالية المتمثلة في أحزاب ذات نفوذ قوي ومنظمات مجتمع مدني تتوسع قواعدها باستمرار وحركات جهوية في الوسط والشمال وكردفان تستشعر محاولات إهدار حقوقها وبسط سيطرة المؤتمر الوطني وكوادره لنفوذهم وسلطتهم على كافة ولايات الشمال، وستتسع هذه المعارضة لو نظمت نفسها.

رابعاً: المجتمع الدولي الذي أصبح له وجود مدني وعسكري مكثف في السودان بل زاد وجوده العسكري على ضعف عدد القوات العسكرية الأجنبية التي كانت تحتل السودان إبان الحكم الثنائي. وقد بدأ المجتمع الدولي يدرك أبعاد مخطط المؤتمر الوطني لإجهاض مكتسبات الاتفاقية من ناحية والمماطلة في حسم قضيتي دارفور وشرق السودان من الناحية الأخرى.

سيناريوهات المستقبل:

هذه هي أبعاد الصورة التي نراها الآن للفترة الانتقالية ومخاطرها وتحدياتها. فكيف يمكن تغيير هذا الواقع؟ وما هي السيناريوهات المحتملة؟

هناك سيناريوهات أكثر تفاؤلاً وهناك سيناريوهات أكثر تشاؤماً نسبة لأن المعادلة تحفل بالكثير من المتغيرات ويمكن أن نستعرض بعضها:

• أكثر السيناريوهات تفاؤلاً هو أن تنجح الحركة السياسية الشمالية في تنظيم صفوفها وتعبئة طاقاتها لتفرض وجودها على الساحة، وأن تتحالف سياسياً مع الحركة الشعبية والحركات الجهوية للضغط على الحكومة لتغيير شروط التسوية بتحويلها إلى اتفاق وطني شامل ينشئ الهياكل والأجهزة القادرة على الانتقال إلى المرحلة الانتقالية الثانية عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تنتج حكومة ذات شرعية مشهود بها بحيث تتصدى لمعالجة كل جوانب الأزمة السياسية.

• السيناريو المتفائل الآخر هو أن تنجح الحركة الشعبية في إطار (الشراكة) مع المؤتمر الوطني وبمساعدة من المجتمع الدولي في إصلاح مسار الاتفاقية بحيث يتم الالتزام بها نصاً وروحاً في تفكيك دولة الحزب الواحد والعمل في إطار قومي للإعداد للمرحلة الشرعية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في نهاية العام الثالث وأن يسبق ذلك دور ايجابي للحركة والمجتمع الدولي في حسم قضية دارفور والشرق. نجاح هذا السيناريو سيتوقف على مقدار الضغوط التي يمكن أن تمارس على المؤتمر الوطني ومدى استجابته لها وهو لن يستجيب إلا إذا كانت الضغوط تملك قوة دافعة كافية.

أما السيناريوهات المتشائمة فهي كلها قد تقود في نهاية المطاف إما إلى (صوملة) السودان أو إلى انهيار السلطة فيه وهي قد تبدأ من الجنوب أو من الغرب أو من الشرق. وإذا ابتدأنا الحديث عن الجنوب فإن خيبة الأمل التي قد تصيب الحركة الشعبية من جراء عدم قدرتها على إصلاح مسار الاتفاقية وفشل الضغط على المؤتمر الوطني للالتزام بها نصاً وروحاً قد يجعل الحركة تقرر أن تنفض يدها من التعامل مع المركز، وتركز كافة جهودها على حكومتها الإقليمية وتنتظر لحظة اكتمال انسحاب القوات المسلحة من أرض الجنوب في غضون عامين لتحكم سيطرتها على الإقليم وتعلن انفصاله فوراً، وبموجب قرار يجيزه برلمان الجنوب في سابقة تشبه ممارسة الشمال لحق تقرير المصير عام ١٩٥٥ دون تقيد بنصوص الاتفاقية المصرية الإنجليزية ودون انتظار لممارسة تقرير المصير الذي نصت عليه تلك الاتفاقية مستندة إلى قرار صادر من البرلمان السوداني.

وثاني السيناريوهات المتشائمة قد يأتي من دارفور إذ قد تتصاعد الخلافات الداخلية في الحركات المسلحة وتأخذ طابعاً عرقياً وترتبط بعضها بالمعارضة التشادية وتستهدف منطقة أكبر من دارفور من ناحية وتخلق من الناحية الأخرى تحالفات جديدة داخل دارفور تتجاوز التقسيمات العرقية الراهنة وتتحول إلى صراع إقليمي يهدد غرب أفريقيا في نفس الوقت الذي يدور فيه الصراع مع المركز في الخرطوم وسيكون لمثل هذا السيناريو تداعيات جد خطيرة.

من قتل الفترة الإنتقالية؟

تفكيك المسؤولية البنيوية وتعدد الفاعلين في إنهيار الإنتقال الديمقراطي في السودان 2019-2021



د. عبد المنعم مختار

أستاذ جامعي في مجال الصحة العامة

المدير العام للشركة الألمانية-السودانية للبحوث والإستشارات وبناء القدرات

المدير التنفيذي لمركز السياسات القائمة على الأدلة والبيانات

moniem.mukhtar@gmail.com

مقدمة

تمثل الفترة الإنتقالية في السودان (2019–2021) إحدى أكثر التجارب السياسية تعقيداً في تاريخ التحول الديمقراطي في أفريقيا، ليس فقط لأنها جاءت عقب ثورة شعبية واسعة أنهت نظاماً سلطوياً إستمر لثلاثة عقود، بل لأنها إنطلقت داخل بنية دولة مثقلة بإرث طويل من الإنقلابات العسكرية، وضعف المؤسسات المدنية، وتشابك السلطة السياسية مع الإقتصاد والأمن في إطار ما يمكن وصفه بالدولة الهجينة. ومن ثم فإن فهم إنهيار هذه الفترة لا يمكن أن يقوم على تفسير أحادي أو إختزال سياسي، بل يتطلب مقاربة تركيبية تتقاطع فيها العوامل البنيوية مع ديناميات الفاعلين [2].

لقد أظهرت تجربة الإنتقال أن لحظة سقوط نظام البشير في أبريل 2019 لم تكن نهايةً لنظام سياسي بقدر ما كانت إعادة تشكيل له داخل إطار جديد، حيث دخلت المؤسسة العسكرية كفاعل مركزي في إدارة المرحلة، بينما واجهت القوى المدنية تحدياً وجودياً في تحويل الزخم الثوري إلى مشروع حكم مستقر. وفي الوقت نفسه، ظلت شبكات الإقتصاد السياسي القديم، بما فيها إمتدادات النظام السابق، فاعلة داخل الدولة، مما خلق حالة من "الإزدواج المؤسسي" التي أضعفت فعالية السلطة الانتقالية [4].

كما أن تصميم السلطة الإنتقالية نفسه، القائم على شراكة بين المدنيين والعسكريين، حمل في داخله تناقضاً بنيوياً بين منطق الثورة ومنطق الدولة الأمنية، وهو ما أدى إلى إنتاج حالة دائمة من التوتر المؤسسي بدلاً من بناء إنتقال تدريجي نحو الديمقراطية. وقد تعمقت هذه التناقضات بفعل ضعف آليات الحسم داخل مؤسسات الحكم، وتعدد مراكز القرار، وغياب إجماع وطني حول أولويات

المرحلة [5].

ومن جهة أخرى، فإن الإقتصاد السياسي للإنتقال كان عاملاً حاسماً في إعادة إنتاج الأزمة، حيث ظل الإقتصاد السوداني يعتمد على الريع والموارد غير المستقرة، وعلى شبكات نفوذ مرتبطة بالمؤسسة العسكرية و الفاعلين غير الرسميين، مما جعل الدولة عاجزة عن بناء قاعدة إقتصادية تدعم التحول السياسي. هذا التداخل بين الإقتصاد والسلطة عزز منطق المحاصصة بدل منطق بناء الدولة [12].

وعلى المستوى الإقليمي والدولي، لم يكن التدخل الخارجي محايداً، إذ تباينت أولويات الفاعلين بين دعم الإستقرار السريع أو الدفع نحو تحول ديمقراطي كامل، ما أدى إلى تعدد مسارات الوساطة وتضارب الرسائل السياسية، وبالتالي إضعاف الضغط الموحد على الفاعلين الداخليين لتجاوز الأزمة البنيوية.

في ضوء هذه المعطيات، يقدم هذا المقال قراءة تفسيرية ترى أن إنهيار الفترة الإنتقالية لم يكن نتيجة فاعل واحد، بل نتيجة تفاعل معقد بين أربعة مستويات رئيسية: المؤسسة العسكرية، القوى المدنية، الحركات المسلحة، وشبكات النظام السابق، ضمن بيئة إقليمية ودولية متشابكة. وبذلك يصبح الإنهيار نتيجة منطق بنيوي أكثر من كونه حدثاً سياسياً معزولاً.

السيادة المزدوجة وإنهيار هندسة الإنتقال في السودان 2019–2021

يمثل هذا التحليل محاولة لتفكيك البنية السياسية التي حكمت المرحلة الإنتقالية في السودان بين 2019 و2021، من خلال مقاربة تركز على تفاعل العوامل المؤسسية والتاريخية وتوازنات القوة بين الفاعلين. وينطلق من فرضية أن الإطار الإنتقالي لم يكن مجرد تسوية سياسية، بل بنية هجينة أعادت إنتاج التوتر بين السلطة المدنية والعسكرية بدل تجاوزه، بما جعل مسار الإنتقال عرضة للإهتزاز البنيوي منذ بدايته [2]

الإعلان الدستوري لعام 2019 وبنية الحكم الهجين

جاء الإعلان الدستوري لعام 2019 ليؤسس لإطار إنتقالي قائم على تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين، لكنه في الوقت نفسه أنتج بنية حكم مزدوجة غير مكتملة من حيث توزيع الصلاحيات وحدود السلطة. وقد أدى هذا التصميم إلى حالة من التعايش القسري بين مركزين للقرار السياسي، أحدهما يمتلك أدوات القوة الصلبة والآخر يستند إلى الشرعية الثورية، دون وجود آلية حاسمة لتسوية التناقضات بينهما [4, 5].

أدى غياب الحسم المؤسسي في العلاقة بين المكونين إلى خلق حالة من التداخل المستمر في الإختصاصات، حيث أصبحت عملية إتخاذ القرار السياسي قائمة على التفاوض اللحظي بدل القواعد الدستورية المستقرة. كما ساهم تدخل الوسطاء الدوليين في تثبيت هذا الترتيب دون معالجة جذوره البنيوية، مما أدى إلى إعادة إنتاج الهشاشة داخل النظام الإنتقالي بدل تجاوزها [8, 11].

وقد نتج عن ذلك نظام سياسي تتعايش فيه شرعيتان متنافستان: شرعية ثورية مدنية وشرعية عسكرية قائمة على السيطرة الفعلية على أدوات الدولة، الأمر الذي أنتج حالة شلل مؤسسي ممتد وتآكل تدريجي في قدرة الدولة على إتخاذ القرار [2].

العيوب البنيوية في تصميم السلطة الإنتقالية

إتسمت بنية السلطة الإنتقالية منذ تأسيسها بعيوب تصميمية جوهرية جعلتها غير قادرة على التحول إلى نظام حكم مستقر. فقد غابت المعايير الواضحة لتحديد مركز السلطة النهائية، ولم يتم بناء آليات فعالة للفصل بين السلطات أو لضبط العلاقة بين المكون المدني والعسكري.

أدى ذلك إلى إستمرار مناطق رمادية في توزيع الصلاحيات، خصوصاً في الملفات الأمنية والإقتصادية، حيث إحتفظت المؤسسة العسكرية بقدرات تنفيذية واسعة خارج نطاق الرقابة المدنية. كما تم تأجيل إصلاح قطاع الأمن، مما سمح بإستمرار إستقلاليته البنيوية عن السلطة الإنتقالية، وأضعف قدرة الحكومة المدنية على فرض سياسات إصلاحية حقيقية [5].

وفي السياق ذاته، عانت الوثيقة الدستورية من ضعف في آليات الإنفاذ، مما جعلها إطاراً سياسياً توافقياً أكثر من كونها مرجعية قانونية ملزمة. وقد أدى تعدد مراكز الفيتو داخل بنية الحكم إلى خلق قدرة متبادلة على تعطيل القرار السياسي، مما عمّق حالة الجمود المؤسسي وأضعف فعالية الدولة الانتقالية.

كما أن غياب العدالة الإنتقالية أسهم في إعادة إنتاج شبكات النفوذ القديمة داخل مؤسسات الدولة، في حين بقيت مؤسسات الرقابة محدودة الفاعلية أو غير مستقلة، الأمر الذي قلل من قدرة النظام الإنتقالي على محاسبة الفاعلين أو ضبط الأداء العام للدولة [12].

وفي المحصلة، أدى عدم إتساق تسلسل الإصلاحات، حيث تم تقديم الإصلاح الإقتصادي على الإصلاح الأمني والمؤسسي، إلى إنتاج إختلال هيكلي في مسار الإنتقال، ساهم في تسريع هشاشة النظام بدلاً عن تثبيته.

العلاقات المدنية-العسكرية وترسيخ منطق السلطة المزدوجة في السودان 2019–2021

يمثل هذا الفصل إمتداداً لتحليل بنية الحكم الإنتقالي في السودان، مع التركيز على العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية بوصفها المحرك الأساسي لإختلال ميزان السلطة خلال الفترة الإنتقالية. فقد ظل هذا التوازن محكوماً بإرث تاريخي طويل من هيمنة الجيش على المجال السياسي والإقتصادي، ما جعل عملية الإنتقال محصورة داخل حدود تفاوض غير متكافئ منذ بدايتها [2].

إستندت العلاقة بين الطرفين إلى إزدواجية بنيوية في السلطة، حيث إحتفظ الجيش بالسيطرة على أدوات العنف الشرعي والأجهزة الأمنية والموارد الإقتصادية الإستراتيجية، بينما إعتمدت القوى المدنية على الشرعية الثورية والدعم الشعبي، دون إمتلاك أدوات تنفيذ مستقلة تمكنها من فرض قراراتها داخل الدولة. وقد أدى هذا التفاوت إلى إعادة إنتاج نمط الحكم الهجين الذي يقوم على الشراكة الشكلية لا على التوازن المؤسسي الحقيقي [4].

تعمق هذا الإختلال مع إستمرار تعدد قنوات الحكم غير الرسمية، حيث لم تكن المؤسسات الدستورية وحدها هي التي تدير الدولة، بل لعبت الشبكات العسكرية والأمنية والإقتصادية دوراً حاسماً في توجيه القرار السياسي. كما أن غياب إصلاح قطاع الأمن حافظ على إستقلالية المؤسسة العسكرية عن أي رقابة مدنية فعالة، مما جعلها فاعلاً فوق مؤسسات الدولة الإنتقالية وليس جزءاً خاضعاً لها [5].

وقد أدى هذا الوضع إلى تآكل الثقة بين المكونات المدنية والعسكرية، خصوصاً مع تزايد التنافس حول القرار التنفيذي والأمني، وتوسع النفوذ الإقتصادي للمؤسسة العسكرية عبر الشركات التابعة لها في قطاعات الذهب والزراعة والبنية التحتية. هذا التوسع عزز قدرة الجيش على التأثير في مسار الإنتقال دون الحاجة إلى أدوات سياسية مباشرة، ما جعل ميزان القوة يميل تدريجياً لصالحه [8].

دور المؤسسة العسكرية في تعطيل مسار الإنتقال

لعبت المؤسسة العسكرية دور الفاعل الحاسم في تحديد مسار الإنتقال السياسي في السودان، ليس فقط عبر حضورها في السلطة، بل من خلال قدرتها على التحكم في البنية الأمنية والإقتصادية للدولة. فقد إحتفظت القوات المسلحة والأجهزة النظامية الأخرى بحق الفيتو الفعلي على القرارات السيادية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإصلاح الأمني والعلاقات الخارجية [2].

كما قاومت المؤسسة العسكرية بشكل منهجي محاولات إعادة هيكلة قطاع الأمن، خاصة تلك التي كانت تستهدف إخضاع الأجهزة النظامية للرقابة المدنية أو دمج القوات شبه العسكرية ضمن جيش وطني موحد. وقد أدى هذا الرفض إلى إبقاء بنية القوة المسلحة مجزأة، مما عزز إستقلال مراكز القوة العسكرية المختلفة داخل الدولة [5].

في سياق التفاوض الإنتقالي، حافظت المؤسسة العسكرية على موقع مهيمن يسمح لها بإعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية كلما إقتضت الحاجة، سواءً عبر التهديد غير المباشر أو عبر التحكم في مسارات القرار التنفيذي. وقد بلغ هذا الدور ذروته مع الإنقلاب في أكتوبر 2021، الذي أنهى عملياً ترتيبات السلطة الإنتقالية وأعاد تركيز السلطة في يد المؤسسة العسكرية بشكل مباشر [4].

وبذلك، لم يكن تدخل الجيش في السياسة حدثاً طارئاً، بل إمتداداً لبنية تاريخية طويلة من الإندماج بين المؤسسة العسكرية والدولة، وهو ما جعل الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية خلال المرحلة الإنتقالية أمراً بالغ الصعوبة.

القوى المدنية وتفكك بنية الحكم الإنتقالي في السودان 2019–2021

مثّلت القوى المدنية في السودان لحظة ما بعد ديسمبر 2018 التعبير السياسي الأكثر مباشرة عن الشرعية الثورية، إلا أن هذه الشرعية واجهت منذ البداية قيوداً بنيوية حالت دون تحولها إلى سلطة حاكمة مستقرة. فقد دخلت هذه القوى إلى المرحلة الإنتقالية وهي تفتقر إلى التجربة المؤسسية الكافية، وتعاني من تباينات داخلية واسعة في الرؤى الأيديولوجية والتنظيمية، ما جعل قدرتها على إدارة الدولة محدودة منذ اللحظة الأولى [2].

تجسدت أبرز مظاهر الضعف في حالة التعددية غير المنسقة داخل قوى الحرية والتغيير، حيث ضمت تيارات سياسية ونقابية ومهنية ذات خلفيات متباينة، لم تنجح في إنتاج برنامج سياسي موحد لإدارة الإقتصاد أو إعادة هيكلة الدولة. وقد أدى هذا التباين إلى صراعات داخلية حول القيادة والتمثيل، إنعكست على ضعف القدرة التفاوضية أمام المؤسسة العسكرية [5].

كما ساهم غياب الخبرة الإدارية داخل المكون المدني في تعميق أزمة الحكم، حيث واجهت الحكومة الإنتقالية صعوبات كبيرة في إدارة الجهاز البيروقراطي للدولة، الذي ظل في معظمه تحت تأثير شبكات النظام السابق. وقد أدى هذا الوضع إلى فجوة بين الشرعية الثورية والقدرة التنفيذية، مما أضعف فعالية السياسات العامة [11].

وفي السياق ذاته، أدى الإعتماد الجزئي على المؤسسة العسكرية في الملفات الأمنية والإنتقالية إلى تقليص مساحة الإستقلال المدني، حيث أصبحت بعض القرارات الكبرى تمر عبر توافقات غير رسمية مع الجيش، مما عمّق منطق السلطة المزدوجة بدل تجاوزه. كما أن غياب رؤية دستورية موحدة بين القوى المدنية حول شكل الدولة ونظام الحكم ساهم في إضعاف التماسك الداخلي لها.

أما على مستوى القاعدة الإجتماعية، فقد بدأت الفجوة تتسع بين الشارع والقوى السياسية، حيث لم تتمكن الأخيرة من تحويل الزخم الثوري إلى مشروع سياسي مستدام، ما أدى إلى تراجع تدريجي في مستوى الثقة الشعبية [8]

الحركات المسلحة وإتفاق جوبا وإعادة تشكيل مراكز القوة 2019–2021

شكّل إدماج الحركات المسلحة في العملية السياسية عبر إتفاق جوبا للسلام عام 2020 نقطة تحول رئيسية في بنية السلطة الإنتقالية، حيث أعاد هذا الإتفاق توزيع السلطة والثروة داخل الدولة بطريقة أضافت مراكز قوى جديدة بدل تقليصها. فقد دخلت الحركات المسلحة إلى مؤسسات الحكم الإنتقالي عبر ترتيبات تقاسم السلطة، بما في ذلك مناصب سيادية وتنفيذية، ما أدى إلى إعادة تعريف توازنات القوى داخل الدولة [4].

أدى هذا الإدماج إلى توسيع الطابع العسكري للسلطة الإنتقالية بدلاً عن تقليصه، حيث أصبح الفضاء السياسي أكثر إنفتاحاً على الفاعلين المسلحين، ما عزز منطق القوة على حساب منطق الدولة المدنية. كما ساهمت هذه الترتيبات في خلق تنافس جديد داخل مؤسسات الحكم بين مكونات عسكرية متعددة، لكل منها قاعدة نفوذ مستقلة ومصالح إقتصادية وسياسية خاصة [5].

وفي الوقت نفسه، لم ينجح إتفاق جوبا في تحقيق دمج فعلي للقوات المسلحة التابعة للحركات داخل جيش وطني موحد، ما أدى إلى إستمرار التعدد في مراكز القوى العسكرية. وقد إنعكس ذلك على تماسك الدولة الانتقالية، حيث أصبحت السلطة موزعة بين أطراف مسلحة متعددة بدلاً من أن تكون مركزة في مؤسسة سيادية واحدة.

كما أدى دخول قادة الحركات إلى هياكل الحكم إلى تعقيد عملية صنع القرار، إذ أصبح التوافق السياسي أكثر صعوبة نتيجة تعدد الفاعلين ذوي النفوذ العسكري، مما زاد من هشاشة البنية المؤسسية القائمة.

وفي المحصلة، ساهمت الحركات المسلحة في إعادة تشكيل السلطة الإنتقالية بطريقة عززت الطابع التوافقي القائم على تقاسم القوة، لكنها أضعفت في الوقت نفسه إمكانية بناء دولة مدنية موحدة قادرة على إحتكار القرار السياسي والعسكري.

التدخلات الخارجية وإعادة تشكيل توازنات الإنتقال في السودان

لم يكن مسار الإنتقال في السودان بين 2019 و2021 معزولاً عن البيئة الإقليمية والدولية، بل تأثر بشكل مباشر بتعدد الفاعلين الخارجيين وتضارب أولوياتهم بين دعم الإستقرار من جهة، وتعزيز مسار التحول الديمقراطي من جهة أخرى. وقد ساهم هذا التداخل في تعقيد عملية الإنتقال بدلاً عن دعمها بشكل حاسم.

لعبت بعض الدول الإقليمية دوراً مهماً في دعم المؤسسة العسكرية أو في الحفاظ على إستقرار ترتيبات السلطة القائمة، إنطلاقاً من إعتبارات أمنية وجيوسياسية تتعلق بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي. وقد أدى هذا الدعم إلى تعزيز موقع الجيش داخل المعادلة السياسية الداخلية، مما قلل من قدرة القوى المدنية على فرض إنتقال متوازن.

في المقابل، إنخرط المجتمع الدولي في جهود وساطة متعددة، إلا أن ضعف التنسيق بين هذه المبادرات أدى إلى إنتاج مسارات متوازية من التفاوض، مما أضعف الضغط الموحد على الفاعلين الداخليين. كما أن التركيز على تجنب الإنهيار الأمني السريع جعل أولوية الإستقرار تتقدم على هدف التحول الديمقراطي، مما ساهم في تثبيت البنية الهجينة للسلطة [5].

كما أُستُخدمت أدوات المساعدات الإقتصادية والتمويل الدولي كجزء من عملية التأثير غير المباشر على مسار الإنتقال، حيث إرتبطت بعض برامج الدعم بإصلاحات إقتصادية وسياسية محددة، دون القدرة على ضمان تنفيذها الكامل في ظل التوازنات الداخلية المعقدة. وقد أدى هذا التفاعل بين الفاعلين الإقليميين والدوليين إلى إعادة تشكيل بيئة القرار الداخلي في السودان، دون أن ينجح في إنتاج تسوية مستقرة، بل ساهم في إطالة عمر المرحلة الإنتقالية الهشة بدل إنهائها أو تحويلها إلى مسار ديمقراطي متماسك.

المجتمع المدني والتحول الثوري غير المكتمل في السودان 2019–2021

شكّل المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء والمهنيون، القوة المحركة الأساسية لثورة ديسمبر 2018، حيث أسهم في إنتاج لحظة سياسية إستثنائية أعادت تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. إلا أن هذه القوة، رغم مركزيتها في إسقاط النظام السابق، دخلت المرحلة الإنتقالية وهي تفتقر إلى أدوات التنظيم السياسي المستدام القادر على إدارة الدولة أو التفاوض المتكافئ مع القوى العسكرية [2].

في المرحلة الإنتقالية، واجهت هذه القوى عملية إقصاء تدريجي من مراكز القرار الفعلي، حيث تم إحتواء جزء من الفاعلين المدنيين داخل مؤسسات الدولة، بينما بقيت القطاعات القاعدية خارج دوائر التأثير السياسي المباشر. وقد أدى ذلك إلى تراجع تدريجي في الزخم الثوري، وتحول الفعل المدني من قوة ضغط إلى فاعل سياسي محدود التأثير [6].

كما ساهم ضعف التمثيل المؤسسي وتعدد المنصات السياسية غير الموحدة في إضعاف قدرة المجتمع المدني على صياغة موقف تفاوضي متماسك. وقد إنعكس هذا التشتت في غياب برنامج سياسي واضح لإدارة المرحلة الانتقالية، ما جعل الفاعلين المدنيين أكثر عرضة للضغط من قبل المؤسسة العسكرية والشركاء الدوليين على حد سواء.

وفي السياق ذاته، أدى إدماج بعض مكونات المجتمع المدني داخل هياكل الحكم إلى خلق حالة من الإستيعاب المؤسسي، حيث فقد جزء من الحراك الثوري إستقلاليته السياسية، بينما تراجعت قدرة القواعد الشعبية على التأثير في القرار السياسي. وقد تعمقت هذه الفجوة مع غياب آليات فعالة للربط بين النخب السياسية والقاعدة الإجتماعية [8].

كما واجهت الحركات القاعدية موجات متكررة من القمع الأمني والقيود السياسية، مما حدّ من قدرتها على إعادة إنتاج الضغط الثوري خارج الأطر الرسمية، وأسهم في تراجع تدريجي في مستوى المشاركة المدنية في الفضاء العام.

نقاط التحول في الفترة الإنتقالية ومسار الإنهيار 2019–2021

شهدت الفترة الإنتقالية في السودان بين 2019 و2021 سلسلة من نقاط التحول الحاسمة التي أعادت تشكيل مسار الإنتقال من عملية سياسية مفتوحة إلى حالة من الإنسداد المؤسسي ثم الإنهيار الكامل. بدأت المرحلة الأولى بتشكيل المؤسسات الإنتقالية عقب توقيع الوثيقة الدستورية، حيث سادت حالة من التعاون النسبي بين المكونات المدنية والعسكرية، مدفوعة بزخم الثورة وضغط المجتمع الدولي [4].

غير أن هذا التعاون سرعان ما بدأ يتآكل مع ظهور الخلافات حول توزيع السلطة والإصلاحات الإقتصادية والأمنية، ما أدى إلى دخول العملية الإنتقالية في حالة من الجمود التدريجي. وقد تعزز هذا الجمود مع توقيع إتفاق جوبا للسلام، الذي أعاد إدماج الحركات المسلحة في بنية الدولة، لكنه في الوقت نفسه أعاد توزيع السلطة بطريقة زادت من تعقيد مراكز القرار بدل تبسيطها [5].

مع تصاعد فقدان الثقة بين المكونات المختلفة، دخل النظام الإنتقالي مرحلة أزمة سياسية عميقة إتسمت بتعدد مراكز

الفيتو وتراجع القدرة على إتخاذ القرار، ما أدى إلى شلل مؤسسي شبه كامل. وقد شكّل هذا التدهور الأرضية المباشرة لإنقلاب أكتوبر 2021، الذي أنهى عملياً ترتيبات الشراكة الإنتقالية وأعاد تركيز السلطة في يد المؤسسة العسكرية.

كما تميزت هذه المرحلة بدورات متكررة من الإحتجاجات والقمع، ما عكس إستمرار الصراع بين شرعية الشارع وشرعية الدولة، دون قدرة أي طرف على فرض حسم نهائي. وقد أظهرت هذه الديناميكية أن الإنهيار لم يكن حدثاً مفاجئاً، بل نتيجة تراكم تدريجي لإختلالات بنيوية داخل النظام الإنتقالي [12].

وفي المحصلة، يمكن النظر إلى هذه النقاط التحولية بوصفها مساراً تراكمياً قاد من لحظة الأمل الثوري إلى إعادة إنتاج نمط الحكم الهجين، الذي إنتهى إلى فشل الإنتقال الديمقراطي وإستعادة السيطرة العسكرية على الدولة.

تفسيرات إنهيار الإنتقال وتعدد منطق المسؤولية في السودان 2019 - 2021

تتعدد القراءات التفسيرية لإنهيار المرحلة الإنتقالية في السودان بين عامي 2019 و2021، ولا يمكن إرجاع هذا الفشل إلى عامل واحد أو فاعل منفرد، بل إلى تفاعل مركب بين البنية التاريخية للدولة، وتوازنات القوة بين الفاعلين السياسيين، والضغوط الإقتصادية والإجتماعية الداخلية، إضافة إلى تأثيرات خارجية متداخلة. ويشير هذا التعدد إلى أن كل مقاربة تفسيرية تلتقط جانباً من الصورة دون أن تحيط بها بشكل كامل [2].

- **االتفسير العسكري-المؤسسي:** يركز التفسير الذي يضع المؤسسة العسكرية في المركز على أن الجيش كان الفاعل الأكثر قدرة على التحكم في مسار الإنتقال، بحكم إحتكاره أدوات العنف، وسيطرته على الأجهزة الأمنية، وتمدد نفوذه الإقتصادي داخل مفاصل الدولة، فضلاً عن قدرته على إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية عند لحظات الحسم. ويستند هذا التفسير إلى أن إنقلاب أكتوبر 2021 لم يكن حدثاً معزولاً، بل نتيجة لمسار تدريجي من إعادة تموضع المؤسسة العسكرية داخل الدولة الإنتقالية [4].
- **التفسير المدني-السياسي:** في المقابل، يذهب تفسير آخر إلى تحميل القوى المدنية جزءاً من المسؤولية، نتيجة ضعف التماسك الداخلي، وغياب برنامج إقتصادي وسياسي موحد، وصعوبة تحويل الشرعية الثورية إلى قدرة مؤسسية فعالة على الحكم. وقد أدى هذا الضعف إلى خلق فراغ في إدارة الدولة، ما سمح بتوسع نفوذ الفاعلين العسكريين وغيرهم داخل مؤسسات الحكم [5].
- **التفسير البنيوي للدولة:** التفسير البنيوي للدولة: أما التفسير البنيوي فينطلق من طبيعة الدولة السودانية ذاتها، بوصفها دولة تاريخياً هجينة تتداخل فيها السلطة الرسمية مع شبكات غير رسمية عسكرية وإقتصادية وإجتماعية، الأمر الذي يجعل أي عملية إنتقال ديمقراطي عرضة للإهتزاز منذ بدايتها. ووفق هذا المنظور، فإن ما حدث لا يمثل إستثناءً، بل إمتداداً لنمط تاريخي طويل من عدم الإستقرار المؤسسي [8].

- **التفسير الإقليمي والدولي:** كما تشير مقاربات أخرى إلى أن التدخلات الخارجية ساهمت في إعادة تشكيل بيئة الإنتقال، من خلال دعم الإستقرار قصير المدى، وتعدد مسارات الوساطة، وتباين أولويات الفاعلين الإقليميين والدوليين، مما أضعف إمكانية بلورة ضغط دولي موحد بإتجاه إصلاح جذري.
- وفي ضوء هذه القراءات، يطرح التفسير التوليفي أن الإنهيار كان نتيجة تفاعل جميع هذه العوامل مجتمعة، حيث لم يكن لأي منها بمفرده القدرة على إنتاج النتيجة النهائية، بل تشكلت النتيجة داخل نظام سياسي غير مستقر بطبيعته.

التوليف البنيوي للمسؤولية متعددة الأطراف في إنهيار الإنتقال السوداني 2019–2021

يكشف التحليل التراكبي للفترة الإنتقالية في السودان أن الإنهيار لم يكن نتيجة فاعل منفرد، بل حصيلة تفاعل بنيوي معقد بين المؤسسة العسكرية، والقوى المدنية، والحركات المسلحة، وشبكات النظام السابق، إلى جانب تأثيرات خارجية ساهمت في إعادة تشكيل بيئة القرار السياسي بصورة مستمرة. وقد جرى هذا المسار داخل نظام سياسي هش يقوم على توازنات غير مستقرة بين مراكز قوى متعددة [2].

- **دور المؤسسة العسكرية**

تُعد المؤسسة العسكرية الفاعل الأكثر حسماً في هذا المسار، نظراً لإحتكارها أدوات العنف، وسيطرتها على مفاصل أمنية وإقتصادية إستراتيجية، وقدرتها على فرض إعادة ضبط مسار الإنتقال عند نقاط التحول الحاسمة، وصولاً إلى إنهاء الشراكة الإنتقالية في أكتوبر 2021 [4].

- **دور القوى المدنية**

في المقابل، لعبت القوى المدنية دوراً محورياً في إطلاق عملية التغيير، لكنها واجهت قيوداً تنظيمية ومؤسسية حالت دون تحويل الشرعية الثورية إلى قدرة حكم مستقرة، ما أدى إلى ضعف القدرة على إدارة الدولة في بيئة شديدة التعقيد [5].

- **دور الحركات المسلحة**

أما الحركات المسلحة، فقد أدى إدماجها في السلطة عبر إتفاق جوبا إلى إعادة توزيع مراكز القوة المسلحة داخل الدولة، بدلاً عن دمجها في بنية سيادية موحدة، مما عمّق منطق تقاسم النفوذ على حساب بناء إحتكار مؤسسي للعنف [8].

- **دور الإسلاميين وشبكات النظام السابق**

كما إستمرت شبكات النظام السابق، بما فيها الشبكات ذات الطابع الإسلامي-البيروقراطي، في العمل داخل

مؤسسات الدولة والإقتصاد، مما أعاق عمليات الإصلاح وأبقى أجزاء من بنية النظام القديم فاعلة داخل المرحلة الإنتقالية.

- **دور الفاعل الخارجي**

أما التدخل الخارجي، فقد ساهم في دعم ترتيبات الإستقرار المؤقت عبر الوساطات والمساعدات، لكنه لم ينجح في معالجة الإختلالات البنيوية، بل ساعد أحياناً في إعادة إنتاجها من خلال تغليب منطق الإستقرار على متطلبات التحول الديمقراطي.

تقدير نسبي لمسؤولية الفاعلين

- **المؤسسة العسكرية : 45% - 50%**
- **القوى المدنية : 20% - 25%**
- **الحركات المسلحة : 10% - 15%**
- **الإسلاميون / شبكات النظام السابق : 10% - 15%**
- **الفاعل الخارجي : 5% 10%-**

وتعكس هذه النسب طبيعة الإنهيار بوصفه عملية نظامية متعددة المستويات، لا يمكن إختزالها في فاعل واحد، بل نتيجة تفاعل مستمر بين البنية التاريخية للدولة وسلوك الفاعلين داخلها.

خاتمة: منطق الفشل البنيوي وإعادة إنتاج الدولة الهجينة

تكشف دراسة المرحلة الإنتقالية في السودان (2019–2021) أن الفشل لم يكن حدثاً طارئاً، بل إمتداداً لمسار تاريخي طويل تشكلت خلاله دولة هجينة تتداخل فيها السلطة المدنية مع النفوذ العسكري والإقتصاد الريعي و الشبكات غير الرسمية. وقد أعادت الفترة الإنتقالية إنتاج هذا النمط بدل تفكيكه [2].

وتُظهر التجربة أن غياب إصلاح قطاع الأمن، وضعف المؤسسات المدنية، وتعدد مراكز القوى المسلحة، كانت عوامل مركزية في إنتاج الإنسداد السياسي. كما عزز الإقتصاد السياسي القائم على الريع والموارد غير الإنتاجية منطق الولاء وتوزيع المنافع على حساب بناء الدولة المؤسسية [12].

وتشير المقارنات مع تجارب إفريقية مشابهة إلى أن فشل الإنتقال ليس حالة سودانية إستثنائية، بل نمط يتكرر في البيئات التي تغيب فيها إحتكارات الدولة للعنف وتضعف فيها البنى المؤسسية، كما في ليبيا وجنوب السودان [5].

وفي ضوء ذلك، فإن أي مسار مستقبلي نحو إنتقال ديمقراطي مستقر في السودان يتطلب إعادة تأسيس الدولة على أسس جديدة تشمل إصلاح القطاع الأمني، وإعادة هيكلة الإقتصاد السياسي، وبناء مؤسسات مدنية قادرة على فرض سيادة القانون، ومعالجة الإرث التاريخي للتهميش والصراع على السلطة.

وبذلك يتضح أن إنهيار الفترة الإنتقالية لم يكن نتيجة قرار منفرد أو حدث معزول، بل نتيجة مسار تراكمي طويل أعاد إنتاج الدولة الهجينة بدل تحويلها إلى دولة ديمقراطية مستقرة.

المراجع:

1. Atta el-Battahani H. Civil Society During Democratic Transition in Sudan. International IDEA; 2023.

2. Chatham House. Sudan’s Political Transition: Military-Civilian Relations and Democratic Prospects; 2021.

3. Davies B. Sudan’s 2019 Constitutional Declaration: Its Impact on the Transition. International IDEA; 2022.

4. de Waal A. Sudan’s Political Marketplace in 2021; 2021.

5. International Crisis Group. Sudan’s Fragile Political Transition; 2023.

6. International IDEA. Civil Society During Democratic Transition in Sudan; 2024.

7. Medani MA. Civil Society During Democratic Transition in Sudan; 2024.

8.ذ Rift Valley Institute. Sudan’s Transition: Contested Legitimacy; 2021.

9. Small Arms Survey. Sudan Issue Briefs; 2020.

10. United States Institute of Peace. Civil-Military Relations in Sudan; 2022.

11. UNDP. Supporting Democratic Governance in Sudan; 2021.

12. World Bank. Sudan Economic Monitor; 2021.

13. World Bank. Sudan Economic Monitor; 2022.



ميرغني الحبر/المحامي*

لماذا تعثر الانتقال؟ مراجعة في بنية الدولة ومسارات التحول

عندما خرج ملايين السودانيين إلى الشوارع في ديسمبر 2018 مطالبين بالحرية والسلام والعدالة، كانوا يحلمون بطي صفحة طويلة من الاستبداد وفتح أبواب المستقبل أمام دولة ديمقراطية حديثة. وحين سقط نظام الإنقاذ في أبريل 2019 بَدا للكثيرين أن السودان يقف على أعتاب تحول تاريخي يشبه ما شهدته بعض الأمم التي نجحت في الانتقال من الحكم الشمولي إلى الديمقراطية.

غير أن السنوات التي تلت سقوط النظام انتهت إلى تعثر التجربة الانتقالية ثم انهيارها، قبل أن تنزلق البلاد إلى واحدة من أسوأ الحروب في تاريخها الحديث. ومن الظلم اختزال أسباب هذا التعثر في أخطاء حكومة الفترة الانتقالية أو خلافات القوى السياسية وحدها، لأن الحقيقة الأعمق تتمثل في أن الثورة نجحت في إسقاط النظام لكنها ورثت دولةً منهكة ومجتمعاً مثقلاً بأعباء ثلاثة عقود من الحكم الشمولي. فالديمقراطية لا تُبنى في الفراغ، وإنما تقوم على مؤسسات مستقرة وثقافة سياسية ناضجة ودولة وطنية متماسكة. وهذه جميعها كانت قد تعرضت لتآكل عميق خلال سنوات حكم الإنقاذ.

دولة أُضعفت عمداً

على امتداد ثلاثين عاماً لم يكتفِ نظام الإنقاذ باحتكار السلطة، بل أعاد تشكيل الدولة والمجتمع بما يخدم استمراره في الحكم. فقد اتبع سياسة تقوم على إضعاف مراكز القوة المستقلة وإثارة الانقسامات بين القوى السياسية والاجتماعية، وفق منهج أقرب إلى سياسة "فرق تسد" التي عرفتها الأنظمة السلطوية عبر التاريخ.

وتعرضت الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني لحملات مستمرة من التضييق والتفكيك، بينما تم استبدال الحوار الوطني الطبيعي بحالة دائمة من الاستقطاب السياسي والجهوي والقبلي.

ومع مرور الوقت تراجعت الثقة بين مكونات المجتمع، وتآكلت المساحات المشتركة التي تسمح بإدارة الخلافات بصورة سلمية وديمقراطية. وحين جاءت الثورة وجدت نفسها أمام مجتمع يعاني

* محام وناشط حقوقي وكاتب، تخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة (فرع الخرطوم) عام 1986. يمتلك ميرغني مسيرة مهنية ثرية في العمل القانوني تمتد لأكثر من ثلاثة عقود، تنقل خلالها بين السودان وليبيا والمملكة العربية السعودية، حيث عمل مستشاراً قانونياً وممارساً للمهنة. إلى جانب خبرته المهنية، انخرط ميرغني لسنوات طويلة في العمل العام، مسهماً في العديد من المبادرات المهنية والسياسية الداعمة لقضايا الديمقراطية والحريات العامة. يكرس ميرغني جهده الكتابي والفكري لاستشراف أزمات التحول السياسي، حيث يركز في أطروحاته على قضايا جوهرية تشمل: بناء الدولة، الاستقرار السياسي، إدارة التنوع، ونقد آليات الشعبوية والاستقطاب، مع رؤية تحليلية نقدية لمشاريع الإصلاح المؤسسي في السودان والعالم العربي.

من انقسامات عميقة، وأمام دولة فقدت كثيراً من أدوات التماسك الوطني

.

تدمير مؤسسات الدولة

من أخطر ما خلفه نظام الإنقاذ أنه أضعف مؤسسات الدولة القومية لصالح الولاءات الحزبية والتنظيمية.

فقد أدت سياسة التمكين إلى إحلال الولاء السياسي محل الكفاءة المهنية في قطاعات واسعة من الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة المختلفة. وبدلاً من بناء جهاز إداري قومي ومحايد، جرى تحويل أجزاء كبيرة من الدولة إلى أدوات لخدمة المشروع السياسي للنظام.

كما أُنشئت شبكات ومؤسسات موازية داخل أجهزة الدولة وخارجها، الأمر الذي أضعف المهنية والاستقلالية وأفقد المؤسسات كثيراً من قدرتها على أداء وظائفها الطبيعية. ولم تسلم المؤسسات العسكرية والأمنية من آثار التسييس وإعادة الهيكلة على أسس الولاء، وهو أمر انعكس لاحقاً على استقرار الدولة ووحدة القرار الوطني. ولهذا لم ترث الثورة مؤسسات جاهزة للإصلاح، بل ورثت مؤسسات تحتاج هي نفسها إلى إعادة بناء شاملة.

> **"الثورة نجحت في إسقاط النظام لكنها ورثت دولةً منهكة ومجتمعاً مثقلاً بأعباء ثلاثة عقود من الحكم الشمولي. "**

الحروب وإرث العنف

أحد أكبر التحديات التي واجهت الفترة الانتقالية كان الإرث الثقيل للحروب والنزاعات المسلحة. فلسنوات طويلة تحولت أجزاء واسعة من السودان إلى ساحات صراع، وتراكمت المظالم وتعددت الجيوش والحركات المسلحة، وانتشر السلاح خارج الإطار المؤسسي للدولة. وكان من الصعب تحقيق انتقال ديمقراطي مستقر في ظل واقع أمني معقد كهذا، لأن الديمقراطية تحتاج إلى دولة موحدة تحتكر استخدام القوة وفق القانون، بينما كانت البلاد تعيش آثار عقود من الصراع المسلح. كما أن النزاعات الطويلة أضعفت الثقة بين المركز والأقاليم، ورسخت شعوراً واسعاً بالتهميش لدى قطاعات كبيرة من المواطنين.

الاقتصاد المنهار والعزلة الخارجية

ورثت الحكومة الانتقالية اقتصاداً مثقلاً بالأزمات. فالتضخم كان مرتفعاً، والديون الخارجية ضخمةً، والإنتاج الوطني متراجعاً، والخدمات الأساسية تعاني من تدهور كبير. كما أن سنوات العزلة الخارجية والتوتر مع كثير من القوى الإقليمية والدولية أضعفت فرص الاستثمار والدعم الاقتصادي. ولهذا وجدت الحكومة الانتقالية نفسها مطالبة بمعالجة أزمات تراكمت عبر عقود خلال فترة قصيرة للغاية، وهو عبء يفوق قدرة أي حكومة انتقالية مهما كانت كفاءتها. ومع استمرار الضائقة المعيشية بدأت حالة الإحباط الشعبي تتزايد، ووجد خصوم الانتقال مساحة واسعة للتشكيك في جدوى التجربة

برمتها.

غياب الحاضنة السياسية الجامعة

لكن العوامل الموروثة من النظام السابق لا تكفي وحدها لتفسير التعثر. فبعد نجاح الثورة لم تتمكن القوى السياسية من بناء جبهة وطنية عريضة ومستقرة لإدارة المرحلة الانتقالية. وكانت الأحزاب التقليدية الكبرى قد دخلت الثورة وهي تحمل مواقف وتجارب مختلفة تجاه النظام السابق. فالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل كان قد شارك في مؤسسات الحكم خلال سنوات عديدة، بينما اختار حزب الأمة القومي بقيادة الإمام الصادق المهدي نهج الحوار مع بعض مراكز القوى داخل النظام سعياً إلى تحقيق تحول سلمي وتجنب انهيار الدولة.

وبعد سقوط النظام لم تنخرط هذه القوى الكبيرة بصورة كاملة ومستقرة في إدارة السلطة الانتقالية. كما أن تجميد حزب الأمة لنشاطه داخل قوى الحرية والتغيير، ثم انسحاب الحزب الشيوعي لاحقاً من تحالفاتها، أضعفا الجبهة السياسية التي كان يفترض أن تشكل السند الرئيسي للحكومة الانتقالية. وفي المقابل وجدت قوى وأحزاب أصغر نفسها في واجهة إدارة مرحلة شديدة التعقيد، بينما كانت التحديات المطروحة أكبر من قدرات أي تيار سياسي منفرد.

> **"الديمقراطية تحتاج إلى دولة موحدة تحتكر استخدام القوة وفق القانون، بينما كانت البلاد تعيش آثار عقود من الصراع المسلح."**

ومع اتساع الخلافات السياسية ضاع المشروع الوطني الجامع الذي كان ينبغي أن يوحد السودانيين حول أهداف المرحلة الانتقالية. وأصبحت الساحة السياسية مشغولة بصراعات المواقع والنفوذ وتفسير الشراكة الانتقالية أكثر من انشغالها ببناء توافق وطني واسع حول مستقبل البلاد

.

حكومة بلا سند كافٍ

حظيت حكومة الدكتور عبد الله حمدوك بتأييد شعبي كبير عند تشكيلها، كما امتلكت قدراً معتبراً من القبول الدولي. لكنها ظلت تفتقر إلى حاضنة سياسية موحدة وقوية قادرة على الدفاع عن برنامجها وتحمل تبعات قراراتها الصعبة. فكلما تصاعدت الأزمات الاقتصادية والسياسية ازدادت الخلافات بين مكونات القوى المدنية نفسها، وتراجع الدعم السياسي للحكومة.

وفي ظل هذا الضعف وجدت قوى الثورة المضادة فرصة مواتية لإعاقة خطوات الإصلاح وتقويض الثقة في مؤسسات الانتقال. ومع غياب الإجماع الوطني وتفاقم الصراع بين المكونات المدنية والعسكرية أصبحت عملية إسقاط التجربة الانتقالية أكثر سهولة مما كان يتصور كثيرون.

الدروس المستفادة وشروط النجاح القادم

واليوم، وبعد الحرب التي مزقت السودان وألحقت أضراراً جسيمة بالدولة والمجتمع، تبرز أهمية استخلاص الدروس

من تجربة ما بعد ديسمبر. فنجاح أي فترة انتقالية قادمة لن يتحقق بمجرد وقف الحرب أو تشكيل حكومة جديدة، وإنما يتطلب معالجة الأسباب التي قادت إلى الفشل سابقاً.

أول هذه الشروط هو بناء توافق وطني واسع يضم القوى السياسية والمدنية والمجتمعية الرئيسية دون إقصاء، بحيث تصبح الفترة الانتقالية مشروعاً وطنياً جامعاً لا مشروعاً لفئة محددة.

وثانيها الاتفاق على برنامج وطني واضح يركز على الأمن وإعادة الإعمار ومعالجة الأزمة الاقتصادية وإصلاح مؤسسات الدولة وتهيئة البلاد لانتخابات حرة ونزيهة.

> "لم تتمكن القوى السياسية من بناء جبهة وطنية عريضة ومستقرة لإدارة المرحلة الانتقالية."

أما الشرط الثالث فهو إعادة بناء الخدمة المدنية والمؤسسات العدلية والعسكرية والأمنية على أسس قومية ومهنية بعيداً عن الولاءات الحزبية والجهوية.

كما أن نجاح أي انتقال قادم يتطلب مشروعاً وطنياً للمصالحة وجبر الضرر وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع السوداني بعد سنوات الحرب والانقسام.

ولا يقل عن ذلك أهمية توفير حاضنة سياسية حقيقية للحكومة الانتقالية، تمنحها السند اللازم لاتخاذ القرارات الصعبة وتحميها من محاولات الإضعاف والابتزاز السياسي. وأخيراً، يجب أن تدرك جميع القوى السياسية أن الفترة الانتقالية ليست ساحة للتنافس على السلطة، وإنما مرحلة تأسيس للدولة وإعادة بناء الوطن.

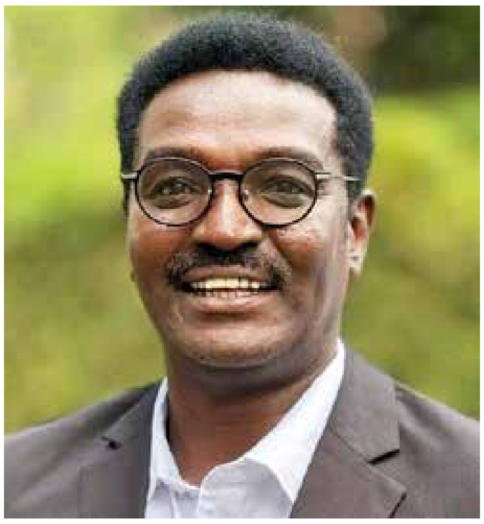
> "بناء الدولة أصعب من إسقاط الأنظمة، وأن الديمقراطية لا تنتصر بالشعارات وحدها، بل بالمؤسسات القوية والتوافق الوطني والإرادة الجماعية."

خاتمة

لقد أثبتت تجربة ما بعد ثورة ديسمبر أن إسقاط النظام لم يكن سوى بداية الطريق. فالثورة نجحت في إزالة رأس السلطة، لكنها وجدت نفسها أمام دولة أنهكتها الحروب والانقسامات والتمكين والتسييس والفساد وضعف المؤسسات. ولهذا لم يكن الفشل نتيجة أخطاء مرحلة انتقالية فحسب، بل نتيجة تراكمات تاريخية ثقيلة اجتمعت مع الانقسامات السياسية وضعف التوافق الوطني لتقود البلاد إلى ما انتهت إليه.

ومع ذلك فإن الدرس الأهم الذي ينبغي أن يحتفظ به السودانيون هو أن بناء الدولة أصعب من إسقاط الأنظمة، وأن الديمقراطية لا تنتصر بالشعارات وحدها، بل بالمؤسسات القوية والتوافق الوطني والإرادة الجماعية التي تضع مصلحة الوطن فوق المصالح الحزبية الضيقة.

وعندما تضع الحرب أوزارها، فإن نجاح السودان لن يقاس فقط بقدرته على إعادة إعمار ما دمرته المعارك، بل بقدرته على بناء دولة وطنية عادلة يتفق عليها جميع أبنائه، دولة تكون فيها السياسة وسيلة لبناء الوطن لا ساحة للصراع عليه.



كواليس الانتقال في السودان:

كيف تعثرت ثورة ديسمبر في منتصف الطريق؟

رصد وتحرير:
حسين سعد

لم تكن الفترة الانتقالية في السودان التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018 ، مجرد محطة عابرة في مسار التحول الديمقراطي، بل مثلت لحظة اختبار حقيقية لقدرة النخب السياسية والعسكرية على إدارة التغيير في ظل بيئة معقدة تتشابك فيها المصالح الداخلية مع الضغوط الإقليمية والدولية، وعقب إنقلاب أكتوبر علي الحكومة المدنية ومن ثم حرب منتصف ابريل 2023م أصبح السياق السياسي مثقل بالتحولات العنيفة والانقطاعات التاريخية، تبرز الحاجة إلى إعادة قراءة التجارب السياسية القريبة بعين نقدية تتجاوز السرد التقليدي إلى تفكيك البُنى العميقة للأزمة.

وسط هذه المتغييرات، جاءت ندوة (كواليس الفترة الانتقالية) التي نظمها منبر (آفاق جديدة للحوار الفكري)، لتفتح نافذة نادرة على ما دار خلف الستار خلال تلك المرحلة، إذ لم تكتفِ الندوة التي قدمها الاستاذ هشام حنفي باستعراض الوقائع العامة، بل سعت إلى الغوص في التفاصيل الدقيقة لصناعة القَرار، خاصة داخل الدوائر المغلقة التي ظلّت بعيدة عن الرأي العام، وقدّم الكاتب والمحلل السياسي فايز السليك ، عبر تجربته كمستشار إعلامي سابق لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك، شهادة تحليلية تجمع بين المعايشة المباشرة والقراءة النقدية.

تكمن أهمية هذه الندوة في أنها تطرح سؤالاً مركزيًا لا يزال يلاحق التجربة السودانية: لماذا تعثرت الثورة رغم الزخم الشعبي غير المسبوق؟ ولماذا فشلت الفترة الانتقالية في تحقيق أهدافها الأساسية، وعلى رأسها بناء سلطة مدنية مستقرة؟ هذه الأسئلة لا تُطرح من باب التقييم التاريخي فحسب، بل بوصفها مدخلاً ضروريًا لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، خاصة في ظل استمرار الأزمات السياسية والأمنية

كما أن الندوة تأتي في لحظة إقليمية ودولية تشهد تراجعًا في نماذج الانتقال الديمقراطي، ما يجعل من التجربة السودانية حالة دراسية مهمة لفهم تعقيدات الانتقال في الدول الهشة، ومن هنا، فإن تفكيك (الكواليس) لا يعني فقط كشف ما

خفي، بل أيضًا إعادة بناء السردية السياسية على أسس أكثر واقعية وموضوعية.

وقد شكّلت الندوة فرصة مهمة لإعادة النظر في واحدة من أكثر المراحل تعقيدًا في تاريخ السودان الحديث، من خلال كشف ما دار خلف الكواليس السياسية، خاصة داخل دوائر صنع القرار الضيقة، وقد سعت الندوة إلى كشف ما دار خلف الكواليس السياسية خلال تلك المرحلة، خاصة داخل الدوائر الضيقة لصنع القرار، بما يفتح الباب أمام نقاش نقدي أعمق حول أسباب تعثر الانتقال.

ثورة لم تكتمل:

انطلق فايز من فرضية أساسية مفادها أن ما جرى في ديسمبر 2018 لا يمكن اعتباره ثورة مكتملة الأركان، بل هو مشروع ثوري تعثر قبل بلوغ نهاياته الطبيعية، وطرح مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي تُعد مدخلاً لفهم هذه التجربة: هل كانت ثورة ديسمبر ثورة حقيقية بالمعنى الكلاسيكي؟ وإذا كانت كذلك، فلماذا لم تُفضِ إلى تغيير جذري؟ وما هي العوامل التي أعاقت اكتمالها؟

انطلق فايز من فرضية أساسية مفادها أن ما جرى في ديسمبر 2018 لا يمكن اعتباره ثورة مكتملة الأركان، بل هو مشروع ثوري تعثر قبل بلوغ نهاياته الطبيعية،

ويمُيز المتحدث بين (الثورة) بوصفها عملية تغيير شامل تُحدث قطيعة مع النظام القديم على مستوى البنية والمؤسسات والسياسات، وبين (الانتفاضة) التي قد تُسقط رأس النظام دون أن تُغيّر جذوره العميقة، ومن هذا المنطلق، يرى أن ما حدث في السودان أقرب إلى حالة انتقال غير مكتمل، حيث استمرت عناصر من النظام السابق في التأثير داخل الدولة، مما أضعف فرص التحول الديمقراطي الحقيقي.

اختلال شروط الثورة

يشير فايز السليك إلى أن ثورة ديسمبر اندلعت في ظل اكتمال الشروط الموضوعية، المتمثلة في الانهيار الاقتصادي، وتدهور الأوضاع المعيشية، وتفشي الفساد، وغياب العدالة، واتساع رقعة التهميش. غير أن هذه الشروط، رغم أهميتها، لم تكن كافية وحدها لإنجاح الثورة، في ظل غياب الشروط الذاتية، وعلى رأسها وجود قوى سياسية موحدة، تمتلك رؤية واضحة ومشروعًا متكاملاً لإدارة المرحلة الانتقالية.

وقد انعكس هذا القصور في حالة التباين داخل قوى الحرية والتغيير، التي قادت الحراك السياسي بعد سقوط النظام. فبينما تبنّت بعض القوى موقفًا رافضًا لأي شراكة مع المؤسسة العسكرية، باعتبارها امتدادًا للنظام السابق، رأت قوى أخرى أن موازين القوى تفرض الدخول في تسوية سياسية مع العسكر، وهو ما أفضى إلى توقيع الوثيقة الدستورية.

المؤسسة العسكرية:

يُبرز فايز الدور الحاسم الذي لعبته المؤسسة العسكرية في تشكيل مسار الفترة الانتقالية، مشيراً إلى أنها لم تكن طرفًا محايدًا، بل كانت جزءًا من بنية السلطة التي سعت إلى إعادة إنتاج نفسها. ويرى أن ما حدث بعد سقوط البشير لم يكن

انتقالاً كاملاً للسلطة، بل إعادة ترتيب داخل النظام، حافظت فيها النخبة العسكرية – المرتبطة بالحركة الإسلامية – على نفوذها.

ويستند في ذلك إلى جملة من الوقائع، منها الطريقة التي تم بها استبدال عوض بن عوف بعبد الفتاح البرهان، في ظل رفض شعبي واسع للأول، وهو ما يشير، بحسب فايز، إلى وجود ترتيبات داخلية هدفت إلى امتصاص غضب الشارع دون إحداث تغيير حقيقي في بنية السلطة.

الوثيقة الدستورية:

رغم أن الوثيقة الدستورية شكّلت الإطار القانوني للفترة الانتقالية، إلا أن فايز يرى أنها حملت في طياتها اختلالات جوهرية، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات بين المكونين المدني والعسكري. فقد منحت الوثيقة مجلس السيادة، الذي يهيمن عليه العسكريون، صلاحيات واسعة وغير مباشرة، مكّنته من التأثير على قرارات الحكومة التنفيذية.

منحت الوثيقة مجلس السيادة، الذي يهيمن عليه العسكريون، صلاحيات واسعة وغير مباشرة، مكّنته من التأثير على قرارات الحكومة التنفيذية.

وقد تجلّى هذا الخلل في تدخلات متكررة في تعيين الوزراء، حيث خضع بعض المرشحين لاعتبارات أمنية، أدت إلى استبعادهم، رغم توافق القوى السياسية عليهم. كما احتفظت المؤسسة العسكرية بسلطة الفيتو غير المعلنة، ما أضعف من استقلالية الحكومة المدنية، وجعلها تعمل في بيئة سياسية معقدة ومقيّدة.

ازدواجية السلطة وصراع القرار:

أدى هذا الترتيب المختل إلى نشوء حالة من ازدواجية السلطة، حيث لم تكن الحكومة المدنية صاحبة القرار النهائي في العديد من القضايا الاستراتيجية. ويستشهد فايز بملف العلاقات الخارجية، خاصة اللقاء الذي جمع رئيس مجلس السيادة برئيس الوزراء الإسرائيلي في عنتيبي، دون علم الحكومة، ما كشف عن وجود مسارات موازية لصنع القرار، كما هيمن العسكريون على ملف السلام، وهو أحد أهم ملفات المرحلة الانتقالية، بحجة أن التفاوض يتطلب استمرارية وتفرغًا لا يتوفران للحكومة التنفيذية. إلا أن هذا التبرير، بحسب فايز، كان غطاءً لإقصاء المدنيين من عملية سياسية محورية، ما أضعف من فرص تحقيق سلام شامل ومستدام.

انقسامات القوى المدنية:

لم تقتصر التحديات على العلاقة مع العسكر، بل امتدت إلى داخل المعسكر المدني نفسه. فقد شهدت قوى الحرية والتغيير انقسامات حادة، خاصة في علاقتها مع الحركات المسلحة، التي كانت جزءًا من المشهد السياسي بعد توقيع اتفاقيات السلام.

وقد تطورت هذه الخلافات إلى مستويات من التوتر وعدم الثقة، وصلت حد الاتهامات المتبادلة، ما أضعف من تماسك الجبهة المدنية، وفتح المجال أمام تدخلات خارجية واستغلال من قبل المؤسسة العسكرية. ويؤكد فايز أن هذا التفكك

كان أحد العوامل الرئيسية التي مهدت لانقلاب 25 أكتوبر 2021.

الطريق إلى الانقلاب:

يرى فايز أن الانقلاب لم يكن حدثًا مفاجئًا، بل نتيجة لمسار تصاعدي من الأزمات والتوترات. فقد سبقه حراك منظم شمل إغلاق الطرق والموانئ، وتنظيم اعتصامات بدعم من أطراف داخل المؤسسة العسكرية، بهدف خلق حالة من الفوضى، وتقديم مبرر للتدخل العسكري.

كما لعبت الحملات الإعلامية دورًا مهمًا في هذا السياق، حيث تم توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر خطاب يُشكك في جدوى الحكم المدني، ويُضخم من أزماته، مقابل الترويج لفكرة "المنقذ العسكري". وقد ساهمت هذه الحملات في تهيئة الرأي العام لتقبل الانقلاب.

الصراعات العسكرية:

يكشف فايز عن وجود صراعات داخل المؤسسة العسكرية نفسها، خاصة بين قيادات الجيش وقوات الدعم السريع. ورغم أن هذه الخلافات كانت حادة في بعض الفترات، إلا أنها انتهت إلى نوع من التوافق المرحلي بين الطرفين، على حساب القوى المدنية، وهو ما مهّد الطريق للانقلاب.

يتبنى فايز موقفًا متوازنًا، يرفض اختزال التجربة في الفشل الكامل، كما يرفض تبرئتها من الأخطاء. ويشير إلى أن الحكومة نجحت في تحقيق بعض الإنجازات، مثل توسيع هامش الحريات، وتحسين العلاقات الدولية، ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

كما أحرزت تقدمًا نسبيًا في بعض المؤشرات الاقتصادية، خاصة في القطاع الزراعي، رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها. إلا أن هذه النجاحات، بحسب فايز، لم تكن كافية لتعويض الإخفاقات، خاصة في ملفات السلام، والإصلاح المؤسسي، وإدارة العلاقة مع العسكر.

يؤكد المتحدث أن الفترة الانتقالية شهدت حملة منظمة من التضليل الإعلامي، قادتها شبكات مرتبطة بمراكز قوى داخل الدولة، هدفت إلى تقويض الثقة في الحكومة المدنية، وبث الإحباط وسط المواطنين. وقد ساهمت هذه الحملات في خلق حالة من "الإحباط الجماعي"، أو ما يمكن تسميته بـ"اكتئاب ما بعد الثورة"، نتيجة الفجوة بين التوقعات العالية والواقع المعقد.

شهدت الفترة الانتقالية حملة منظمة من التضليل الإعلامي، قادتها شبكات مرتبطة بمراكز قوى داخل الدولة، هدفت إلى تقويض الثقة في الحكومة المدنية، وبث الإحباط وسط المواطنين. وقد ساهمت هذه الحملات في خلق حالة من "الإحباط الجماعي"، أو ما يمكن تسميته بـ"اكتئاب ما بعد الثورة"، نتيجة الفجوة بين التوقعات العالية والواقع المعقد.

دروس المرحلة واحتمالات المستقبل :

تكشف قراءة كواليس الفترة الانتقالية في السودان عن مشهد بالغ التعقيد، حيث تداخلت العوامل البنيوية مع الصراعات

السياسية، وتقاطعت الإرادات المحلية مع حسابات القوة داخل مؤسسات الدولة. لم يكن تعثر الانتقال نتيجة خطأ واحد أو طرف بعينه، بل هو نتاج تراكمات طويلة من الاختلالات، التي انفجرت في لحظة تاريخية لم تكن فيها أدوات إدارتها متوفرة بالقدر الكافي.

لا يمكن إغفال أن الفترة الانتقالية حملت بعض المؤشرات الإيجابية، خاصة في ما يتعلق بتوسيع هامش الحريات والانفتاح الخارجي، وهي مكتسبات تعكس إمكانية البناء عليها في المستقبل. غير أن هذه الإيجابيات ظلت هشّة، بسبب غياب الحماية المؤسسية، واستمرار نفوذ القوى التقليدية داخل الدولة.

لقد أظهرت التجربة أن إسقاط رأس النظام لا يعني بالضرورة تفكيك بنيته، وأن الشراكة غير المتوازنة بين المدنيين والعسكر تحمل في داخلها بذور الانقسام والانقضاض. كما بيّنت أن غياب وحدة القوى المدنية، وتضارب رؤاها، يمكن أن يكون عاملاً حاسمًا في إضعاف أي مشروع ديمقراطي، مهما كانت شرعيته الشعبية.

في الوقت نفسه، لا يمكن إغفال أن الفترة الانتقالية حملت بعض المؤشرات الإيجابية، خاصة في ما يتعلق بتوسيع هامش الحريات والانفتاح الخارجي، وهي مكتسبات تعكس إمكانية البناء عليها في المستقبل. غير أن هذه الإيجابيات ظلت هشّة، بسبب غياب الحماية المؤسسية، واستمرار نفوذ القوى التقليدية داخل الدولة.

كما تطرح هذه الخلاصة سؤالاً استراتيجيًا: كيف يمكن استئناف مشروع الانتقال الديمقراطي في السودان دون الوقوع في أخطاء الماضي؟ الإجابة، كما توحي بها الندوة، تتطلب إعادة تعريف العلاقة بين السلطة المدنية والعسكرية، على أسس واضحة تضمن خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية، وليس العكس. كما تتطلب بناء جبهة مدنية موحدة، قادرة على إدارة الخلافات داخليًا دون أن تتحول إلى صراعات مدمرة

وتخلص الندوة إلى أن تجربة الانتقال في السودان تمثل نموذجًا معقدًا لعملية تحول سياسي تعثرت بفعل تداخل عوامل داخلية وخارجية. فغياب الوحدة بين القوى المدنية، واستمرار نفوذ المؤسسة العسكرية، وغياب الرؤية الاستراتيجية، كلها عوامل أسهمت في إجهاض المشروع الانتقالي.

غير أن هذه التجربة، رغم إخفاقاتها، تظل غنية بالدروس، التي يمكن الاستفادة منها في أي محاولة مستقبلية لإعادة بناء المسار الديمقراطي. ويؤكد فايز أن استئناف هذا المسار يتطلب إعادة تعريف العلاقة بين المدنيين والعسكر، وبناء جبهة مدنية موحدة، قادرة على إدارة التعدد، وتحقيق التوازن بين الواقعية السياسية والطموح الثوري، وفي النهاية، تبقى ثورة ديسمبر لحظة فارقة في تاريخ السودان، لكنها - كما وصفها المتحدث - ثورة لم تكتمل بعد، وما تزال معركتها مفتوحة، بين قوى تسعى للتغيير، وأخرى تعمل على إعادة إنتاج الماضي.

حول التحديات التي واجهت الفترة الانتقالية

اختلفت الفترة الانتقالية الثالثة (2019-2021)م في السودان، اختلافاً كبيراً عن الفترتين الانتقاليتين اللتين سبقتاها، في أكتوبر 64 وأبريل 85، حيث جرى الانتقال السياسي في الأخيرتين دون عراقيل معطلة. فقد خرجت هذه الفترة من خضم صراع عنيف مع أطول عهد ديكتاتوري عسكري يمر على السودان، سيطر عليه تيار الإسلام السياسي لثلاثة عقود عجاف. وهو عهد تمت فيه سرطنة أجهزة الدولة وتسميمها بقدر كبير، الأمر الذي جعل عملية الإصلاح والتعافي أشبه بالجراحة الاستئصالية.



بروفيسور
صديق تاور

فقد أخذت الهبة الشعبية مدة زمنية امتدت لثمانية أشهر، من الكر والفر حتى تمكنت من اقتلاع النظام، والوصول للصيغة الانتقالية للحكم. بينما لم يتجاوز ذلك الأسبوعين، في الانتفاضات السابقة.

كما اتسمت الفترة نفسها بطول عمرها (ثلاث سنوات)، فيما كان قصر عمر الفترات السابقة من العوامل المهمة لنجاح الانتقال السياسي. السبب في ذلك بتقديرنا هو عدم تسييس مؤسسات الدولة الحساسة من جهة، ووضوح الأدوار بين القوى الفاعلة (الأحزاب السياسية والنقابات) من جهة أخرى. أما في الحالة التي أمامنا فقد انعدم هذا العامل تماماً. حيث برزت تكوينات جديدة بلافتات المجتمع المدني وتجمعات المهنيين، ولجان المقاومة وغيرها، سعت للعب دور الأحزاب السياسية، والحلول محلها أو في أحسن الأحوال منازعتها. هذه التكوينات بقدر ما كان دورها التعبوي قبل السقوط فاعلاً ومؤثراً، فإنه كان عكس ذلك بعده. في الانتفاضتين السابقتين، كان ميزان القوى مرجحاً بشكل واضح لصالح القوى المدنية، مقابل قيادة المؤسسة العسكرية، وبالتالي لم تكن هناك صعوبة في تحديد مطلوبات المرحلة، والاصطفاف من أجل تحقيقها، بالتكنوقراط والمستقلين، فقد كانت القوى السياسية حارساً وضامناً لذلك. هذا الواقع لم يكن قائماً في الفترة الانتقالية الأخيرة، لأن توازن القوى بعد سقوط النظام، قد تأرجح ما بين تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، الواسع العريض، وبين قيادة الجيش ذات المطامع والمخاوف في نفس الوقت. وأصبحت الأخيرة طرفاً مؤثراً في القرارات المتعلقة بمؤسسات الحكم الانتقالية، من خلال الشراكة المدنية-العسكرية. وهي معادلة تصبح صفرية، عندما تغيب وحدة الهدف بين الأطراف. خاصة مع الوضع في الاعتبار، أن القوى السياسية قد أنهكت نفسها واستنفدت قدراً كبيراً من

طاقة دفعها، في مقارعة النظام الديكتاتوري قبل سقوطه. لذلك كان طبيعياً مع طول أمد الفترة الانتقالية، أن تنشأ مراكز قوى متقاطعة المصالح داخل منظومة الانتقال.

على صعيد آخر خاطبت الوثيقة الدستورية، كدستور حاكم للمرحلة الانتقالية، مطلوبات المرحلة بوضوح لا يقبل الالتباس إلا لمن أراده. ووضعت أساساً لانتقال مدني يؤسس لديمقراطية مستدامة. لم تكن المشكلة في هذه الوثيقة من حيث هي كبنود ومضامين، وإنما كانت المشكلة الحقيقية، في جدية وصدقية التزام الأطراف بها وتنفيذها. أكثر الأصوات التي علت لتهاجم الوثيقة الدستورية، هم فلول النظام الذي أسقطته الانتفاضة الثورية، وحلفاؤهم من رأسمالية طفيلية وبيروقراطية مهنية (عسكريين ومدنيين)، إضافة لبعض الانتهازيين المتلفحين بثوب الثورية.

الحديث المكرور عن لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 89، وإزالة التمكين الإخواني من مفاصل الدولة واقتصادها؛ حديثٌ مغلوط ومُتعمَّد. أما وصفها بالعمل خارج نطاق القانون، أو زعم سلبها لحقوق مواطنين أبرياء؛ فكله حديثٌ مغلوط ومُتعمَّد

لقد حُمّلت الفترة الانتقالية فوق ما تحتمل، كفترة محددة لإنجاز مهام محددة، مطلوب فيها تعبيد الطريق للانتقال المدني والتحول الديمقراطي. كما كانت مجابهة بتحديات آنية جمة لا تحتمل التأجيل، مثل تخفيف أعباء المعيشة، وتحسين الخدمات، واستتباب الأمن، وتحجيم الدولة العميقة، والتصدي للكوارث الطبيعية والصحية إلخ. هذه مهام عاجلة ضمن ما عرف بالبرنامج الإسعافي. وهناك مهام ممتدة لما بعد انتهاء أجل هذه الفترة، متعلقة باستدامة السلام والانتخابات وغير ذلك.

هناك الكثير من المفاهيم الخاطئة عن هذه الفترة ومؤسساتها، يقع فيها الناس ليس بالضرورة عن قصد. على سبيل المثال وبمنطوق الوثيقة الدستورية، ليس هناك نظام رئاسي انتقالي. بمعنى أن رئيس مجلس السيادة لم يكن بمكانة رئيس الجمهورية على نسق ما كان سائداً في النظام الديكتاتوري المباد. بل كان المجلس في إجماله هو مؤسسة رئاسة شرفية، حيث آلت بموجب الوثيقة الدستورية، كل الصلاحيات والسلطات التنفيذية التي كانت تتبع لرئيس الجمهورية، إلى رئيس الوزراء. وكل ما جرى تصويره بغير ذلك ليس صحيحاً. ونفس الشيء ينطبق على نائب رئيس مجلس السيادة.

أيضاً الحديث عن أن السودان قد طبع علاقاته مع الكيان الصهيوني ليس صحيحاً. فحقيقة الأمر أنه كانت هناك محاولات محمومة قام بها البعض، بدءاً برئيس مجلس السيادة ثم رئيس الوزراء، لإقرار التطبيع، فشلت كلها في أن يتم توقيع رسمي باسم الحكومة الانتقالية مع الكيان الصهيوني. ولم يستطع هذا الكيان افتتاح سفارة له في الخرطوم حتى الانقلاب واندلاع الحرب. السبب ببساطة أن قوى مناهضة التطبيع داخل الحكومة، رغم محدودية عددها، إلا أنها كانت واعية بالمخطط وبمناورات قواه، لذلك لم تدع ذلك المشروع الإجرامي بحق الشعب السوداني وسجله الناصع يمر.

*إن الحديث المكرور عن لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 89، وإزالة التمكين الإخواني من مفاصل الدولة واقتصادها؛ حديثٌ مغلوط ومُتعمَّد. أما وصفها بالعمل خارج نطاق القانون، أو زعم سلبها لحقوق مواطنين أبرياء؛ فكله حديثٌ مغلوط ومُتعمَّد للنيل من اللجنة وقياداتها، يروّج له أنصار النظام المباد بعد أن كشفت أعمالها فسادهم ونهبهم لثروات الشعب السوداني في شتى القطاعات والمشاريع القومية، كقطاع الطيران والبحرية والصناعة والزراعة والاتصالات والدبلوماسية، وغيرها. وهي لجنة مُعتمدة في دستور الفترة الانتقالية، تعمل وفق أسس قانونية محكمة لا تدع مجالاً للتلاعب، وتضم في عضويتها قانونيين على دراية تامة بالقانون وحدود اختصاص اللجنة.

لقد كانت هذه اللجنة ضرورة من ضرورات الفترة الانتقالية، إذ لولاها لما أمكن الكشف عن ذلك الفساد المذهل لموارد البلاد، والتلاعب بها لصالح فئة الرأسمالية الطفيلية المتأسلمة. وبدون النص على هذه اللجنة في الوثيقة الدستورية، لأمكن تثبيت الإفلات من العدالة كمنهج في الانتقال. لكل هذا حُوربت تلك اللجنة واستُهدف أعضاؤها، لأنها اخترقت عش الدبابير.

الفترة الانتقالية الثالثة الحقيقية في السودان، بنجاحاتها وإخفاقاتها، يمكن اختزالها في السنة الأولى التي سبقت اتفاق سلام جوبا. لأن الفترة التي تلت ذلك، أي فترة (ثوار الهامش)، كانت بالضد من أجندة الانتفاضة الثورية وأهداف قواها وتطلعات جماهيرها. بل كانت فترة التآمر المكشوف الذي شارك فيه حتى بعض المحسوبين على قوى الانتفاضة الثورية، من تيار اليسار الطفولي.

إن من بين أهم دروس وعبر تجربة الانتقال الأخيرة:

اولاً: ان الديمقراطية التعددية والتحول المدني الديمقراطي، ليسا ترفاً بل ضرورة حياة لكل السودانيين. إذ من خلال المناخ الديمقراطي، تترسخ وتتطور دولة الحقوق والمواطنة، وسلطة القانون وحوكمة المؤسسات والشفافية، ويرتقي الصراع لمصافّ الوطن والمشروعات والبرامج والأطروحات الفكرية، المتجاوزة للولاءات ما دون الوطنية. وهذا بدوره يمهد للسلام والاستقرار والانسجام الوطني، ويهيئ أسباب التقدم والنهوض. بالمقابل فإن البديل للديمقراطية التعددية والتحول المدني الديمقراطي، هو الديكتاتورية والاستبداد، بكل ما تحمل من قهر وظلم وحماية للفساد وانحطاط أخلاق. وتسود كذلك الولاءات ما دون الوطنية والعصبيات، وهدر الموارد وتفكك الدولة. ينطلق تمسك الشعب السوداني بالديمقراطية، من هذا الوعي الذي تشكل ومورس، منذ ما قبل الاستقلال السياسي في 1956م.

إن الديمقراطية التعددية والتحول المدني الديمقراطي، ليستا ترفاً بل ضرورة حياة لكل السودانيين. إذ من خلال المناخ الديمقراطي، تترسخ وتتطور دولة الحقوق والمواطنة، وسلطة القانون وحوكمة المؤسسات والشفافية

إن استعادة القوى السياسية المدنية المؤمنة بالديمقراطية لدورها، هو المفتاح والمدخل لأي انتقال ديمقراطي ناجح، ولديمقراطية تعددية مستدامة، لصالح أوسع قطاعات الشعب في المدينة والريف.

ثانياً: إن استعادة القوى السياسية المدنية المؤمنة بالديمقراطية لدورها، هو المفتاح والمدخل لأي انتقال ديمقراطي ناجح، ولديمقراطية تعددية مستدامة، لصالح أوسع قطاعات الشعب في المدينة والريف. لذلك فمحاولة سحب البساط من تحت هذه القوى، بشيطنتها أو بخلق أي لافتة من التكوينات غير السياسية، مثل تجمعات المهنيين ومنظمات المجتمع المدني أو التكنوقراط، هو هزيمة لمشروع التحول المدني الديمقراطي، وخدمة لقوى الردة ودعاة الديكتاتورية العسكرية.

ثالثاً: الشراكة المدنية-العسكرية في ظروف الانتقال التي مرت على السودان، ممكنة النجاح في حال توفرت الإرادة والرغبة الصادقة بين الأطراف، وهذا ما لم يكن متوفراً لدى المكون العسكري، وقسم كبير ممن سُمّوا بقوى الكفاح المسلح.

دللت الممارسة العملية على أن من ضمانات نجاح الانتقال، أن تتصدى له، سلطة مدنية كاملة السلطات والصلاحيات. وألا تكون المؤسسة العسكرية استثناءً من بين مؤسسات الدولة الأخرى، بأي حال من الأحوال. فالخراب الذي طال هذه المنظومة، والتسييس على مستوى القيادة، جعل الصيغ التقليدية في النظر لاستعداد البيروقراطية العسكرية أن تلعب أدواراً إيجابية، لصالح الدولة المدنية الديمقراطية ثقة في غير محلها.

رابعاً: بقدر ما كانت فترة الانتقال قصيرة، بقدر ما توفرت لها فرص النجاح والعبور.

خامساً: لا بد أن تُبنى مؤسسات الانتقال الدستورية والعدلية والتنفيذية متزامنة، بحيث لا يؤثر تعطيل أي منها على الأخريات، أو ينفتح باب للصيغ الاستثنائية.

سادساً: في كل المراحل كان التساهل مع قوى الردة، بفكرة التسامح السوداني، عبارة عن نظرة مثالية محفزة لهذه القوى، كيما تستجمع طاقاتها وتعاود نشاطها وأدوارها التخريبية المعيقة للتغيير الحقيقي.

دللت الممارسة العملية على أن من ضمانات نجاح الانتقال، أن تتصدى له، سلطة مدنية كاملة السلطات والصلاحيات. وألا تكون المؤسسة العسكرية استثناءً من بين مؤسسات الدولة الأخرى، بأي حال من الأحوال.

في كل المراحل كان التساهل مع قوى الردة، بفكرة التسامح السوداني، عبارة عن نظرة مثالية محفزة لهذه القوى، كيما تستجمع طاقاتها وتعاود نشاطها وأدوارها التخريبية المعيقة للتغيير الحقيقي.



ضياء الدين محمد أحمد

الفترة الانتقالية في السودان:

الاقتصاد السياسي لأزمة الانتقال من الثورة إلى الحرب

لم تنشأ الأزمة التي انتهت بالحرب في السودان مع اندلاع القتال في أبريل 2023، كما لم تبدأ بانقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021. فقد كانت الحرب النتيجة الأخيرة لمسار سياسي واقتصادي بدأ منذ الأيام الأولى للفترة الانتقالية، حين انتقلت الثورة من الشارع إلى مؤسسات الحكم دون أن تنتقل إليها السلطة الفعلية على الدولة والاقتصاد. ومنذ تلك اللحظة بدأ التناقض بين أهداف الثورة والسياسات التي حكمت المرحلة الانتقالية، واتخذ هذا التناقض شكلاً متدرجًا انتهى بإعادة إنتاج الأزمة التي خرجت الجماهير لإسقاطها.

إن أي قراءة للفترة الانتقالية تقتصر على الخلافات بين المكونين المدني والعسكري، أو على أخطاء إدارة الحكومة، تظل قراءة جزئية لأنها تتعامل مع النتائج ولا تفسر الأسباب. فالقضية الأساسية لم تكن شكل الحكومة، وإنما طبيعة الدولة التي ورثتها الثورة، وطبيعة المشروع الذي أدار المرحلة الانتقالية. فالدولة التي أقامها نظام الإنقاذ خلال ثلاثة عقود لم تكن مجرد جهاز إداري، بل كانت بنية اقتصادية وسياسية وأمنية متكاملة، أعادت توزيع السلطة والثروة، وربطت مؤسسات الدولة بشبكات واسعة من المصالح الاقتصادية والعسكرية والبيروقراطية. ولذلك فإن إسقاط رأس السلطة لم يكن يعني إسقاط هذه البنية، بل فتح الصراع حول مستقبلها.

كان ميثاق قوى الحرية والتغيير يعبر، في خطوطه العامة، عن برنامج لإعادة بناء الدولة. فقد تحدث عن الدولة المدنية، والعدالة الاجتماعية، وإصلاح مؤسسات الحكم، واستقلال القضاء، وتفكيك التمكين، وإعادة هيكلة الاقتصاد، وإخضاع المال العام لولاية الدولة. وكان هذا البرنامج منسجمًا مع المطالب التي رفعتها الجماهير طوال أشهر الثورة. غير أن الانتقال من الوثيقة السياسية إلى ممارسة السلطة كشف عن مسار مختلف، لم يتجه إلى إعادة بناء الدولة، وإنما إلى إدارة الدولة القائمة من خلال تسوية سياسية مع القوى التي احتفظت بأدوات القوة داخلها.

وقد شكلت الوثيقة الدستورية، بصيغتها التي قامت على الشراكة بين قوى الحرية والتغيير واللجنة الأمنية للنظام السابق، الإطار السياسي لهذا المسار. فقد جاءت نتيجة ميزان قوى فرضته لحظة سقوط النظام، لكنها في الوقت نفسه كرست

ازدواجًا داخل السلطة، إذ أصبح الانتقال يُدار عبر شراكة بين مشروعين مختلفين؛ مشروع رفعته الثورة ويسعى إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية، ومشروع آخر يهدف إلى المحافظة على البنية الأساسية للدولة التي تشكلت خلال العقود السابقة. ولم يكن هذا التناقض مسألة دستورية فحسب، بل أصبح المحدد الرئيسي لجميع السياسات التي اتخذتها الحكومة لاحقًا.

ومن هنا يمكن فهم ما اصطلح على تسميته بـ«الهبوط الناعم». فلم يكن المقصود به مجرد تسوية سياسية لتجنب العنف، وإنما مسارًا لإعادة احتواء الثورة داخل مؤسسات الدولة القديمة، بحيث يجري تغيير السلطة التنفيذية دون المساس بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمثل أساس تلك الدولة. وقد تحقق ذلك عبر الإبقاء على مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية خارج نطاق الإصلاح الجذري، بينما انصبت جهود الحكومة على إدارة الأزمة الاقتصادية واستعادة العلاقات مع المجتمع الدولي.

> **”القضية الأساسية لم تكن شكل الحكومة، وإنما طبيعة الدولة التي ورثتها الثورة، وطبيعة المشروع الذي أدار المرحلة الانتقالية.“**

وفي هذا السياق، لم تواجه الحكومة الانتقالية معارضة سياسية تقليدية فحسب، بل واجهت بنية متكاملة للثورة المضادة. وهذه البنية لا تقتصر على المؤتمر الوطني أو الحركة الإسلامية بوصفهما تنظيمين سياسيين، وإنما تشمل الرأسمالية الطفيلية التي نشأت في ظل سياسات التمكين، والشركات التابعة للمؤسسات العسكرية والأمنية، وشبكات تجارة الذهب والموارد الطبيعية، وأجزاء من الجهاز البيروقراطي، والمصالح الاقتصادية التي ارتبطت باستمرار الاقتصاد الريعي والامتيازات الاحتكارية. وكانت هذه القوى تمتلك المال، والخبرة الإدارية، والنفوذ داخل مؤسسات الدولة، ولذلك لم يكن إسقاط الحكومة السابقة كافيًا لتفكيكها.

ولم تعمل هذه البنية في إطار داخلي معزول، بل ارتبطت بشبكات اقتصادية ومالية إقليمية أسهمت في تعزيز قدرتها على الاستمرار. فالاقتصاد الموازي، ولا سيما في قطاع الذهب والتعدين، وجد منافذ وأسواقًا خارج الحدود، واستفاد من مسارات التهريب والتجارة غير الرسمية، ومن علاقات اقتصادية إقليمية وفرت لمراكز القوة موارد مالية مستقلة عن الموازنة العامة للدولة. وبهذا المعنى، لم يكن الصراع على الموارد سودانيًا خالصًا، بل ارتبط أيضًا باقتصاد سياسي إقليمي وجد في ضعف الدولة السودانية واستمرار الاقتصاد الموازي فرصة لتعظيم مصالحه. ولذلك، فإن أي مشروع لإصلاح الاقتصاد الوطني كان يقتضي معالجة هذا البعد الإقليمي، إلى جانب إصلاح البنية الداخلية للدولة.

غير أن وجود هذه البنية لم يكن يعني استحالة التغيير. فقد امتلكت السلطة الانتقالية، في بداياتها، شرعية شعبية واسعة، ودعمًا سياسيًا داخليًا، وتعاطفًا خارجيًا، وكان بإمكانها أن تجعل من هذه الشرعية ركيزة لإعادة بناء الدولة. وكان المدخل الطبيعي لذلك يبدأ بفرض ولاية وزارة المالية على جميع الموارد العامة، وإخضاع الشركات العسكرية والأمنية للرقابة والمحاسبة، واستعادة الأموال المنهوبة، وإصلاح الخدمة المدنية، وإعادة بناء المؤسسات الدستورية، وإطلاق برنامج إنتاج وطني يعيد الاعتبار للزراعة والصناعة باعتبارهما أساس الاقتصاد السوداني.

غير أن الحكومة اختارت طريقًا مختلفًا. فمنذ الأشهر الأولى أصبحت الأولوية هي إعادة دمج السودان في النظام المالي

الدولي، ورفع اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والحصول على إعفاء الديون، وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولم يكن الانفتاح على العالم في حد ذاته موضع الإشكال، وإنما تحوله إلى المدخل الرئيسي للسياسة الاقتصادية، في وقت ظلت فيه الموارد الوطنية خارج مشروع إصلاح شامل.

لقد قامت فلسفة الإصلاح الاقتصادي على افتراض أن معالجة الاختلالات النقدية والمالية ستقود إلى استقرار الاقتصاد، ثم إلى جذب الاستثمارات وتحقيق النمو. لكن هذا الافتراض تجاهل أن الأزمة السودانية لم تكن أزمة سعر صرف أو دعم للسلع الأساسية، وإنما أزمة اقتصاد فقد قاعدته الإنتاجية، وتوزعت موارده بين مؤسسات لا تخضع جميعها لولاية الدولة، وتراجعت فيه الزراعة والصناعة لصالح الأنشطة الريعية والمضاربات والاحتكارات.

ومن هنا بدأ التباعد بين أهداف الثورة والسياسات التي نُفذت باسمها. فالوثائق المؤسسة للفترة الانتقالية تحدثت عن العدالة الاجتماعية، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني، وتفكيك التمكين، بينما اتجه التطبيق العملي إلى برنامج للاستقرار المالي يقوم على تحرير الأسعار، وتقليص الدعم، وإعادة هيكلة المالية العامة وفق شروط المؤسسات المالية الدولية. ولم يكن هذا التحول مجرد اختلاف في الوسائل، بل كان انتقالاً من مشروع اقتصادي يستند إلى إعادة توزيع السلطة والثروة، إلى مشروع يركز على إعادة التوازن للمؤشرات الاقتصادية الكلية دون تغيير البنية التي أنتجت الأزمة.

وهكذا دخلت الفترة الانتقالية تناقضها الرئيسي منذ بدايتها. فقد بقيت الدولة القديمة محتفظة بأهم أدواتها الاقتصادية والأمنية، بينما وجدت الحكومة المدنية نفسها تدير أزمة معيشية خانقة بأدوات مالية محدودة، وفي ظل مؤسسات انتقالية لم تكتمل، الأمر الذي جعل الصراع يدور داخل الإطار الذي ورثته الثورة، لا داخل الإطار الذي سعت إلى بنائه. ومن هذه النقطة بدأت تتشكل الأزمة التي ستنعكس لاحقًا في موازنة عام 2020، والسياسات الاقتصادية، واتفاق جوبا، وتعثر الإصلاح المؤسسي، ثم في اختلال ميزان القوى الذي انتهى بانقلاب أكتوبر والحرب.

موازنة 2020 وفلسفة الإصلاح الاقتصادي

إذا كانت الشراكة السياسية قد مثلت الإطار الذي جرى من خلاله احتواء الثورة، فإن السياسة الاقتصادية كانت الأداة التي أعادت إنتاج البنية القديمة للدولة. فالاقتصاد ليس قطاعًا منفصلاً عن السياسة، وإنما هو المجال الذي تتحدد داخله علاقات السلطة والثروة، وتتجسد فيه مصالح الطبقات والقوى الاجتماعية. ولذلك فإن تقييم الحكومة الانتقالية يبدأ من السؤال الجوهري: هل أعادت توزيع السلطة على الموارد، أم أنها أعادت إدارة الموارد وفق التوازنات القديمة؟

تكشف موازنة عام 2020 عن الإجابة بوضوح، إذ مثلت أول إعلان متكامل عن الفلسفة الاقتصادية للحكومة الانتقالية، وجاءت منسجمة إلى حد كبير مع البرنامج الذي ظلت تطرحه المؤسسات المالية الدولية منذ سنوات. فقد انطلقت من معالجة عجز الموازنة، وتحرير سعر الصرف، وإلغاء الدعم السلعي تدريجيًا، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحرير التجارة، والانتقال إلى سعر صرف يعكس السوق، باعتبار أن هذه الإجراءات تمثل المدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة ثقة المجتمع المالي الدولي.

ولم يكن هذا البرنامج جديدًا على الاقتصاد السوداني، فقد كانت أدواته الأساسية مطروحة خلال السنوات الأخيرة

من حكم الإنقاذ، وإن حالت الاعتبارات السياسية آنذاك دون تطبيقها بالصورة التي جرى تنفيذها لاحقًا. ولذلك فإن التغيير الذي حدث بعد الثورة كان أكبر في مستوى السلطة السياسية منه في مستوى الفلسفة الاقتصادية، إذ بقيت أدوات الإصلاح تدور في إطار التحرير الاقتصادي، مع اختلاف في سرعة التنفيذ وحجم الدعم الخارجي المصاحب له.

وكانت الإشكالية الأساسية أن الحكومة تعاملت مع الأزمة باعتبارها أزمة مالية ونقدية، بينما كانت الأزمة في جوهرها أزمة إنتاج وأزمة دولة. فالسودان لم يكن بلدًا فقيراً بالموارد، وإنما كان يعاني من سوء إدارة هذه الموارد، ومن انقسامها بين مؤسسات تخضع لولاية الدولة وأخرى تعمل خارجها. كما أن القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة، تعرضت لتدهور طويل الأمد، في مقابل توسع الأنشطة الريعية والاحتكارية والمضاربات التجارية.

لقد كانت الزراعة، التي شكلت تاريخيًا العمود الفقري للاقتصاد السوداني، تحتاج إلى برنامج وطني لإعادة التمويل، وتطوير نظم الري، وخفض تكلفة الإنتاج، وربط الإنتاج الزراعي بالصناعات التحويلية. وكانت الصناعة بحاجة إلى إعادة التأهيل، وتوفير الطاقة والتمويل، وسياسات حماية مدروسة تسمح لها باستعادة قدرتها التنافسية. كما كان قطاع التعدين يتطلب تنظيمًا جديدًا يضع الذهب تحت الولاية الفعلية للدولة، ويوقف نزيف التهريب الذي استنزف أحد أهم مصادر النقد الأجنبي.

> **" الاقتصاد ليس قطاعًا منفصلاً عن السياسة، وإنما هو المجال الذي تتحدد داخله علاقات السلطة والثروة، وتتجسد فيه مصالح الطبقات والقوى الاجتماعية. "**

غير أن هذه الملفات لم تصبح محور السياسة الاقتصادية، لأن الأولوية انتقلت إلى تحقيق مؤشرات الاستقرار المالي وفق برنامج الإصلاح المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهكذا أصبح نجاح السياسة الاقتصادية يقاس بمعدلات التضخم، وسعر الصرف، والعجز المالي، أكثر من قياسه بمستوى التوسع في الإنتاج الحقيقي أو خلق فرص العمل أو استعادة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

وأدى ذلك إلى نقل العبء الأكبر للإصلاح إلى المجتمع. فقد ارتفعت أسعار الوقود والكهرباء والسلع الأساسية، وتراجعت القوة الشرائية للأجور بفعل التضخم، بينما لم يسبق هذه الإجراءات إصلاح موازٍ للاقتصاد الموازي، أو إخضاع الشركات الكبرى التابعة للمؤسسات العسكرية والأمنية لولاية وزارة المالية.

وهنا برز التناقض الأكثر وضوحًا في التجربة الانتقالية. فقد طُلب من المواطنين تحمل كلفة الإصلاح الاقتصادي، في الوقت الذي لم تتحمل فيه مراكز القوة الاقتصادية القدر نفسه من هذه الكلفة. وبذلك غابت العدالة الاجتماعية، التي مثلت أحد أهم شعارات الثورة، عن التطبيق العملي للسياسات الاقتصادية.

ولم يقتصر الأمر على التفاوت الداخلي في تحمل أعباء الإصلاح، بل ارتبط أيضًا باستمرار شبكات الاقتصاد الموازي في الاستفادة من امتداداتها الإقليمية. فبينما كانت الحكومة تعمل على تنفيذ شروط الإصلاح المالي، استمرت مسارات تهريب الذهب والتجارة غير الرسمية في الارتباط بأسواق خارجية، الأمر الذي وفر لمراكز القوة الاقتصادية مصادر تمويل مستقلة، وحدّ من قدرة الدولة على بسط ولايتها على مواردها الاستراتيجية.

ومن ثم، لم تكن الأزمة مجرد قصور في السياسات المالية، وإنما تعبيراً عن اختلال أعمق في ميزان السلطة الاقتصادية داخل الدولة. فالإصلاح المالي، مهما بلغت دقته، لا يستطيع أن يحقق تحولاً حقيقيًا إذا بقي الجزء الأكبر من الموارد الوطنية خارج الموازنة العامة، أو ظل الاقتصاد الموازي قادرًا على إعادة إنتاج نفسه عبر شبكات المصالح الداخلية والإقليمية.

ومن هذه الزاوية، يصبح تقييم التجربة الانتقالية مرتبطًا بقدرتها على تغيير بنية الاقتصاد السياسي للدولة، لا بمجرد قدرتها على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية. فالاستقرار النقدي لا يمكن أن يكون بديلاً عن إعادة بناء

الاقتصاد المنتج، كما أن تحقيق التوازن المالي لا يغني عن إخضاع الموارد الوطنية كافة لولاية الدولة، وإعادة توجيهها نحو التنمية والإنتاج والعدالة الاجتماعية.

الاقتصاد العسكري، المؤسسات الانتقالية، واتفاق جوبا واختلال ميزان القوى

كان ملف الاقتصاد العسكري أكثر الملفات تعبيراً عن التناقضات التي صاحبت التجربة الانتقالية. فقد ظلت الشركات التابعة للمؤسسات العسكرية والأمنية تعمل في قطاعات التعدين، والتصنيع، والزراعة، والخدمات، والتجارة، بدرجات متفاوتة من الاستقلال المالي والإداري. كما بقيت الصناعات الدفاعية وقطاعات واسعة من تجارة الذهب خارج الولاية الكاملة لوزارة المالية. ولم يكن ذلك مجرد خلل إداري، بل كان يعني استمرار وجود مركز اقتصادي موازٍ للدولة، يمتلك موارد ضخمة ولا يخضع للقواعد نفسها التي يخضع لها الاقتصاد المدني.

وفي ظل هذا الواقع، أصبح الحديث عن إصلاح الاقتصاد من خلال الموازنة العامة حديثًا ناقصًا، لأن الموازنة نفسها لم تكن تعبر عن مجمل الاقتصاد الوطني. وكان منطق الإصلاح يقتضي أن تبدأ الدولة بإخضاع جميع الموارد العامة لولاية وزارة المالية، ثم تعيد توزيع الإنفاق على أساس أولويات التنمية والإنتاج، لا أن تبدأ برفع الدعم عن المجتمع بينما تبقى الموارد الكبرى خارج الموازنة.

كما ربطت الحكومة نجاح برنامجها الاقتصادي بإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والدخول في مبادرة إعفاء الديون، واستقطاب التمويل الخارجي. ولا خلاف على أهمية إنهاء العزلة الدولية، لكن تحويل هذا الملف إلى مركز الاستراتيجية الاقتصادية جعل الاقتصاد الوطني معلقًا على قرارات الخارج أكثر من اعتماده على موارده الذاتية. وكان من الممكن أن يصبح الانفتاح الخارجي عنصرًا مساعدًا لبرنامج وطني مستقل، لا أن يتحول إلى الإطار الذي يحدد أولويات ذلك البرنامج.

ومن الجوانب التي تستحق المراجعة أيضًا أن الحكومة انخرطت في مسار طويل من التعويضات والتسويات المرتبطة بملف الإرهاب، بينما لم تجعل استرداد الأموال والأصول المنهوبة أولوية دبلوماسية واقتصادية. وكان بالإمكان بناء خطاب سياسي وقانوني يميز بين الدولة التي أنشأتها الثورة والنظام السابق، وأن يجعل استعادة الأموال العامة جزءًا من مشروع العدالة الانتقالية وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

ولم تتوقف الأزمة عند حدود الاقتصاد، بل امتدت إلى البناء المؤسسي للدولة. فالمجلس التشريعي، الذي كان يفترض أن يمثل سلطة الرقابة والمساءلة وإجازة القوانين، لم يُشكَّل طوال الفترة الانتقالية. كما تأخر قيام المفوضيات المستقلة، وتعطلت المحكمة الدستورية، وبقيت مؤسسات العدالة الانتقالية ناقصة. وبهذا افتقدت السلطة المدنية أهم الأدوات التي تمكنها من حماية برنامجها وإخضاع السلطة التنفيذية للمحاسبة.

أما لجنة إزالة التمكين، فقد انطلقت من هدف مشروع يتمثل في تفكيك البنية التي أقامها النظام السابق داخل الدولة. غير أن غياب المؤسسات الدستورية والقضائية المكتملة جعل اللجنة تتحرك في بيئة يغلب عليها الطابع السياسي أكثر من الطابع المؤسسي، واتسعت اختصاصاتها لتشمل ملفات كان الأولى أن تُعالج عبر مؤسسات ديمقراطية مستقلة. وبدل أن يتحول تفكيك التمكين إلى عملية إصلاح مؤسسي شاملة، ارتبط في كثير من الأحيان بالصراع السياسي، الأمر الذي سهّل الطعن في جانب من قراراته بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر.

وبالمثل، جاء اتفاق جوبا للسلام ليعالج قضية الحرب من زاوية اقتسام السلطة والثروة، دون أن يجعل من إعادة بناء الاقتصاد في الأقاليم المتأثرة بالحرب محورًا رئيسيًا له. فقد أضاف الاتفاق شركاء جددًا إلى السلطة الانتقالية، لكنه لم يحدث تحولاً جوهريًا في البنية الاقتصادية التي أنتجت التهميش التاريخي، ولم يربط السلام ببرنامج تنموي يعيد دمج تلك المناطق في الاقتصاد الوطني على أسس جديدة.

> ” عجزت السلطة المدنية عن تحويل شرعيتها الثورية إلى سلطة فعلية على موارد الدولة ومؤسساتها، بينما تمكنت البنية القديمة من المحافظة على أهم أدوات نفوذها الاقتصادي والعسكري، لتدخل البلاد بعد ذلك مرحلة جديدة انتهت بانفجار الحرب “

ومن زاوية الاقتصاد السياسي، فإن الأزمة لم تكن محصورة في ضعف الأداء الحكومي، بل ارتبطت أيضًا بالبنية الاجتماعية والسياسية للقوى التي قادت السلطة المدنية. فقد تشكلت القيادة المتنفذة داخل قوى الحرية والتغيير، في جانب مهم منها، من نخب مهنية وتكنوقراطية وشرائح من الطبقة الوسطى الحضرية، إلى جانب قطاعات من البرجوازية التجارية التي تضررت من احتكارات النظام السابق. وقد لعبت هذه القوى دورًا بارزًا في إسقاط النظام، إلا أن تكوينها الاجتماعي انعكس على أولوياتها الاقتصادية.

فقد مالت هذه النخب إلى النظر للأزمة من زاوية تحقيق الاستقرار المالي وإعادة دمج السودان في الاقتصاد العالمي، أكثر من النظر إليها بوصفها أزمة بنية إنتاجية وعلاقات ملكية. ولذلك جاءت سياساتها أقرب إلى برامج التحرير الاقتصادي، بينما غاب المشروع الوطني لإعادة بناء الزراعة والصناعة وحماية المنتجين الصغار. وأسهم هذا التوجه، موضوعيًا، في نقل العبء الأكبر للإصلاح إلى الفئات التي كانت تمثل القاعدة الاجتماعية للثورة، الأمر الذي أدى تدريجيًا إلى تآكل الحاضنة الشعبية للسلطة الانتقالية.

وخلال أقل من عامين، بدأت نتائج هذه الاختيارات تتجمع في مسار واحد. فقد تراجعت الثقة الشعبية تحت ضغط الأزمة المعيشية، وانقسمت قوى الحرية والتغيير، بينما احتفظت مراكز القوة العسكرية والاقتصادية القديمة بمواردها

وقدرتها على المناورة، مستفيدة من غياب المؤسسات الدستورية، وتأخر إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية، واستمرار الاقتصاد الموازي خارج ولاية الدولة.

وعند هذه النقطة، لم يعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر خروجًا مفاجئًا على مسار الانتقال، بقدر ما كان تعبيراً عن اختلال ميزان القوى الذي تشكل تدريجيًا خلال الفترة الانتقالية نفسها. فقد عجزت السلطة المدنية عن تحويل شرعيتها الثورية إلى سلطة فعلية على موارد الدولة ومؤسساتها، بينما تمكنت البنية القديمة من المحافظة على أهم أدوات نفوذها الاقتصادي والعسكري، لتدخل البلاد بعد ذلك مرحلة جديدة انتهت بانفجار الحرب

من انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر إلى الحرب: اختلال ميزان القوى وإعادة إنتاج الأزمة

لم يكن انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021 نهايةً للفترة الانتقالية بقدر ما كان إعلانًا عن فشل الصيغة التي أُدير بها الانتقال منذ بدايته. فقد قامت تلك الصيغة على افتراض إمكانية التوفيق بين مشروعين متناقضين؛ مشروع خرجت به الجماهير مطالبًا بإعادة بناء الدولة على أسس مدنية وديمقراطية، ومشروع آخر تمسك بالإبقاء على البنية التي تشكلت خلال العقود السابقة، مع إدخال تعديلات محدودة تسمح لها بالاستمرار في ظروف سياسية جديدة. ولم يكن هذا التناقض قابلاً للاستمرار، لأن الدولة لا يمكن أن تُدار ببرنامجين اقتصاديين وسياسيين متعارضين في آنٍ واحد.

لقد تعاملت الحكومة الانتقالية مع الدولة بوصفها جهازاً إداريًا يحتاج إلى الإصلاح، بينما كانت المشكلة الأساسية تكمن في طبيعة الدولة نفسها، وفي الكتلة الاجتماعية والاقتصادية التي تشكلت داخلها خلال عقود طويلة. فالدولة لم تكن محايدة، بل كانت تعكس مصالح تحالف واسع ضم الرأسمالية الطفيلية، وأجزاء من المؤسسة العسكرية والأمنية، وقطاعات من البيروقراطية، وشبكات التجارة والوساطة والاقتصاد الريعي. وقد أنتج هذا التحالف مراكز قوة اقتصادية وسياسية امتلكت من الموارد ما مكّنها من الدفاع عن مصالحها حتى بعد سقوط رأس النظام.

ولذلك، فإن الصراع الذي أعقب الثورة لم يكن صراعًا بين سلطة مدنية وأخرى عسكرية فحسب، بل كان صراعًا بين مشروعين مختلفين لإدارة الدولة والاقتصاد. مشروع يسعى - بدرجات متفاوتة - إلى بناء دولة مدنية خاضعة للمؤسسات والقانون، ومشروع آخر يدافع عن استمرار مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية التي نشأت خلال العقود السابقة، لأنها تمثل الأساس المادي لاستمرار نفوذها السياسي.

غير أن مواجهة هذه البنية لم تتحول إلى مشروع وطني لإعادة توزيع السلطة والثروة، بل ظلت محكومة بقيود التسوية السياسية التي قامت عليها الفترة الانتقالية. ولذلك بقي الاقتصاد العسكري خارج الإصلاح الجذري، واستمر التداخل بين السلطة الاقتصادية والسلطة العسكرية، ولم تُستكمل إعادة بناء مؤسسات الدولة، بينما انصرفت الحكومة إلى إدارة الأزمات اليومية، وتنفيذ برنامج للإصلاح المالي يستهدف تحقيق الاستقرار الكلي أكثر من استهدافه إعادة بناء الاقتصاد المنتج.

من الناحية الاقتصادية، ظل الاقتصاد السوداني منقسمًا بين قطاع رسمي محدود يخضع - جزئيًا - لولاية الدولة، وقطاع

موازٍ واسع يضم شركات ومؤسسات وأنشطة تجارية ومالية تمتلك استقلالاً كبيراً عن الموازنة العامة. ولم يكن هذا الانقسام مجرد ظاهرة اقتصادية، بل كان يعكس انقسامًا في بنية السلطة نفسها، حيث احتفظت مراكز القوة المسلحة بموارد مستقلة مكنتها من الحفاظ على نفوذها السياسي والعسكري.

كما أن هذه المراكز لم تعتمد على مواردها الداخلية وحدها، وإنما واصلت الاستفادة من امتداداتها الاقتصادية والإقليمية، خاصة في تجارة الذهب والموارد الطبيعية، بما وفر لها مصادر تمويل خارج سيطرة الدولة. ومن ثم، لم تعد الأزمة محصورة في ضعف الإدارة الاقتصادية، بل أصبحت جزءًا من شبكة أوسع من المصالح العابرة للحدود، التي وجدت في استمرار هشاشة الدولة السودانية بيئة مواتية لاستمرار نشاطها وتعظيم مكاسبها.

وفي المقابل، فقدت السلطة الانتقالية تدريجيًا أهم مصادر قوتها، وهو السند الشعبي الذي صنعته الثورة. فالعمال، والمزارعون، والموظفون، وصغار المنتجين، والشباب الذين شكلوا القوة الرئيسية للحراك الثوري، وجدوا أنفسهم أمام تدهور مستمر في مستويات المعيشة، وارتفاع متواصل في الأسعار، وتراجع في الخدمات الأساسية، بينما لم يشهدوا تحولاً ملموسًا في بنية الاقتصاد أو في توزيع الثروة والموارد.

ولم يكن هذا التراجع مرتبطًا بالأزمة الاقتصادية وحدها، بل ارتبط أيضًا بطبيعة القوى التي قادت المرحلة الانتقالية. فقد انحازت قطاعات مؤثرة داخل القيادة المدنية إلى معالجة الأزمة من منظور الاستقرار المالي وإعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، بينما تأخر بناء مشروع اقتصادي وطني يعيد الاعتبار للإنتاج الزراعي والصناعي، ويعالج الاختلال التاريخي في توزيع الموارد بين المركز والأقاليم. وأسهم هذا الاختيار، موضوعيًا، في اتساع الفجوة بين السلطة الانتقالية وقاعدتها الاجتماعية، وأضعف قدرتها على مقاومة الضغوط التي مارستها مراكز القوة التقليدية.

وفي ظل هذا الاختلال المتزايد في ميزان القوى، أعادت مراكز النفوذ القديمة تنظيم صفوفها، مستفيدة من الانقسامات داخل القوى المدنية، ومن غياب المجلس التشريعي، وتأخر إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية، واستمرار الاقتصاد الموازي خارج ولاية الدولة. وعندما وقع انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر، لم يكن يمثل انقطاعًا عن مسار الانتقال، بل كان التعبير السياسي الأكثر وضوحًا عن ميزان القوى الذي تشكل خلال المرحلة الانتقالية نفسها.

غير أن الانقلاب لم يحل الأزمة، لأنه لم يمس جذورها البنيوية. فقد ظل الاقتصاد منقسمًا، واستمرت مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية في التنافس على الموارد والنفوذ، وتعاظمت الأزمة المالية، وازدادت عزلة البلاد السياسية، بينما غابت المؤسسات المدنية القادرة على إدارة الصراع داخل إطار الدولة والقانون. وعندما بلغت التناقضات بين هذه المراكز مرحلة لم تعد التسويات السياسية قادرة على احتوائها، انفجر الصراع في صورة حرب شاملة، كشفت أن الأزمة الحقيقية لم تكن أزمة حكومة أو مرحلة انتقالية، وإنما أزمة دولة لم يُحسم فيها سؤال السلطة على الموارد، ولا سؤال احتكار القوة المسلحة، ولا طبيعة المشروع الاقتصادي الذي ينبغي أن يحكم عملية إعادة تأسيسها.

ومن هذا المنظور، فإن الحرب لا تُفسَّر باعتبارها خلافًا شخصيًا بين قيادات عسكرية، ولا باعتبارها حادثًا منفصلاً عن مسار الانتقال، وإنما بوصفها النتيجة المنطقية لتراكم التناقضات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي لم تُحل منذ سقوط النظام السابق. فقد بقيت البنية القديمة محتفظة بمواردها الأساسية، بينما عجزت السلطة الانتقالية عن بناء

مؤسسات جديدة تمتلك القدرة على نقل مركز الثقل من اقتصاد الريع والاحتكار إلى اقتصاد الإنتاج، ومن سلطة مراكز النفوذ إلى سلطة الدولة المدنية الديمقراطية.

دروس التجربة وآفاق إعادة تأسيس الدولة

وهذا لا يعني أن مسؤولية ما جرى تقع على الحكومة الانتقالية وحدها. فقد واجهت مقاومة منظمة من قوى الثورة المضادة، وضغوطًا إقليمية ودولية، وأزمة اقتصادية موروثة، وتعقيدات سياسية صاحبت عملية الانتقال. غير أن هذه الحقائق لا تلغي أن الخيارات التي اتخذتها السلطة الانتقالية أسهمت، بدرجات متفاوتة، في إعادة إنتاج الأزمة. فالسياسات الاقتصادية انطلقت أساسًا من متطلبات الاندماج في النظام المالي الدولي، أكثر مما انطلقت من تعبئة الموارد الوطنية وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية. كما تأخر الإصلاح المؤسسي، وتعطل تشكيل المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية والمفوضيات المستقلة، بينما أُرجئ إصلاح القطاعين العسكري والأمني، رغم أنه كان يمثل أحد الشروط الجوهرية لاستقرار أي انتقال ديمقراطي.

وتؤكد هذه التجربة أن التغيير السياسي لا يمكن أن يستقر إذا بقيت علاقات السلطة والثروة والملكية على حالها. فالانتقال الديمقراطي لا يقاس بعدد الحكومات التي تتشكل، ولا بعدد الاتفاقات التي تُوقَّع، وإنما بمدى قدرة الدولة على نقل مركز الثقل من الاقتصاد الريعي والاحتكاري إلى الاقتصاد المنتج، وإخضاع جميع الموارد العامة لولاية المؤسسات المدنية، وبناء جهاز إداري وقضائي مستقل، وإقامة مؤسسات تشريعية ورقابية منذ بداية المرحلة الانتقالية، وربط السلام بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، لا بالمحاصصات السياسية.

> **"الانتقال الديمقراطي لا يقاس بعدد الحكومات التي تتشكل، ولا بعدد الاتفاقات التي تُوقَّع، وإنما بمدى قدرة الدولة على نقل مركز الثقل من الاقتصاد الريعي والاحتكاري إلى الاقتصاد المنتج"**

كما تكشف التجربة أن الاعتماد على القروض والمنح وبرامج المؤسسات المالية الدولية لا يمكن أن يكون بديلاً عن بناء اقتصاد وطني يستند إلى موارده الذاتية. فالسودان يمتلك إمكانات زراعية ومعدنية وبشرية كبيرة، إلا أن تحويل هذه الإمكانات إلى قوة اقتصادية يتطلب إعادة توجيه الاستثمار العام نحو الإنتاج، واستعادة ولاية الدولة على الذهب والموارد الاستراتيجية، ومكافحة التهريب، واسترداد الأموال والأصول المنهوبة، وإصلاح النظام الضريبي، وإخضاع جميع الشركات العامة والعسكرية لولاية وزارة المالية، بحيث تصبح الموازنة العامة معبرة عن الاقتصاد الوطني بأكمله، لا عن جزء منه.

وفي الوقت نفسه، تبرز التجربة أهمية البعد الإقليمي في فهم الأزمة السودانية. فالاقتصاد الموازي لم يكن يستمد استمراره من الداخل وحده، بل ارتبط بشبكات إقليمية للتجارة والتمويل وحركة الموارد، وهو ما جعل إعادة بناء الدولة السودانية تتطلب، إلى جانب الإصلاح الداخلي، سياسة خارجية تحمي السيادة الوطنية، وتحد من استنزاف الموارد،

وتعيد تنظيم علاقات السودان الاقتصادية على أساس المصالح الوطنية والتنمية المتوازنة.

إن أي مشروع وطني جديد لا يمكن أن يبدأ من النقطة التي انتهت إليها الفترة الانتقالية، وإنما من مراجعة نقدية شاملة لتجربتها. وهذه المراجعة تقتضي إعادة ترتيب الأولويات، بحيث تصبح إعادة بناء القطاعات المنتجة، واستكمال المؤسسات الدستورية، وإصلاح المؤسسة العسكرية والأمنية، وترسيخ سيادة القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واستعادة الدولة لولايتها الكاملة على مواردها، هي الأسس التي يقوم عليها الانتقال القادم.

> **الثورة أثبتت قدرة الشعب السوداني على إسقاط نظام سياسي، لكنها كشفت أيضًا أن إسقاط النظام لا يعني، بالضرورة، إسقاط البنية الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجته.**

وتقودنا هذه الدراسة إلى نتيجة رئيسية، مفادها أن الأزمة السودانية لم تكن، في جوهرها، أزمة أشخاص أو حكومات، وإنما أزمة بنية دولة تشكلت عبر عقود من تداخل السلطة السياسية مع المصالح الاقتصادية والعسكرية. ولذلك فإن الحرب لم تكن حدثًا منفصلاً عن مسار الفترة الانتقالية، بل مثلت التعبير الأكثر عنفًا عن التناقضات التي لم تُحسم بعد سقوط النظام السابق.

إن الثورة أثبتت قدرة الشعب السوداني على إسقاط نظام سياسي، لكنها كشفت أيضًا أن إسقاط النظام لا يعني، بالضرورة، إسقاط البنية الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجته. فهذه المهمة لا تنجزها التسويات السياسية وحدها، وإنما يتطلب إنجازها مشروعًا وطنيًا شاملاً يعيد تأسيس الدولة على قواعد جديدة، تكون فيها السلطة خاضعة للمؤسسات الديمقراطية، والثروة خاضعة لسيادة القانون، والإنتاج أساسًا للتنمية، والعدالة الاجتماعية معيارًا لتوزيع الموارد، والسيادة الوطنية الإطار الحاكم للقرارين الاقتصادي والسياسي.

وعند هذه النقطة فقط يمكن أن يتحول الانتقال من مرحلة لإدارة الأزمات إلى مشروع تاريخي لإعادة بناء الدولة السودانية، بما يفتح الطريق أمام سلام مستدام، وتنمية متوازنة، وديمقراطية تستند إلى قاعدة اقتصادية واجتماعية قادرة على حمايتها واستمرارها.

منهجية المصادر والمراجع

اعتمدت هذه الدراسة على قراءة تحليلية نقدية للوثائق الدستورية والمالية والاقتصادية والسياسية التي حكمت الفترة الانتقالية في السودان، وربطها بالسياق التاريخي والاجتماعي الذي أنتجها. واستند التحليل إلى الوثيقة الدستورية، وإعلان الحرية والتغيير، والبرنامج الإسعافي للفترة الانتقالية، والموازنات العامة، وتقارير بنك السودان المركزي، ووثائق وزارة المالية، واتفاق جوبا للسلام، إلى جانب تقارير المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

ولا تتعامل الدراسة مع هذه الوثائق بوصفها نصوصًا معزولة، وإنما باعتبارها تعبيراً عن الخيارات الاقتصادية والسياسية التي حكمت إدارة الدولة خلال الفترة الانتقالية، وعن موازين القوى الاجتماعية التي أثرت في تلك الخيارات. ومن ثم، فإن الاستنتاجات الواردة فيها تستند إلى تحليل العلاقة الجدلية بين بنية الدولة، والسياسات الاقتصادية، وعلاقات السلطة والثروة، باعتبارها عناصر مترابطة في تفسير تطور الأزمة السودانية من الثورة إلى الحرب.

المراجع

1. الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، وتعديلاتها.
2. إعلان الحرية والتغيير، يناير 2019.
3. البرنامج الإسعافي للفترة الانتقالية، قوى الحرية والتغيير، 2019.
4. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، موازنة جمهورية السودان لسنة 2020.
5. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، خطاب وزير المالية حول موازنة عام 2020.
6. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، موازنة جمهورية السودان لسنة 2021.
7. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2020.
8. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2021.
9. اتفاق جوبا لسلام السودان، أكتوبر 2020.
10. صندوق النقد الدولي، تقارير بعثات السودان (2019–2021، Staff Reports).
11. البنك الدولي، Sudan Economic Monitor، 2020–2021.
12. مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، الوثائق الخاصة بالسودان.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقارير التنمية في السودان.
14. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، تقارير الاقتصاد السوداني.
15. تقارير لجنة إزالة التمكين واسترداد الأموال العامة، 2019–2021.
16. تقارير ديوان المراجعة القومي.
17. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء – جمهورية السودان.
18. البيانات الرسمية الصادرة عن مجلس الوزراء الانتقالي، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وبنك السودان المركزي خلال الفترة 2019–2021.

رؤية تحليلية حول البرنامج الاقتصادي للحكومة الانتقالية



بروفيسور
حسن بشير
محمد نور

1

وضع الاقتصاد السوداني عند سقوط نظام الانقاذ.

* التفاعل بين السياسة والاقتصاد

مثّل سقوط نظام عمر البشير في الحادي عشر من أبريل/نيسان 2019 نقطة تحول تاريخية في مسار الدولة السودانية، ليس على الصعيد السياسي فحسب، وإنما على المستوى الاقتصادي أيضاً. فقد ورثت الحكومة الانتقالية اقتصاداً يعاني من اختلالات هيكلية تراكمت على مدى عقود، نتيجة الحروب الأهلية، والعقوبات الاقتصادية، والعزلة الدولية، وضعف المؤسسات، وتراجع الإنتاج، والاعتماد المفرط على الإيرادات الريعية، ولا سيما النفط قبل انفصال جنوب السودان عام 2011.

وقد أدى فقدان نحو ثلاثة أرباع إنتاج النفط عقب الانفصال إلى صدمة اقتصادية عميقة انعكست في اتساع عجز الميزان التجاري، وتدهور قيمة الجنيه السوداني، وتصاعد معدلات التضخم، وارتفاع الدين الخارجي إلى أكثر من ستين مليار دولار، في الوقت الذي أصبحت فيه البلاد معزولة عن مؤسسات التمويل الدولية بسبب تراكم المتأخرات المالية، واستمرار إدراج السودان ضمن قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب.

وعند انتقال السلطة إلى الحكومة الانتقالية برئاسة الدكتور عبد الله حمدوك، كانت المؤشرات الاقتصادية تعكس حجم الأزمة بصورة غير مسبوقة. فقد تجاوز معدل التضخم مستويات قياسية، وواجهت البلاد نقصاً حاداً في الوقود والقمح والدواء والعملات الأجنبية، بينما كانت الموازنة العامة تعتمد بصورة كبيرة على التمويل بالعجز، الأمر الذي أسهم في زيادة الكتلة النقدية وتسارع التضخم. كما شهد الجنيه السوداني تراجعاً متواصلاً أمام العملات الأجنبية، واتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، ما أضعف قدرة الدولة على إدارة السياسة النقدية، وشجع المضاربات والأنشطة غير الرسمية.

وفي الوقت ذاته، كانت البنية الإنتاجية تعاني من ضعف شديد، رغم ما يمتلكه السودان من إمكانات كبيرة في الزراعة والثروة الحيوانية والمعادن والموارد المائية. فقد تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لمحدودية الاستثمار، وضعف البنية التحتية الأساسية، وتدهور الخدمات، وغياب التمويل، واستمرار النزاعات المسلحة في عدد من الأقاليم.

ولم تكن الأزمة الاقتصادية منفصلة عن الأزمة السياسية، بل كانت نتاجاً مباشراً لطبيعة الدولة السودانية خلال العقود السابقة، حيث أدى ضعف الحوكمة والفساد الهيكلي، وتداخل السلطات السياسية والاقتصادية، وغياب الشفافية، إلى إضعاف المؤسسات العامة وتقليص كفاءة إدارة الموارد الوطنية. ولذلك لم يكن الإصلاح الاقتصادي مجرد مسألة تتعلق بتعديل السياسات المالية أو النقدية، وإنما كان يرتبط بإعادة بناء مؤسسات الدولة نفسها، وإصلاح هياكل الحكم، واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، وبين السودان والمجتمع الدولي.

في هذا السياق، جاءت الحكومة الانتقالية وهي تواجه معادلة بالغة التعقيد. فمن ناحية، كانت مطالبة بتحقيق استقرار اقتصادي سريع يخفف الأعباء المعيشية عن المواطنين، ومن ناحية أخرى كانت مطالبة بتنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة اشترطتها مؤسسات التمويل الدولية لإعادة دمج السودان في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك إصلاح الدعم، وتحرير سعر الصرف، وإعادة هيكلة المالية العامة، وتعزيز استقلالية البنك المركزي، وتحسين مناخ الاستثمار.

غير أن هذه الإصلاحات، رغم ما حملته من وعود بتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، فرضت تكاليف اجتماعية كبيرة على المواطنين خلال المدى القصير، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين والقوى السياسية حول طبيعة السياسات المناسبة للاقتصاد السوداني، ومدى توافقها مع أهداف الثورة التي رفعت شعارات الحرية والسلام والعدالة وتحسين الأوضاع المعيشية.

ومن هنا، فإن تقييم التجربة الاقتصادية للفترة الانتقالية لا يمكن أن يقتصر على قياس مؤشرات النمو أو التضخم أو سعر الصرف، وإنما يتطلب دراسة التفاعل بين الاقتصاد والسياسة، وبين العوامل الداخلية والدعم الدولي، وبين فرص الإصلاح التي أتيحت للسودان لأول مرة منذ عقود، والعقبات التي حالت دون استكمالها. كما يستدعي التمييز بين النتائج التي ترتبت على السياسات الاقتصادية ذاتها، وتلك التي كانت نتاجاً للأزمات السياسية والانقسامات داخل السلطة الانتقالية، وصولاً إلى أحداث الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، التي شكلت نقطة تحول أنهت عملياً مسار الإصلاح الاقتصادي المدعوم دولياً، وأعادت السودان إلى دائرة العزلة وعدم اليقين، قبل أن تنزلق البلاد لاحقاً إلى الحرب التي اندلعت في أبريل 2023.

وفي ضوء ذلك، يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة تحليلية متوازنة لتجربة الاقتصاد السوداني خلال الفترة الانتقالية، من خلال دراسة البرامج الاقتصادية المطروحة، والسياسات التي نُفذت، والدور الذي لعبته المؤسسات الدولية والشركاء الإقليميون، وتأثير التطورات السياسية على مسار الإصلاح، وصولاً إلى استخلاص الدروس التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء الاقتصاد السوداني خلال مرحلة ما بعد الحرب

2

برنامج قوى الحرية والتغيير الاقتصادي: بين أهداف الثورة ومتطلبات تعبئة الموارد المحلية.

مع تشكيل مؤسسات الفترة الانتقالية، برزت وثيقة البرنامج الاقتصادي لقوى الحرية والتغيير باعتبارها المرجعية السياسية التي عكست تطلعات القوى التي قادت الحراك الشعبي وأسهمت في إسقاط نظام عمر البشير. وقد انطلق البرنامج من رؤية تعتبر أن الأزمة الاقتصادية في السودان ليست مجرد أزمة اختلالات مالية أو نقدية، وإنما هي نتيجة مباشرة لطبيعة

الدولة الريعية، وضعف المؤسسات، وهيمنة شبكات المصالح والتمكين، واتساع الفساد، واختلال أولويات الإنفاق العام، وتراجع القطاعات الإنتاجية.

وبناءً على هذا التشخيص، ركز البرنامج الاقتصادي لقوى الحرية والتغيير على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بالتوازي مع تحقيق العدالة الاجتماعية، باعتبار أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن ينجح إذا اقتصر على الإجراءات المالية والنقدية دون معالجة الأبعاد الاجتماعية والتنموية للأزمة. لذلك منح البرنامج أولوية لإعادة تأهيل قطاعات الإنتاج الحقيقي، وعلى رأسها الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة، قطاع تعدين الذهب، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، ومراجعة سياسات توزيع الموارد بين الأقاليم او الولايات، بما يحقق تنمية أكثر توازناً وعدالة.

كما دعا البرنامج إلى استرداد الأموال العامة المنهوبة، وإخضاع الشركات الحكومية والعسكرية والأمنية لولاية وزارة المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وإصلاح النظام الضريبي ليصبح أكثر كفاءة وعدالة، مع مكافحة التهرب الضريبي والفساد المالي. ورأى معدو البرنامج أن هذه الإجراءات يمكن أن توفر موارد مالية مهمة للدولة دون تحميل الفئات محدودة الدخل أعباء إضافية.

وفي مجال الدعم، لم يرفض البرنامج مبدأ إصلاح دعم الوقود والسلع الأساسية، لكنه دعا إلى أن يتم ذلك بصورة تدريجية ومدروسة، وبعد توفير بدائل اجتماعية فعالة تحمي الشرائح الأكثر هشاشة من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار. كما أكد ضرورة أن يكون أي إصلاح لسعر الصرف أو سياسة الدعم جزءاً من برنامج اقتصادي متكامل يراعي الظروف الاجتماعية والسياسية للبلاد.

ومن ناحية العلاقات الاقتصادية الخارجية، أكد البرنامج أهمية إعادة دمج السودان في الاقتصاد الدولي، والعمل على رفع العقوبات، وتسوية الديون الخارجية، واستعادة التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، مع المحافظة على قدر مناسب من الاستقلالية في رسم السياسات الاقتصادية الوطنية، بما ينسجم مع أولويات التنمية والمصالح الاستراتيجية السودانية.

ورغم أن حكومة الدكتور عبد الله حمدوك تشكلت بدعم سياسي من قوى الحرية والتغيير، فإن البرنامج الاقتصادي الذي شرعت الحكومة في تنفيذه لم يكن مطابقاً لما ورد في وثيقة قوى الحرية والتغيير. فقد اتجهت الحكومة تدريجياً نحو تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي الكلي يستند بدرجة كبيرة إلى التوصيات المتعارف عليها لدى المؤسسات المالية الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين)، بما في ذلك تحرير سعر الصرف، وإصلاح منظومة الدعم، وضبط المالية العامة، وتوسيع دور القطاع الخاص، باعتبار أن هذه السياسات تمثل مدخلاً ضرورياً لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وإعادة دمج السودان في النظام المالي العالمي.

ويُعزى هذا التحول إلى مجموعة من العوامل المتداخلة. فمن جهة، كانت الحكومة تواجه أزمة مالية ونقدية حادة، مع محدودية الموارد المحلية وتراجع الاحتياطيات من النقد الأجنبي، الأمر الذي جعل الحصول على الدعم الدولي أولوية ملحة. ومن جهة أخرى، ارتبطت فرص إعفاء الديون والحصول على التمويل الخارجي بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تحظى بدعم مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها إصلاح سعر الصرف ورفع الدعم.

كما أن الطبيعة الاستثنائية للمرحلة الانتقالية فرضت على الحكومة التعامل مع ضغوط متعارضة؛ إذ كانت مطالبة في الوقت نفسه بتحقيق نتائج اقتصادية سريعة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وإقناع المجتمع الدولي بجدية الإصلاحات، مع إدارة شراكة سياسية معقدة بين المكونين المدني والعسكري، وهو ما حد من قدرتها على تنفيذ بعض جوانب البرنامج الأصلي لقوى الحرية والتغيير، خاصة تلك المتعلقة بالإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة الشركات التابعة للأجهزة النظامية.

وقد أدى هذا التباين إلى بروز نقاش واسع داخل الأوساط السياسية والاقتصادية. فذهب فريق إلى أن الحكومة اضطرت إلى تبني سياسات واقعية فرضتها طبيعة الأزمة وشروط إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن البدائل المتاحة كانت محدودة في ظل شح الموارد وتراكم الديون. وفي المقابل، رأى فريق آخر أن الحكومة ابتعدت عن الرؤية الاقتصادية التي تبنتها قوى الثورة، وأن التركيز على سياسات الاستقرار الكلي جاء على حساب معالجة قضايا الإنتاج والتشغيل والعدالة الاجتماعية.

ومن منظور تحليلي، يصعب تفسير هذا الاختلاف باعتباره مجرد خلاف فكري بين تيارين اقتصاديين، بل إنه يعكس التوتر الدائم بين اعتبارات الاقتصاد السياسي ومتطلبات الإدارة الاقتصادية. فبينما كانت وثيقة قوى الحرية والتغيير تعبر عن برنامج سياسي ذي أهداف اجتماعية وتنموية واسعة، وجدت الحكومة نفسها أمام قيود مالية ومؤسسية ودولية جعلت هامش المناورة أضيق بكثير مما كان متوقعاً عند بداية الفترة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر 2018.

ولذلك فإن فهم التجربة الاقتصادية خلال تلك المرحلة يقتضي التمييز بين البرنامج السياسي الذي حملته الثورة، والبرنامج التنفيذي الذي تبنته الحكومة في ظل واقع اقتصادي شديد التعقيد. وقد أسهم هذا التباين في تشكيل كثير من النقاشات والخلافات التي صاحبت مسار الفترة الانتقالية، وأثر في مستوى التأييد الشعبي للإصلاحات الاقتصادية، كما انعكس لاحقاً على طبيعة العلاقة بين الحكومة والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة، في وقت كانت البلاد تحتاج فيه إلى أكبر قدر ممكن من التوافق الوطني لإنجاح عملية التحول الاقتصادي والسياسي.

3

البرنامج الاقتصادي الانتقالي: بين ضرورات الإصلاح وتعقيدات الواقع.

عندما تولت الحكومة الانتقالية مهامها برئاسة الدكتور عبد الله حمدوك في أغسطس/ أب 2019، وجدت نفسها أمام واحدة من أعقد الأزمات الاقتصادية في تاريخ السودان الحديث. فقد كانت البلاد تعاني من اختلالات هيكلية عميقة، وعجز متفاقم في المالية العامة، وتضخم متسارع، وشح حاد في النقد الأجنبي، وتراجع الإنتاج، فضلاً عن ديون خارجية تجاوزت ستين مليار دولار، وعزلة طويلة عن النظام المالي الدولي. وفي ظل هذا الواقع، تبنت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي استند إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره المدخل الأساسي لإعادة بناء الاقتصاد واستعادة ثقة المجتمع الدولي.

ارتكز البرنامج على مجموعة من السياسات المتكاملة، تمثلت في إصلاح المالية العامة، وتوحيد سعر الصرف، وإلغاء

التشوهات التي نتجت عن تعدد أسعار العملات الأجنبية، وإعادة هيكلة منظومة الدعم، وتعزيز استقلالية البنك المركزي، وتطوير الإدارة الضريبية والجمركية، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية. كما سعت الحكومة إلى تحسين بيئة الاستثمار وإعادة دمج السودان في الاقتصاد العالمي من خلال استعادة علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة.

وكان توحيد سعر الصرف في عام 2021 من أبرز الإجراءات التي أثارت جدلاً واسعاً. فقد بررت الحكومة هذه الخطوة بالحاجة إلى القضاء على السوق الموازية، وتشجيع تحويلات السودانيين بالخارج عبر القنوات الرسمية، وجذب الاستثمار الأجنبي. غير أن هذه السياسة أدت في المدى القصير إلى ارتفاع كبير في الأسعار نتيجة انتقال آثار انخفاض قيمة الجنيه إلى رفع تكاليف الواردات وتكاليف الإنتاج، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على القوة الشرائية للمواطنين بارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية غير مسبوقة.

وفي السياق نفسه، شرعت الحكومة في إصلاح منظومة دعم الوقود، انطلاقاً من أن الدعم العام كان يستفيد منه بدرجة أكبر أصحاب الدخول المرتفعة والأنشطة التجارية، كما كان يمثل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة. وللتخفيف من الآثار الاجتماعية لهذه الإصلاحات، أطلقت برنامج «ثمرات» الذي استهدف تقديم تحويلات نقدية مباشرة للأسر، بدعم من شركاء التنمية الدوليين، بهدف تعويض جزء من آثار ارتفاع الأسعار على الفئات الأكثر احتياجاً. إلا أن البرنامج واجه تحديات تنفيذية، من بينها محدودية التمويل، وصعوبات التسجيل، وضعف البنية الإدارية، الأمر الذي حد من قدرته على تغطية جميع المستفيدين بالسرعة المطلوبة.

وعلى الصعيد الخارجي، حققت الحكومة الانتقالية تقدماً لافتاً في إعادة دمج السودان في الاقتصاد الدولي. فقد نجحت في تسوية جانب كبير من متأخراتها لدى المؤسسات المالية الدولية، كما أُزيل اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، وهو ما فتح الباب أمام استئناف التعاون مع المؤسسات الدولية والدول المانحة. كذلك بلغ السودان نقطة القرار ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، وهي خطوة مهمة نحو إعفاء جزء كبير من ديونه الخارجية إذا استوفى متطلبات الإصلاح واستمر في تنفيذ البرنامج المتفق عليه.

وشهدت تلك الفترة أيضاً مؤتمرات دولية لدعم السودان، كان أبرزها مؤتمر باريس في مايو 2021، الذي عكس استعداد المجتمع الدولي لمساندة التحول الاقتصادي والسياسي، وشجع المؤسسات المالية والشركات الدولية على دراسة فرص الاستثمار في السودان، خاصة في قطاعات الزراعة والطاقة والبنية التحتية والتعدين.

ورغم هذه الإنجازات، فإن النتائج الاقتصادية لم تكن بالسرعة التي كان ينتظرها المواطن السوداني. فقد ظلت معدلات التضخم مرتفعة خلال معظم الفترة الانتقالية، وواصلت مستويات المعيشة تراجعها نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بينما لم تتمكن الاستثمارات الأجنبية من التدفق بالمستوى المتوقع بسبب استمرار حالة عدم اليقين السياسي والأمني.

ومن هنا يتضح أن الإصلاح الاقتصادي لم يكن يواجه تحديات فنية فحسب، وإنما كان يصطدم بعوامل سياسية ومؤسسية معقدة. فقد اتسمت الشراكة بين المكونين المدني والعسكري بالتوتر المستمر، وتأخرت عملية الإصلاح المؤسسي، كما بقيت أجزاء مؤثرة من النشاط الاقتصادي خارج الإطار الكامل لولاية وزارة المالية، الأمر الذي حد من قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد بصورة متكاملة.

ثم جاءت أحداث الخامس والعشرين من أكتوبر 2021 لتشكل نقطة تحول حاسمة في مسار الاقتصاد السوداني. فقد أدى إنهاء الشراكة الانتقالية بسبب الانقلاب العسكري الذي نفذ بواسطة المكون العسكري للجيش والدعم السريع، إلى تعليق معظم المساعدات الدولية، وتجميد برامج التمويل والإعفاء من الديون، وتراجع ثقة المستثمرين، وتوقف العديد من برامج الإصلاح التي كانت قد بدأت. كما دخل الاقتصاد في مرحلة جديدة من عدم اليقين، تزايدت خلالها الضغوط على المالية العامة وسعر الصرف والاستقرار النقدي.

ومع اندلاع الحرب في أبريل 2023، التي كان انقلاب اكتوبر 2021، الذي كان مدعوما من فلول نظام عمر البشير والحركات الموقعة علي ما عرف باتفاقيات سلام جوبا، سببا رئيسا لها، تعرض الاقتصاد السوداني لأكبر صدمة في تاريخه الحديث، حيث تعطلت الأنشطة الإنتاجية، ودُمرت أجزاء واسعة من البنية التحتية، وتوقفت آلاف المنشآت الصناعية والخدمية، وتراجعت الصادرات، واتسعت دائرة النزوح والهجرة والفقر، وأصبحت الأولوية تتمثل في المحافظة على الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي والخدمات الأساسية.

ومن منظور الاقتصاد السياسي، يصعب الحكم على تجربة الحكومة الأنتقالية باعتبارها نجاحاً كاملاً أو فشلاً كاملاً. فمن ناحية، نجحت الحكومة في تحقيق اختراقات تاريخية في علاقات السودان الاقتصادية الخارجية، وتهيئة البلاد للاستفادة من إعفاء الديون والتمويل الدولي، ووضع أسس إصلاحات هيكلية طال انتظارها. ومن ناحية أخرى، فرضت الأوضاع المعيشية الصعبة، والانقسامات السياسية، وضعف مؤسسات الدولة، وتباطؤ الإصلاح المؤسسي، قيوداً كبيرة على قدرة الحكومة في تحويل هذه الإصلاحات إلى تحسن ملموس وسريع في حياة المواطنين.

وبافتراض استمرار الفترة الانتقالية في ظل استقرار سياسي وتوافق وطني، فمن المرجح أن السودان كان سيكمل مسار إعفاء ديونه الخارجية، ويجذب استثمارات أكبر في الزراعة والتعدين والطاقة والبنية الأساسية، وانتاج القيم المضافة، ويعزز اندماجه في الاقتصادين الإقليمي والدولي، بما يرفع معدلات النمو ويوفر فرص عمل أوسع ويحسن كفاءة المؤسسات الاقتصادية. غير أن هذه الفرصة التاريخية توقفت بفعل التطورات السياسية التي أعقبت انقلاب أكتوبر 2021، ثم الحرب التي اندلعت في ابريل عام 2023.

إن الدرس الأبرز الذي تقدمه تجربة الفترة الانتقالية يتمثل في أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن ينجح بمعزل عن الاستقرار السياسي، وسيادة حكم القانون، وبناء المؤسسات، وتحقيق التوافق الوطني. فمهما بلغت جودة السياسات الاقتصادية، فإنها تظل محدودة الأثر إذا غابت البيئة السياسية والمؤسسية القادرة على حمايتها واستدامتها.

ولذلك فإن إعادة بناء الاقتصاد السوداني بعد الحرب تتطلب رؤية وطنية شاملة تجمع بين إعادة الإعمار، واستعادة الاستقرار الكلي، وإحياء القطاعات الإنتاجية، وإصلاح مؤسسات الدولة، وترسيخ الشفافية والحوكمة، وإعادة بناء الثقة مع المجتمع الدولي، بما يتيح للسودان استثمار موارده الطبيعية والبشرية الهائلة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تعود بالنفع على جميع المواطنين وعلى البشرية جمعاء التي تحتاج لانسان السودان وموارده.

الإصلاح المؤسسي والاقتصادي في الفترة الانتقالية: قراءة في تجربة وزارة الصناعة والتجارة (2019-2021)



مدني عباس

مقدمة

يسعى هذا المقال إلى توثيق وتحليل تجربتي وزيرًا للصناعة والتجارة خلال الفترة الانتقالية (2019-2021)، بوصفها جزءًا من تجربة أوسع للحكم الانتقالي الذي أُجهض بانقلاب 25 أكتوبر 2021. وتنبع أهمية هذا التوثيق من ضعف عملية التوثيق عمومًا، وضعف التوثيق السياسي على وجه الخصوص، بما يحد من إمكانية الاستفادة من التجارب السابقة والبناء عليها من أجل مستقبل أفضل.

كما تتميز الفترة المراد توثيقها بحيوية وديناميةٍ سياسية كبيرتين. فعقب ثلاثين عامًا من حكم نظام الثلاثين من يونيو، الذي سعى إلى إعادة صياغة الدولة والمجتمع وفق رؤيته ومصالح قادته، وتحولت خلاله أجهزة الدولة إلى أدوات سياسية غير محايدة، أصبح الحديث عن الانتقال الديمقراطي بعد هذه الحقبة الطويلة مسارًا مليئًا بالصعوبات والتحديات. ومع ذلك، فإن من أهم فوائد هذه التجربة أنها منحت القوى السياسية والمدنية فرصة للتعرف عن قرب إلى كيفية عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها، بعد قطيعة قسرية فرضتها سنوات الحكم الشمولي.

وعلى الرغم من التراجع الذي أصاب أحلام السودانيين وطموحاتهم نتيجة انقلاب 25 أكتوبر، ثم الحرب التي اندلعت في أبريل 2023، فإن الأمل في استعادة مسار الانتقال الديمقراطي لم يتوقف. وكما هو حال الحروب، فإنها تنتهي في نهاية المطاف، ومن المهم أن يمتلك الفاعلون المدنيون والسياسيون تصورًا واضحًا لما يعقبها. وهنا تبرز أهمية إضافية لتوثيق التجربة الانتقالية السابقة، ليس من باب استعادة الماضي، وإنما من أجل التعلم منه.

يتناول هذا المقال تلك التجربة من زاوية محددة، هي تجربة العمل وزيرًا للصناعة والتجارة خلال الفترة الممتدة من 5 سبتمبر 2019 وحتى نهاية الفترة الأولى للحكومة الانتقالية في 8 فبراير 2021. ومن خلال إطار وصفي وتحليلي، يحاول المقال تقديم قراءة لطبيعة النظام الاقتصادي الذي سبق الثورة، ثم استعراض أبرز التحديات التي واجهت العمل داخل الوزارة، وأهم الإصلاحات التي أُنجزت، وصولاً إلى استخلاص عدد من الدروس والتوصيات التي قد تفيد أي تجربة انتقالية مستقبلية.

أولًا: فترة حكم المؤتمر الوطني والدولة النيوباترومونيالية

يُقصد بالدولة الباترومونيالية (Patrimonial State)، أو بصورة أدق في الأدبيات الحديثة بالدولة النيوباترومونيالية (Neo-patrimonial State)، نمط من أنماط الحكم تمتزج فيه المؤسسات الرسمية للدولة مع العلاقات الشخصية وشبكات الولاء، بحيث تُدار السلطة والموارد العامة كما لو كانت ملكية خاصة للحاكم أو للنخبة الحاكمة.

ويُعد هذا الإطار مفيدًا في تفسير طبيعة مؤسسات الدولة خلال فترة سيطرة المؤتمر الوطني على الحكم في السودان، حيث سادت المحسوبية السياسية، وتآكلت المهنية في الخدمة المدنية، وضعفت الذاكرة المؤسسية، وتداخلت العلاقات بين المؤسسات الحزبية والأمنية ومؤسسات الدولة.

وقد أُحيل آلاف العاملين في الخدمة المدنية إلى الصالح العام بسبب عدم موالاتهم السياسية للنظام، كما أصبحت الوظيفة العامة والترقي فيها مرتبطين بالولاء والمحسوبية السياسية، وفقًا لسياسة التمكين سيئة الذكر.

كما استُخدمت الوظائف السياسية، بل وأحيانًا وظائف الخدمة المدنية، كوسائل للاستقطاب والترضي للمكونات السياسية والاجتماعية، وأصبح هيكل بعض الوزارات يتأرجح بين التوسع والتقسيم وفق منظور توزيع المغانم السياسية. فوزارة مثل وزارة الصناعة والتجارة كانت تُقسم أحيانًا إلى ثلاث وزارات، ثم تُدمج مرة أخرى في وزارة واحدة، وهو ما انعكس سلبًا على الاستقرار المؤسسي وعلى تطوير العمل داخلها.

> **لا يمكن فهم طبيعة الاقتصاد السوداني خلال الفترة الانتقالية بمعزل عن التمدد الذي جعل جانبًا مهمًا من النشاط الاقتصادي يعمل خارج الأطر الطبيعية للدولة، وفي إطار يخدم المصالح العسكرية والأمنية والسياسية أكثر مما يخدم أهداف التنمية**

ومن المظاهر الأخرى التي صاحبت تلك المرحلة تغول الأجهزة الأمنية على مؤسسات الدولة، بما فيها الوزارات، الأمر الذي أضعف قيمة الهياكل المؤسسية، وجعل النفوذ الحقيقي في كثير من الأحيان خارج التسلسل الإداري الرسمي، حيث أصبح لمنسوبي الأجهزة الأمنية داخل المؤسسات الحكومية دور مؤثر في صناعة القرار وتقييم أداء المسؤولين.

ويرتبط بذلك أيضًا النمو المتسارع للاقتصاد العسكري والأمني. فعلى الرغم من إعلان الحكومة في بداية التسعينيات سياسة التحرير الاقتصادي وتصفية الشركات الحكومية، فقد صاحب ذلك توسع ملحوظ في الشركات التابعة للأجهزة العسكرية والأمنية. وفي حالات عديدة، جرى تحويل تبعية شركات عامة إلى المؤسسة العسكرية، مثل شركة البحر الأحمر، وشركة الحبوب الزيتية، كما آلت إدارة شركة الحبوب الزيتية إلى منظمة الشهيد، وتم تمليك مصنع نسيج الحصاحيصا، الذي كان يتبع لوزارة الصناعة، للمؤسسة العسكرية.

ولا يمكن فهم طبيعة الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة بمعزل عن هذا التمدد، الذي جعل جانبًا مهمًا من النشاط الاقتصادي يعمل خارج الأطر الطبيعية للدولة، وفي إطار يخدم المصالح العسكرية والأمنية والسياسية أكثر مما يخدم أهداف التنمية.

وتكتسب هذه الخلفية أهميتها لأنها تساعد في تفسير طبيعة التحديات التي واجهت الحكومة الانتقالية. فالتغيير

السياسي، مهما بلغت أهميته، لا يؤدي تلقائيًا إلى تفكيك السياسات والممارسات والمؤسسات التي تشكلت عبر عقود.

وقد ورثت الحكومة الانتقالية اقتصادًا يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، كان من أبرز ملامحها التراجع المستمر في قيمة العملة الوطنية، والعجز المزمن في الميزان التجاري، وتمدد الشركات العسكرية والأمنية، إلى جانب جهاز خدمة مدنية يعاني من آثار التمكين، وضعف الكفاءة، ومحدودية الموارد.

ثانيًا: الفترة الانتقالية.. القضايا والمرجعيات الرئيسية

على خلاف تجارب الانتقال الديمقراطي السابقة في السودان، مُنحت الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر فترة زمنية أطول، كما أوكلت إليها مهام أكثر اتساعًا وتعقيدًا. فقد شملت مهامها تحقيق السلام، والإصلاح الاقتصادي، وإصلاح المنظومة العسكرية والأمنية، وإصلاح الأجهزة العدلية، وتفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو، إلى جانب تهيئة البلاد للتحول الديمقراطي، وهي جميعها أهداف وردت في إعلان الحرية والتغيير وتبنتها الحكومة الانتقالية بوصفها أولويات لعملها.

”كنا أمام حكومة انتقالية ذات مهام تأسيسية، وليست مجرد حكومة لتصريف الأعمال أو الإعداد للانتخابات، كما كان الحال في تجارب الانتقال السابقة.“

وليس هذا المقال معنيًا بمناقشة ما إذا كانت الفترة الزمنية المحددة للانتقال كانت مناسبة أم لا، وإنما بالإشارة إلى أننا كنا أمام حكومة انتقالية ذات مهام تأسيسية، وليست مجرد حكومة لتصريف الأعمال أو الإعداد للانتخابات، كما كان الحال في تجارب الانتقال السابقة.

وكان الإصلاح الاقتصادي من أهم القضايا التي واجهت الحكومة الانتقالية. فالعامل الاقتصادي، وإن لم يكن العامل الوحيد، كان من أبرز الأسباب التي ساهمت في إضعاف نظام الرئيس عمر البشير. وبعد استقلال جنوب السودان في عام 2011 فقد السودان ما بين 70% و75% من عائداته النفطية، كما خسر ما يقارب 60% من إيراداته العامة، التي كان النفط يمثل أهم مصادرها.

وقد أدى ذلك إلى تدهور متسارع في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، كما ساهم في بروز أنماط احتكارية ونهبوية ارتبطت بالدعم السلعي، عبر شبكات الاستيراد والتهريب ذات الصلات بالأجهزة الأمنية وبعض مراكز النفوذ السياسي.

وفي السنوات الأخيرة من حكم المؤتمر الوطني، أدى اتساع نفوذ هذه الشبكات إلى إضعاف إضافي لدور مؤسسات الدولة، مقابل تمدد النفوذ الأمني والعسكري داخل الاقتصاد.

ولذلك، واجهت الحكومة الانتقالية مهمة الإصلاح الاقتصادي في ظل تحديات معقدة، تمثلت في تردي العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية، وتزايد حجم الديون الخارجية، وتمدد الاقتصاد العسكري والأمني، واستمرار سياسات الدعم السلعي الموروثة التي كانت تمثل عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة دون وجود موارد حقيقية لتغطيتها.

وفي مواجهة هذه التحديات، حاولت الحكومة الانتقالية أن توازن بين المعالجات الإسعافية المطلوبة لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين، وبين الإصلاحات الاستراتيجية التي تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني.

ثالثًا: وزارة الصناعة والتجارة... الرؤية ومنهج الإصلاح

جاء دمج وزارتي الصناعة والتجارة ليعكس رؤية محددة لدور الدولة في المرحلة الانتقالية. فقد انطلقت هذه الرؤية من قناعة بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق إذا بقيت السياسات الصناعية منفصلة عن السياسات التجارية.

فالدولة التنموية الديمقراطية لا يقتصر دورها على تنظيم الأسواق، وإنما تعمل على بناء اقتصاد منتج، وتعزيز القدرة التنافسية، وتوجيه التجارة لخدمة التصنيع، وذلك في إطار من الشفافية، والمساءلة، والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع.

ومن هذا المنطلق، قامت رؤية الوزارة على عدد من المرتكزات الرئيسية:

النظر إلى وزارة الصناعة والتجارة باعتبارها وزارة اقتصادية وتنموية، وليست مجرد جهاز إداري.

- الاهتمام بالقيمة المضافة للمنتجات السودانية وسلاسل القيمة.
- إعادة بناء دور الدولة في تنظيم الأسواق مع الحفاظ على اقتصاد تنافسي.
- اعتبار الإصلاح التشريعي والمؤسسي أساسًا لأي إصلاح اقتصادي مستدام.
- دعم الإنتاج الوطني والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات باعتبارها أدوات للتنمية وخلق فرص العمل.
- الانتقال من إدارة الأزمات اليومية إلى بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار.
- وتتكون الوزارة من ثلاثة قطاعات رئيسية، هي: قطاع التجارة، وقطاع الصناعة، وقطاع التعاون.

> **”انصب اهتمام الوزارة على الإصلاح التشريعي، وإعادة بناء المؤسسات، وإطلاق عدد من البرامج التي تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية، مع إدراك أن كثيراً من نتائج هذه الإصلاحات لن تظهر خلال الفترة الانتقالية نفسها، وإنما تمثل استثماراً في بناء مؤسسات الدولة على المدى الطويل.“**

وفي الفترات السابقة كان قطاع التعاون يُعامل باعتباره إدارة تابعة لقطاع التجارة، وهو ما أراه أحد أوجه الخلل في هيكل الوزارة، لأن القطاع التعاوني يمتلك خصوصيته ودوره الاقتصادي والاجتماعي، ويستحق أن يُعامل بوصفه قطاعًا مستقلاً إلى جانب قطاعي الصناعة والتجارة.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، انصب اهتمام الوزارة على الإصلاح التشريعي، وإعادة بناء المؤسسات، وإطلاق عدد من البرامج التي تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية، مع إدراك أن كثيراً من نتائج هذه الإصلاحات لن تظهر خلال الفترة الانتقالية نفسها، وإنما تمثل استثمارًا في بناء مؤسسات الدولة على المدى الطويل.

وسأتناول فيما يلي كل قطاع من قطاعات الوزارة الثلاثة بصورة مستقلة، مع الإشارة إلى أهم الإصلاحات القانونية والمؤسسية، والبرامج التي تم تنفيذها، إضافة إلى أبرز التحديات التي واجهت كل قطاع.

رابعًا: قطاع التجارة

يُعنى قطاع التجارة بالتجارة الداخلية والخارجية، ويشرف على أهم العمليات الاقتصادية في البلاد، وفي مقدمتها الصادر والوارد، وهو ما يجعله أحد أكثر قطاعات الوزارة ارتباطًا بالأداء الكلي للاقتصاد السوداني.

أولًا: الإصلاحات القانونية

- ركزت الوزارة على تحديث الإطار التشريعي المنظم للقطاع، وتمثلت أبرز الخطوات في:
- إعداد مشروع قانون لتنظيم التجارة.
- إعداد مشروع قانون سجل المصدرين والمستوردين.
- تفعيل قانون حماية المستهلك.
- إعداد أول مشروع قانون لمجلس الصمغ العربي.
- إعداد وإجازة اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك.
- إعادة تشكيل مجلس المنافسة ومنع الاحتكار.

وكان الهدف من هذه الإصلاحات تحديث البيئة القانونية بما يواكب التطورات الاقتصادية، ويعزز دور الوزارة في تنظيم التجارة وحماية المنافسة والمستهلك.

ثانيًا: الإصلاح المؤسسي

انطلق الإصلاح المؤسسي في قطاع التجارة من قناعة بأن الدولة لا تستطيع تنظيم الأسواق من دون مؤسسات متخصصة وفاعلة.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء إدارة للتجارة الداخلية تُعنى بمتابعة الأسواق والبورصات السلعية، كما تم إنشاء الجهاز القومي لحماية المستهلك لأول مرة، وتأسيس الشركة السودانية للسلع الاستهلاكية (سلعتي)، بهدف المساهمة في ضبط الأسعار والحد من دور الوسطاء في رفع تكلفة السلع الأساسية.

وفي جانب مكافحة الفساد، أنشأت الوزارة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، مباحث التجارة والتموين، التي قامت بدور مهم في استرداد حصائل الصادر، ومراقبة توزيع الدقيق والمواد البترولية.

كما بدأت الوزارة مراجعة السجلات التجارية، وحوسبة سجل المصدرين والمستوردين، بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة وتقليل فرص التلاعب

ثالثًا: البرامج والمشروعات

إلى جانب الإصلاحات القانونية والمؤسسية، سعت الوزارة إلى تنفيذ عدد من البرامج التي تستجيب للتحديات المعيشية المباشرة، وفي الوقت نفسه تؤسس لإصلاحات طويلة الأجل في قطاع التجارة.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة على تنفيذ برامج البيع المباشر من المنتج إلى المستهلك، بالتعاون مع القطاع الخاص السوداني، بهدف تخفيف الأعباء المعيشية وتقليل حلقات الوساطة التي كانت تسهم في ارتفاع أسعار السلع.

كما أطلقت الوزارة برنامج "سلعتي"، الذي استهدف توفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة، مستندًا إلى الشراكة مع القطاع التعاوني والقطاع الخاص، في محاولة لإيجاد آلية أكثر استدامة للتدخل الإيجابي في الأسواق.

> **"التوسع المتزايد لدور المؤسسات العسكرية والأمنية في النشاط التجاري، وهي مسألة أثرت بصورة مباشرة على عدالة المنافسة، وعلى قدرة الدولة في تنظيم الأسواق."**

وعلى المستوى المؤسسي، بدأت الوزارة في تأسيس النافذة الموحدة للتجارة لتبسيط الإجراءات، وتقليل فرص الفساد، وتسهيل حركة الصادرات والواردات.

كما تم تفعيل المجلس القومي لتنمية الصادرات، وإعادة تشكيل مجالس سلع الصادر، وتنشيط عمل الوزارة في ملف المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب إعداد واستكمال ملفات الاتفاقيات التجارية مع جنوب السودان وتشاد وإثيوبيا ومصر.

وكان الهدف من هذه البرامج هو الانتقال من إدارة النشاط التجاري اليومي إلى بناء مؤسسات وسياسات تساعد على زيادة الصادرات، وتحسين البيئة التجارية، وربط السودان بصورة أفضل بالأسواق الإقليمية والأفريقية.

رابعًا: أبرز التحديات

رغم هذه الإصلاحات، ظل قطاع التجارة يواجه تحديات هيكلية كبيرة.

وكان من أبرزها التوسع المتزايد لدور المؤسسات العسكرية والأمنية في النشاط التجاري، وهي مسألة أثرت بصورة مباشرة على عدالة المنافسة، وعلى قدرة الدولة في تنظيم الأسواق. فقد انخرطت هذه المؤسسات في تجارة الذهب، والحبوب الزيتية، والصمغ العربي، وغيرها من السلع الإستراتيجية، مع امتلاكها امتيازات لا تتوفر للقطاعين العام

والخاص.

كما ارتبط جزء من هذا النشاط بعمليات التهريب، الأمر الذي حدّ من فعالية الضوابط والإجراءات الحكومية، وجعل بعض أدوات الرقابة محدودة الأثر.

وإلى جانب ذلك، واجه القطاع تحديات أخرى تمثلت في:

- ضعف الإطار القانوني المنظم للتجارة.
- تعدد الجهات المتدخلة في عمليات الصادر والوارد.
- انتشار الفساد في بعض حلقات النشاط التجاري.
- ضعف البنية الرقمية وقواعد البيانات.
- محدودية أدوات الرقابة على الأسواق.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة بالتجارة الخارجية.

وقد أكدت هذه التحديات أن إصلاح قطاع التجارة لا يقتصر على إصدار القوانين أو إنشاء المؤسسات، وإنما يتطلب أيضًا إصلاح البيئة الاقتصادية والمؤسسية التي تعمل فيها تلك المؤسسات.

”قد أكدت التحديات أن إصلاح قطاع التجارة لا يقتصر على إصدار القوانين أو إنشاء المؤسسات، وإنما يتطلب أيضًا إصلاح البيئة الاقتصادية والمؤسسية التي تعمل فيها تلك المؤسسات.“

سادسًا: قطاع الصناعة

تكشف مراجعة الميزان التجاري للسودان منذ الاستقلال عن خلل تنموي واضح، يتمثل في هيمنة المواد الخام على الصادرات، مقابل الاعتماد على استيراد السلع المصنعة. ويعكس ذلك محدودية مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، وضعف الاهتمام بالتصنيع بوصفه ركيزة أساسية للتنمية.

وانطلاقًا من هذه القراءة، تعاملت الوزارة مع الصناعة باعتبارها المدخل الرئيسي لزيادة القيمة المضافة، وتحسين الميزان التجاري، وتوفير فرص العمل، وليس باعتبارها مجرد قطاع إنتاجي من بين قطاعات الاقتصاد.

أولًا: الإصلاح القانوني

كان من أبرز الخطوات إعداد أول مشروع قانون متكامل للصناعة في السودان.

ويكشف غياب قانون للصناعة طوال العقود السابقة عن محدودية الاهتمام بالسياسات الصناعية، رغم أن التجارب التنموية الناجحة في العالم تؤكد أن التصنيع يمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي.

وقد استهدف مشروع القانون الجديد وضع إطار تشريعي حديث يدعم التنمية الصناعية، ويحدد أدوار الدولة، ويشجع الاستثمار الصناعي، ويعزز تنافسية القطاع.

ثانيًا: الإصلاح المؤسسي

حظي مركز البحوث والاستشارات الصناعية باهتمام خاص، انطلاقًا من قناعة بأن التنمية الصناعية لا يمكن أن تقوم على الاجتهادات الفردية، وإنما تحتاج إلى المعرفة والبحث العلمي والسياسات المبنية على الأدلة.

وفي هذا الإطار، تم تعيين الدكتور قصي همرور مديرًا للمركز، وهو من الباحثين المهتمين بقضايا التنمية والسياسات الصناعية والحوكمة.

وخلال فترة وجيزة، تمكن المركز من إعداد استراتيجية جديدة لعمله، كما بدأ العمل على تأسيس معهد السياسات الصناعية ليكون منصة لإنتاج المعرفة ودعم صناعة القرار في المجال الصناعي.

وكان الهدف من ذلك إعادة الاعتبار للبحث العلمي باعتباره أحد مكونات السياسة الصناعية، وليس نشاطًا منفصلاً عنها.

ثالثًا: البرامج والمشروعات

عملت الوزارة على إطلاق عدد من البرامج التي تستهدف إعادة تنشيط القطاع الصناعي، مع التركيز بصورة خاصة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أبرز هذه البرامج:

- البدء في مشروع المسح الصناعي الشامل.
- الشروع في إنشاء مجمعات صناعية وحرفية صغيرة.
- تنفيذ مشروع منتجات الألبان بمنطقة كازقيل.
- تنفيذ مشروع أسماك الجبلين بولاية النيل الأبيض.
- تطوير برامج سلاسل القيمة.
- تعزيز التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).
- الاهتمام بالصناعات الريفية والصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي.

وقد جاءت هذه البرامج انطلاقًا من قناعة بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية، وهو ما تؤكده تجارب العديد من الدول التي نجحت في بناء قواعد إنتاجية متنوعة.

رابعًا: أبرز التحديات

على الرغم من أهمية الإصلاحات التي بدأ العمل عليها، فإن قطاع الصناعة ظل يواجه تحديات هيكلية عميقة، تراكمت عبر عقود، ولم يكن من الممكن معالجتها خلال فترة زمنية قصيرة.

وكان أول هذه التحديات ضعف التمويل المخصص للقطاع الصناعي، سواء من خلال الموازنة العامة أو عبر مؤسسات التمويل، الأمر الذي حدّ من قدرة المصانع القائمة على التحديث، وأعاق قيام استثمارات صناعية جديدة.

كما واجه القطاع ضعفًا في البيئة القانونية والمؤسسية المساندة للتصنيع، نتيجة غياب السياسات الصناعية لفترات طويلة، وعدم وجود إطار تشريعي حديث ينظم القطاع ويشجع الاستثمار فيه.

> يُعد القطاع التعاوني من أقدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في السودان، غير أن ما تعرض له خلال سنوات حكم المؤتمر الوطني كان من أكبر عوامل تراجعه. فقد امتد إليه الإضعاف المؤسسي، والتغول على ممتلكاته، وتراجع الإطار القانوني الذي ينظم عمله، حتى فقد جانبًا كبيراً من دوره التاريخي في التنمية المحلية.

وشكلت البنية التحتية أحد أبرز معوقات التصنيع، لا سيما فيما يتعلق بتوفر الكهرباء والطاقة وارتفاع تكلفتها، إلى جانب ضعف الخدمات اللوجستية والنقل.

كما واجهت الصناعة تحديات أخرى تمثلت في:

- غياب الاهتمام بالسياسات الصناعية بوصفها أداة للتنمية.
- تعدد الرسوم والجبايات التي تفرضها بعض الحكومات الولائية.
- تقادم التكنولوجيا في عدد كبير من المصانع.
- ضعف الربط بين البحث العلمي والإنتاج الصناعي.
- محدودية التمويل طويل الأجل.
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية والنقدية.
- استمرار هيمنة تصدير المواد الخام على التجارة الخارجية، مقابل ضعف الصناعات التحويلية.

وقد أكدت هذه التحديات أن تطوير الصناعة في السودان لا يقتصر على إنشاء المصانع، وإنما يتطلب رؤية تنموية متكاملة، تضع التصنيع في قلب السياسات الاقتصادية للدولة.

سابعًا: قطاع التعاون

يُعد القطاع التعاوني من أقدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في السودان، غير أن ما تعرض له خلال سنوات حكم المؤتمر الوطني كان من أكبر عوامل تراجعه. فقد امتد إليه الإضعاف المؤسسي، والتغول على ممتلكاته، وتراجع الإطار القانوني الذي ينظم عمله، حتى فقد جانبًا كبيراً من دوره التاريخي في التنمية المحلية.

وربما كان النظر إلى الحركة التعاونية، بما تحمله من قيم المشاركة والعمل الجماعي، باعتبارها أحد مجالات نفوذ القوى اليسارية، من بين الأسباب التي ساهمت في إضعافها خلال تلك الفترة.

وخلال الفترة الانتقالية، نظرت الوزارة إلى القطاع التعاوني من زاوية مختلفة، باعتباره أحد الركائز التي يمكن أن تسهم في بناء نموذج تنموي أكثر عدالة واستدامة، وليس مجرد وسيلة لمواجهة ارتفاع الأسعار أو تنفيذ برامج اجتماعية محدودة.

أولًا: الإصلاحات القانونية

تركزت الإصلاحات القانونية على إعادة بناء الإطار التشريعي المنظم للحركة التعاونية، وشملت:

إعداد مشروع قانون لتنمية التعاون، بما يتوافق مع المبادئ التي يعتمدها الحلف التعاوني الدولي.

إعداد مسودة لتعديل قانون التمويل الأصغر، بما يسمح بإدراج القطاع التعاوني ضمن الجهات المستفيدة من التمويل.

إعداد مشروع قانون للمركز القومي للتنمية والتدريب التعاوني.

وكان الهدف من هذه التشريعات توفير بيئة قانونية حديثة تساعد على استعادة دور التعاونيات في الاقتصاد الوطني.

ثانيًا: الإصلاح المؤسسي

انطلق الإصلاح المؤسسي في القطاع التعاوني من قناعة بأن إعادة بناء المؤسسات يجب أن تسبق التوسع في إنشاء التعاونيات.

وفي هذا الإطار، تم تعيين الأستاذ محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي مستشارًا للتعاون، مستفيدين من خبرته الإقليمية والدولية في هذا المجال، حيث لعب دورًا مهمًا في اقتراح السياسات، ودعم برامج التدريب والتثقيف التعاوني.

كما تم تشكيل لجنة من الكفاءات الوطنية لإعادة هيكلة المركز القومي للتنمية والتدريب التعاوني، وحصر الأصول والموارد المالية والبشرية التابعة لإدارات التعاون، ووضع خطة استراتيجية لإصلاح القطاع.

وفي جانب بناء القدرات، نُظمت ورش تدريبية وتثقيفية للعاملين في إدارات التعاون بالمركز والولايات، كما اتخذت الوزارة إجراءات مختلفة لتعزيز الحوكمة، ومحاربة الفساد، والعمل على استعادة الممتلكات التي فقدتها الحركة التعاونية خلال السنوات السابقة.

ثالثًا: البرامج والمشروعات

شهد القطاع التعاوني نشاطًا واسعًا خلال الفترة القصيرة التي تناولها هذا المقال، على الرغم من محدودية الإمكانات.

فقد تم تسجيل وتجديد ما يقارب 2000 جمعية تعاونية وفق الضوابط والمعايير الدولية، وذلك في ست عشرة ولاية، خلال الفترة الممتدة من منتصف أكتوبر 2020 وحتى فبراير 2021.

كما أطلقت الوزارة شبكة التعاونيين، وتم تأهيل أكثر من 800 مدرب في أساسيات العمل التعاوني، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية مختلفة في الخرطوم وعدد من الولايات، انطلاقًا من شعار:

"أعدوا التعاونيين قبل التعاونيات."

كما تم استكمال متطلبات النظام الإلكتروني الخاص بالقطاع التعاوني، في خطوة تستهدف تحديث الإدارة وتحسين كفاءة الخدمات.

وقد أكدت هذه التجربة أن القطاع التعاوني يمتلك إمكانات كبيرة يمكن أن تجعله أحد أعمدة الاقتصاد السوداني إذا توفرت له البيئة التشريعية والمؤسسية والتمويلية المناسبة، وتم التعامل معه باعتباره قطاعًا اقتصاديًا متكاملاً، إلى جانب القطاعين العام والخاص، وليس مجرد جمعيات لتخفيض الأسعار .

> ولعل من أهم ما ميز تلك الفترة أن قطاعات واسعة من الشباب والمتخصصين كانت تنظر إلى نجاح الفترة الانتقالية باعتباره مسؤولية جماعية، وهو ما وفر بيئة إيجابية ساعدت على إطلاق عدد من المبادرات التي كان من الصعب تنفيذها في ظروف اعتيادية.

رابعًا: أبرز التحديات

على الرغم من الخطوات التي اتخذت لإعادة بناء القطاع التعاوني، فإن عملية الإصلاح واجهت تحديات كبيرة، كان بعضها متراكمًا عبر عقود.

ومن أبرز هذه التحديات ضعف الكوادر المؤهلة للعمل التعاوني، سواء على المستوى الاتحادي أو الولائي، وهو ما استدعى التركيز على التدريب وبناء القدرات قبل التوسع في إنشاء تعاونيات جديدة.

كما واجهت الوزارة بطئًا في استعادة ممتلكات الحركة التعاونية التي فقدتها خلال السنوات السابقة، إضافة إلى ضعف القوانين المنظمة للقطاع، ومحدودية الموارد المالية اللازمة لإعادة تأهيل المؤسسات التعاونية.

- وشملت التحديات كذلك:
- ضعف قدرات إدارات التعاون في الولايات.
- محدودية التمويل المخصص للقطاع.
- ضعف الوعي العام بأهمية العمل التعاوني.
- غياب التمويل المناسب للتعاونيات.
- ضعف الربط بين التعاونيات والإنتاج والأسواق.
- الحاجة إلى تحديث قواعد البيانات والنظم الإلكترونية.

ومع ذلك، فقد أكدت التجربة أن الاستثمار في القطاع التعاوني يمثل أحد المسارات الواعدة لبناء اقتصاد أكثر عدالة وتوازنًا، خاصة في بلد مثل السودان يتمتع بإرث طويل في العمل التعاوني.

ثامنًا: عوامل مساندة ايجابية للتجربة

رغم محدودية الفترة الزمنية، وعمق التحديات، فقد ساعدت عدة عوامل على المضي في تنفيذ عدد من الإصلاحات.

وكان من أهم هذه العوامل الدعم الذي وفره رئيس مجلس الوزراء، والتعاون الذي وجدته الوزارة من عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، وهو ما سهل إنجاز عدد من المبادرات المشتركة.

كما لعبت الكفاءات الوطنية داخل الوزارة دورًا مهمًا في دفع عملية الإصلاح، إلى جانب مساهمة عدد كبير من الخبراء والمتطوعين الذين انخرطوا في دعم برامج الوزارة دون انتظار مقابل، مدفوعين بروح ثورة ديسمبر والإحساس بالمسؤولية الوطنية.

ولعل من أهم ما ميز تلك الفترة أن قطاعات واسعة من الشباب والمتخصصين كانت تنظر إلى نجاح الفترة الانتقالية باعتباره مسؤولية جماعية، وهو ما وفر بيئة إيجابية ساعدت على إطلاق عدد من المبادرات التي كان من الصعب تنفيذها في ظروف اعتيادية.

تاسعًا: الدروس المستفادة من التجربة

أكدت تجربة العمل في وزارة الصناعة والتجارة أن الإصلاح المؤسسي يمثل المدخل الحقيقي للإصلاح الاقتصادي، وأن بناء مؤسسات الدولة وتحديث تشريعاتها لا يقل أهمية عن السياسات الاقتصادية نفسها. كما أوضحت التجربة أن الانتقال الديمقراطي لا يقتصر على تغيير السلطة السياسية، وإنما يتطلب إعادة بناء أجهزة الدولة على أسس المهنية والحياد والكفاءة.

وأظهرت التجربة كذلك أن وجود اقتصاد موازٍ خارج ولاية الدولة يحد من فعالية السياسات العامة، ويضعف قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بأدوارها التنظيمية والتنموية. كما أن بناء سياسات صناعية وتجارية فعالة يتطلب مؤسسات مستقرة، وخدمة مدنية مهنية، ورؤية تنموية متكاملة تتجاوز إدارة الأزمات اليومية.

ومن ناحية أخرى، كشفت التجربة الإمكانات الكبيرة التي يملكها القطاع التعاوني، والدور الذي يمكن أن يؤديه في بناء نموذج تنموي أكثر عدالة واستدامة، إذا توفرت له البيئة القانونية والمؤسسية والتمويلية المناسبة.

ولعل أهم ما تؤكده هذه التجربة أن الإصلاح عملية تراكمية تحتاج إلى الوقت والاستقرار السياسي، وأن كثيرًا من الإصلاحات التي بدأ العمل عليها لم تتح لها الفرصة الكافية حتى تكتمل أو تظهر نتائجها بصورة كاملة.

عاشرًا: توصيات لمرحلة انتقالية جديدة

في ضوء هذه التجربة، أرى أن أي انتقال ديمقراطي جديد يحتاج إلى إعطاء الأولوية لعدد من القضايا الأساسية، من أهمها:

- إخضاع جميع الأنشطة الاقتصادية العسكرية والأمنية لولاية الدولة، بما يحقق المنافسة العادلة، ويضمن وحدة السياسة الاقتصادية، ويعزز الشفافية والمساءلة.
- الإسراع في التحول الرقمي في عمل وزارة الصناعة والتجارة، وفي أجهزة الدولة عمومًا، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات، وتقليل الفساد، وتحسين جودة البيانات.

• الاعتراف بالقطاع التعاوني باعتباره قطاعًا اقتصاديًا ثالثًا إلى جانب القطاعين العام والخاص، مع توفير البيئة التشريعية والتمويلية اللازمة لنموه.

• إعطاء أولوية واضحة للتنمية الصناعية، من خلال تبني سياسات صناعية وطنية، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بسلاسل القيمة.

• إنشاء مؤسسة وطنية لتنمية وتشجيع الصادرات تتبع لوزارة الصناعة والتجارة، وتعمل على تعزيز القيمة المضافة، وتطوير المنتجات السودانية، وفتح الأسواق الخارجية.

• استكمال إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية لقطاعات الصناعة والتجارة والتعاون، بما يحقق وضوح الاختصاصات، ويعزز كفاءة الأداء.

• إعادة بناء الخدمة المدنية على أسس المهنية والحياد والكفاءة، باعتبارها أحد أهم شروط نجاح أي عملية إصلاح اقتصادي أو مؤسسي.

"لقد حالت نهاية الفترة الانتقالية بانقلاب 25 أكتوبر 2021، وما أعقبه من الحرب التي اندلعت في أبريل 2023، دون استكمال العديد من البرامج والإصلاحات التي بدأ العمل عليها. ومع ذلك، فإن قيمة هذه التجربة لا تقاس فقط بما تحقق خلالها، وإنما أيضًا بما وفرته من دروس يمكن البناء عليها مستقبلاً."

خاتمة

كانت تجربة العمل في وزارة الصناعة والتجارة جزءًا من تجربة أوسع سعت إلى إعادة تعريف الدور الاقتصادي والتنموي للدولة بعد ثلاثين عامًا من التمكين وإضعاف المؤسسات، وذلك من خلال بناء مؤسسات أكثر مهنية، وتطوير القوانين والسياسات، وتعزيز دور الدولة في دعم الإنتاج وتنظيم الأسواق وخدمة المواطنين.

وقد أظهرت التجربة أن الإصلاح السياسي، على أهميته، لا يكتمل دون إصلاح مؤسسات الدولة، وتطوير القوانين، واستعادة الخدمة المدنية لمهنيتها، ومعالجة الاختلالات الناتجة عن تمدد الامتيازات الاقتصادية للمؤسسات العسكرية والأمنية.

كما أكدت أن الإصلاح الاقتصادي ليس مجرد حزمة من السياسات المالية والنقدية، وإنما هو عملية متكاملة تبدأ ببناء مؤسسات قادرة على تنفيذ السياسات العامة، وتستند إلى رؤية تنموية واضحة، وإدارة كفؤة، وتشريعات حديثة.

لقد حالت نهاية الفترة الانتقالية بانقلاب 25 أكتوبر 2021، وما أعقبه من الحرب التي اندلعت في أبريل 2023، دون استكمال العديد من البرامج والإصلاحات التي بدأ العمل عليها. ومع ذلك، فإن قيمة هذه التجربة لا تقاس فقط بما تحقق خلالها، وإنما أيضًا بما وفرته من دروس يمكن البناء عليها مستقبلاً.

فإعادة بناء الدولة ليست عملية تبدأ من الصفر في كل مرة، وإنما هي مسار تراكمي يستفيد من النجاحات والإخفاقات معًا. وإذا كان السودان سيشهد انتقالاً ديمقراطيًا جديدًا، فإن من المهم أن يكون ذلك الانتقال أكثر استفادة من تجارب الماضي، وأكثر قدرة على تحويل الدروس المستفادة إلى سياسات ومؤسسات قادرة على تحقيق التنمية وترسيخ الحكم الديمقراطي.

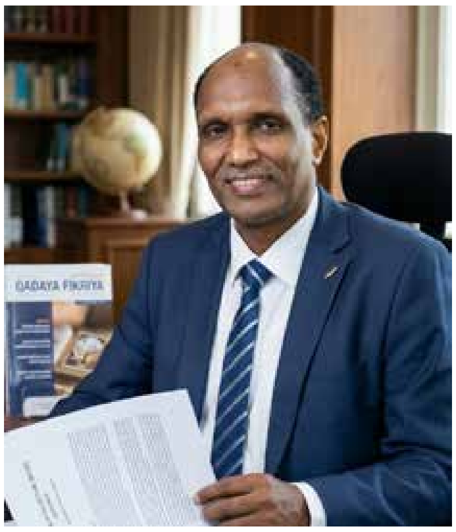
قضايا فكرية
العدد ١٢ | يوليو 2026

تسعد هيئة تحرير مجلة «قضايا فكرية» أن تقدم لقرائها هذه الدراسة المهمة للدكتور عبدالعزيز محمد حمد ساتي، والتي تتناول الحوكمة والامتثال بوصفهما من أهم مرتكزات الإدارة الحديثة والحكم الرشيد في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالشفافية والمساءلة والاستدامة.

ويُعد الكاتب من الكفاءات القانونية والأكاديمية المرموقة، حيث جمع بين التأهيل العلمي الرفيع والخبرة العملية الواسعة في عدد من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، مما أكسب هذه الدراسة عمقاً نظرياً وبعداً تطبيقياً متميزاً.

ونظراً لأهمية الموضوع وما تتضمنه الدراسة من معالجة شاملة تجمع بين التأصيل القانوني والخبرة العملية، فقد رأت هيئة التحرير نشرها كاملة رغم ما ترتب على ذلك من زيادة ملحوظة في حجم هذا العدد من المجلة. ونأمل أن يتفهم قراؤنا الكرام هذا الخيار، وأن يجدوا في المادة العلمية المنشورة ما يبرر هذه المساحة الاستثنائية ويثري النقاش حول قضايا الحوكمة والامتثال والحكم الرشيد في المنطقة العربية والإفريقية.

المحرر
مجلة «قضايا فكرية»



د. عبد العزيز محمد حمد ساتي

Dr. Abdelaziz Mohamed Hamad Satti

قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين ودورها في تعزيز الحكم الرشيد

The Principles of Corporate Governance & Compliance Monitoring and Their Role in Enhancing Good Governance

الملخص:

لقد استحوذت قضية الحكم الرشيد على أهمية قصوى في السنوات الأخيرة. السبب في هذا يرجع الى أن الحكم الرشيد يساعد في حسن استغلال موارد الدولة لمصلحة جميع الشعب أي للمصلحة العامة وذلك من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساواة والكفاءة وسيادة القانون كوسائل ناجعة.

هذا البحث يربط بين الحوكمة والامتثال من جهة، والحكم الرشيد من جهة أخرى. حيث يضع تعريفاً لمبادئ الحوكمة

ومراقبة الامتثال، ويوضح الية عمل كل منهما ومدى مساهمته في حسن إدارة كل أنواع المؤسسات، سواءً كانت في القطاع العام، أم الخاص، أم الطوعي غير الحكومي.

كما يناقش البحث ويحلل مبدأ الحكم الرشيد. وبعد ذلك يشرح البحث كيف أن قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال تؤدي وظائف هامة في تقوية أداء جميع مؤسسات الدولة بلا استثناء، مما يؤدي بدوره الى تدعيم وتعزيز أركان الحكم الرشيد في الدولة المعنية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الامتثال، الحكم الرشيد، القطاع العام، القطاع الخاص.

Abstract:

Good governance is becoming an issue of high importance in recent years. The reason for this is that, good governance helps in the proper allocation and use of resources for the benefit of all the people, or in the public interest. This can be achieved through the application of the rules of transparency, equality, efficiency and the supremacy of law as effective methods.

This paper defines the concepts of corporate governance and compliance monitoring. The purpose is to explore the mechanism of operation of these concepts, and how they contribute to the proper functioning of all types of organizations, whether they are public, private or voluntary non-governmental organizations.

There is also a definition and analysis of good governance. Then the paper identifies the aspects in which both corporate governance and compliance monitoring can act to strengthen the performance of all the organizations in the state. This, in turn, will result in the enhancement of good governance in the same state.

Key words: corporate, governance, compliance, public, private, sector

المقدمة:

مسئولية الدولة نحو مواطنيها تشمل عدة مجالات من أهمها تقديم الخدمات بصورة تؤسس لمجتمع الرفاهية والعيش الكريم. في هذا البحث نناقش أموراً هامة وحيوية تعتبر من أهم المعينات للدولة في أداء رسالتها بالشكل المرضي. هذه المعينات تشمل الحوكمة، ومالها من دور في ضمان انسياب العمل في الدولة بصور سليمة بما يدعم وفرة الإنتاج، ومراقبة الامتثال وما تفرضه من معايير سلوكية ومهنية تمنع سوء استغلال السلطة والتلاعب بثروات البلاد. ثم يأتي الحكم الرشيد على قمة الهرم، وهو، كما يدور محور هذا البحث، عبارة عن نتاج التلاقح بين مبادئ الحوكمة ومراقبة الامتثال وتطورها بصورة تدعم من ركائز الحكم الرشيد.

التعريف بموضوع البحث

يتناول هذا البحث القواعد التي تنظم حوكمة الشركات والمؤسسات في القطاع العام والخاص والطوعي، حيث يتطرق الى تعريف الحوكمة وتبيان مدى أهميتها وكيفية تطبيقها من حيث النظم والإجراءات. كما يتطرق البحث الى قواعد مراقبة الامتثال للقوانين وأهميتها في إرساء دعائم الشفافية والمحاسبة وتجنب المخاطر في جميع المرافق لاسيما الحكومية منها. كما يناقش البحث أيضاً الحكم الرشيد، تعريفه ومقوماته وعناصره وأهميته بالنسبة للدولة الحديثة، ودوره في تحقيق الرفاهية والتقدم. في الختام يتضمن البحث العناصر الهامة التي تتداخل ما بين قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين، والتي بدورها تشكل دعائم أساسية وهامة في تعزيز مفهوم الحكم الرشيد وتطبيقه بصورة سليمة.

أهمية البحث

للبحث أهمية بالغة بالنظر الي طبيعة الموضوع الذي يتناوله. حيث يلقي البحث الضوء على مبادئ هامة تدعم الأداء المؤسسي للدولة ككل، ويربطها بالحكم الرشيد كقيمة كلية وغاية مبتغاة. وهي دراسة متكاملة تمتاز بالشمول والوصف الدقيق وسرد متطلبات التطوير في هذا الجانب الهام.

إشكالية الدراسة:

تتناول الدراسة الإشكاليات التالية:

1. إشكاليات تطبيق قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين.
1. اشكاليات تطبيق الحكم الرشيد عموماً، لا سيما في البلدان النامية.
1. إشكاليات التداخل بين قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال وكيف يمكن حلها لصالح تعزيز الحكم الرشيد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى استجلاء الغموض الذي يكتنف كيفية تطبيق قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين بطريقة سليمة وتكاملية، وتوضيح العلاقة بين هذه المكونات وكيفية الربط بينها. حيث تشرح الدراسة المكونات الجزئية لكل

من الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين ومتطلبات تطبيقها، وذلك بطريقة تساعد في الوصول للحكم الرشيد. وتقترح الدراسة الوسائل المثلى لسد الثغرات في تطبيق هذه المفاهيم والتي بدورها تؤدي الى تعزيز الحكم الرشيد.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في اعداد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب المقارن. وذلك بدراسة التنظيم القانوني والإداري والرقابي للشركات والمؤسسات في القطاع العام والخاص والطوعي، والرجوع للنصوص القانونية في مختلف القوانين ذات العلاقة، لا سيما قوانين دولة الامارات العربية المتحدة والقوانين السودانية. كذلك تطبيق قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين وفقاً للقواعد العامة المتعارفة، والاستعانة بالتوجيهات والقرارات والأوامر الصادرة من الجهات الرسمية في هذا الشأن. حيث تم تبني إجراءات البحث العلمي فيما يتعلق بعرض موضوعات الدراسة، استناداً الى ما تيسر من مراجع وبحوث ومواقع الكترونية كمصادر ثانوية، مع اللجوء للأمثلة التوضيحية والمقارنات.

خطة الدراسة:

نظراً لأهمية الموضوع، وللإحاطة بكافة جوانبه، فقد تم تقسيم الدراسة الى عدة أقسام على النحو التالي:

المبحث الأول: ويختص بتعريف الحوكمة، وتناول التعريف اللغوي والاصطلاحي المهني لها.

المبحث الثاني: دواعي الاهتمام بتطبيق الحوكمة، ويحلل الأسباب والدوافع التي جعلت من الحوكمة ضرورة وهي الانهيارات المالية العالمية، ومحاربة السلوك الانتهازي، والحصول على الفائدة القصوى من الموارد وتحقيق العدالة والرفاهية، وتعزيز ثقة رأس المال المحلي والاجنبي.

المبحث الثالث: قواعد الحوكمة ومكوناتها، وتم تقسيمها الى عناصر داخلية وعناصر خارجية للحوكمة. وفيها نتناول قواعد الحوكمة ومكوناتها في كل من الشركات بأنواعها ومؤسسات القطاع الحكومي.

المبحث الرابع: قواعد مراقبة الامتثال للقوانين، ويتكون من تعريف الامتثال ومسوغاته وتطبيقاته، والعلاقة بين الحوكمة ومراقبة الامتثال.

المبحث الخامس: الحكم الرشيد وعناصره وتطبيقاته، ويشتمل على تعريف الحكم الرشيد، معايير الحكم الرشيد وما يجب أن يتوفر فيه من شروط، مع التطبيقات العملية والأمثلة.

نتائج الدراسة والتوصيات.

قائمة المراجع.

المبحث الأول: تعريف الحوكمة

تعتبر الحوكمة "governance" من المصطلحات الحديثة وقد جاءت على سياق العولمة والحوسبة. من الناحية اللغوية فان الحوكمة لها ثلاثة مشتقات توضح معانيها واستخدامها. فهي اولا مشتقة من الحكم، اي وجود جهة ما تنظم وتضع القواعد واللوائح والقوانين التي يستبين منها الناس طريقهم في إدارة المرفق او المنظومة او المجموعة المعينة. كما أن مفهوم الحوكمة لغة يعني الاحتكام، أي الإجراءات والوسائل والطرق المتبعة في تنفيذ القواعد واللوائح والقوانين، أي كيفية إدارة المرفق او المنظومة او المجموعة. الحوكمة تعني أيضا التحاكم، وهو وجود مرجعية يتم التقرير عن طريقها وبواسطتها نجاعة التنفيذ الصارم للحوكمة والرقابة على الاداء في كل جوانبه، وما يترتب عن ذلك من المحاسبة لكل الممارسات السالبة واوجه التقصير واتباع مختلف وسائل التصحيح والتقويم.[1]

تنشأ الحاجة للحوكمة اينما وجدت مجموعة من الناس يجتمعون مع بعضهم البعض من أجل تحقيق هدف مشترك. ومفهوم الحوكمة يتركز حول ثلاثة محاور هي: السلطة والصلاحية، واتخاذ القرار والمحاسبة. عليه فان الحوكمة تحدد من هو الذي يمتلك السلطة والصلاحية لوضع الأسس التي يقوم عليها العمل المعين، ومن هو الذي يتخذ القرار وكيف يستطيع الآخرون ان يسمعوا صوتهم اثناء عملية صنع القرار، وكيف يمكن تحقيق المحاسبة والمساءلة.

في هذا البحث نحن معنيون بالحوكمة المؤسسية corporate governance وهي الحوكمة المتبعة في الشركات والمؤسسات، ومانعنيه هنا يشمل شركات ومؤسسات القطاع العام أو الحكومي، إضافة إلى القطاع الخاص على حد سواء.

من حيث التعريف الاصطلاحي المهني، الحوكمة تشمل جميع الأسس والمبادئ والقوانين واللوائح والقواعد التي توضع من أجل حسن إدارة المرفق المعنى، إضافة إلى وصف الإجراءات والهياكل وإنشاء المجالس و َاللجان التي تضمن حسن تنفيذ تلك القوانين واللوائح والقواعد، وتضمن أيضا تقييم ومراقبة ومساءلة الجهة المسئولة عن التقصير وسوء الاداء. أي ان الحوكمة هي دليل المبادئ والممارسات الجيدة للحكم الرشيد للمرفق المعين، وهي من المتطلبات التي أضحى تطبيقها من الضرورة بمكان على جميع انواع المؤسسات والهيئات والمنظمات، سواء كانت حكومية أم خاصة أم منظمات مجتمع مدني، على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. وهي تهدف كما أسلفنا الي وضع قوانين وقواعد ولوائح وإجراءات لتنظيم العمل في المرفق المعنى، وأيضا وضع وسائل وطرق وأساليب لرقابة التنفيذ الصارم لها بما يكفل استمرار العمل بكفاءة عالية وتجنب الممارسات السالبة والمزالق التي قد تؤدي لإضعاف المؤسسة أياً كان نوعها.

وينبغي التنويه الي ان الحوكمة المؤسسية قد بدأت في شركات القطاع الخاص تبعاً للاشتراطات التي أملتها الشفافية وحماية حقوق المساهمين في تلك الشركات. وتحديداً فان الاهتمام بالحوكمة من حيث التطبيق قد بدأ في المصارف، وذلك لأن وضع المصارف يعتبر أكثر حساسية لتعاملها في مبالغ ضخمة مملوكة للعملاء ويجب عليها حماية هذه

1 - هناك نهج فلسفي لمختلف الدول في انشاء وتسمية المؤسسات التي تقوم بدور الرقيب على الاداء الحكومي، ولكنها في النهاية تتفق في أهدافها وماترجوه من نتائج.

الأموال من كل ما يؤدي للمساس بها سواء عن طريق العمد أو الاهمال.

الا انه قد تم الانتباه الي ان دواعي تطبيق الحوكمة في القطاع العام أو الحكومي لا تقل أهمية عن دواعي تطبيقها في القطاع الخاص، بل قد تزيد عنها، وبالتالي فقد أخذت الكثير من الدول بمعايير الحوكمة وطبقتها في القطاع العام.[2]

الوصول الى الحوكمة الجيدة يتطلب التخطيط الدقيق ووضع الأسس بعناية فائقة، ثم التنفيذ الذي يراعي الالتزام بما تم وضعه من أسس ومعايير. كما أنه لا بد من أن يكون هناك إيمان لدى القائمين على المؤسسة بالأثر الايجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على المؤسسة. بحيث تشمل نظم وهياكل وإجراءات وعمليات يتم ربطها وترتيبها كأساس للإدارة الجيدة الرشيدة ويتم من خلالها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وادارتها بصورة سليمة وفق معايير محددة تشمل الكفاءة والفاعلية والاستدامة والشفافية.

تعتبر الحوكمة نتيجة حتمية للفصل بين الملكية والادارة بالذات في شركات المساهمة العامة التي يوجد بها عدد كبير من المساهمين ليس لديهم تدخل فعلي في الإدارة، فهنا تأتي قواعد الحوكمة لتفرض على المديرين وما في وصفهم، أنماط معينة من السلوك تقتضيها القوانين واللوائح والإجراءات لضمان قيام المديرين بأعمال الشركة وادارتها نيابة عن المساهمين بما يحقق مصلحة الشركة وبالتالي مصلحة جميع المساهمين.

المبحث الثاني: دواعي الاهتمام بتطبيق الحوكمة

نستعرض فيما يلي الأسباب والدوافع التي جعلت من الحوكمة محل اهتمام الدول المختلفة. البعض من هذه الدول أنشأ مؤسسات رقابية وتنظيمية جديدة ومستحدثة لم تكن موجودة من قبل لتفعيل الحوكمة بصورة أكبر، والبعض الاخر عمل على دعم المؤسسات الموجودة ووفر لها قدراً أكبر من المعينات للقيام بأدوارها.

المطلب الأول: الانهيارات العالمية التي نتجت عن ضعف الحوكمة

ارتبط ظهور الحوكمة في العصر الحديث بعدد من الكوارث والفضائح العالمية في بعض شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وهو ما دفع المختصين لاتخاذ التدابير التي تحد من تلك الكوارث. ولهذا السبب فقد كان تطبيق الحوكمة في القطاع الخاص يسبق تطبيقها في القطاع العام كما أسلفنا. ونستعرض فيما يلي أبرز الكوارث المالية والتي كان سببها غياب الحوكمة.

من أبرز الكوارث والانهيارات العالمية التي أظهرت الضعف الإداري والقانوني والرقابي هي فضيحة شركة «انرون للطاقة» وهي من كبريات شركات الطاقة الأمريكية. أعلنت هذه الشركة افلاسها في اواخرعام ٢٠٠١ ويعد هذا الإفلاس هو الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. أصل شركة انرون هو شركة Northern Natural Gas Company التي تأسست في عام ١٩٣٢في نيبراسكا، الولايات المتحدة الأمريكية. بعد ذلك تطورت أعمال الشركة ودخلت في إعادة هيكلة عام ١٩٧٩واندماج في عام ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٨٥ ظهرت الشركة باسم «انرون» نتيجة اندماج بين شركة

2 خلف عبد الله الوردات، الحوكمة في القطاع العام، على موقع مقال الالكتروني، منصة مقالات عربية حرة، 2017

هيوستن للغاز الطبيعي وشركة انترنورث التي تتخذ من اوماها مقرا لها. وقد كان للشركة علاقة بتمويل الانتخابات الرئاسية لكل من الرئيس كلينتون والرئيس جورج بوش الابن. حققت الشركة نجاحات مذهلة ووصلت الي ارتفاعات دراماتيكية قبل أن تسقط وتتخلي عن كل ذلك وتختفي للأبد.

حسب اللجنة الخاصة للتحقيق التي شكلتها الشركة، فإن كبار المديرين التنفيذيين واعضاء مجلس الإدارة كانوا يقدمون ارقاما مبالغ فيها، وفيها تضخيم للأرباح الحقيقية للشركة.

دخلت الشركة مجال التداول في الانترنت عن طريق تدشين موقع انرون اونلاين عام ١٩٩٩. كانت انرون هي الطرف المقابل في اي معاملة يتم اجراؤها عبر المنصة فكانت اما البائع او المشتري.[3] ولإغراء كبار المستثمرين ركزت انرون في تسويقها للمنصة على خبرتها وسمعتها في قطاع الطاقة وتصدرها لقائمة «فورتشن» للشركات الأكثر ابتكارا في أمريكا لستة أعوام متتالية. بحلول عام ٢٠٠٠ كان يتم تنفيذ صفقات قيمتها ٣٥٠ مليار دولار عبر انرون اونلاين ولكن في نفس العام بدأت الهزة الكبرى التي أعقبها التداعي والانهيار الكامل. كان للشركة طرقها الخاصة في إخفاء الخسائر المالية حيث كانت تقوم باتباع اسلوب محاسبي يسمى mark-to-market accounting بقياس قيمة الأوراق المالية بناء على قيمتها السوقية بدلاً عن القيمة الدفترية، وهذا يسبب كارثة بالنسبة للشركات. كما أن الشركة كانت تتحاشى بيان الخسائر في قوائمها المالية بل تنقل الخسائر إلى شركة أخرى أسست لهذا الغرض لها دفاتر مالية مستقلة، بينما تحتفظ بتقدير جزافي للربحية في قوائمها المالية. باتباع هذا النظام المالي بدأ المديرون التنفيذيون منح أنفسهم علاوات ضخمة بناء على إيرادات لم تتحقق في الواقع، وكان سعر السهم يستمر في الارتفاع بينما الشركة في الحقيقة تتكبد الخسائر.

كان أول شخص اكتشف ما تقوم به انرون من عدم مصداقية في قوائمها المالية هو محلل مالي من «ميريل لينش» لكن تم فصله من العمل وتم منح ميريل لينش في المقابل عقدين قيمة الواحد منهما ٥٠ مليون دولار من جانب انرون لإسكاتهم عن إثارة الشكوك حولهم.

كانت شركة الخدمات المحاسبية «آرثر اندرسون» من أكبر خمس شركات محاسبية في الولايات المتحدة، ورغم سمعتها العالية وتطبيقها لأعلى المعايير جودة في إدارة المخاطر الا ان موافقتها على القوائم المالية لشركة انرون كان من الغرابة بمكان، كما أنه كان سبباً كافياً لعدم تشكيك المستثمرين أو الجهات التنظيمية في أي شيء لفترة من الوقت. لكن تم كشف هذه الأخطاء في أبريل ٢٠٠١ لتبدأ مطاردة انرون وآرثر اندرسون على حد سواء.

اتهمت المحكمة «آرثر اندرسون» بعدم اتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP أثناء تدقيقها في معاملات انرون مع الشركات التي انشأتها لإخفاء خسائرها. وتم اتهام آرثر اندرسون أيضا بتدمير آلاف من الوثائق الخاصة ب «انرون» وتشمل وثائق ورقية والكترونية وتمت إدانة آرثر اندرسون في ٢٠٠٢ بالاحتيال وعرقلة العدالة. [4]

3 1.انهيار انرون، كيف تلاعبت شركة الطاقة الامريكية بقوائمها المالية؟ تقرير خاص لموقع ارقام الالكتروني، www.argaam.com 2017/9/2 ص6

4 من أكبر التحديات التي تواجه الحوكمة هي ضلوع شركات التدقيق والمراجعة المالية في عمليات الاحتيال او إخفاء البيانات، أو تعديلها، واري

يتضح من السرد السابق ان عدم تطبيق الضوابط السليمة والصارمة للحوكمة داخل شركة "انرون" قد أدي الي كارثة ممتدة الأثر. لقد أزيلت واحدة من أكبر شركات الطاقة الأمريكية من الوجود تماماً، وبالتالي فقد تم فقدان مورد هام جداً من موارد الطاقة في السوق الأمريكي، وبالتالي فقدان مبالغ ضخمة من العائدات التي تتراكم عبر السنين. هذا بجانب الأضرار المجتمعية وما كان يمكن أن يكسبه المجتمع، ونشاطاته المختلفة من قيام شركة انرون بدور المسئولية المجتمعية ومساهماتها في مختلف المشاريع التي تعود بالنفع على كافة السكان وعلى المجتمع بصفة عامة. ومن المؤكد ان أكثر من ٤ آلاف شخص قد فقدوا وظائفهم نتيجة لهذا الانهيار المدوي، وهو بلا شك أثر ممتد على أسر هؤلاء الأشخاص وعلى محيطهم الاجتماعي، ويحمل الدولة أعباء اضافية في الإعانة الاجتماعية لهم وإيجاد فرص عمل بديلة وهذا فيه تضييق من فرص العمل المتاحة التي كان من الممكن أن يشغلها آخرون في حاجة للعمل أيضا.

ولم تمض أشهر معدودة على فضيحة انهيار انرون حتى انفجرت فضيحة وورلد كوم في يونيو ٢٠٠٢. وقد كانت وورلد كوم هي ثاني أكبر شركة للاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدا الغش المحاسبي عام ١٩٩٩ وتطور ليبلغ مدى بعيداً حيث قامت الشركة بتسجيل مصاريف بمبلغ ٣،٨ مليار دولار كاستثمارات رأسمالية، ما ساهم في تضخيم الأرباح. ولقد بدأت هيئة الأوراق المالية الأمريكية في عام ٢٠٠٢ التحقيق مع وورلد كوم بخصوص إجراءاتها المحاسبية والقروض الممنوحة لكبار الموظفين. وفي يونيو اتهمت الهيئة "وورلد كوم" رسمياً بالاحتيال وهو ما أطاح وبشكل فوري بالمدير المالي "سكوت سليفان". وتحت وطأة التحقيقات وضعت الشركة نفسها تحت حماية قانون الإفلاس في أكبر عملية غش محاسبي في الولايات المتحدة حينها حيث تبين ان أصول الشركة مضخمة بأحد عشر مليار دولار. وقد كان المدقق المحاسبي هو أيضا شركة آرثر اندرسون التي ادعت عدم علمها بالغش، لتقوم هيئة الأوراق المالية بسحب تراخيص منسوبي آرثراندرسون الذين عملوا على حسابات وورلد كوم.

ورغماً عن ذلك فقد نجحت وورلد كوم في إعادة هيكلة نفسها، حيث تمكنت من تسديد غرامة هيئة الأوراق المالية ب٥٠٠ مليون دولار في مايو ٢٠٠٣. وتحصلت على موافقة الدائنين على خطة إعادة الهيكلة. وخرجت الشركة من الإفلاس لتصبح MCI وبديون وقفت عند ٥ مليار دولار. الا انه صدرت أحكام بالسجن على الرئيس التنفيذي والمدير المالي.

ويتضح لنا من هذا الشرح ان شركة وورلد كوم كانت أكثر حظاً من شركة انرون، لأنه كان بمقدورها الاستفادة من قانون الإفلاس الذي شكل حماية بالنسبة لها وأتاح لها الفرصة للتعامل مع الدائنين وإعادة الهيكلة وتفادي الانهيار. وقد اتيح هذا لشركة وورلد كوم لأنه قد تم الانتباه للممارسات الخاطئة في وقت مبكر نسبيا، بينما في حالة شركة انرون فقد تم الاكتشاف بعد أن أصبح الوضع غير قابل للإصلاح ولم تكن الفرصة سانحة حتى للاستفادة من قانون الإفلاس والحماية التي يوفرها من الانهيار.

بلا شك فان حدوث هذه الانهيارات والازمات المالية الكبرى قد لفت الانتباه الي أهمية وجود نظم رقابية وقانونية

أن الحكم في هذه الحالة يجب ان يتسم بالردع حتى نمنع مثل هذه الممارسات وهي الاش خطورة على الحوكمة

وادارية صارمة، يكون من شأنها الحفاظ على الموارد وذلك باتباع وسائل محكمة ومنظمة في التعامل مع تلك الموارد وعدم ترك الأمور بيد الادارات تفعل ما تشاء. إن الحوكمة هي الوسيلة الناجعة التي تم تطويرها للقيام بالدور الفعال في التخطيط والتوجيه والرقابة للتعامل مع الموارد بطريقة تضمن الحفاظ عليها.

المطلب الثاني: محاربة السلوك الانتهازي

السبب الثاني الذي يدعو لتطبيق قواعد الحوكمة هو محاربة الميل الفطري لتفضيل الذات، وهو سلوك متأصل في النفس البشرية. هذا السلوك في حاجة إلى التقويم ووضع كوابح له حتى لا يتمادى ويسبب الأضرار للمؤسسات والمجتمع ومن ثم للدولة كافة. هذا السلوك ينتج عادة من وضع يكون فيه شخص معين مخولاً بسلطة محددة لاستغلالها في القيام بمسؤوليات معينة لصالح اخرين، وتوضع تحت تصرفه الموارد من أموال وغيرها من أجل القيام بهذه المسئولية وتحقيق أهدافها. ونستعرض فيما يلي شرح ذلك.

الفرع الأول: الواجب الائتماني والالتزامات التي تترتب عنه:

من منظور قانوني فان السلوك البشري الذي يميل بطبعه لتفضيل النفس، يتطلب التنظيم والرقابة صوناً للحقوق التي تتعلق بالآخرين وتترتب لصالحهم. ولهذا السبب نجد الالتزامات الائتمانية The fiduciary duties قد نشأت بموجب القانون العام الإنجليزي لمكافحة استغلال الموارد لتحقيق مصالح ذاتية او استخدامها لغير الأهداف التي منحت من أجلها. لهذا فان هذه الواجبات ذات المنشأ الأخلاقي تتطلب التمتع بقدر عالي من النزاهة والاستقامة للاطلاع بها على الوجه الاكمل، والا فان النتائج تكون عقوبات رادعة، إضافة الى المطالبة باسترداد كافة المنافع التي تم الحصول عليها نتيجة الاخلال بهذه الواجبات.

كما ذكرنا فان الالتزامات الائتمانية تم فرضها لمكافحة الميل البشري لتفضيل النفس، والتكسب من استغلال ما يتاح لها من فرص. لذلك نجد ان هذه الالتزامات تتضمن عدة واجبات محددة. من ضمن هذه الواجبات الالتزام باستخدام الموارد في الأغراض التي أعطيت من أجلها، وعدم استخدامها لتحقيق أغراض ومنافع شخصية. ويجب ملاحظة ان هذا الواجب يحتم على الشخص المؤتمن عدم تحقيق اي مصلحة شخصية لنفسه سواء نتج عن هذه المصلحة ضرر للشخص المنتفع ام لم ينتج.هذا التطبيق الصارم للالتزام الائتماني يجعل مصلحة المنتفع هي المصلحة الوحيدة التي تهدف إليها العلاقة بين الطرفين. والسبب في ذلك أن الشخص المنتفع يقف موقفا ضعيفاً مقارنة بالشخص المؤتمن، حيث أن الاخير له كل فرص التصرف باستقلال تام وعليه كان لابد لمبادئ العدالة ان تتدخل بطريقة تحفظ حقوق الطرف الضعيف وهو المنتفع.

ومن الواجبات النوعية الأخرى التي يفرضها الالتزام الائتماني، تفادي تضارب المصالح، وهي جميع الاوضاع التي قد تضع الشخص في وضع الشبهات بأن تكون له مصلحة شخصية في عقد معين تبرمه الجهة التي يكون مسئولاً فيها، في هذه الحالة يكون عليه واجب الإفصاح عن هذه المصلحة والا اعتبر مخلاً بالالتزام الائتماني. وهناك أيضا الواجب في عدم الاستفادة من المعلومات وقائمة العملاء لمنافسة الشركة او المؤسسة التي يعمل فيها.

هذا الالتزام هو التزام عام بمعنى انه قابل لتنظيم مجموعة كبيرة من العلاقات في نطاق واسع. كمثال واضح لتطبيقه هو في الشركات التجارية حيث يعتبر أعضاء مجلس الإدارة في وضع ائتماني بالنسبة للشركة. وأيضاً يعتبر الوكيل في وضع ائتماني بالنسبة للموكل أو الأصيل.

ولما كان التفويض هو أساس هذا الالتزام، فإنه يمكن أن يتسع نطاق الالتزام ليشمل العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدولة. المحكوم يضع قدراً من الثقة في الحاكم على أن يقوم الاخير بتصريف شئون الحكم لمصلحة المحكوم. عند تقصير الحاكم، أو إساءة استخدام السلطة التي منحها له المحكوم، يكون قد اساء استغلال هذا التفويض الممنوح له وهو السلطة وهذا يمثل اخلالاً بالثقة التي منحها المحكوم للحاكم. وعليه يكون من حق المحكوم سحب الثقة التي منحها للحاكم واستردادها لحين اعطائها مرة أخرى لمن يختاره.

الحوكمة تلعب دورا محوريا في محاربة السلوك الانتهازي ومواءمته مع السلوك القويم لصالح إدارة المرفق من أجل تحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة المستفيدين من هذه المرافق وهم عامة الشعب، بموجب الثقة التي منحوها للمرفق وللقائمين على أمره.

المطلب الثالث: الحصول على الفائدة القصوى من الموارد وتحقيق العدالة والرفاهية

تطبيق الحوكمة على الوجه السليم له أهمية قصوى في محاربة الهدر الذي يحدث للموارد نتيجة السلوك غير السليم. بلا شك فان عدم اتباع إجراءات الحوكمة السليمة يتيح المجال للتلاعب في الموارد واستغلالها للمنفعة الشخصية وبالتالي حرمان من يجب أن يستفيدوا منها، وهذا ان تراكم وتكرر حدوثه فإنه يعتبر خصماً من مقدار التنمية والخدمات التي يجب أن تعود للشعب مما يخل بالعدالة ويؤثر سلباً على رفاهية الشعب ومستوى حياته.

إن استشراء الفساد يعتبر العلة الكبرى التي أقعدت اقتصاديات الكثير من الدول رغم مواردها الكبيرة. فالفساد يحول كل تلك الموارد من أماكن استغلالها ويركزها في جيوب قلة من الفاسدين من الحكام ومنسوبيهم. والامثلة لدينا كثيرة وإذا نظرنا في معظم الدول الفقيرة لوجدنا ان وراء هذا الفقر فساداً أدى لحرمان الدولة من مواردها، وأن السبب وراء الفساد هو ضعف الحوكمة حيث لا توجد ضوابط تشريعية كافية، وان وجدت فانه لا توجد إجراءات للرقابة والمحاسبة. فلا توجد وسائل او ربما رغبة لاكتشاف الفساد وان اكتشف فلا توجد محاسبة لمن ارتكبه. لذلك فان الحوكمة تلعب الدور الأساسي في محاربة الفساد والأهم من ذلك انها، بما تفرضه من إجراءات، تمنع حدوثه لأنها تغلق جميع الثغرات التي قد ينفذ منها المفسدين مثل تجاوز الصلاحيات وعدم اتباع الشفافية.

المطلب الرابع: تعزيز ثقة راس المال المحلي والأجنبي في اقتصاد الدولة

شهد العقد الماضي توسعاً في السوق الاستثماري وتنوعاً في الأنشطة الاقتصادية، وقد اتضح بأن الحوكمة المتطورة المواكبة هي وسيلة فعالة لتعزيز القدرة على المنافسة وتحقيق مكتسبات لصالح الاستثمار المحلي. بل والحوكمة

تساعد في الحفاظ على تلك المكتسبات وتعزيزها مما يعني ضرورة استدامة الحوكمة لأن أي خلل يصيب الحوكمة في أي ناحية من نواحيها، يؤدي الى اهتزاز ثقة رأس المال لا سيما الأجنبي وبحثه عن بدائل في مكان آخر.

لهذا لابد من ان يتم التمازج بين الاطر القانونية والرقابية المحلية والعالمية بالتدرج بحيث نصل الي تطبيق المبادئ العالمية بشكل لا يخل بالقدرة على المواكبة حتى لا يتم استيراد قوالب غير قابلة للتطبيق.

المبحث الثالث: قواعد الحوكمة ومكوناتها

نتعرض فيما يلي للمبادئ التي تشكل قواعداً للحوكمة وأيضاً الى عناصرها ومكوناتها، وذلك بالنسبة للشركات بأنواعها اولاً ثم في مؤسسات القطاع العام.

المطلب الاول: قواعد الحوكمة ومكوناتها في الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من المواضيع الهامة التي خضعت للكثير من الدراسات مؤخراً. تختلف قواعد الحوكمة في الشركات وفقا لحجم الشركة ونوع العلاقات التي تسود بين افرادها، وأهمها العلاقة بين المالكين والمديرين. كلما كان هناك فصل تام بين الملكية والادارة تكون هناك حاجة أكبر لوضع قواعد مفصلة للحوكمة تضمن استمرار العلاقة بشكل سليم.

وتعد حوكمة الشركات مؤشراً جيداً للشركات، خاصة في توازن المصالح بين المستثمرين وإدارة الشركة وأصحاب المصالح الأخرى. وتعمل الحوكمة على زيادة ثقة المستثمرين وزيادة القيمة السوقية لأسهم الشركات وتساعد في الحصول على التمويل المحلي والدولي.

والجزء الأهم في نظري هو ممارسة أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لسلطاتهم بشكل يحقق مصالح المالكين، لأن الفصل بين الملكية والادارة يعني غياب المالكين عن المشهد وبالتالي عدم قدرتهم على التدخل في الوقت المناسب لحماية مصالحهم. كما ان اعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين يتمتعون بأوسع الصلاحيات في إدارة الشركة، وبالتالي تتعاظم إمكانية تأثيرهم على المصالح المختلفة في الشركة.

تتكون الحوكمة في الشركات من عناصر أساسية هي:

الفرع الأول: العناصر الخارجية للحوكمة: وتشمل

أ/التشريعات من القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن الدولة والتي تنظم تأسيس ونشاط الشركات

ب/الهيئات والمجالس واللجان التي تنشئها الدولة لتسيير ومراقبة أعمال الشركات

الفرع الثاني: العناصر الداخلية للحوكمة: وتشمل

أ/الأدوات القانونية والإدارية لتسيير الشركة والتي تصدر عن الجمعية العمومية

ب/الأدوات القانونية والإدارية لتسيير الشركة والتي تصدر عن مجلس الادارة

ج/الأدوات القانونية والإدارية لتسيير الشركة والتي تصدر عن الإدارة التنفيذية للشركة واقسامها

ونتناول فيما يلي هذه المكونات بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: العناصر الخارجية للحوكمة:

أ/التشريعات من القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن الدولة والتي تنظم تأسيس ونشاط الشركات:

من أهم هذه التشريعات تأتي القوانين وهي قوانين متنوعة تخدم عدداً من الأغراض الحيوية. يأتي قانون الشركات التجارية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وهو يختص بتحديد انواع الشركات المسموح بها في القطر المعني. وبالتالي فهو ينص على اشتراطات وإجراءات تسجيل الشركة حسب نوعها، من حيث رأس المال والمساهمين و الأغراض و الإدارة بمستوياتها المختلفة، وزيادة او خفض راس المال، وغيرها من الأمور الهامة لتسيير الشركة. اتباع أحكام هذا القانون الهام تعتبر اللبنة الأولى في الحوكمة لأي شركة لان نصوص هذا القانون تحدد وجود الشركة في الأساس، ثم ترسم خط سير الشركة عبر وجودها. بالإضافة إلى اشتراط القانون لإيداعات filings معينة يجب على الشركة تقديمها في مواقيت محددة أو عند حدوث تطورات أو تغيرات معينة في عمل الشركة. تقدم هذه الإيداعات للجهة المختصة بالتسجيلات التجارية وتنبع أهميتها من أنها تعتبر مرجعا لأي شخص يريد الاطلاع على مستندات الشركة للتعرف على الموقف المالي وأعضاء مجلس الإدارة وغيرها من الأمور. وهذه تهم الشخص الذي ينوي التعامل مع الشركة حيث يكون على بينة وبصيرة بأحوال الشركة قبل التعامل معها او شراء أسهم فيها.

ومن القوانين الهامة أيضا نجد القوانين التي تنظم الأوراق المالية. تعتبر هذه القوانين من الأهمية بمكان في حوكمة الشركات العامة، وهو الشكل الذي يكتسب أهمية نظراً لعظم عدد المساهمين، ولأن أغلب الشركات الحكومية تتخذ شكل شركة المساهمة العامة.

تنظم هذه القوانين أعمال أسواق الاوراق المالية وتضع الضوابط اللازمة لرقابة العمل بها. ولقد نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية على أن تكون للسوق أغراض تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية، والتعامل بها بيعا وشراء وتشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين، وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية بما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السوداني. كما تنص المادة ١٠ على ان عضوية السوق إلزامية لكل شركات المساهمة العامة القائمة او التي تنشأ في المستقبل، و اية هيئة او مؤسسة عامة أو سلطة محلية مدرج قيد أوراقها المالية في السودان، وأية جهة حكومية ذات شخصية اعتبارية تطرح صكوكاً للاكتتاب العام. في دولة الإمارات نجد القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2000 في شأن هيئة وسوق الامارات للأوراق المالية والسلع. المادة 3 من القانون تنص على أغراض الهيئة التي جاءت مشابهة لأهداف سوق الأوراق المالية السوداني.

تعتبر هيئات أو أسواق المال والسلع الجهة الرقابية الأولية على نشاطات الشركات والمؤسسات المدرجة فيها. وبذلك فهي تراقب الالتزام بالحوكمة في أعمال هذه الجهات، وعدم مخالفتها لقواعد العدالة والشفافية. كما تتولى، في كثير من الدول كالولايات المتحدة التحقيق فيما يصل إلى علمها من مخالفات ومباشرة الإجراءات القانونية ضد من يثبت تورطهم في المخالفات من المديرين وغيرهم، وضد الشركة كشخص اعتباري في الحالات التي تستوجب ذلك.

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي قطعت شوطاً بعيداً في تشريعات الحوكمة المتعلقة بتنظيم أسواق الاوراق المالية، وحوكمة الشركات بصفة عامة. ومن تطبيقات الحوكمة الهامة في الإمارات فقد صدر في عام ٢٠٢٠ الدليل الجديد لحوكمة الشركات وهو يساعد في ترسيخ المساءلة والإنصاف والشفافية و المسئولية للشركات العامة. وهذا يدل على اهتمام هيئة الأوراق المالية والسلع بدور الحوكمة في إدارة الشركات، لأنها تساعد في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز الثقة من قبل رأس المال وتدفعه للاستثمار في هذه الشركات المحلية. وقد وجدت هذه الخطوة التقدير من المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

هناك أيضاً الكثير من القوانين التي تتعلق بأعمال الشركات ويجب أن تلتزم بها في ممارسة انشطتها مثل القوانين التي تنظم المناخ العام للاستثمار بالدولة، مثل قوانين تنظيم المنافسة وتنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج وقوانين الإفلاس.

مصطلح التشريعات هو مسمى عام تندرج تحته كل القوانين وغيرها من اللوائح والقرارات التنفيذية والأوامر. وفيما عدا القوانين التي تصدر من الجهة التشريعية، فان بقية التشريعات تسمى التشريعات المفوضة او الفرعية. وذلك لأنها لا تصدر عن الجهة التشريعية الأصيلة إنما تصدر عن جهات تنفيذية أعطيت لها بموجب القوانين صلاحيات اصدار هذه التشريعات المفوضة أو الفرعية. وكل هذه التشريعات الفرعية هي ملزمة لأنها تفصل وتفسر القوانين التي صدرت تبعاً لها وبذلك فهي تنطبق على الشركات بذات قدر انطباق القوانين الصادرة من الجهة التشريعية الاصيلة.

ب/الهيئات والمجالس واللجان التي تنشؤها الدولة لتسيير ومراقبة أعمال الشركات

تتضمن هذه الهيئات والمجالس واللجان التي تدفع بعملية الحوكمة في الشركات. وهي تشمل دوائر ومؤسسات التسجيل التجاري ومتابعة أداء الشركات، وأسواق الأوراق المالية والسلع، ثم جهات التدقيق والرقابة.

تمتد ولاية هذه الأجهزة إلى جميع شركات القطاع العام والخاص. ومن حيث التكوين فإن هذه الأجهزة تشمل ابتداء الجهة المختصة بالتسجيل، وهي إضافة لقيامها بمهمة تسجيل الشركات، فإنها ايضاً تختص بتلقي الإيداعات وغيرها من المستندات الخاصة بالشركة. وهذه الجهة تعتبر الواجهة الأولى التي تعلن ميلاد الشركة وتصدر شهادة تأسيسها وبذلك فهي اول جهة في بداية مشوار الشركة، وترتبط بالحوكمة المتعلقة بسلامة إجراءات تسجيل الشركة. وبعد ذلك التاريخ أي ميلاد الشركة، تستمر هذه الجهة في متابعة تطور الشركة ومراحل تطورها. فهي مناط بها مراقبة التغييرات التي تحدث في الشركة وتتلقي الاثباتات على هذه التغييرات لضمها الي ملف الشركة. كمثال فإن زيادة او خفض رأس المال، تغيير اسم الشركة أو عنوانها، تعديل أغراض الشركة، كلها تندرج ضمن المعاملات التي تتطلب إصدار

قرارات معينة من جانب الشركة واتباع إجراءات محددة وفقا للقانون واللوائح. عليه فإن الجهة المختصة بتسجيل الشركة ومتابعة تطور أدائها، تقوم بالتأكد من صحة الإجراءات التي تمت في هذا الصدد ومطابقتها للخطوات السليمة بموجب التشريعات ذات العلاقة، ومن ثم الاحتفاظ بكل المستندات الدالة على ذلك في ملف الشركة. ويعتبر ملف الشركة متاحاً للاطلاع عليه لمن يهمه الأمر باستيفاء شروط معينة.

والجهة الأخرى ذات الأهمية والتي تتولى الرقابة على شركات القطاع العام والخاص التي تطرح أوراقها المالية للجمهور هي هيئات الأوراق المالية والسلع. هذه الهيئات تفرض على الشركات تقديم إيداعات معينة وتقارير تتعلق بإبراء الذمة للتأكد من أداء الشركة لمهامها وأعمالها دون مشاكل تتعلق بالأمانة والنزاهة والشفافية، كما تتلقى اية بلاغات في هذا الجانب وتحقق في صحتها.

وفي دولة الإمارات فان الرؤية الريادية قد اقتضت أن تضع هيئة الأوراق المالية والسلع خطة لأسواق المال المحلية وذلك لترقية وضع الإمارات من أسواق ناشئة الى أسواق متقدمة ضمن المؤشرات العالمية. ومع تحقيق حوكمة القطاع العام والشركات العامة المساهمة لأهدافها، تقضي الخطة بأن يتم الانتقال الى شركات القطاع الخاص الذي له حق الشراكة في قيادة وإدارة استراتيجية التنوع والتنمية المستدامة. وبلا شك فإنه من أبرز مقومات هذا الدور الرائد هي الحوكمة الرشيدة، وتطبيق ضوابطها المؤسسية.

والنسخة الإماراتية لمفهوم الحوكمة تشابه تلك المطبقة في بريطانيا، وتعتمد على أربع دعامات أساسية هي المسئولية والمساءلة والشفافية والعدالة. ونتيجة لذلك تم في الامارات استقطاب استثمارات ضخمة من شمال أفريقيا والشرق الأوسط والدخول في شراكات مع الاقتصادات المستقبلية في الهند والصين واليابان، باستثمارات خارجية موزعة على قرابة 180 بلدا حول العالم.

هناك أيضاً الجهة التي تتولى المراجعة والتدقيق على حسابات الشركة، وعلى الإجراءات التي تتبعها في أعمالها المختلفة للتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح. وفي هذا المجال يأتي ديوان الرقابة أو المراجعة أو المحاسبة، وفقاً للتسمية التي تطلق عليه وقد تختلف في كل بلد، على رأس هذه الجهات. وهي تقوم بمهام المراجعة المالية لحسابات الشركات والمؤسسات الحكومية المملوكة للدولة بالكامل او التي تمتلك فيها الدولة نسبة معينة. وتقوم بتلك المهام بالتنسيق مع الرقابة الداخلية في كل شركة حكومية. ولا بد أن نذكر هنا أن هذه الجهة لها سلطة المراجعة المالية لكل أجهزة الدولة وليس شركاتها ومؤسساتها فحسب.

في السنين الأخيرة تطور أداء هذه الجهات الرقابية واستحدثت لها مهام متعددة، كما تعددت الإشتراطات واوجه الرقابة التي تقوم بها تلك الجهات. ومن أبرز المهام لجهات التدقيق والرقابة هي مراجعة الحسابات الختامية وإصدار تقرير بشأن الموقف المالي للشركة، والتنبيه للمخاطر من واقع دراسة الوضع المالي، ولفت النظر الى مواطن الضعف في البنية المالية والإدارية للشركة. إذا كانت الشركة او المؤسسة تمر بصعوبات مالية كبيرة يمكن أن تساعد هذه الجهات في كيفية وضع الخطة المناسبة للخروج من المشاكل المالية وإعادة المؤسسة إلى وضع مالي واداري معقول.

الفرع الثاني: العناصر الداخلية للحوكمة

بعد أن تعرضنا للعناصر الخارجية للحوكمة من خلال الحديث عن التشريعات التي تنظم تأسيس ومتابعة أعمال الشركات، وايضاً الهيئات والاجهزة التي تنشؤها الدولة لتنظيم ومتابعة ورقابة نشاط الشركات، نتحدث الان عن البيئة الداخلية للحوكمة، وكيفية تسيير الشركة لأنشطة الحوكمة وتنفيذ شروطها من خلال تنظيمها الداخلي واجهزتها الداخلية وذلك على النحو التالي:

أ/الأدوات القانونية والإدارية لتسيير الشركة والتي تصدر عن الجمعية العمومية

من حيث التعريف فإن الجمعية العمومية تشكل الجسم الأساسي في هيكل الشركة. وهي المنبر الذي يضم كل المساهمين في الشركة. وبهذا الفهم فهو التكوين المسؤول عن اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية في مسيرة الشركة، كما أنه يجب أن يجيز قرارات مجلس الإدارة في بعض أنشطة الشركة والا أصبحت بلا فاعلية قانونية. وفي هذه المرحلة يجب التنويه إلى أنه لا يوجد اختلاف أو فرق بين القواعد والإجراءات التي تتبعها الجمعيات العمومية في شركات القطاع العام الحكومي او القطاع الخاص.

كما ذكرنا فان الجمعية العمومية تعتبر هي مالكة السلطة الأصيلة العليا، وهي تحتفظ ببعض هذه السلطات لنفسها، وهي السلطات الأكثر أهمية، والبعض الاخرتفوضه لبقية الأجهزة ولا سيما لمجلس الإدارة. وعادة ما تنص قوانين الشركات على ان يقوم مجلس الإدارة بإدارة اعمال الشركة وله ان يباشر جميع سلطات الشركة التي لا يتطلب القانون مباشرتها في اجتماع الجمعية العمومية.

من أهم القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية دون سواها هي تعيين أعضاء مجلس الإدارة. حيث أن أعضاء مجلس الإدارة يباشرون مهامهم بتفويض من أعضاء الجمعية العمومية ويمثلون ملكيتهم في الشركة. والهدف الأساسي بالطبع هو تحقيق مصلحة الشركة ومصلحة مالكيها حملة الاسهم على حد سواء. والوضع الطبيعي في الغالب الاعم هو انسجام المصلحتين وتناغمهما.

تتكون الجمعية العمومية من المساهمين ويشترط القانون نصاب قانوني معين لانعقاد الجمعية العمومية، ولكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها.

هناك ثلاثة انواع لاجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين، وهي الجمعية العمومية التأسيسية والجمعية العمومية العادية والجمعية العمومية غير العادية.

الجمعية العمومية التأسيسية تختص بالموافقة على تأسيس الشركة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول وتعيين مدققي الحسابات. ويكون من أهدافها أيضاً بحث جميع إجراءات التأسيس، والتثبت من صحتها وموافقتها للقانون. ويدعو المؤسسين لعقد الجمعية العمومية التأسيسية خلال فترة معينة من تاريخ إغلاق باب الاكتتاب في أسهم الشركة.

وتختص الجمعية العمومية العادية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة، منها على سبيل المثال مناقشة وإجازة تقرير مجلس الإدارة السنوي، إجازة الحسابات الختامية وتقرير مدققي الحسابات للعام المنصرم، وإجازة توصية

مجلس الإدارة بتوزيع حصص الأرباح، وتعيين مدققي الحسابات، إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، واجازة الميزانية للسنة القادمة.

من ناحية أخرى، هناك سلطات منحها القانون للجمعية العمومية لأنها تتعلق بحقوق المساهمين. كمثال لذلك تعديل لائحة التأسيس، تخفيض راس المال، وإصدار قرار بتصفية الشركة.

أما الجمعية العمومية غير العادية فهي تنعقد بناء على دعوة مجلس الإدارة او بطلب من مساهمين حائزين على نسبة معينة من الأسهم تحددها لائحة الشركة. تقرر الجمعية العمومية غير العادية في أمور محددة وفقاً لما ينص عليه القانون أو تحدده لائحة الشركة.

تنعقد الجمعية العمومية العادية بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل خلال السنة خلال الخمسة أشهر التالية لنهاية السنة المالية. كما يجوز لهيئة الأوراق المالية والسلع دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في بعض الحالات وهي، إذا انقضت ثلاثون يوماً على الموعد المحدد للانعقاد دون أن تدعي الجمعية للانعقاد، أو إذا نقص أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده، أو في حالة وقوع أي مخالفات للقانون او لنظام الشركة او وجود خلل في إدارتها.

يحتوي جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية على الأجندة التالية:

١ .سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة وتقرير مراجع الحسابات والتصديق عليهما

٢ مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر والتصديق عليهما

٣.انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء وتعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم

٤ .النظر في شأن مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح

٥ .ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعة الحسابات من المسئولية أو تقرير رفع دعوى المسئولية عليهم حسب الاحوال

لا يجوز للجمعية العمومية مناقشة اية أمور غير مدرجة في جدول الأعمال. الاستثناء من ذلك هو أنه يجوز مناقشة الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع، أو إذا طلب مساهم أوعدد من المساهمين يمثل عشر رأس مال الشركة على الاقل ادراج مسألة معينة في جدول الأعمال.

ب/الادوات القانونية والإدارية لتسيير الشركة والتي تصدر عن مجلس الادارة

يلي مجلس ادارة الشركة الجمعية العمومية في التسلسل الهرمي لأجهزة الشركة، سواء كانت شركة مساهمة عامة أم خاصة. وعلى مجلس الإدارة بذل واجبي العناية والولاء في إدارة الشركة وكل ما من شأنه صون مصالحها وتنميتها وتعظيم قيمتها. المهمة الأساسية لمجلس الإدارة هي حماية أموال المساهمين مع الأخذ في الاعتبار أصحاب المصالح

الأخرى. ولا بد من أن تكون مسؤولياته واضحة حتى يتمكن من متابعة ومراقبة أداء الشركة بصورة فعالة.

يتكون مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء يتم تعيينه بواسطة المساهمين في الجمعية العمومية على النحو الذي يرد في النظام الأساسي للشركة. أما من حيث الإجراء لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة، فإنه غالباً ما يتم بواسطة الجمعية العمومية بالتصويت السري. ويتخذ ما يعرف بأسلوب التصويت التراكمي وهو ان يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يمتلكها، بحيث يحق له التصويت لمرشح واحد او تقسيم الأصوات بين من يختارهم من المرشحين. وفي شركات المساهمة الخاصة التي تكون محدودة العضوية، فإنه غالباً ما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بالتوافق بين المساهمين.

تتسع مهام مجلس الادارة لتشمل عدداً كبيراً من المهام بناء على الصلاحيات الممنوحة له في لائحة الشركة، وما يصدر من توجيهات من جانب المساهمين. ومن الأفضل دائماً النص على سلطات مجلس الإدارة في قوانين الشركات، وبالعدم يتم تحديدها بواسطة المساهمين ولائحة الشركة.

هناك متطلبات وشروط معينة في عضو مجلس الإدارة تحددها لائحة الشركة. وهذا نظراً للدور الكبير والمحوري لعضو مجلس الإدارة، فهو مسئول عن تنفيذ الجزء الأكبر من الحوكمة داخل الشركة. أهم هذه الشروط التي يجب أن تنطبق على عضو مجلس الإدارة هي، ان يبلغ السن المطلوبة وفقاً للقانون او لائحة الشركة وفي الأغلب هي ٢١ عاما. وهناك شرط هام جداً هو ألا يكون قد سبقت ادانته بجريمة مخلة بالشرف والأمانة.

وبما ان عضو مجلس الإدارة يعتبر في علاقة ائتمانية مع الشركة fiduciary relationship فإنه ملزم بمعايير سلوكية عالية وأن يتعامل مع الشركة بمقتضي الأمانة والنزاهة وحسن النية honesty, fidelity and utmost good faith. ومن الالتزامات التي تترتب على عضو مجلس الإدارة بحكم العلاقة الائتمانية مع الشركة، عدم التربح لمصلحته الشخصية من اي مشروع يعرض عليه لمصلحة الشركة أو يوافق عليه. لأن عضو مجلس الإدارة يجب أن يكون اعتباره لمصلحة الشركة فقط وتركيزه عليها، ولا يجوز له ان يحقق مصلحة شخصية من أعمال الشركة حتى إذا لم يتسبب ذلك في ضرر للشركة. وايضاً يلتزم بعدم منافسة الشركة، اذ لا يجوز له ان ينشئ عملاً اخر منافس للشركة التي يعمل عضواً لمجلس إدارتها. ويجب عليه الإفصاح عن أي مصلحة شخصية له في أي مشروع معروض على مجلس الإدارة، وفي هذه الحالة يجب عليه عدم المشاركة في التصويت على المشروع في مجلس الإدارة. باختصار يجب على عضو مجلس الادارة بصفة عامة البعد عن تضارب المصالح conflict of interest ويقصد به أي وضع قد يفرض عليه أن يختار بين مصلحته الخاصة او مصلحة الشركة، فيجب عليه دائما أن يختار مصلحة الشركة.

ومن المحاذير التي توضع أيضاً تقييد عضوية مجلس الإدارة بفترة محددة كان تكون لمدة سنتين او ثلاثة، مع الإشارة للحد الأقصى للتجديد للعضو. ونشير الي أن عضوية مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة ينظر إليها بحرص أكثر من شركات المساهمة الخاصة. ويرجع السبب في ذلك الي ان الفصل بين الملكية والادارة يكون أكثر وضوحاً في شركات المساهمة العامة، مما يعني ان هناك حاجة أكبر للنزاهة والشفافية لبعد المساهمين عن الإدارة وعدم مقدرتهم على مواكبة تصرفات الإدارة عن قرب. لذلك يكون الضمان هو شخصية عضو مجلس الادارة وتميزه بالنزاهة والتزامه بالشفافية وبكل ما يمليه عليه الواجب الائتماني. والسبب الثاني هو أن شركات المساهمة العامة هي شركات

ذات عضوية كبيرة وقد تضم آلاف المساهمين وكلما كان عدد أصحاب المصلحة في اي عمل بإعداد كبيرة كلما كان الاهتمام ووضع الضوابط أوجب. والسبب الثالث هو ان شركات المساهمة العامة تقوم بأدوار هامة في دفع عجلة الاقتصاد القومي لضخامة رأس مالها وبالتالي أهمية المشاريع التي تقوم بها.

وبما ان الشركات التي تؤسسها او تساهم فيها الحكومة غالباً ما تكون شركات مساهمة عامة، فإن تدخل الجهات الحكومية في وضع الضوابط لمجالس إدارات شركات المساهمة العامة يكون أكبر من تدخلها في شركات المساهمة الخاصة. ومن الأمثلة لذلك في دولة الإمارات، فقد صدرت العديد من اللوائح والقرارات من مختلف الجهات وجميعها تعزز أهمية الحوكمة في شركات المساهمة العامة وتنص على موجهات واشتراطات لاتباعها من قبل هذه الشركات. ومن هذه الموجهات الدليل الصادر عن دائرة القضاء لمجلس الادارة في شركات المساهمة العامة. من الضوابط التي يضعها هذا الدليل انه لا يجوز لأحد ان يكون رئيساً لمجلس الإدارة او نائباً له في أكثر من شركتين في الدولة. كما لا يجوز ان يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة. كما يجب ان نوضح ما سبق ان ذكرناه، وهو ان التوجيهات المتعلقة بالحوكمة في الشركات العامة تختص بإصدارها هيئة الأوراق المالية والسلع.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها أمام القضاء ويوقع نيابة عنها. ولرئيس مجلس الإدارة تفويض صلاحياته للغير، وغالبا ما يفوضها لمدير الشركة او الرئيس التنفيذي، الذي بدوره يصدر قراراً بتفويض الصلاحيات على مستوى كل الوظائف في الشركة. إن تفويض الصلاحيات هو من متطلبات الحوكمة السليمة، فهو يضمن انسياب العمل بصورة جيدة، ويوضح الإجراءات السليمة ومن هو المسئول عن كل إجراء، وبالتالي يشكل اساساً للمسئولية والمحاسبة.

بالنسبة لنطاق المسئولية فان رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس مسئولين تجاه الشركة وتجاه المساهمين والغير عن جميع أعمال الغش واساءة استخدام السلطة، وسوء الادارة.

مجلس الإدارة يتولى رسم السياسة العامة للشركة وخططها المستقبلية، كما يتولى التخطيط للموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطط على المدى القريب والمتوسط والبعيد. كما يختص مجلس الإدارة بإبداء النصح والرأي للإدارة التنفيذية حول مختلف المواضيع، ويبت ويقرر في شأن ما يتم عرضه عليه من الإدارة التنفيذية. ويختص مجلس الإدارة ايضاً بإصدار اللوائح الداخلية للشركة مثل لائحة شئون العاملين واللائحة المالية. وتعرض عليه تقارير الاداء للشركة في مختلف انشطتها، ويوجه بما يراه مناسباً في شأنها. لذلك فان مجلس الإدارة يعتبر محور الحوكمة بالنسبة للشركة وتصدر عنه كل التوجيهات والقرارات المصيرية. كما أن مجلس الإدارة يجب أن يجيز القرارات التي سترفع للجمعية العمومية قبل رفعها إليها، أي ان مجلس الإدارة هو من يحيل للجمعية العمومية ما يدخل ضمن اختصاصها مثل إجازة الحسابات الختامية وتوزيع الأرباح.

من اختصاصات مجلس الإدارة في نطاق الحوكمة ايضاً، تشكيل المجالس الفرعية. هذه المجالس تكون متخصصة في مجالات معينة تساعد مجلس الإدارة في دراسة الأمور التي تعرض عليه مما يسهل عليه اتخاذ القرار بشأنها.

ج/الأدوات القانونية والإدارية لتسيير الشركة والتي تصدر عن إدارة الشركة واقسامها

تكون للشركة إدارة تنفيذية على رأسها رئيس تنفيذي او مدير عام، وقد تختلف التسمية من شركة إلى أخرى. يتم تعيين الرئيس التنفيذي من قبل مجلس الإدارة ويكون مسئولاً أمامه عن أداء جميع واجباته الوظيفية، وعن أداء التكليفات التي تصدر اليه من مجلس الإدارة. يصدر مجلس الإدارة تفويضاً power of attorney للرئيس التنفيذي حيث يفوض المجلس بموجبه للرئيس التنفيذي جميع الصلاحيات المتعلقة بالإشراف على أداء أعمال الشركة ذات الطابع اليومي والتي لا تدخل ضمن سلطات وصلاحيات مجلس الإدارة أصالة.

يصدر الرئيس التنفيذي بدوره قراراً بتفويض الصلاحيات داخل الشركة. وقد يكون الرئيس التنفيذي مخولاً بموجب التفويض الصادر اليه بتفويض الغير مباشرة برأيه، أو يتوجب عليه الرجوع لمجلس الإدارة وذلك حسب نوع التفويض الممنوح له من قبل مجلس الإدارة، وما إذا كان يعطيه حرية التصرف في تفويض الغير او يلزمه بالرجوع اليه واخذ الموافقة على ذلك. ومن مسئوليات الرئيس التنفيذي أيضا تكوين مجالس او لجان داخلية تتولى النظر في مختلف شئون الشركة وفقا لتخصصاتها، وذلك لضمان حسن سير العمل وأعمالاً لتوزيع الصلاحيات والمسئوليات.

المطلب الثاني: قواعد الحوكمة ومكوناتها في مؤسسات القطاع الحكومي المستقلة

لا تختلف الحوكمة في القطاع الحكومي عن الحوكمة في القطاع الخاص على وجه العموم. كما ذكرنا فان عجلة الاقتصاد تديرها الدولة عن طريق شركات المساهمة العامة في غالب الأحيان، وهي بالتالي لا تختلف من حيث الحوكمة عن الوصف الذي اوردناه في حديثنا السابق عن حوكمة الشركات عموماً.

الدولة تتدخل في شركات المساهمة العامة تحديداً لفرض بعض القيود الإضافية التي تتناسب مع متطلبات المصلحة العامة التي تمثلها هذه الشركات. فهي من ناحية تمثل في معظم الدول الشكل القانوني الغالب لشركات القطاع الحكومي، ومن ناحية أخرى، ان لم تكن مملوكة للدولة أو تساهم فيها الدولة، فهي تضم قاعدة عريضة من المساهمين تكون مصالحهم جديرة بالحماية.

أما فيما يختص بالمؤسسات العامة المستقلة، فهي تنشئها الدولة لتقديم خدمة معينة للمواطنين، وفي ذات الوقت تعمل على اساس ربحي يدر عائدً للدولة. وبهذا فهي تختلف عن الهيئات التي تعمل على أساس خدمي بدعم من الدولة دون اعتبار للربح. وتمنح المؤسسات العامة الاستقلالية لأن ذلك يعطيها القدرة على تنفيذ مهامها بكفاءة أكبر دون الوقوع تحت طائلة الروتين الحكومي. من الناحية الهيكلية فإن هذه المؤسسات تتكون عضويتها من جهات حكومية محدودة تدفع رأسمالها، ويفترض ان يكون ذلك بولاية من وزارة المالية. وقد تنشأ هذه المؤسسات بموجب نظام أساسي إذا كان هناك قانون رئيسي موحد يستند اليه النظام الأساسي، أو قد تنشأ بموجب قانون منفصل لكل مؤسسة في بعض الحالات إذا رأى المشرع ذلك بحسب الحال والنظرة التشريعية. وعموماً فان الأمر يختلف من بلد لآخر.

تكون لكل من هذه المؤسسات شخصية اعتبارية منفصلة وصفة تعاقبية وذمة مالية. ويحتوي النظام الأساسي أو قانون تأسيس هذه المؤسسات على جميع متطلبات الحوكمة فهي تنص على نوع نشاط المؤسسة وكيفية القيام به. كذلك

تنص على شروط تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، واجبات مجلس الإدارة وصلاحياته، والأحكام المالية والإدارية للمؤسسة.

تنعقد سلطة اصدار اللوائح الداخلية مثل لائحة شئون العاملين ولائحة المشتريات واللائحة المالية لمجلس الإدارة وهو شبيه بالوضع في الشركات. وتشكل هذه اللوائح حجر الزاوية في حوكمة المؤسسة، لأنها تنص على إجراءات المشتريات من مناقصات بأنواعها، وأيضا إجراءات البيع من مزايدات للحصول على أفضل الأسعار وإجراءات تضمن الشفافية والنزاهة. كما ينص القانون أو أمر التأسيس على كيفية تعيين المدير العام أو الرئيس التنفيذي، حسب ما يسمى، وكل ما يتعلق بممارسته لسلطاته في إدارة المؤسسة.

وعلى الرغم من أن الحوكمة في القطاع العام تتشابه مع حوكمة الشركات في القطاع الخاص في أهدافها ومكوناتها ودعوتها الي مبادئ الشفافية والافصاح، فان الحوكمة في القطاع العام تشمل أيضا تطبيق مبادئ أشمل في سيادة القانون والمحاسبة والمساءلة والحفاظ على المال العام. كما وأنها تستفيد من زخم مشاركة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في صياغة وإعداد السياسة العامة واتخاذ القرارات وتنفيذها.

المبحث الرابع: قواعد مراقبة الامتثال

المطلب الاول: تعريف الامتثال

الامتثال لغة يعني الالتزام، اي اتباع امر معين كما يجب أن يكون ووفقاً لمقتضيات هذا الأمر. والامتثال يستنتج منه صدور توجيهات أو أوامر معينة من جهة ما كمرحلة أولى، ثم تلت هذه التوجيهات مرحلة أخرى قوامها العمل على الالتزام بتلك التوجيهات وتنزيلها الى أرض الواقع كما جاءت دون زيادة او نقصان.

أما من حيث المعني المهني الاصطلاحي فان معنى الامتثال يغطي المعني اللغوي، ويتجاوزه الي بعض المدى. لأن الامتثال من حيث المعنى المهني يعني الالتزام والانصياع لما ورد من توجيهات في شكل قوانين أو لوائح أو قرارات أو غيرها من ادوات تشريعية موجهة. أي انه يعني التصرف وفقاً للنظام القانوني أو التشريع في بلد أو مؤسسة أو شركة أو غيرها.

لكن مفهوم الامتثال في الممارسة يتجاوز ذلك، ليشمل كل ما يساعد على تنفيذ تلك التوجيهات على الوجه السليم. لذلك فان الامتثال يشمل تطبيق ومراقبة أنماط السلوك السليم التي تساعد على الوصول لتنفيذ التوجيهات، كذلك يشمل تقييم المخاطر، أي القيام بدور مساعد وتمهيد الطريق نحو الوصول إلى تنفيذ تلك التوجيهات بطريقة آمنة ومضمونة.

الفرع الأول: مراقبة الامتثال كوظيفة

من الناحية الوظيفية فقد عرفت الورقة الصادرة عن لجنة بازل مراقبة الامتثال في المصارف على أنها وظيفة مستقلة تقوم

بتقديم النصح والارشاد والمراقبة ورفع التقارير حول مخاطر الامتثال في المصرف، والتي تتضمن مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك والممارسات المطبقة. وغني عن القول ان وظيفة مراقبة الامتثال تقوم بذات المهام في مختلف المرافق بوجه عام مع مراعاة الفروقات التطبيقية فقط. ومن هذا يتضح أن مراقبة الامتثال هي وظيفة ضمن الهيكل التنظيمي وقد تتكون من موظف واحد أو وحدة تتألف من عدد من الموظفين وهذا يتوقف على حجم المرفق ومدى توسع وتشعب الأعمال والمهام التي يقوم بها.

التشريعات التي يجب الالتزام بها لا تتعلق فقط بالتشريعات الخاصة بالمرفق بصفة مباشرة، بل تشمل أيضاً جميع التشريعات ذات الصلة الصادرة من الدولة إضافة الى قواعد السلوك المهني. ومن الأفضل أن يتم حصر وتحديد جميع التشريعات من قوانين ولوائح وقرارات سواءً كانت خارجية صادرة عن الدولة أم داخلية خاصة بالمرفق، حتى تسهل عملية مراقبة الامتثال. كما أنه يمكن أن تؤسس مراقبة الامتثال كوحدة مركزية أو، في حالة تشعب الأعمال، يمكن أن يخصص موظف أو أكثر لكل فرع أو وحدة معينة من المرفق.

هناك ضرورة وأهمية قصوى لاستقلالية وظيفة مراقبة الامتثال حتى لا يحدث تدخل في أعمالها من قبل الإدارة العليا او الادارات المختلفة. وفي هذا الصدد فان تبعيتها لمجلس الإدارة تحقق لها قدراً من الاستقلالية، لأن مجلس الإدارة بطبيعته جهة إشرافيه وتتولي الرقابة على الإدارة العليا. عليه فان تبعية مراقبة الامتثال لمجلس الادارة يكون فيه نوع من الدعم والمؤازرة والبعد عن تغول الإدارة العليا للشركة. كما ويجب تفادي الازدواجية في المهام، حيث أن موظف الامتثال يجب أن يكون متفرغاً لهذه المهمة ولا يكلف بأي عمل اخر.

الفرع الثاني: مراقبة الامتثال والحوكمة

أوضحنا ان الحوكمة هي مجموعة من التشريعات والنظم والإجراءات التي توضع لضمان حسن إدارة المرفق المعين، أياً كان نوع المرفق ومهامه. كما ذكرنا أن حسن الإدارة وتحقيق مقاصد الحوكمة يقوم على الالتزام بقيم الأمانة والنزاهة والشفافية، لذلك فإنه لابد من وجود آلية معينة تضعها وتنفذها الجهة المختصة للتأكد من مراعاة هذه القيم التي هي من الأهمية بمكان لتؤتي الحوكمة أكلها.

ومن ناحية أخرى، فان الامتثال لا يعني فقط بالنظر الي النتائج، بل يعنى أيضاً بمراقبة المسار المتبع أثناء القيام بعمل ما، والتنبيه الي المخاطر والمخالفات التي قد تحدث أثناء هذا المسار حتى يمكن الوصول إلى أهداف الحوكمة على النحو المبتغى. ومن هنا تتضح لنا العلاقة بين الحوكمة ومراقبة الامتثال.

إن الوصول الى الحوكمة السليمة كهدف مبتغى، لا يتحقق الا في ظل وجود نظام محكم لمراقبة الامتثال. لأن حدوث الأخطاء والمخالفات أثناء تنفيذ أي عمل من شأنه ان يعيق تحقيق الأهداف، وإذا لم تتم معالجة هذه الأخطاء أولاً بأول في الوقت المناسب فإن النتيجة الحتمية هي تراكم الأخطاء والمشاكل بصورة تهز وضع المرفق المعني، لاسيما في النواحي المالية والإدارية. ويؤدي ذلك بالضرورة إلى ضعف قدرة المرفق عن القيام بدوره في زيادة الإنتاج او تقديم الخدمات بمعدلات وصورة مرضية، هذا ناهيك عن أن تلك المخاطر قد تهدد كيان المرفق نفسه ويصبح مهدداً بالانهيار.

اذن نحن إزاء تشريعات ونظم وإجراءات كانت نتاج الحوكمة، وضعت بهدف الوصول إلى الكفاءة في إدارة المرفق المعني، وأن تنفيذ هذه التشريعات والنظم والإجراءات بصورة تحقق أهدافها يتطلب معايير قانونية وإدارية، مهنية وسلوكية معينة. فهنا يأتي دور مراقبة الامتثال للتأكد من التطبيق السليم لهذه المعايير المهنية والسلوكية. اذ أنه بدون التأكد من مراعاة هذه المعايير فإن الوصول إلى أهداف الحوكمة يصبح مشكوكاً فيه بدرجة كبيرة. لأنه لا يكفي وضع التشريعات والنظم والإجراءات ان لم يتم تطبيقها بالصورة المثلى. عليه فانه من الاولويات ان يتم التأكد من هذا التطبيق السليم وذلك باتباع الوسائل الفعالة ووضع المعايير السليمة التي بواسطتها يتم تقييم المخاطر والتحسب لها وقياس درجة الكفاءة المهنية والسلوكية أثناء التنفيذ للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير التي تم وضعها.

ومن هنا يتضح ان تقييم المخاطر هو عنصر أساسي تقوم عليه مبادئ الامتثال. اذ أنه عن طريق تقييم المخاطر يمكن كشف الثغرات واماكن الخلل والصعوبات المتوقعة. ويمكن نتيجة لهذا التقييم وضع وسائل لتلافي أو تقليل آثار المخاطر المتوقعة، وهذا بدوره يساعد في وضع المعايير المهنية والسلوكية التي تحدثنا عنها.

المطلب الثاني: مسوغات وأهمية مراقبة الامتثال

تكمن أهمية مراقبة الامتثال في الكشف عن السلوك غير المقبول الذي قد يفضي الي خسائر مالية او يؤدي للتأثير السلبي على سمعة المرفق ووضع حد لهذا السلوك. وبالذات في قطاع المصارف والأعمال التجارية التي تعتبر فيها السمعة من الأدوات الهامة التي تمتلكها المنشأة او المرفق. كما أن الامتثال قد أصبح ضرورة بحكم القانون في بعض المجالات كالامتثال لقوانين مكافحة تمويل الارهاب وغسيل الأموال.

ان عدم تطبيق مبادئ الامتثال يؤدي إلى تزايد الفساد مثل الرشوة والاحتيال على الأنظمة وغيرها من الممارسات غير المشروعة من جانب القائمين على أمر المرفق عندما يعلمون بضعف الرقابة على الامتثال. وهذه من الأمور التي تؤثر بشكل مباشر على وضع الحوكمة في المرفق وتضيع هيبة الوظيفة فيه، حيث يصبح التربح والكسب غير المشروع هو الهدف لدى الموظف ويتم تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة التي يفترض ان يقوم المرفق على خدمتها. كما أن عدم تطبيق مراقبة الامتثال يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الفرص. كمثال لذلك، في التعامل مع المناقصات حيث يمكن أن تتم المحاباة وتمييز من لا يستحق وارساء العطاء عليه لأجل مصلحة يحصل عليها القائم بأمر العطاء في المرفق المعني. وهذا مما لا يمكن حدوثه ذا اتبعت اجراءات صارمة لمراقبة الامتثال في أمور المشتريات والتعاقدات والحرص على الشفافية في التعاقد مع اتباع الإجراءات السليمة والتدقيق عليها من قبل المختصين. وهذه كلها تندرج تحت مهام مراقبة الامتثال.

المطلب الثالث: مهام وتطبيقات مراقبة الامتثال

كما اوضحنا فان قواعد مراقبة الامتثال تعتبر الحامي والضامن للتطبيق السليم للحوكمة وبالتالي للوصول إلى النتائج المرجوة من تطبيقها. وبدون امتثال محترف قائم على أسس سليمة، يصبح من الصعوبة بمكان الوصول إلى غايات الحوكمة، مهما كانت لدينا من تشريعات ونظم وإجراءات.

الفرع الأول: مهام مراقبة الامتثال

المهام الأساسية لمراقبة الامتثال تتمثل في:

-تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر وتقديم النصح بشأنها، ورفع التقارير للجهة المسئولة حول هذه المخاطر.

-تقييم عمل الإدارة العليا وجميع الأقسام والوحدات والتحقق من أن العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة، وأن الإنجاز يتم بكفاءة وفي الوقت المحدد. وهذا يتضمن مدى التزام الإدارة العليا والأقسام بالسياسات والإجراءات الداخلية وبالتشريعات.

-النصيحة والارشاد لجميع وحدات المرفق من الإدارة العليا وما دونها من أجل التطبيق الامثل للتشريعات وقواعد السلوك المهني وغيرها.

-تزويد الإدارة العليا بالنتائج التي يتم التوصل إليها في حالة التحقيق حول حدوث خرق لقانون او لسياسات معينة ووضع التوصيات اللازمة للحد من المخاطر المترتبة على ذلك.

-التقييم المستمر لإجراءات وارشادات الامتثال وكشف اي قصور بها ووضع المقترحات المناسبة لإجراء التعديلات.

-تعريف وتقييم المخاطر التي قد تنتج عن نشاط جديد أو خدمة جديدة ينوي المرفق طرحها او الدخول فيها.

-تثقيف الموظفين حول موضوع الامتثال وإعداد إرشادات مكتوبة بهذا الخصوص، مثل وضع دليل للامتثال يتناسب مع حجم وطبيعة عمل المرفق.

الفرع الثاني: تطبيقات مراقبة الامتثال

تشكل قواعد السلوك المهني أهمية كبرى في مهام الامتثال. فهي توجه الموظفين للمحاذير التي يجب تفاديها

مثل استلام أي تسهيلات او هدايا او عطايا قد يقصد منها التأثير على الموظف للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل على وجه غير قانوني. ويجب أن يتم ارشاد الموظفين الي ما هو مقبول وغير مقبول من السلوك. كذلك يجب ارشاد الموظفين الى كيفية التعامل مع المعلومات التي تخص المرفق والمحافظة عليها. لأن المعلومات يجب أن يتم تصنيفها الي درجات، معلومات تتاح للجميع داخل وخارج المرفق، معلومات تتاح داخل المرفق فقط، معلومات سرية تتاح فقط للذين يحتاجون للتعامل معها، ومعلومات عالية السرية تتاح لأفراد معينين داخل المرفق. وأهم أنواع المعلومات هي التي توضح الطرق والوسائل المستخدمة في الإنتاج في القطاعات الحيوية مثل شركات النفط والغاز، فهذه المعلومات عالية السرية يمنع منعا باتاً تسريبها باي شكل كان، تحت طائلة المحاسبة للموظف.

وإذا كانت هناك حاجة لمشاركة هذا النوع من المعلومات مع جهة أخرى لأغراض مناقشة مشروع مشترك على سبيل المثال، فإنه يجب أن يكون ذلك في ظل اتفاقية للمحافظة على السرية confidentiality agreement. تصف هذه الاتفاقية بشكل مفصل المعلومات السرية التي تشملها الحماية، وتحدد كيفية التعامل مع هذه المعلومات السرية التي

يتم تبادلها، ومن هم الاشخاص، على وجه التحديد، الذين يمكن مشاركتهم هذه المعلومات واطلاعهم عليها، إضافة إلى النصوص القانونية الأخرى.

ومن التطبيقات الهامة لمراقبة الامتثال التأكد من عدم لجوء الموظفين الي التربح بأي شكل من الأشكال على حساب الوظيفة. من أشكال ذلك، تقاضي العمولات مقابل تسهيلات يقدمها الموظف لمنح الفرصة لمن لا يستحق كما في حالة العطاءات. لابد من أحكام الرقابة على هذا النوع من السلوك لأنه بالغ الأثر على جودة الخدمة التي يتلقاها المرفق، حيث تحرم المرفق من فوائد التنافسية التي ما أوجدت الا للتحفيز على تقديم الاجود من حيث السعر والاتقان، وتتاح الفرصة المرفق ليختار الأفضل. لكن الرغبة في التربح غير المشروع، مع وجود الفرصة لذلك في حالة عدم أحكام الرقابة، تغري ضعاف النفوس للتربح من هذا الوضع. وهذه من الممارسات بعيدة الأثر كما أسلفنا وتضر ضرراً بليغاً بالاقتصاد إذا ما تركت لتستشري، لما فيها من إهدار للمال العام دون حصول الجمهور على الخدمة المتوقعة، أو الحصول على خدمة (سلع او منشآت غالبا) بالغة السوء. وإضافة للإهدار الذي حدث في العطاء قد تتكرر الأعطال وتكون هناك حاجة مستمرة للصيانة، وقد تحدث كوارث واضرار للبشر وللبيئة من جراء هذا النوع من الفساد.

وتلعب المنافسة غير المشروعة أيضا دوراً بارزاً في الاضرار بالمصلحة العامة. وتحدث عندما يستغل الموظف وضعه في المرفق وامتلاكه لمعلومات حساسة مثل قائمة العملاء، فيتجه لاستغلال هذه المعلومات لمصلحته الشخصية وذلك بتأسيس عمل خاص به يستخدم فيه المعلومات التي استحوذ عليها من المرفق. بذلك يكون الموظف قد مارس نوعاً من المنافسة غير المشروعة ونتج عنها التربح بغير وجه حق من وظيفته. ويعتبر الموظف بهذا الفعل قد أخل بواجبه في العمل لمصلحة المرفق فقط دون سواه.

كما يجب التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح conflict of interest لدى الموظف. وهو أن تكون للموظف مصلحة خارجية خاصة به تتعارض مع واجبه نحو الشركة وبالتالي فهي تتعارض مع مصلحة المرفق. يجب إقرار الموظف وافصاحه عن أي تضارب مصالح بالنسبة له ليترك للمرفق تقييم الموقف بناء على ما يقدمه الموظف من معلومات، حتى لا يؤثر ذلك على عمل المرفق ويكون مدخلاً للفساد والتربح غير المشروع.

ما ذكرناه في الفقرات السابقة يشكل واجب والتزام الموظف نحو المرفق. وهذا الواجب هو ذو صفة ائتمانيه حيث ينشا بحكم امتلاك الموظف لمعلومات وبيانات وموجودات مادية، يجب عليه استخدامها لأداء مهامه الوظيفية، ويحظر عليه استخدامها لتحقيق أي منفعة شخصية له. وإذا اساء الموظف استخدام ما تحت يده من ممتلكات المرفق فانه يكون قد أثرى بشكل غير مشروع، ويكون عليه رد جميع ما اكتسبه للمرفق، مع جواز مساءلته تأديبياً وجزائياً على فعله وفقاً للوقائع والظروف.

من الضرورة بمكان وضع لائحة داخلية للمرفق تتعلق بسياسات الامتثال، كما ويجب على موظف الامتثال عقد تدريب للموظفين بصفة دورية لشرح اللائحة والتأكد من استيعابهم لمحتوى التدريب وللإرشادات. كما وان وجود وسيلة للإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات whistleblowing تجعل الجميع يستشعرون روح المسئولية لحماية المرفق من الممارسات الغير قانونية ومن كل اشكال الفساد.

من الأهمية تشجيع الموظفين وحثهم على اللجوء الى وحدة أو موظف الامتثال أو الإدارة القانونية عند حاجتهم لأي شرح أو لاستجلاء أي غموض والاجابة على أي استفسارات.

ويجب الانتباه الي الفرق بين مراقبة الامتثال والتجسس. لأن مراقبة الامتثال لديها منهجية معينة يجب اتباعها بحيث تراعي خصوصية العاملين في المرفق وتوازن بينها وبين المصلحة العامة. عليه فإنه يجب اتباع الممارسات المعتمدة والمتبعة عالمياً في مراقبة الامتثال، والاستعانة بتجارب الدول الأخرى. ويشمل ذلك الضوابط والسياسات التي تنظم مراقبة الامتثال، وتدريب المعنيين عليها للتأكد من استيعاب حسن تطبيقها. وذلك حتى لا يتم تجاوز الخط الفاصل بين مراقبة الامتثال والتجسس وحتى لا يرتكب موظف مراقبة الامتثال مخالفات توقعه تحت طائلة القانون مثل انتهاك الخصوصية.

المبحث الخامس: الحكم الرشيد تعريفه ومعاييره وعناصره

المطلب الأول: ما هو الحكم الرشيد

يرد ذكر الحكم الرشيد بصفة متكررة عند الحديث عن التنمية بأنواعها سواء كانت تنمية بشرية أم اقتصادية أم غيرها. كما يرد أيضا في الحديث عن العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون. كل هذه القيم والمعاني، هي في واقع الأمر هي النتاج والمحصلة لانتهاج نهج الحكم الرشيد. أما الحكم الرشيد من حيث هو يقصد به الوسائل والأساليب التي توصلنا الي تحقيق هذه المعاني السامية التي تصب في النهاية في العيش الكريم والرفاهية للمواطن.

ويعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد بأنه "الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. ويبدو جلياً ان هذا المفهوم يتسع ليشمل أجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني". ويشير هذا التعريف الي قواعد السلوك وشكل المؤسسات وأساليب العمل المتبعة بما تتضمنه من قواعد للسلوك.

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه هو محصلة تكاتف الجهود بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق اليات تمكن هذه الاطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل تحجيمها في حدود ضيقة.

وبالرجوع الي التعريفات السابقة يتضح ان كلاً منها يركز على ناحية معينة ويغفل نواح أخرى. على أنه يمكن الجمع بينها في تعريف شامل. وهذا التعريف هو أن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور أخرى، بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالاً ومنصفاً ويعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على اساس واسع من توافق الآراء في المجتمع، تسمع فيه أصوات أصحاب المصلحة بالذات الفئات الأكثر ضعفاً وفقراً في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية.

نعلم ان الناس تختلف أحوالهم وتركيبتهم النفسية وأمزجتهم، وقد يميل الإنسان للطمع وايثار النفس، والحكام ليسوا استثناء من هذه الفطرة البشرية. ومن ناحية اخرى، فقد يكون الحاكم عادلاً ونزيها بطبعه لكن طريقة الحكم لا تمكنه من تقديم الأفضل وتحد من قدراته ونواياه الطيبة. لذا فان الحكم الرشيد يمثل مجموعة من الطرق والوسائل المثلى

التي تتخذ بها القرارات، وبالتالي يدار بها الحكم، وهذه الطرق والوسائل تبقى راسخة ولا تتأثر بتغير الحكام ولا تتأثر بالطبيعة الشخصية للحكام وأمزجتهم بل هي تجبر الجميع أن يدور في فلكها ويعمل وفق مقتضياتها. عليه ان المعيار لتحديد الحكم الرشيد هو معيار موضوعي ينظر في انطباق عدد من الصفات الموضوعية في نظام الحكم لتقرير ما إذا كان هذا الحكم رشيداً أم لا.

تطبيق مبادئ الحكم الرشيد يصب في مصلحة الحكام والمحكومين. من ناحية الحكام فإنه يقدم لهم اطاراً للحكم، وهو بهذا يجنبهم استخدام الأهواء والنزعات الشخصية في اتخاذ قراراتهم، وهذا في حد ذاته يشكل سياجاً حامياً للحاكم، يحصنه من اي نتائج غير مرغوب فيها. حيث أن اتباع إجراءات ومنهجية الحكم الرشيد يقف مدافعاً عن الحاكم في حالة الاخفاق وعدم التوفيق وهو وارد. على عكس الاخفاق وعدم التوفيق إذا حدث في ظل أنظمة لم يجد الحكم الرشيد إليها سبيلاً، فهنا تتكاثر الظنون وتهم الفساد حتى وان لم تكن تلك التهم على صواب، وذلك لغياب الحكم الرشيد الذي من مميزاته الشفافية وتمليك الحقائق والمشاركة.

الحكم الرشيد يلعب دوراً محورياً في نهوض الأمم والدول، وتحقيق تطلعاتها باعتباره السبيل الأوحد للحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. لقد أضحى العالم قرية صغيرة أصبحت فيها الشعوب الأقل حظاً في التنمية والعيش الكريم تتطلع للحاق بركب الدول التي سبقتها في هذه المجالات لذلك فهي تسرع الخطى للأخذ بأسباب الحكم الرشيد بعد أن أيقنت بأنه كلمة السر في تطور الامم التي سبقتها في الأخذ بأسباب الحرية والعيش الكريم.

يرتبط الحكم الرشيد بالطرق والأساليب المتبعة لإصدار القرارات وتنفيذها. فهو يعنى في المقام الأول بأساليب منهجية تراعي صواب الممارسة، التي لا تعني بالضرورة صواب القرار لكن الهدف الرئيسي منها هو اعمال قيم الشفافية والمشاركة وسيادة القانون.

ان إجراءات صنع القرار الجيدة التي تراعي الشفافية والعدالة والمشاركة، تمنح الطمأنينة والثقة في القرار بحكم ان هذه الإجراءات قد جاءت مستوفية لمقومات الحكم الرشيد وعلى مرأى ومسمع من الشعب. لذلك فان القرارات التي تصدر في ظل الحكم الرشيد تمتاز بأنها تخدم المصلحة الحقيقية وهي المصلحة العامة في الأساس وهي المبتغاة من وراء القرار. وذلك يتم باتباع منهجية تتمثل في اشراك أصحاب الخبرة في مجال القرار المزمع وتحديد مهامهم، لدراسة القرار بصورة مهنية سليمة والوقوف على إيجابياته وسلبياته. كما يتضمن الإجراء اشراك أصحاب المصلحة والمتأثرين بالقرار تحقيقًا لمبادئ الشفافية والمشاركة. إضافة لوضع بروتكولات لممارسات التشاور عن طريق الاجتماعات أو غيرها والاتفاق على كيفية إدارة عملية التشاور.

ومن ناحية أخرى، فان الحكم الرشيد يعترف بأن السلطة هي عبارة عن أمانة يحملها صاحب السلطة وبذلك فعليه استخدامها وفقا لمقتضيات الأمانة. وهي تتمثل في خدمة الشعب ولا يجوز استخدامها لأية اغراض أخرى تتنافى مع هذا الغرض.

المطلب الثاني: معايير وعناصر الحكم الرشيد

يؤمن الحكم الرشيد بخلق أوضاع راسخة ومستقرة قوامها الشفافية والمشاركة والمساءلة والقدرة على التأقلم مع مختلف الظروف. وهذا ما أوضحنا أنه النهج الموضوعي الذي ينأى بمتخذ القرار عن الاعتبارات الشخصية والاجتهادات الأخلاقية في اصدار قراراته.

معايير الحكم الرشيد لها أربعة أبعاد او مجالات، البعد السياسي او والبعد الاقتصادي، والبعد الإداري، والبعد الشامل للحكم الرشيد.

البعد السياسي هو ما يتعلق بطبيعة النظام ومدى ملاءمته وتناسبه مع المجتمع وقابليته للمساءلة. كما يختص باليات **اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة. فالدولة يجب أن يكون لها جهاز تشريعي** مستقل يستطيع المواطنون ان ينتخبوا ممثليهم فيه بحرية، وجهاز تنفيذي وجهاز قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي. أي أن مبدأ الفصل بين السلطات هو جوهر البعد السياسي للحكم الرشيد.

أما البعد الاقتصادي فهو يتعلق بالسياسات الاقتصادية ومدى تأثر المواطن بها، واستفادته منها ومشاركته فيها.

البعد الاداري يتعلق بنوعية الإدارة ونظام تطبيق السياسات من خلال مختلف مؤسسات الحكم. والتي يجب أن تتصف بالكفاءة والاستقلالية والمساءلة والشفافية. كما تعني بنوعية الخدمة التي تقدمها، وتفاعلها مع المواطنين واحتياجاتهم. كما يتعلق البعد الإداري بالقدرة على الولوج الي الإدارة الإلكترونية.

اما البعد الشامل، فهو يجمع كل مكونات الحكم الرشيد في بوتقة واحدة. ويعني باللبنات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، والمحافظة أيضاً على بيئة تضمن مستوىً عال من الخدمات الصحية والحرية والأمن، حيث تؤدي إلى مستوى معيشة أفضل بالنسبة لجميع أفراد المجتمع. وهو أيضا يهتم بالتنمية التي تضمن رفاهية الاجيال الحاضرة وتحفظ حق الاجيال القادمة او ما يعرف بالتنمية المستدامة. ان العلاقة بين التنمية والحكم الرشيد تعتبر علاقة عضوية، وغياب الحكم الرشيد يوفر الظروف لإجهاض الجهود والطاقات والموارد التي تستخدم في التنمية.

من حيث المحتوى الفعلي لمعايير الحكم الرشيد، ولتقريب الصورة بشكل أفضل، دعونا نتحدث عن ماهي معايير الحكم غير الرشيد، أو الحكم السيئ. يتصف الحكم السيئ بغياب سيادة القانون وعدم اتباع القانون كمنهج للعدل إنما يسخر القانون لمصلحة فئة معينة، ويكون سيفاً مسلطاً على جزء من الشعب، ويتم تجاهله ولا يطبق إذا كان في غير مصلحة أصحاب الحظوة والنفوذ. كما يمتاز الحكم غير الرشيد بعدم الشفافية وحجب المعلومات، حتى يعيش الشعب في ظلام ولا يعلم بالفساد الذي يحدث، وايضا عدم الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وخاصة بين المال العام والمال الخاص.

ويمتاز الحكم غير الرشيد أيضاً بسوء إدارة الموارد واهدار جهود التنمية. حيث ضاعت كثير من الموارد بسبب الفساد وحرمت الدول النامية من فرص حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يمتاز بالخلل في الأولويات، حيث لا تأتي التنمية الحقيقية كأولوية بل يتم التركيز على ما يجلب الثراء للفئة ذات الحظوة وبالتالي يتم إساءة استخدام الموارد. اذن فان إرساء دعائم الحكم الرشيد يساعد على الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وتعظيم العائد منها.

وعلى النقيض من ذلك، فان الحكم الرشيد تتوفر فيه الشروط الاتية:

١. الشفافية "transparency"

وهي تعني التدفق الحر للمعلومات وحرية تداولها وتمليكها لكافة القطاعات دون حجب اوحظر او استثناء، وأن تكون جميع المؤسسات وشؤونها تحت نظر المهتمين، حتى يتسنى لهم معرفة ما يدور فيها ومراقبتها. خاصة تلك المعلومات التي تتعلق بإدارة الموارد العامة. وهذا العنصر مرتبط بالمساءلة، حيث يجب على الذين يعملون في إدارة الموارد العامة ان يقدموا تقاريراً عن الاعمال الموكولة إليهم ويخضعون للرقابة والمحاسبة بشأنها.

٢. المسئولية " responsibility "

وهي ان تتحمل أجهزة الدولة كافة، كل في مجاله، مسئولياتها كاملة في تقديم الخدمات وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين مستغلة كل امكاناتها وقدراتها لتحقيق هذا الهدف.

٣. المساواة "equality"

توفير الفرص للجنسين على قدم المساواة، ولجميع المجموعات الأثنية والقبلية والدينية، بحيث لا تكون هناك تفرقة على أساس النوع او الجنس او الدين في الحصول على الفرص بكافة أشكالها. وهذا يعزز من قيم المشاركة والاندماج الاجتماعي، ويمنع التهميش على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية. ويساعد ايضاً على وجود رأس مال اجتماعي قوامه الروابط والشبكات والمنظمات التي يؤسسها الافراد بإرادتهم الحرة على أساس من الثقة والعمل المشترك.

٤. المساءلة "accountability"

تعني ان يكون متخذو القرار خاضعين للمساءلة عبر القنوات التي يحددها الدستور والقانون أو النظم الخاصة بالجهة المعنية، سواء كانت جهة حكومية او قطاع خاص او منظمة مجتمع مدني.

٥. التوفيق بين المصالح "reconciliation of interests"

يعمل الحكم الرشيد علي التوفيق بين المصالح المختلفة للشعب أو المجموعة المعينة وذلك للتوصل الي توافق وقبول شامل على ما هو الأفضل ويحقق مصلحة الجماعة الى أقصى قدر ممكن.

٦.حكم القانون "rule of law"

يجب أن يخضع الجميع لحكم القانون دون تمييز او محاباة، وأن المواطنون سواء أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق. ويجب أن يكون القانون نفسه عادلاً في محتواه، خاصة القوانين المرتبطة بحقوق الإنسان والمتعلقة بضرورات حياة وكرامة الشعب. وأن يصدر القانون عن هيئة تشريعية مستقلة لها كامل صلاحيات التشريع والرقابة على الحكومة.

٧.الفاعلية والكفاءة "effectiveness & efficiency"

يجب أن تعمل المؤسسات المختلفة بأقصى كفاءة، وتحقق أفضل استخدام للموارد المالية والبشرية. وذلك من أجل الحصول على إنتاج عالي الجودة والكمية للاكتفاء وتغطية احتياجات الشعب.

٨. الرؤية الاستراتيجية "strategic vision"

وهي امتلاك القادة والجمهور منظوراً واسعاً للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي الذي تنشأ في ظله هذه الرؤية.

ولقد وضعت هيئة البنك الدولي عدة مؤشرات لقياس مدى تطبيق الحكم الرشيد في مختلف دول العالم. من هذه المؤشرات ١٢ مؤشرات تخص المساءلة العامة و١٠ مؤشرات تخص جودة الإدارة. وتؤخذ عينات من دول مختلفة في الموقع ومستويات الدخل، ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر الي ١٠٠ حسب درجة صلاح الحكم. وتغطي الأسئلة عدة حقول في مؤشرات حيوية تتصل بالمساءلة العامة والمساءلة السياسية وتشمل الحقوق السياسية للأفراد والحريات المدنية، المساءلة الديمقراطية وتنافسية التوظيف. وايضا مؤشر جودة الاداء الذي يقيس درجة الفساد في إدارة الموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ودرجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدي الشعب.

نتائج الدراسة

بنظرة تحليلية الي ما اوردناه في هذه الدراسة نخلص الى النتائج التالية:

أولاً: هناك علاقة وشيجة بين الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين والحكم الرشيد. بحيث تعتبر قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين من الحلقات الهامة في سلسلة الحكم الرشيد.

ثانياً: ان تطبيق قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين في الشركات والمؤسسات سواءً كانت في القطاع الخاص أو الحكومي أو الطوعي، هي أهم خطوة يمكن أن نبدأ بها في سبيل الوصول الى مبتغانا في الحكم الرشيد.

ثالثاً: تطبيق قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين يجب أن يكون من الشمول بحيث يمتد لجميع المؤسسات والمرافق، ليست الحكومية والخاصة فحسب، بل يجب أن يشمل حتى مؤسسات القطاع المدني الطوعي (المنظمات غير الحكومية)، اذ أننا عندما نتحدث عن الحكم الرشيد فالمقصود هو تضافر جميع مكونات المجتمع لأنه لا يصلح المجتمع بتطبيق الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين على بعض المؤسسات وترك البعض الاخر لأن هذا من شأنه أن يخل بمقدرتنا على بلوغ الحكم الرشيد.

رابعاً: ان الحكم الرشيد في أغلبه هو عبارة عن محصلة أو نتاج تطبيق قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين على جميع مرافق الدولة والمجتمع. فاذا كانت تشريعاتنا تعزز من مفهوم الشفافية والمساواة من خلال الحوكمة السليمة، ولدينا من الوسائل ما يمكننا من مراقبة التنفيذ الدقيق لهذه التشريعات من خلال مراقبة الامتثال للقوانين، ولدينا النظام

القانوني والإداري العادل الذي يضع حداً للمخالفات التي يتم اكتشافها ويعاقب عليها، فإننا نكون قد أرسينا دعائم الحكم الرشيد بصورة راسخة ومتينة، بشرط أن يكون تطبيقنا لما ذكرنا قائم على أساس متجانس في كل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بلا استثناء.

خامساً: ان عدم الوصول للتطبيق الأمثل للحكم الرشيد يؤدي الى عدم مناسبة مخرجات الإنتاج أو نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين مع الموارد والإمكانيات التي تزخر بها الدولة، وبالتالي تدني مستويات المعيشة للسكان. والسبب في ذلك يرجع الى الهدر الناتج عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد ووضعها في مكانها السليم نتيجة لسوء الإدارة أو الفساد أو كلاهما. لذا نجد أن المنظمات التي تعمل على معاونة الدول الأعضاء مثل صندوق النقد الدولي، تشجع على الحوكمة السليمة عند تقديم الدعم المالي أو المعونة الفنية. ويتم التركيز على الحوكمة في الكثير من الشروط الهيكلية، وهذا يشمل على سبيل المثال، تحسين الرقابة على الانفاق من المالية العامة، ونشر الحسابات المراجعة للهيئات الحكومية لأنه لا فائدة ترجى من أي إجراءات معونة اقتصادية في غياب الحوكمة وما تدعو اليه من شفافية ونزاهة.

سادساً: من أهم العقبات التي تعترض طريق الحكم الرشيد هي: (1) قلة الوعي بمفهوم الحوكمة، حيث لم تترسخ مفاهيمها في عقول الناس وممارساتهم. (2) عدم وجود القدوة أو المثل الأعلى الذي يوجه عامة الناس الى الطريق السليم بسلوكه. حيث أنه وللأسف نجد أن قمة الهرم في السلطة في بعض البلدان يتبنى الفساد بل ويوفر له الحماية والملاذ الامن وبذلك يصنع نموذجاً سيئاً لبقية الشعب. (3) عدم الاهتمام بالمناهج التعليمية التي تحفز على البحث والاطلاع في جوانب الحوكمة والحكم الرشيد. (4) الممارسات اليومية للناس في بعض المناطق قد يغلب عليها التكسب غير المشروع تحت ضغط صعوبة الظروف الاقتصادية، فأصبحت الكثير من الممارسات والأساليب التي تشكل جرائماً في الظروف العادية، تحدث بمجرى العادة ومقتضى الحاجة دون أن تلفت اليها الأنظار أو تسترعي الانتباه. (5) عدم وجود الأجهزة المؤهلة والاليات الفعالة لممارسة مهام تنزيل الحكم الرشيد الى جميع مستويات الشعب. مثل أن تكون هناك جهات نشطة تضطلع بمسؤولياتها في تلقي شكاوى الفساد وغيره من الممارسات السالبة، والبت فيها واطلاع الرأي العام على المخالفات الخطيرة لتكون عبرة وتبصرة لعموم أفراد الشعب.

التوصيات

عليه فان أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها لتحسين أوضاع الحوكمة ومراقبة الامتثال وبالتالي الحكم الرشيد تكون على النحو التالي:

١. لابد من وضع تشريعات محكمة تلزم جميع مرافق الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بإتباع أصول الحوكمة ومراقبة الامتثال بالصورة السليمة.

٢. يجب أن تكون هذه التشريعات وفقاً لأحدث المعايير الدولية بحيث تجعل الحكم الرشيد راسخاً في جميع ممارسات الدولة، وذلك من خلال الحوكمة الجيدة. ونقصد بذلك القوانين التي تتعلق بمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية مثل القوانين التي تحظر تضارب المَصالح، والتي تلزم بالإفصاح عن الذمة المالية. ويجب تفعيل هذه القوانين بالصورة

المطلوبة والرقابة على الالتزام بها من خلال مراقبة الامتثال. وتشمل التشريعات جميع مستويات التشريع سواء تلك التي تصدر بقوانين عن الجهة التشريعية ام تلك التي تصدر من الجهات التنفيذية مثل اللوائح والقرارات.

٣.مراعاة التنفيذ الفاعل والعادل للتشريعات وإكمال الأجهزة والهياكل اللازمة لتنفيذها من مفوضيات وهيئات لمحاربة الفساد ودعم الشفافية.

٤.عدم تعطيل تطبيق القانون وانفاذه تحت أي مبررات او مسوغات، ومحاربة كل الممارسات السالبة التي تؤدي إلى تعطيل إنفاذ القانون مثل النفوذ والسيطرة وتمكين فئات معينة من أجهزة إنفاذ القانون.

٥. إصلاح أجهزة العدالة بمختلف فروعها واختصاصاتها، ورفع كفاءتها في الأمور التي ترتبط بمحاربة الفساد بأنواعه، وتأهيلها تأهيلاً عالياً مواكباً لأحدث الممارسات العالمية، حتى تتمكن من القيام بدورها كاملاً في بسط سيادة القانون.

٦.تاسيس هيئة أو جسم مركزي تكون مهمته التنسيق بين مختلف المرافق، بالذات التابعة للحكومة، في تنفيذ مقتضيات الحوكمة ومراقبة الامتثال وفقاً للخطة التي يتم وضعها بالتشاور والاتفاق مع تلك المرافق.

٧.بث الوعي بأهمية الحوكمة ومراقبة الامتثال بين موظفي القطاع الحكومي والخاص والطوعي في مختلف المرافق وكل حسب ما يليه من واجبات وظيفية وذلك من خلال دورات تدريبية وسمنارات.

٨. إنشاء أنظمة أو آليات معينة للإبلاغ عن أي ممارسات تخالف مقتضيات الحكم الرشيد مثل الرشوة والتربح وتجاوز القانون، وتكون متاحة للجمهور عموماً. كما تكون هناك أنظمة أخرى في أماكن العمل تتيح للموظفين الابلاغ عن التجاوزات والمخالفات التي تحدث داخل أماكن العمل وفي نطاقه. وفي الحالتين يتم توفير السرية والحماية اللازمة للمتقدمين بالشكاوى أو المبلغين عن وقائع معينة.

٩.تعيين وتدريب عدد كافي من المسئولين والموظفين في كل مرفق للنظر في الشكاوى التي تقدم بموجب البند 8 أعلاه وتقديم التوصيات بشأنها قبل تقديمها للاعتماد من الجهة ذات الاختصاص.

د. عبد العزيز محمد حمد ساتي
خبير القانوني بدولة الإمارات العربية المتحدة
أستاذ محاضر بجامعة الخرطوم ومستشار بوزارة العدل السودانية «سابقاً»

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

• أشرف خليل ميخائيل، أهمية دور المراجعة الداخلية وأطرافها لضمان حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس للحوكمة المحاسبية والإدارية والاقتصادية للشركات، الإسكندرية 2014، ص 182-197

• أحمد فتحي الحلو، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2015

• إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، 203، ص37

• إبراهيم إسماعيل إبراهيم وطيف خالد علي، مهام مراقب الامتثال في المصارف (دراسة مقارنة)، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد 3، 2019

• انهيار انرون، كيف تلاعبت شركة الطاقة الأمريكية بقوائمها المالية، تقرير خاص لموقع أرقام الالكتروني، 2017 www.argaam.com

• بسام بن عبد الله البسام، الحوكمة في القطاع العام، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، 2016

• مدحت محمد محمود ابوالنصر، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، 2015

• محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2017

• محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومحاربة الفساد المالي والإداري، مكتبة الجامعة، الإسكندرية

• محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية، المؤتمر العربي الأول، شرم الشيخ، مايو 2007

• ناصر عارف ومصطفى بدرالدين، الحوكمة في القطاع العام، وكالة انباء الامارات، تقرير خاص، 5 فبراير 2020

• سامح فوزي، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007

• عبد الله إدريس، قانون الشركات السوداني لعام 2015، الطبعة الأولى 2019

• عبد العزيز ساتي، الالتزام القانوني بعدم الاخلال بالثقة في العلاقات التجارية، المجلة العربية للفقه والقضاء، العدد السابع عشر، أكتوبر 1996ص45

• رزان صلاح، معايير الحكم الرشيد، مقال منشور على موقع موضوع الالكتروني، www.mawdoo.com

• خلف عبدالله الوردات، الحوكمة في القطاع العام، على موقع مقال الالكتروني، www.mqqal.com

القوانين:

• القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية لدولة الامارات العربية المتحدة

• القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2000 في شأن هيئة وسوق الامارات للأوراق المالية والسلع

• قانون الشركات السوداني لسنة 2015

• قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994

المراجع باللغة الإنجليزية

• Geoffrey P Miller, The Role of Risk management and Compliance in Banking Integration, University Law and Economics Working, New York, 2014
• P. D. Finn, the Forgotten Trust: The People and the State, Equity Issue and Trends, 1995
• R. Flannigan, the Fiduciary Obligation, Oxford J. L. S, 1989
• Shepherd, Law of Fiduciaries, Toronto, Carswell, 1981

قضايا فكرية
العدد ١٢ | يوليو 2026

حول فشل الفترة الانتقالية في إصلاح المنظومة الأمنية



د. صديق الزيلعي

مدخل:

تميزت ثورة ديسمبر، بأنها أكبر الثورات السودانية، من ناحية الاتساع الجغرافي، وضخامة المشاركين، وصمودها الطويل. وكانت أكبر إنجازاتها، أنها بسلمية شبابها ونسائها، أركعت أعتى دكتاتورية، حكمت بلادنا. وكان أمام الثورة عدة تحديات كبيرة، ومهام عاجلة، تتعلق بالاقتصاد، والسلام، والتمكين، والدولة العميقة، والسياسة الخارجية، والإعلام، وترسانة القوانين المقيدة للحريات. وكان من أهمها وضع الجيش، في فترة ما بعد الثورة، خاصة وأن المجلس العسكري الانتقالي (اللجنة الأمنية للبشير) فرض نفسه حاكماً على السودان، فور إزاحته للبشير. كما أن التطور السياسي لبلادنا، أوضح، بجلاء، التغييرات العميقة والهيكلية، التي فُرضت على المنظومة العسكرية والأمنية.

مقدمة:

الحوار حول الجيش السوداني، له أهمية قصوى، لعدة أسباب. أولاً، كان من الممنوع، على القوى المدنية، الحديث عن الجيش، مما فرض وضعه كمؤسسة فوق جميع مؤسسات المجتمع. ثانياً، بل فوق الدولة نفسها. وأصبح له قدسية، مصونة بالبندقية، وعقيدة راسخة، بأن له الحق في أن يحكم.

هذه الحرب المدمرة، التي اندلعت في 15 أبريل 2023، سوف تتوقف، إن عاجلاً أو آجلاً، وستكون بلادنا، وجهاً لوجه، مرة أخرى، أمام تحدي تصفية دولة التمكين والشمولية. وسيكون في قلب ذلك التحدي، إعادة بناء جيش مهني، بعقيدة قومية سودانية. وهذا التحدي سيكون مصيرياً، لأن كل تجاربنا، منذ نيل استقلالنا، أثبتت أن الخطر على الديمقراطية والحكم المدني، يأتي أساساً من الجيش. وأن القوى الاجتماعية، التي ترى استحالة وصولها إلى السلطة بالطريق الديمقراطي الصحيح، وبتأييد من الشعب في انتخابات حقيقية، تلجأ للانقلاب للاستيلاء على السلطة. ثم بعد وصول الجيش للسلطة، يقرر الانفراد بها، وتأسيس نظام قمعي. وإذا لم ننجح، هذه المرة، في سد هذه الثغرة، ستكون بلادنا تحت رحمة العسكر إلى ما شاء الله.

نماذج لمخاطر الجيوش عبر التاريخ:

المخاطر التي تسببها الجيوش لبلدانها، ليست ظاهرة سودانية، بل هي ظاهرة عالمية، مما أدى بالمنظرين السياسيين، للاهتمام بالمسألة ودراستها ووضع الحلول لها. ونتج عن ذلك تنظير كثيف، حول العلاقة المدنية العسكرية، وحول كيفية إخراج الجيش من السلطة. وتمت تجارب ناجحة في بلدان جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وكوريا واليابان، وغيرها.

"من يحمي الديار من حماة الديار؟" هي صرخة أطلقها شاعر روماني، بعد أن رأى ما يقوم به الجيش من قتل للأباطرة أو عزلهم وتنصيب آخرين. ومنذ ذلك الحين صارت شعار احتجاج على تسلط العسكر وفظاعاتهم، وفرضهم حكمهم بالقوة، والاستمتاع بخيرات البلد الذي يقع تحت سلطتهم. وكانت مهمة الحرس البريتوري هي حماية الإمبراطور وأسرته، ليكون بذلك الأداة الأقوى في يد السلطة الإمبراطورية، التي كانت في كثير من الأحيان تتجاوز مجلس الشيوخ وتُرهبه. بيد أن هذا الحرس، الذي أُسس لحماية البلاط، تطور بمرور الوقت ليصبح قوة سياسية ذات سطوة؛ فبدلاً من صون استقرار الدولة، بدأ يستخدم نفوذه وقوته لفرض حكام روما، بل والتدخل في عزل الأباطرة أو اغتيالهم وفقاً لمصالح قادتهم. وسرعان ما اكتشف ذلك قادة الجيوش المرابطون في نواحي الإمبراطورية. وتطور الأمر لأن يفرض بعضهم نفسه إمبراطوراً بقوة السلاح.

كتب الفيلسوف افلاطون:

"ليس أضر ولا أبعث على الخجل بالنسبة إلى الراعي، من أن يربي ويغذي من أجل قطعانه كلاباً تدفعهم شراستهم وجوعهم، أو أي عادة سيئة أخرى تعودوها، إلى التعرض بالأذى للماشية، فيتحولون من كلاب إلى ما يشبه الذئاب. وإذن من الواجب اتخاذ كل التدابير التي تحول دون سلوك حراسنا على هذا النحو، إزاء مواطنيهم، بحيث يسيئون استخدام قدراتهم ويصيرون ساسة شرسين بدلاً من أن يكونوا حماة يقظين."

قام الخليفة العباسي المعتصم باستجلاب جنود أتراك لتثبيت سلطته، وأبعد غيرهم، خصوصاً العرب، عن أي دور في حماية الدولة. وكانت النتيجة استيلاء الأتراك على السلطة في العالم الإسلامي.

هذا مثال آخر من تركيا العثمانية:

"الإنكشارية هم أسرى وصبية مختطفون، منتزعون من أهاليهم ويُجلبون إلى معسكرات خاصة يخضعون فيها لتدريب عسكري وتثقيف يركز على الولاء والطاعة للسلطان. لاحقاً، وفي مراحل أفول السلطنة، تحولت ملكية السلطان للإنكشارية، إلى ملكية الإنكشارية للسلطان. وتراجعت الإنكشارية من حيث الشجاعة وعجزت عن قتال الأعداء في الثغور والذود عن السلطنة. وازداد تدخلها، باعتبارها قوة مسلحة في شؤون الآستانة. وازداد جشع قادتهم ومطالبتهم بحصة أكبر من الثروة. وحدث تداخل في المصالح بينهم وبين التجار في إسطنبول. وتحولوا إلى آلة فساد وفوضى، وتضاءل ارتباطهم بثكناتهم. وصار الكثيرون منهم لا يذهبون إلى الثكنات إلا لاستلام المرتبات. وكمثال على تسلطهم، عزلوا سلطانين من منصبهما، بل قتلوا أحدهما."

أما في مصر، فقد أنشأ الحكام في مصر جيوشاً من الرقيق الأجانب، عُرفوا باسم المماليك. وعندما قويت شوكتهم قاموا بالاستيلاء على السلطة في مصر. وحكموا مصر لمدة من الزمن، حتى تخلص منهم محمد علي باشا في القلعة.

هذه الأمثلة مقصودة لتشكل خلفية، لنقاشنا حول دور الجيوش المدمر، عبر التاريخ، قديماً وحديثاً. وتجربتنا في السودان، منذ تأسيس قوة دفاع السودان، وحتى اليوم، توضح الدور الواضح الذي لعبه الجيش، في تعطيل تطور بلادنا، في مختلف النواحي، وخاصة قمع حرية شعبنا.

كيف تأسست قوة دفاع السودان؟:

اكتسحت بريطانيا دولة الخليفة، بآلتها الحربية الحديثة، في مواجهة السلاح البدائي للأنصار. وكان الجيش الغازي يتكون من قيادات بريطانية وجنود مصريين. وكانت الحجة الاستعمارية أنهم "يفتحون" السودان لأنه من ممتلكات مصر. ولكن الهدف الأساسي لبريطانيا كان إبعاد الفرنسيين من منابع النيل[1].

كان هناك قطاعٌ كبيرٌ، من الضباط السودانيين داخل الجيش المصري، تدربوا في مصر، وكانوا متأثرين بشدة، بثورة عرابي، وبتصاعد الروح الوطنية المصرية، المناهضة للاحتلال الأجنبي. وكانت مشاعرهم الثورية واضحة في مواقفهم وتحركاتهم، خاصة العلاقة الوثيقة بالضباط المصريين، في الجيش الموجود بالسودان. وقد ساعد على ذلك أن البريطانيين كانوا هم القادة الكبار للجيش، بينما اقتسم السودانيون والمصريون، المراتب الوسطى والصغرى، داخل المؤسسة العسكرية. وكان تأسيس جمعية اللواء الأبيض، تعبيراً واضحاً عن ذلك التأثر، والأقرب للتحالف. ووصف أحد تقارير المخابرات البريطانية بأن أكثر من ستين ضابطاً سودانياً كانوا أعضاء في الجمعية[2]. ونظمت جمعية اللواء الأبيض مظاهرات، خلال شهر يوليو 1924، في أم درمان، والخرطوم، وود مدني، والأبيض، وبورتسودان. وكانت الروح الثورية وسط الضباط السودانيين مرتفعة، ويعلنون العداء لبريطانيا، ويمجدون مصر. وقد ذكر الحاكم العام، في أحد تقاريره: "إنني لم أعد أثق في صغار الضباط السابقين من طلاب المدرسة الحربية، وإن كل الضباط السودانيين والعرب، فيما عدا من عُينوا من الصف، كانوا يكنون شعور العداء للبريطانيين، وكان شعور العداء من القلة سلبياً، أما الأكثرية فقد كان عداؤها سافراً وإيجابياً"[3]

استغل المندوب السامي البريطاني في مصر، اللورد اللنبي، اغتيال لي ستاك، حاكم عام السودان وسردار الجيش المصري، بشوارع القاهرة، ليصدر إنذاراً شديد اللهجة إلى الحكومة المصرية لسحب الوحدات المصرية من السودان فوراً. كان هناك اتفاق بين الضباط السودانيين والمصريين لمقاومة الأمر البريطاني. لكن الحكومة المصرية أمرت وحداتها بالانسحاب. وبدون الدخول في تفاصيل الثورة التي قادها الضباط السودانيون، تم قمعهم بوحشية مفرطة.

---

1 جعفر بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919 – 1939، ترجمة هنري رياض (الخرطوم: دار المصورات، الطبعة الثانية، 1987)، ص 13.

2 - محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 1969-، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية، 1987، ص 100.

3 - محمد عمر بشير، ص111.

وبعد ذلك أسرعت الحكومة البريطانية في خططها للإبعاد الكامل للأثر المصري في الجيش. وتم تأسيس قوة دفاع السودان على أساس المنطقة، إذ قُسم القطر لست مناطق لكل منها وحدات جيش خاصة[4]. وقد وصفها محمد عمر بشير بأنها: "قوة لها مقدرة هائلة على الحركة. وهي أقرب للبوليس الحربي منها إلى الجيش النظامي"[5]. فعلاً كان الهدف الأساسي هو قمع التحركات المعادية للاستعمار. ولم تكن لها عقيدة وطنية، بل كانت جهاز قمع للدولة الاستعمارية. ومن الملاحظ أنه بعد هزيمة ثورة 1924، لم يكن لضباط الجيش أي دور وطني، ولم يرتبطوا بحركة مؤتمر الخريجين، بأي صورة من الصور. واستمر ذلك حتى نال السودان استقلاله. حتى خلال الأيام الأخيرة للدولة الاستعمارية، وخلال المفاوضات الماراثونية، بين مصر وبريطانيا والأحزاب الاستقلالية والاتحادية، لم يظهر لقوة دفاع السودان، أو ضباطها أي موقف وطني واضح.

كانت هذه السياسة مقصودة، لمنع أي تداخل أو مشاركة الوحدات لبعضها البعض. وهناك أمثلة كثيرة لا يسع المجال لتفصيلها، لكن نذكر حتى عندما اضطر الاستعمار لأن تشارك بعض وحدات النوبة مع وحدة أخرى، مثلما حدث في شندي، تقرر أن تسكن كل مجموعة لوحدها، وألا يتم أي اختلاط بينهما.

أوصت لجنة السودنة، في اجتماعها مع كبار الضباط في قوة دفاع السودان -وعلى رأسهم اللواء أحمد باشا محمد، القائد العام للجيش، ونائبه العميد إبراهيم عبود- بالقيام بسودنة القوة خلال شهرين. ولكن العضو البريطاني في لجنة السودنة بيرنت قدم مذكرة اعتراض تضمنت برنامجاً ممرحلاً لسودنة القوة خلال 18 شهراً بدلاً من شهرين[6]. وخلص بيرنت إلى أنه من الممكن خلال فترة الـ 18 شهراً إجراء السودنة بدون إضرار بكفاءة القوة أو خطة زيادة عددها من 5000 إلى 8000[7]. مطالبة العضو البريطاني في لجنة السودنة تكشف أمرين، أولهما، محاولات الإدارة الاستعمارية لتمديد وجودها في السودان، وثانيهما أنه باعتراف البريطانيين أنهم، ومنذ تأسيس قوة دفاع السودان، لم يؤهلوا ضباطها لقيادة القوة، عند تحقيق الاستقلال. وطبعاً كان ذلك مقصوداً لاستمرار سيطرتهم على البلد، وإبعاده نهائياً عن مصر.

خلال فترة ما بعد تحقيق السودنة، لم يتم أي تغيير في العقيدة العسكرية، أو إعادة تدريب القوات على مهامها في السودان المستقل. التغيير الوحيد كان في الاسم بإلغاء اسم قوة دفاع السودان. ولم يُبذل أي جهد لإنشاء جيش مهني. وقيام عبد الله خليل بتسليم السلطة للجيش، وهو من القادة العسكريين الذين تم تأهيلهم من الدولة الاستعمارية، يكفي لتوضيح أن قوة دفاع السودان، والجيش الوطني بعد الاستقلال، لم يتشرب بصفات المهنية العسكرية. فعبد الله خليل، ضابط سابق في قوة دفاع السودان، وموافقة قيادة الجيش على استلام السلطة، هو ابتعاد صريح عن المهنية العسكرية، وانغماس مباشر في العمل السياسي والصراع الحزبي. الأمر الذي فتح الباب، واسعاً، أمام تدخل الجيش في السياسة.

خلال ثورة أكتوبر برز دور صغار الضباط الذين قاوموا وأرغموا القادة على الانصياع لرغبات الشارع الثائر. قال الرشيد

4 -محمد عمر بشير، المرجع السابق، ص 139.

5 -محمد عمر بشير، المرجع السابق، ص 140.

6 فيصل عبد الرحمن علي طه، السودان على مشارف الاستقلال الثاني 1954 - 1956 (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2010)، ص 244.

7 -فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق، ص 244.

أبو شامة، أحد ضباط الجيش، في تلك الفترة، عما حدث داخل الجيش:

"الفساد في قمة الجيش والظلم كان لهما التأثير الأكبر على الضباط. نستطيع أن نقول بأن القوى الأساسية كانت القوى السياسية والجيش. كان صغار الضباط متحمسين جداً. وكان الضباط الكبار يشعرون بالحركة وسط صغار الضباط، لذلك أسرع نفر مقدر من كبار الضباط في إسقاط حكومة عبود: منهم محمد إدريس عبدالله والباقر أحمد وغيرهم. تجمعوا خوفاً مما يمكن أن يصدر عن الضباط الصغار - فملأوا الفراغ بسرعة وأقنعوا عبود بالتنازل عن الحكم، في ظل الضغط الشديد من الشارع على الحكومة."[8]

تكرر نفس موقف الاستيلاء على السلطة بانقلاب، في مايو 1969، الذي جاء بشعارات يسارية، وبدعم من اليسار السوداني. وأدت سياساته المتخبطة إلى عرقلة تطور الاقتصاد السوداني، وفتحت الباب للفساد. وكان أكبر المخاطر، التي نتجت عن الانقلاب الثاني، تفجر الصراع المسلح على السلطة، وصار الانقلاب العسكري هو الوسيلة الأساسية لتغيير السلطة. فتمت انقلابات يوليو وسبتمبر بالإضافة لعشرات المحاولات الانقلابية غير الناجحة، أو التي تم اكتشافها أثناء التخطيط لها. وكان صدام 2 يوليو 1976 قمة الصراع المسلح على السلطة. وكما يقال فإن أي انقلاب عسكري، يحمل في جوفه انقلاباً آخر، في طور التخطيط. وهكذا وجد شعبنا بلاده، بعد انتفاضة مارس أبريل المجيدة، محطمة اقتصادياً، ومكبلة بقوانين سبتمبر، وتنزف من الحرب الأهلية، في الجنوب.

لم تكمل الديمقراطية الثالثة دورتها الدستورية المحددة بأربع سنوات (1986-1990)؛ إذ أطاح بها انقلاب الجبهة الإسلامية في الثلاثين من يونيو عام 1989، لتدخل البلاد في دوامة حكم عسكري أيديولوجي شرس، ومعادٍ، حتى النخاع، لشعبنا. وارتكب جرائم، استمرت لثلاثة عقود، لا نملك مساحة، هنا، لتعدادها. ركز الإسلاميون، فور نجاح انقلابهم يونيو 1989، والذي شارك فيه مدنيون بلبس عسكري، على إنشاء جيشهم العقائدي. فقاموا بالفصل الفوري لآلاف الضباط والجنود. وأدخلوا أعداداً كبيرة من كوادرهم الجيش، عبر بوابة الأسلحة الفنية. كما أصبح الدخول للكلية الحربية، حكراً على عضويتهم، حيث يقدم التنظيم أسماء الطلاب الحربيين، ليتم قبولهم من إدارة الكلية. وتواصلت الخطة، خلال ثلاثة عقود من الزمن. وكان الترقي للمناصب العليا، يتم بقرار من التنظيم، الذي يركز على عضويته، أو من الذين خدموه بإخلاص.

نلخص ونعدد بعض ممارسات الجيش السوداني، عبر الحقب، وهذه أمثلة وباختصار:

التخلي عن واجبه الأساسي في حماية تراب الوطن، وتحوله لبوليس حربي لقمع الشعب.

فقدان المهنية باعتباره الوحيد المسموح له، قانوناً، بامتلاك واستخدام السلاح، ولتأسيسه لمليشيات قبلية، لتقوم بدوره القمعي.

تفرغ الجيش للتجارة (82% من الاقتصاد تحت سيطرة شركاته).

---

8 -حيدر إبراهيم علي وآخرون (تحرير)، خمسون عاماً على ثورة أكتوبر 1964 – 2014: نهوض السودان الباكر (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2014)، ص 390.

انتزع الحق في إعفاءات جمركية وضريبية على حساب الاقتصاد الوطني.

استخدم الطيران الحربي ضد المواطنين، في الجنوب سابقاً، وفي دارفور وجبال النوبة لعقود من الزمن.

رغم سيطرة الجيش، على السلطة في بلادنا، واحتكاره لكل موارد الوطن، جاء ترتيبه رقم 73 عالمياً وتاسعاً إفريقياً حسب ترتيب الجيوش في 2025 [9] بينما وضعته ويكيبيديا في رقم 66.

رغم القمع المستمر والشرس، استطاع شعبنا أن يزيح رأس النظام. وتميزت ثورة ديسمبر، بأنها أكبر الثورات السودانية، من ناحية الاتساع الجغرافي، وضخامة المشاركين، وصمودها الطويل. وكانت أكبر إنجازاتها، أنها بسلمية شبابها ونسائها، أركعت أعتى دكتاتورية، حكمت بلادنا. ورغم عظمة الثورة، لكن الجيش كان كعب أخيل الانتقال. إهمال قضية إصلاح المنظومة الأمنية، أدى لإجهاض الفترة الانتقالية، والانقلاب عليها.

كيف فشلت قوى الحرية والتغيير في إصلاح المنظومة الأمنية؟

أكبر وأخطر أخطاء قوى الحرية والتغيير، تصديقها لخدعة انحياز اللجنة الأمنية لثورة ديسمبر. واستخدمت اللجنة الأمنية، تجارب انحياز الجيش السابقة، في ثورة أكتوبر وانتفاضة مارس/ أبريل، لتبرير ذلك الادعاء. ويرجع ذلك الخطأ الشنيع، الذي ارتكبته القوى المدنية، للجهل بطبيعة وتاريخ الجيش، الذي انحاز للشعب في ثورة أكتوبر 1964[10]، فقد رفض صغار الضباط ضرب المتظاهرين، وأرغموا القيادة العسكرية على تسليم السلطة. فقد كان جيشاً مهنياً، لحد معقول. ولم يكن مسيساً، وكان القبول للكلية الحربية يتم بالمنافسة والقدرات الشخصية. وأيضاً كانت قوات الشرطة، ينطبق عليها نفس الصفة المهنية. وأكثر المواقف تعبيراً عن ذلك، موقف القاضي عبد المجيد إمام عندما منع ضابط الشرطة قرشي فارس، من التصدي لموكب القضائية الشهير، وأن يسحب قواته فوراً، فانسحبت الشرطة. أيضاً لعدم انتباه ومتابعة، قوى الحرية والتغيير، لما جرى داخل الجيش منذ المصالحة الوطنية في أغسطس 1977، بين نميري والجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدي، فبينما شارك الصادق المهدي[11] في الترتيبات التمهيدية ثم انسحب مبكراً (عام 1978) لرفضه سياسات نظام نميري، اختار حسن الترابي التمسك بالمسار والانخراط المباشر في أجهزة الدولة (كوزير للعدل ثم مستشار للرئيس)، وهو ما مكّن تنظيمه من التغلغل داخل مؤسسات الدولة وإحكام قبضته عليها.

وإغفال، قوى الحرية والتغيير، عن الدور النشط الذي قام به الإسلاميون، داخل الجيش، عن طريق المركز الإسلامي الإفريقي، وبنك فيصل، وتجنيد طلاب من جامعة الخرطوم كضباط للجيش، وهم في طور الدراسة. بل نجح التنظيم في إدخال كوادره من خريجي الجامعات، كجنود في الأسلحة المهمة كالمدرعات والطيران والمظلات. وقد نبه بعض الضباط الوطنيين لتلك المخاطر في حينها، وكانت معروفة للرأي العام.

حتى، التطورات التي حدثت، بعد انتصار الانتفاضة، لم تستفد قوى الحرية والتغيير، من التعلم منها. فقد رفضت قيادة الجيش، خلال الأيام الأخيرة لنظام مايو، وفي أوج الانتفاضة، الانحياز للشعب وعزل الدكتاتور. ولكنها رضخت

9-موقع "جلوبال فاير باور" (Global Firepower)، تصنيف أقوى الجيوش في العالم لعام 2025، نقلاً عن موقع الزاوية (https://alzaawia.net)

10 -كليف تومسون، يوميات ثورة أكتوبر 1964، ترجمة بدر الدين الهاشمي (الخرطوم: دار المصورات، 2020).

11 هاشم بابكر علوب، المصالحات الوطنية في السودان في الفترة 1972 – 1985 (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2010)، ص 100.

واستلمت السلطة، بعد ضغط قوى من صغار الضباط، وقامت قيادة الجيش بتكوين ما أسمته المجلس العسكري الانتقالي. وحاولت الانفراد بالسلطة، بل تصرفت عملياً كسلطة، فقد أرسلت طائرة خاصة لإحضار الترابي من سجن الأبيض، كما عقدت عدة اجتماعات مع قادة الإسلامويين من وراء ظهر قوى الانتفاضة. كان موقف التجمع الوطني والتجمع النقابي حازماً، فقد رفض بقوة وحزم، وبعد صراع مستمر ومفاوضات مطولة، تم الاتفاق على وجود المجلس العسكري، وأن يكون مجلس الوزراء مدنياً. بل حتى رُفض اقتراح أن تكون مدة الفترة الانتقالية أربع سنوات، حين تنبهوا لمحاولة المجلس العسكري الاستمرار في السلطة، وأصروا على عام واحد للانتقال. أدى توازن القوى، آنذاك، العسكر، بقيادة سوار الدهب، لدعم الإسلامويين[12] ولتجميد بعض أهداف الانتفاضة، بمساعدة رئيس الوزراء الجزولي دفع الله، رغم المقاومة المستمرة لمجلس الوزراء. خاصة ما يتعلق بالسلام وقوانين سبتمبر وقانون الانتخابات. ومارست الأحزاب ضغطاً جماهيرياً على المجلس العسكري، لتقييد حركته. ورغم كل ذلك لعب العسكر دوراً كبيراً في تعطيل بعض شعارات الانتفاضة. وهذا درس، ثانٍ، بعد درس ثورة أكتوبر، لم تتعلم منه القوى السياسية التي فاوضت اللجنة الأمنية، في 2019. رغم الاختلاف الكبير، والبون الشاسع في تركيبتها عن المجلس العسكري الانتقالي، بعد الانتفاضة. وأيضاً أن صغار الضباط هم من أرغم قيادة الجيش، في أكتوبر وأبريل، على الانحياز للشعب. ولكن اللجنة الأمنية هي قيادة الجيش الرسمية، وقررت، بنفسها، استلام السلطة، لإنقاذ النظام من الأزمة التي أدخلته فيها الثورة.

تم التفاوض بين قوى الحرية والتغيير واللجنة الأمنية، رغم مجزرة القيادة العامة والمجازر الأخرى في كافة أنحاء السودان. ولم تستفد القوى المدنية من الهبة الجماهيرية العارمة في 30 يونيو 2019، التي رجحت ميزان القوى لصالح المدنيين، ففاوضت اللجنة الأمنية، وقدمت الكثير من التنازلات لها، التي قُننت في الوثيقة الدستورية.

نلخص مظاهر الفشل، ونعد بمقال آخر، اكثر تفصيلا، لضيق المجال هنا، لان المجلة لا تسمح بالمقالات الطويلة:

كانت الوثيقة الدستورية، هي كعب أخيل الفترة الانتقالية. فقد أعطت ما سُمي بالمكون العسكري، وهو اللجنة الأمنية لنظام الإنقاذ، مهمة إصلاح المنظومة الأمنية في البلاد.

تجاهل قوى الحرية والتغيير الاستفادة من وجود عسكريين محترفين كمستشارين لها، خلال المفاوضات، لتقديم رؤى فنية احترافية. هؤلاء هم قيادة اللجنة المركزية للعسكريين المفصولين.

عدم وجود رؤية، واضحة ومفصلة، للحرية والتغيير لإجراءات ومراحل عملية إصلاح للمؤسسات الأمنية والعسكرية المختلفة. كما تجاهلت دور المدنيين في عملية الإصلاح.

أدى الصراع بين مختلف القوى، إلى تجاهل قيام المجلس التشريعي. نتج عن عدم وجود مجلس تشريعي رقابي قصور واضح، في وجود الأجهزة الدستورية التي تتولى متابعة تنفيذ إجراءات الإصلاح وتقويم الخطوات التي تتخذ.

مواصلة الانسحاب الذي بدأ حول إصلاح المنظومة الأمنية، بعد عقد اتفاق جوبا مع الحركات، الذي تُرك للمكون

---

12 - W. Berridge, Civil Uprisings in Modern Sudan: The Khartoum Springs of 1964 and 1985 (London: Bloomsbury, 2016), p. 138

العسكري (اللجنة الأمنية)، رغم أنه من سلطات مجلس الوزراء. وتم الاتفاق والتحالف بين حركات دارفور والمكون العسكري ضد القوى المدنية وضد ثورة ديسمبر.

مرت بلادنا بعدة فترات للانتقال وأصبح هناك إرث حول التعامل مع القوات النظامية حيث كان هناك وزير مدني لوزارة الدفاع في الديمقراطية الأولى (1956 1958-) والثانية (1964 – 1969) والديمقراطية الثالثة (1986 – 1989). أشرفوا على كل ما يتعلق بالقوات المسلحة. ورغم ذلك تُرك تعيين وزيري الدفاع والداخلية للمكون العسكري.

المكون العسكري لم يُبدِ الحماس للإصلاح، واتسم تحركه بالبطء المقصود والتلكؤ، بل وبالتآمر صراحة. ولا ينفصل ذلك عن تراجعات المدنيين عن مجالات الاقتصاد واتفاق جوبا والسياسة الخارجية.

انعدام الإرادة السياسية للمكون المدني، فهي إما كانت غائبة تماماً أو ضعيفة في أحسن الأحوال، حول إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية.

تم تجاهل إشراك الرأي العام السوداني في متابعة هذا الملف الهام. وهذا ما فرضه العسكريون عبر، كل أنظمتهم، بأن لا شأن للمدنيين بالمؤسسات العسكرية والأمنية.

غض النظر وتجاهل استيلاء القوات المسلحة على الشركات التابعة لجهاز الأمن وحزب المؤتمر الوطني المنحل، وتتبعها للصناعات العسكرية.

التهرب من مواجهة أو مساءلة التمدد الاقتصادي والعسكري للدعم السريع، وما قام البرهان بمنحه للدعم السريع بدون وجه حق (إلغاء تبعية الدعم للجيش، ترقية حميدتي لنائب أول، غض النظر عن التجنيد الواسع والتسليح الكثيف الخ).

عدم إيلاء إجازة قانون الأمن الداخلي وتكوين جهاز الأمن الاهتمام المكافئ، والإرادة السياسية التي يستحقها هذا الأمر الهام.

خاتمة:

أثبتت تجربة الفترة الانتقالية، تجاهل قوى الحرية والتغيير، للتعامل بجدية وبمنهجية مع قضية إصلاح المنظومة الأمنية. وتركت المجال مفتوحاً للمكون العسكري (اللجنة الأمنية) للتحكم في القضية، مما كان له آثارٌ كارثية، على فترة الانتقال، وعلى قضية التحول الديمقراطي في بلادنا.

أهم دروس التجربة السابقة، أن علينا التعلم منها، وفتح حوار جاد ومبكر، حول إصلاح المؤسسات الأمنية. ولن يتم ذلك بغير إعداد مجموعة من الورش، جيدة التحضير، لنخرج برؤية متماسكة، تستفيد من تجارب بلادنا، والخبرات العالمية، لبلدان مرت بنفس التحديات، وعالجت مسألة وضع الجيش في النظام الديمقراطي.

المراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية

إبراهيم علي، حيدر (تحرير) وآخرون. خمسون عاماً على ثورة أكتوبر 1964 – 2014: نهوض السودان الباكر. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2014.

بخيت، جعفر. الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919 – 1939. ترجمة: هنري رياض. الخرطوم: دار المصورات، الطبعة الثانية، 1987.

بشير، محمد عمر. تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969. بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية، 1987.

تومسون، كليف. يوميات ثورة أكتوبر 1964. ترجمة: بدر الدين الهاشمي. الخرطوم: دار المصورات، 2020.

طه، فيصل عبد الرحمن علي. السودان على مشارف الاستقلال الثاني 1954 – 1956. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2010.

علوب، هاشم بابكر. "المصالحات الوطنية في السودان في الفترة 1972 – 1985". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2010.

موقع "جلوبال فاير باور" (Global Firepower). "تصنيف أقوى الجيوش في العالم لعام 2025". نقلاً عن موقع الزاوية: https://alzaawia.net.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Berridge, W. Civil Uprisings in Modern Sudan: The Khartoum Springs of 1964 and 1985. London: Bloomsbury, 2016.

المدنية خيار الشعب: بين واقعية الشراكة وحتمية الدولة المدنية

(رد هادئ على طرح مولانا سيف الدولة حمدناللّه)



عبده الحاج
نورث كارولينا
17 مايو 2026

في لقاءٍ أُجري معه مؤخراً، طرح سيف الدولة حمدنا الله (وهو شخصية وطنية وقامة قانونية وأحد الرموز المرتبطة بوجدان الثورة السودانية) رؤية مفادها أن التغيير في السودان يبدو بالغ الصعوبة دون شراكة مع المؤسسة العسكرية. وهذه الرؤية تستحق التأمل والنقاش الموضوعي؛ فاختلاف الرؤى مع قامة بحجمه لا ينتقص من مكانته أو من التقدير الواجب له، بل يفتح باباً لحوار وطني تشتد الحاجة إليه اليوم.

ولا يمكن إنكار أن دعاة هذا الطرح يستندون إلى واقع شديد التعقيد؛ فالدولة منهكة، والسلاح منتشر، وموازين القوة مختلة، بينما تبدو القوى المدنية مشتتة، ومتشاكسة، وضعيفة التنظيم. ولذلك تبدو فكرة (الشراكة) للبعض أقرب إلى الواقعية السياسية منها إلى القناعة المبدئية.

لكن التغيير الحقيقي لا يعني دائماً اختيار الطريق الأسهل أو الأقصر، وإنما اختيار الطريق الأسلم والأكثر قدرة على بناء مستقبل مستقر. فالرؤية الاستراتيجية لا تكتفي بالتعامل مع الواقع كما هو، سواء كان هذا الواقع نتيجة تطور طبيعي أو صناعة سياسية مقصودة، وإنما تستصحب أيضاً دروس الماضي، والغاية المستقبلية التي نريد الوصول إليها. والسؤال الذي يجب أن يُطرح ليس فقط: كيف نوقف الانهيار الآن؟ بل أيضاً: أي دولة نريد أن نبنيها بعد توقف الحرب؟ وهل نعالج الأزمة بطريقة تمنع تكرارها، أم نعيد إنتاج أسبابها تحت عناوين جديدة؟

لكن المشكلة أن كثيراً من الحلول التي تبدو واقعية على المدى القصير تتحول، مع الوقت، إلى إعادة إنتاج للأزمة نفسها. ففي تقديري، إن الأزمة السودانية الحالية، وحالة (حتمية الوصاية العسكرية)، ليست قدراً طبيعياً، وإنما نتيجة لمسار طويل ساهم المشروع السياسي للإخوان المسلمين (بمختلف مسمياتهم) خلاله، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في إعادة هندسة الدولة والمجتمع عبر تفريخ المليشيات وخلق مراكز قوى مسلحة موازية وربط النفوذ السياسي بأدوات العنف.

وقد ظل هذا المشروع يسعى إلى فرض (أرض المعركة) وطبيعتها بما يضمن له فرص البقاء والاستمرارية. وكانت النتيجة النهائية ترسيخ فكرة أن السودان لا يمكن أن يُحكم إلا تحت وصاية من يحملون السلاح،

> **إذا أصبح امتلاك القوة العسكرية سبباً للمشاركة في الحكم، فإننا نفتح الباب أمام كل مليشيا للمطالبة بنصيبها في السلطة**

وأصبح الجيش مختطفاً لصالح مشروع سياسي وتنظيمي، ولم يعد معبراً بصورة كاملة عن قومية الدولة السودانية وتنوعها، ومن هنا تكمن خطورة طرح (الشراكة مع العسكر) باعتباره مساراً دائماً أو إجبارياً للتغيير.

فالمشكلة لا تتمثل فقط في منح العسكريين مقاعد داخل السلطة، بل في تحويل السلاح نفسه إلى مصدر للشرعية السياسية. فإذا أصبح امتلاك القوة العسكرية سبباً للمشاركة في الحكم، فإننا نفتح الباب أمام كل مليشيا أو جماعة مسلحة للمطالبة بنصيبها في السلطة باعتبارها (أمراً واقعاً)، وهكذا تتحول الدولة إلى رهينة لمنطق القوة، لا لمنطق التفويض الشعبي، وتتحول السياسة إلى تفاوض بين البنادق، لا بين البرامج والرؤى الوطنية.

إن القبول بالشراكة مع حملة السلاح يشرعن عملياً (فيتو البندقية)، ويجعل أي حكومة مدنية رهينة لاحتمال الابتزاز أو الانقلاب متى ما تعارضت قراراتها مع مصالح مراكز القوة العسكرية. كما أن استمرار القيادات العسكرية داخل السلطة السياسية يعني عملياً استمرار هيمنة المؤسسات العسكرية والأمنية على قطاعات واسعة من الاقتصاد خارج ولاية الدولة ووزارة المالية، وهو ما يُفقد أي حكومة مدنية قدرتها الحقيقية على الإصلاح والتنمية وتقديم الخدمات.

إن استمرار النظر إلى حملة السلاح باعتبارهم أصحاب حق تلقائي في السلطة، في ظل هذا العدد الهائل من المليشيات والتكوينات المسلحة المتباينة، لا يؤدي إلا إلى تقنين الصراع المسلح وتحويله إلى وسيلة مشروعة للصعود السياسي. وهذا من أخطر ما يمكن أن تواجهه أي دولة؛ لأنه ينقل المجتمع من ساحة التنافس السلمي بين الأفكار والبرامج إلى ساحة التنافس بين أدوات العنف. والصراع المسلح، مهما كانت شعاراته، يظل صراعاً باهظ الثمن يدفع ثمنه المدنيون والدولة ومستقبل الأجيال، بينما يظل صراع الأفكار، مهما اشتد، أقل كلفة وأكثر قابلية للحل والتطور. ولذلك فإن التخلص من شرعنة السياسة المسلحة لم يعد ترفاً فكرياً، بل ضرورة وطنية عاجلة قبل أن يصبح السلاح هو اللغة الوحيدة المتبقية في المجال العام.

وفوق ذلك، فإن أي شراكة مختلة، ستؤدي بصورة أو بأخرى، إلى تعطيل مشاريع العدالة الانتقالية والمحاسبة، وإلى إطالة عمر ظاهرة تعدد الجيوش، لأن بقاء القيادات العسكرية في السلطة السياسية يرتبط، في نهاية المطاف، باستمرار احتكار أدوات العنف.

لقد أثبتت التجربة السودانية مراراً أن الشراكات غير المتوازنة لا تنتهي غالباً بتقوية المدنيين، بل بإضعافهم، ثم ابتلاعهم، والانقلاب عليهم، ولهذا فإن الإصرار على قيام حكومة مدنية كاملة الصلاحيات، ليس ترفاً سياسياً، أو شعاراً عاطفياً، بل شرطاً ضرورياً لبناء دولة حديثة مستقرة. وهذا لا يعني إطلاقاً أن من كان عسكرياً لا يصلح لتولي المناصب العامة، فالعسكري، كغيره من المواطنين، من حقه أن ينخرط في السياسة وأن يترشح ويتولى أي منصب إذا اختاره الشعب، لكن ذلك يفترض أولاً خروجه الكامل من المؤسسة العسكرية وتخليه عن سلطة السلاح والنفوذ المرتبط بها، فلا يجوز الجمع بين (السلطة التنفيذية) و(الوظيفة العسكرية) في الوقت نفسه، تماماً كما لا

يجوز للقاضي أن يمارس السياسة وهو على منصة القضاء، أو للموظف العام أن يستخدم سلطته الوظيفية لخدمة مشروع سياسي.

الهدف إذن ليس إقصاء العسكريين السابقين، وإنما إنهاء هيمنة العسكريين الموجودين في الخدمة على القرار السياسي، سواء جاءت تلك الهيمنة عبر الانقلابات المباشرة، أو عبر شراكات غير متوازنة، أو من خلال واجهات مدنية لا تملك القرار الحقيقي. ورغم قتامة المشهد، فإن ثورة ديسمبر قدمت دليلاً واضحاً على أن الوعي الشعبي السوداني تجاوز هذه المعادلة القديمة، فالشباب الذين خرجوا يهتفون: (حرية، سلام، وعدالة... مدنية خيار الشعب)، لم يتراجعوا عن هذا المبدأ رغم القتل والحرب والانكسارات. وما يزال قطاع واسع منهم يؤمن بأن الخروج الحقيقي من الأزمة السودانية لا يكون بإعادة إنتاج الشراكات القديمة، وإنما ببناء دولة مدنية حقيقية تقوم على المؤسسات والقانون الدستوري والمواطنة.

لكن هنا يبرز السؤال الأهم: إذا رفضنا الشراكة السياسية مع العسكر، فما هو البديل الواقعي للتعامل مع تعدد الجيوش وانتشار السلاح؟

الإجابة تبدأ بالتفريق بين أمرين مختلفين تماماً: رفض الشراكة السياسية مع حملة السلاح لا يعني تجاهل الواقع الأمني، بل يعني التعامل معه باعتباره ملفاً مهنياً يخضع لسلطة مدنية، لا حقاً سياسياً دائماً لمن يملكون القوة.

فالمخرج العملي من الأزمة لا يكون بالشعارات وحدها، وإنما عبر مشروع وطني متدرج لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية، ويبدأ ذلك أولاً بوقف إطلاق نار حقيقي وملزم، وحماية المدنيين، وفتح الممرات الإنسانية، ثم إنشاء عملية شاملة لإصلاح القطاع الأمني والعسكري تحت سلطة مدنية انتقالية ذات شرعية واسعة.

كما يجب إعادة المؤسسة العسكرية إلى موقعها الطبيعي كمؤسسة مهنية ووطنية غير منخرطة في السلطة

> **رفض الشراكة السياسية مع حملة السلاح لا يعني تجاهل الواقع الأمني، بل يعني التعامل معه كملف مهني يخضع لسلطة مدنية**

السياسية المباشرة، بحيث تصبح القرارات السيادية والعسكرية خاضعة بالكامل لسلطة مدنية منتخبة أو مفوضة شعبياً. كما أن من الضروري إعادة تصحيح النظرة إلى الجيش نفسه، فالمؤسسة العسكرية، في الدولة الحديثة، ليست كياناً فوق الدولة ولا شريكاً دائماً في حكمها، وإنما واحدة من مؤسساتها المهنية، مثل القضاء والخدمة المدنية والشرطة وسائر أجهزة الدولة، لها وظائف محددة تتعلق بحماية الحدود والأمن القومي، لكنها لا تمتلك تفويضاً سياسياً للحكم أو الوصاية على المجتمع. إن الخلط بين وظيفة الجيش ودور السلطة السياسية هو أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في السودان منذ الاستقلال. فالدولة الحديثة لا تُبنى على توازن البنادق، وإنما على احتكار الدولة وحدها للعنف المشروع تحت سلطة مدنية خاضعة للمحاسبة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الاستفادة من الكفاءات

الوطنية ذات الخلفية العسكرية، خاصة الضباط وضباط الصف والجنود المتقاعدين الذين يمتلكون خبرات مهنية حقيقية في إعادة بناء المؤسسات النظامية، ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإخوة في القيادة المركزية العليا لضباط وضباط صف وجنود متقاعدي الجيش والشرطة والأمن، بما يمتلكونه من خبرة تخصصية ورؤية علمية وعملية في ملفات شديدة التعقيد، مثل ملفات جمع السلاح، وإنهاء تعدد الجيوش، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، والتخلص من المتفجرات ومخلفات الحرب، وإعادة تأسيس قوات مسلحة قومية ومهنية بعقيدة جديدة تحمي الدستور والحدود، لا السلطة السياسية.

وهؤلاء لا يطرحون أنفسهم كبديل عسكري جديد، وإنما كخبراء وطنيين (مدنيين، بخلفية عسكرية) يمكن أن يساعدوا دولتهم المدنية في بناء مؤسسة عسكرية حديثة، مهنية، قومية، وخاضعة للدستور وقوانينه. وفي الوقت نفسه، فإن أي عملية إصلاح حقيقية لا يمكن أن تقوم على عقلية الانتقام أو الإقصاء الجماعي، بل على العدالة وسيادة القانون. فنجاح التحول المدني يتطلب تقديم ضمانات للمؤسسة العسكرية النظامية بأنها ستكون جزءاً من الدولة الجديدة كمؤسسة وطنية مهنية، لا هدفاً للتصفية السياسية أو التفكيك الانتقامي.

أما الدور الإقليمي والدولي، فيجب أن يكون داعماً لا وصياً، وذلك عبر وقف تدفق السلاح، ودعم جهود وقف الحرب، وتمويل برامج إعادة الإعمار وإعادة الدمج، ومساندة التحول المدني دون فرض أجندات خارجية أو إعادة إنتاج موازين القوة المسلحة داخل الدولة السودانية.

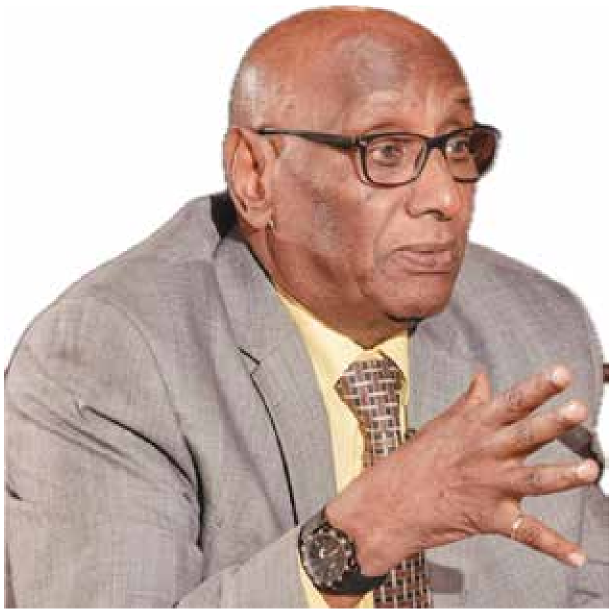
لقد جرّب السودان طويلاً دولة السيطرة والوصاية وأنصاف الحلول، ولم يحصد سوى الانقلابات والحروب والانقسامات والانهيار، وربما آن الأوان لتجربة الطريق الآخر... طريق الثقة في المكونات المدنية، وبناء دولة المؤسسات والقانون، والجيش القومي المهني الذي يحمي الوطن... ولا يحكمه.

> **ولسنا حريصين على أن يموت الشباب من أجل حلم الدولة المدنية، بل حريصون كل الحرص على أن يعيشوا ليبنوا هذه الدولة... وينعموا بها، فالقضية ليست تمجيد التضحية من أجل التضحية، وإنما إنهاء الحلقة التاريخية التي ظلت تستهلك دماء السودانيين جيلاً بعد جيل**

ولسنا حريصين على أن يموت الشباب من أجل حلم الدولة المدنية، بل حريصون كل الحرص على أن يعيشوا ليبنوا هذه الدولة... وينعموا بها، فالقضية ليست تمجيد التضحية من أجل التضحية، وإنما إنهاء الحلقة التاريخية التي ظلت تستهلك دماء السودانيين جيلاً بعد جيل دون أن تمنحهم دولة مستقرة وعادلة. إن الهدف الحقيقي لأي مشروع وطني مسؤول هو حماية الحياة، وبناء وطن لا يُطلب فيه من كل جيل جديد أن يدفع ثمن الحرية من دمه مرة أخرى.

قد يرى مولانا سيف الدولة في طرحه واقعية سياسية تفرضها موازين القوة الحالية، وقد أكون في هذا المقال أكثر تمسكاً بما (ينبغي أن يكون) لا بما (هو كائن)، لكن المؤكد أن هذا النقاش، مهما اختلفت فيه الآراء، يجب أن يبقى نقاشاً وطنياً محترماً من أجل بناء سودان تحكمه المؤسسات، لا البنادق.

اتفاقية سلام جوبا:
التمـــــــادي في بذل العهود المستحيلة



بروفيسور
عبد اللّه علي إبراهيم

الاتفاق الصفقة

تنبني هذه الورقة على مقالاتي الصحفية الراتبة التي نظرت فيما يشبه اليوميات في اتفاقية السلام الموقعة في جوبا في أغسطس 2020 بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية التي ضمت حركات مسلحة من إقليمي دارفور والنيل الأزرق. وهي مقالات نقدية للسياسة التي من وراء الاتفاقية، ولنصها، ولآثارها الفادحة على أنحاء بالوطن التي قضت الحكومة الانتقالية نفسها في براثنها بانقلاب 25 أكتوبر 2021. كما ستنظر الورقة في الخطاب العاقب الذي تعرض لمصير الاتفاقية بين البقاء والإلغاء.

وترى الورقة أن الاتفاقية بعامة لم تخرج عن سنخ الاتفاقات المكرورة التي سبق أن عقدتها حركات مسلحة مع نظم عسكرية حاكمة في الماضي. ففي بحث أولئك العسكريين في يومنا عن قاعدة سياسية يقوون بها مركزهم حيال قوى الحرية والتغيير (قحت) خرجوا باتفاقية جوبا التي هي صفقة سياسية، لا اتفاقية، تمت من وراء ظهر الحكومة الانتقالية بقصد إزاحتها عن المشهد السياسي في ملابسات وتفاهمات وبإجراءات نوفيها في هذه الورقة.

ومع أن الاتفاقية لم تخرج بعامة عن سنخ الاتفاقات المكرورة التي سبق أن عقدتها حركات مسلحة مع نظم عسكرية حاكمة في الماضي إلا أن اختلافها عنها فهو في أن العسكريين في هذه المرة كانوا شركاء مع قحت في حكومة انتقالية قبلوا بها عن كره باسم "الانحياز" لثورتها في ديسمبر 2019 وبيتوا النية على التخلص منها. ففي بحث أولئك العسكريين عن قاعدة سياسية يقوون بها مركزهم حيال قحت خرجوا باتفاقية جوبا التي تعاقدوا فيها على السلام مع مسلحي دارفور في الجبهة الثورية وغيرها.

لم تكن الاتفاقية صفقة تمت من وراء ظهر الحكومة الانتقالية فحسب، بل من وراء ظهر حركات مسلحة أشد خطراً من الجبهة الثورية ولا يكون سلام مؤمن بدونها. وستعرض الورقة للملابسات التي ساقت طرفي الاتفاقية، العسكريين

والحركات، لعقد تلك الصفقة. فكان دافع الحركات لعقدها خروجها صفر اليدين من جاه السلطة الجديدة بعد ثورة 2018 بعد مفاوضاتها الماراثونية مع قحت. وأراد العسكريون من جهتهم حليفاً سياسياً ينازلون به قوى الثورة التي لا ترغب بغير الدولة المدنية بديلاً. وكان ثمن ركوب مسلحي الجبهة الثورية للجاه عن طريق العسكريين تفاهم سماه مني مناوي، زعيم جبهة تحرير السودان، ب"تحت الطربيزة". وهو التزامهم بالكف عن إثارة مسائل محرجة للعسكريين مثل تسليم المتهمين بجرائم الحرب من صفوة نظام الإنقاذ إلى محكمة الجنايات الدولية.

ومكن العسكريون للصفقة في أديس أبابا، كما جاء في شهادة لصديق تاور عضو مجلس السيادة قبل انقلاب 25 أكتوبر 2021، بقرار الجبهة الثورية الجلوس للتفاوض مع العسكريين دون المدنيين بعد ورشة انعقدت مع العسكريين من وراء ظهر مجلس السيادة، بل من وراء تاور نفسه الذي كان المجلس اختاره رئيساً للجنة التفاوض مع الحركات المسلحة أول مرة. فجاء في فيديو أذاعه في 2 نوفمبر 2022 أن لجنته للسلام ظلت ترتب لمساعيه زهاء أربعة شهور بتنسيق وثيق مع رئيس الوزراء. ثم حدثت الخيانة، أو ما سماه تاور "سلوك استفهاماته لا تزال تحتاج لفهم". فقال إنه اختفى فجاءة أعضاء سياديون من العسكريين وبعض المدنيين لمدة أسبوع في أديس أبابا مستضافين بواسطة منظمة أمريكية دولية من رعاة السلام. وهو أمر لم يُعرض على اللجنة كمشروع ولا كموضوع. وكان كله من وراء ظهر المجلس ولجنته للسلام. ولا علم للمدنيين من أعضاء المجلس ممن لم يغادروا لأديس أبابا به.

> ” ليست الحاكمية إذاً للدستور بعد الاتفاق الذي جب ما قبله “

ولما عاد الجماعة من أديس أبابا بعد أسبوع أطلعوا المجلس بأنهم حضروا ورشة بها وتلقوا فيها تدريباً في التفاوض. وأنهم التقوا ب"ناس الحركات" وقد قطعوا معهم شوطاً طويلاً في الإعداد لمفاوضات السلام. وتهربوا من أسئلة من أراد استيضاحهم عن تلك المهمة التي تمت من وراء ظهورهم ليقفزوا إلى التبليغ بأن ناس الحركات أطلعوهم أنهم لن يتفاوضوا مع الحرية والتغيير، المدنيين، ويفضلون التفاوض مع العسكريين لأنهم من تقاتلوا معهم في ميدان الحرب. وزادوا بأنه طالما كان نائب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو "حميدتي"، قد سبق له الاتصالات بالحركات المسلحة وبدولة الجنوب، المقر المقترح لاستضافة مفاوضات السلام السودانية، فليكن مشرفاً على السلام، ويكون الفريق ركن شمس الدين الكباشي كبير المفاوضين بينما يكون محمد حسن التعايشي ناطقاً رسمياً عن مفاوضي الحكومة. وهكذا انتقل ملف السلام من لجنة تاور إلى العسكريين مطعمين بمدنيين قبلوا بالأمر على علاته. وقال تاور إن العسكريين اختطفوا التكليف الدستوري للجنته بطبخة مدروسة وغير بريئة.

وأرخص بالاتفاق خروجه من جنس العهد إلى جنس الصفقة. فبدا من بنوده وكأن العسكريين زاهدون في محتوى الاتفاقية، بل وفي دستوريتها طالما استمالوا الحركات إلى صفهم. ولسنا نجد عبارة أدق من " الخمج" لوصف الكسوب التي وقعت للحركات جراء هذه الصفقة. والخمج مصطلح سوداني في معنى البذل بلا حساب لمن واددت حتى تخرج عن "المعقول" بالمرة.

فليس من استهانة بلغت بمفهوم الدستور أشد نكيراً مما ورد في الاتفاق من أنه، إذا تعارض مع الوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية، يُزال من الوثيقة ما لا يتوافق مع نصوصه. فليست الحاكمية إذاً للدستور بعد الاتفاق الذي جب ما قبله. ومن مظاهر هذا الخمج التي لا تخطئها العين ما بدا من الاتفاقية وكأنها بصمت على تعيين مني مناوي

والياً على دارفور. فجاء في اتفاق مسار دارفور في الاتفاق خطة لاستعادة نظام الأقاليم الذي سبق قبل أن تتحول الدولة عنه إلى نظام الولايات. وسيعرض هذا الأمر على مؤتمر خلال ٦٠ يوماً من التوقيع على السلام. ونص الاتفاق على قيام الحكم الإقليمي في دارفور اتفقت بقية أنحاء السودان في هذا المؤتمر الدستوري على عودة الحكم الإقليمي أو لم تتفق. فدارفور ستصير إقليماً في ظرف ٧ شهور من الاتفاق بغض النظر: انعقد المؤتمر أو لم ينعقد وأجاز المؤتمر العودة للحكم الإقليمي أو لم يجزها. ومتى قام إقليم دارفور صار عليه والياً. وكأننا في مسرح للعبث لا للسلام. فكيف يقوم لدولة قوام وجزء منها بوضعية الإقليم وبعضها الأخر بوضعية الولايات؟

وجاء الكسب للعسكريين في مجلس السيادة عداً رجّح كفتهم على الحكومة الانتقالية. فرتب الاتفاق لقيام مجلس باسم مجلس "شركاء الفترة الانتقالية"، الذي غلب عليه العسكريون وحلفاؤهم في الحركات المسلحة على قحت، وقلدوه بصلاحيات من شأنها "تخريد" مجلس الوزراء في مثل صلاحية الإشراف على الفترة الانتقالية بما فيها تمثيل السودان في المؤتمرات الدولية. وقاوم عبد الله حمدوك، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، هذا الاختصاص الذي قد يعد الانقلاب الأول الناعم على دولته. وقال الأكاديمي والصحافي جين بابتسي قالوين إن الثوار العائدين بكسبهم من الاتفاق سيلعبون دوراً كبيراً في توازنات المركز بما نالوا من نصيب في مجلس السيادة (3) ومجلس الوزراء (5) والمجلس التشريعي (25 في المئة). والواضح أن المكون المدني في السلطة الانتقالية، في قوله، خرج من هذه الاتفاقية على حال ضعف شديد. فقد صارع طويلاً ليكون نديداً للعسكريين. وها هو يرى حظه في مجلس السيادة يتضاءل. فصار، بعد دخول عسكريّ الحركات، في الطرف الناقص. واستفاد العسكريون من الاتفاقية بتمديد الفترة الانتقالية إلى أربع سنوات بدلاً عن ثلاث. وسيمكن هذا الفريق ركن عبد الفتاح البرهان ليبقي رئيساً لمجلس السيادة حتى مايو 2022 في حين كان المفروض أن تنتهي دورته في مايو 2021 ليحل مدني محله.

ولا نعرف خسارة ابتلت بها الحكومة الانتقالية من باب الاتفاقية في عظم تعطيلها قيام المجلس التشريعي الذي تقرر قيامه بالوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية. ووقع ذلك التعطيل بنص من تفاهم سبق التفاوض لاتفاقية جوبا نفسه عرف ب "إجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض" في 11 سبتمبر 2019 قضى ب"إرجاء تكوين المجلس التشريعي وتعيين الولاة لحين الوصول للسلام". وهكذا لم تكد تنشأ الدولة الانتقالية في آخر يوليو 2019 حتى شلت "إجراءات بناء الثقة" يدها دون إنشاء المجلس التشريعي. ولم يقم المجلس، الذي حصلت فيه الحركات الموقعة على الاتفاقية على 25 في المية من عضويته كما تقدم، حتى انقلاب العسكريين على الحكومة المدنية في 25 أكتوبر 2021. ولم يكن العسكريون راغبين في قيامه لأنه مما يعزز شوكة المدنيين في الدولة. وينسب الكثيرون الآن نكسة التحول الديمقراطي إلى غياب ذلك المجلس الذي ترك غيابه فراغاً دستورياً معيقاً.

الاتفاقية التي لم يقرأها أحد

آفة الاتفاقية الكبرى، طالما كانت صفقة للعاجلة، زهادة صفوة الحكم والرأي في الاطلاع عليها حتى. فأضرب كثيرهم عن قراءة نصها، أو الإجراءات التي انعقدت بموجبها. واشتجروا بقوة في ما ورد فيه نص. فأظهر الخطاب حول الاتفاقية قبل توقيعها وبعده لا جهلاً بالجهة في الدولة التي خولتها الوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية للتفاوض مع

المسلحين من أجل السلام فحسب، بل بمخرجات التفاوض نفسها أيضاً. فنشب خلاف حول الجهة المخولة بإدارة المفاوضات في الدولة: هل هي مجلس السيادة أم الحكومة الانتقالية؟ كما ثار الجدل بعد توقيع الاتفاقية بين دوائر سياسية مختلفة حول فصل الدين عن الدولة واحتد. وما كان له أن ينشأ أصلاً لو اطلع المجادلون على نص الاتفاقية.

> "ونرى من الإثارة السياسة عن الدين والدولة التي رشحت بعد الاتفاق أنه اتفاق لم يقرأه أحد."

فقال كثير من المدنيين بأن إجراءات السلام مما انعقد بالحكومة، بل وكالوا النقد الزعاف لما حسبوه تفريطاً منها بحق استأثر به العسكريون في مجلس السيادة دونها. وسنرى من نص الوثيقة الدستورية أن لا سند لانعقاد التكليف بالتفاوض على الحكومة. فجاء ذكر اختصاص السلام في الوثيقة الدستورية في موضعين مربكين. جاء التكليف ضمن اختصاصات مجلس الوزراء وسلطاته (١٦-٢) بقول الوثيقة إن من تبعات المجلس "العمل على إيقاف الحروب والنزاعات وبناء السلام" في حين كلفت الوثيقة مجلس السيادة ب"رعاية عملية السلام مع الحركات المسلحة" (١٢-س)، علاوة على تعيين رئيس وأعضاء مفوضية السلام "بالتشاور مع مجلس الوزراء" (١٢-٣). وقام المجلس برعاية عملية السلام مع المسلحين كما بدا له من الوثيقة الدستورية، وعين مفاوضي جوبا. ولا أعرف إن كان سماهم مفوضية السلام أم لا، أو إن كان شاور مجلس الوزراء. وليس مدعاة للتفاؤل باتفاقية يكتنفها هذا الارتباك في فقه تأسيسها نفسه.

ونرى من الإثارة السياسة عن الدين والدولة التي رشحت بعد الاتفاق أنه اتفاق لم يقرأه أحد. فأعترض الفريق شمس الدين كباشي، عضو مجلس السيادة وكبير المفاوضين عن الحكومة كما تقدم، على ميثاق تواصى عليه عبد الله حمدوك، رئيس الوزراء، وعبد العزيز الحلو، زعيم الحركة الشعبية، في نوفمبر 2020 لأنه دعا إلى دولة مدنية. وسمى الكباشي اتفاق الرجلين عطاء من لا يملك لمن لا يستحق. كما وقع الفريق عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، "إعلان مبادئ" مع الحلو (ابريل 2022) وأعقبه الحزب الشيوعي (مايو 2022) شدد على وجوب مدنية الدولة. ولو طالع أي من هذه الأطراف اتفاق جوبا لاستغنى عن التنمر واحدها على الآخر، أو كف عن المطالبة بما فرغت الدولة من التصديق عليه في الاتفاق.

فلسنا نعرف، متى وقفنا على مواد اتفاق جوبا عن علاقة الدين والدولة، وثيقة مهجسة بشأن فصلهما تبدي وتعيد فيه مثله. فجاء في المادة ٧،١ من اتفاق القضايا القومية من وثيقة جوبا وجوب "الفصل التام بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة لضمان عدم استغلال الدين في السياسة. ووقوف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان وكريم المعتقدات على أن يُضَمن ذلك في دستور البلاد وقوانينها". وجاء عن مبادئ تقاسم السلطة في اتفاق دارفور وجوب "الفصل التام بين المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة لضمان عدم استغلال الدين في السياسة". وجاء في اتفاق المنطقتين أن المواطنة بلا تمييز هي أساس كل الحقوق والواجبات "وتقتضي أن تقف الدولة على مسافة متساوية من الأديان والثقافات دون أي انحياز إثني أو ديني أو ثقافي يؤدي للانتقاص من هذا الحق. ويجب أن يضمن ذلك في الوثيقة الدستورية التي تحكم الفترة الانتقالية". وأعطى الاتفاق المنطقتين، جبال النوبة والنيل الأزرق، صلاحية التشريع مراعاة لوضعهما الخاص كحق أصيل لا يتعارض مع الدستور القومي. فإما أن من ذكرنا من المؤرقين بفصل الدين عن الدولة لم يطلع على نص اتفاق دارفور، أم أن مدنية الدولة تكون بعبد العزيز الحلو أو لا تكون.

غير خاف أن فصل الدين عن الدولة من تلك الأمور التي يقال أن وقتها قد أزف. ولا يعرف التاريخ حصولاً لأمر مثل ذلك الذي أرهص وصار إلى التحقق. فحتى دولة الإنقاذ التي أعلنت الجهاد يوماً لأوبة الدين للدولة أعيتها الحيلة مع دعواها في أوبة الدين للدولة فتنازلت عن أكثر دعواها عن حاكمية الدين مع التجمل بعدم ذكر عبارة فصل الدين عن الدولة نصاً. فجاء في نص بروتكولات مشاكوس في ٢٠٠٢ بين الإنقاذ والحركة الشعبية ما يلي عن الدين والدولة بعد اعتراف بالتعدد الديني والإثني:

6-1 الاديان والاعراف والمعتقدات مصدر للقوة الروحية والالهام للشعب السوداني.

6-2 تضمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لإتباع كل الاديان والمعتقدات والاعراف ولا يجوز التمييز ضد أي شخص على هذه الأسس.

6-3: تولي جميع المناصب، بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات، يتم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات او الأعراف

واسفرت هذه الزهادة في الالمام بنص اتفاق جوبا في الورشة التي انعقدت لمناقشته بعد سقوط الحكومة الانتقالية في أكتوبر 2022. فلم تزد الورشة عن إعادة إنتاج خطاب المظلومية القومية (هامش بوجه مركز) في حضرة اتفاق لا أعرف مثله من رد هذه المظلومية بشكل محيط، إن لم نقل مبالغاً فيه. فوجدت الدكتور الباقر العفيف، من مفكري الهوية السودانية والناشط في خدمتها، عرض هذه المظلومية بحذافيرها في الورشة. ولم يكترث مع ذلك ليرى إن كان اتفاق جوبا قد رفعها عن أعراق السودانيين المختلفة وألسنتهم. فسأل العفيف في الورشة عما وراء هذه الحروب الطويلة التي ابتلينا بها. ورد ذلك إلى رفض المركز، الذي تقلَّدْته طواقم من الشمال العربي المسلم منذ استقلال السودان في 1956، التصالح مع الأعراق والثقافات غير العربية والإسلامية. وهذا فشل، في قوله، في إدارة التنوع ذي عواقب وخيمة. ورغم أن عروبة هذا الطاقم في رأيه مجرد زعم إلا أنه فشل في توطين نفسه في السودان، وبين أقوام غيرهم في الأعراق والثقافة.

فمن جوانب ترفع هذه الصفوة الشمالية العربية المسلمة عن غيرها، في قول العفيف، جعلهم تاريخ السودان في المناهج يبدأ بدخول العرب والإسلام إلى السودان في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين مسقطين تاريخاً جللاً سبق ذلك الدخول وهو تاريخ دولة كوش (2500 إلى 542 قبل الميلاد) العامر المذهل. وهو التاريخ، في قول آخر كشوف الآثار، الأصل للحضارة المصرية. ومع ذلك، في قول العفيف، يُطبق الجهل بتلك المأثرة بنا. فمتى سأل الصبيان أهلهم عن صُناع الآثار الكوشية التي يغشونها بظهر قراهم قالوا لهم هي لقوم أقدمين سبقونا إلى المكان ثم غادروا ولم يسمع منهم أحد بعد. ودعا العفيف، ناظراً للتجربة الإنجليزية، أن يكون تدريس الماضي السوداني على بينة "تواريخ"، أي أكثر من تاريخ للسودان، لا "تاريخاً" عربياً إسلامياً وحيد الجانب.

ولو كان الباقر نظر في اتفاق جوبا لوجده مهجساً بالتنوع الثقافي وإدارته كما لم يهجس عهد سوداني سبقه. فقال الاتفاق إن المواطنة المنقاة من العرق، والدين، والثقافة، والجنس، واللون، والنوع، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والرأي السياسي، والإعاقة، والانتماء الجهوي أو غيرها من الأسباب، هي الفيصل في التشريع.

وكررت وثيقة الاتفاق هذه الصيغة بصور مختلفة في أبوابها الثلاثة جميعاً: اتفاق القضايا المصيرية، ومسار دارفور،

ومسار مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق وغرب كردفان. فجاء في المادة ٧،١ من اتفاق القضايا القومية من وثيقة جوبا وجوب "الفصل التام بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة لضمان عدم استغلال الدين في السياسة، ووقوف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان وكريم المعتقدات على أن يُضَمن ذلك في دستور البلاد وقوانينها" كما تقدم.

ولاقى اتفاق جوبا تظلم العفيف من تاريخنا وحيد الصورة مشمراً كما لا تنتظره من اتفاق سياسي. فجاء في الفصل الثالث منه بحق لسكان المنطقتين، جبال النوبة والنيل الأزرق، المشاركة في إعادة كتابة تاريخ السودان لبيان مساهمات سائر شعوب السودان في ترسيخ الوحدة الوطنية. وكفل للمنطقتين إنشاء آليات لغرض تنزيل هذا الحق بتكامل مع المؤسسات القومية. وخص في فقرة تالية دراسة الرق، كتاريخ للتغابن في الأمة، بموضوعية. وهذا استحقاق للتاريخ في موضع غريب.

فهذه الفقرة التي عالجت سردية التاريخ، أو سردياته، عوراء في ما نعرف عن كتابة التاريخ. فحق "سكان" منطقة ما في كتابة التاريخ، أو إعادة كتابته، بآليات تتواضع عليها" بدعة. فقال المؤرخ والسياسي حسن عابدين إن التاريخ يكتبه المؤرخون من المنطقتين أو من باقي السودان وحتى للأجنبي. ولم نعرف بعد "آلية" لكتابته أو إعادة كتابته غير شُعب التاريخ في الجامعة التي ترعرع التاريخ المهني في كنفها الأوربي منذ القرن التاسع عشر.

وهذا الحق بدعة لأنه لم نسمع بنظام منع كتابة التاريخ كما يمنع الإضراب مثلاً. قد يهمل نظام في تمويل الجامعة كما فعلت الإنقاذ فيتبخر صرفها على البحث والباحثين في التاريخ وغير التاريخ. وقد تروج حكومة لتاريخ مزور أو استعلائي، أو قد تصادر كتاباً بعينه في التاريخ. ولكن لم نسمع بأن كتابة التاريخ مما يندرج ضمن حقوق السكان إلا في حدود حرية التعبير. وهي حرية تكفل لمهنيين في التاريخ، وفي شعب التاريخ بالجامعات خاصة، وضع أسبقيات بحثهم، وإحسان الصرف عليه، وموالاته بالإشراف، والحرص على نشره.

تعاني صفوة الحكم والمعارضة من انفصال الشبكي بين السياسة والثقافة. وهذه المعاناة في أصل الهرج في حياتنا الاجتماعية. فلا أدري مثلاً لماذا تأخرت الحركات المسلحة عن كتابة تاريخ أقاليمها يداً بيد مع تحريرها. هل استردفت أي منها أي معهد للدراسات العلمية عن بلدها سواء بإنشائه أو بعون من أنشأه مستقلاً؟ ولا عذر لها بفقر الجيب بالذات لأن الحركات، متى أرادت رباط الخيل، تدججت به من أي مصدر كان. فلم تلق أي منها السلاح لعدمه. فعطلت الحركة الشعبية لتحرير السودان مجلتها الثقافية الرشيقة متعللة بضيق ذات اليد مع أنها لو "فكت لها كم برين في السوق" لمولت المجلة إلى جنى الجنى. فمما يستغرب له المرء كيف يعني الثوري ببندقيته قبل كراسه. فما الذي سيلجم السلاح من الانفلات سوى الثقافة؟ فلماذا، والحال على ما عليه، تأتي الثقافة استدراكاً للمسلحين على موائد مفاوضات السلام لا استصحاباً؟

الجبل والكهف

من الجهة النظرية صدرت اتفاقية سلام جوبا مثل سابقات لها عن سياسات الهوية والعرق التي جعلت من المركز، الذي نهضت الجبهة الثورية ضده، خصماً بضغينة العرق في سياساته لا بمجمل سياساته الوطنية. وهي السياسات التي

أحفظت عليه طبقات اجتماعية، وقوى نوعية، وحزبية أسقطت ثلاثة نظم مركزية ديكتاتورية بالعصيان المدني بينما لم تبلغ الحركات المسلحة منها سوى عهود اشتهرت بالحنث بها دون البر. فبمقاربة المسلحين أزمة الحكم في السودان، التي تجسدت في القسط في توزيع السلطة والثروة، بمصطلح عرقي بحت بدوا معه، في قول أحدهم، كأنهم يريدون تغيير التركيبة العرقية للثروة والسلطة لا بديمقراطية اقتسامهما على السوية. ففي شيوع القسمة العرقية في الاتفاق مصداق لنقد كل من الفيلسوفين الأمريكيين رتشارد روتري ومارك ليلا للجيل من الليبراليين الأمريكية ليومنا لتركيزهم على الهويات العرقية والجندرية المغلوبة دون المظلمة الوطنية مما انشغل به اليسار القديم. ووقع هذا لأنه "غاب عنهم الحس عما يواثق بينا كمواطنين وما يربطنا حزمة كأمة". ومع التقدم الذي أحرزوه في نصفة جماعات الهوية تلك إلا أنهم، في قول مارك ليلا، خسروا رهان الأمة. ف"تراجعوا إلى كهوف كانوا حفروها لأنفسهم فيما كان جبلاً عظيماً"، أي في أمة كبيرة.

اتفقت اتفاقية سلام جوبا مع سابقاتها في مقاربة أزمة الحكم بمصطلح عرقي جهوي فاحتل تدارك بؤس التنمية في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق مكاناً مقدماً فيها. ولكن جاء شذوذها عنها في اختلاقها ما عرف ب"المسارات" وهو ترتيب رفع مظالم أقاليم أخرى في السودان في غير دارفور والمنطقتين لم تكن تشهر السلاح ضد الحكومة لدى عقد مفاوضات جوبا. ولم تأت تلك الأقاليم غير المحاربة بممثلين بتوافق سائر أهلها، بل بمن تصادف أن كان حليفاً للجبهة الثورية خلال نضالها لإسقاط نظام الإنقاذ. وكانت تلك عاهة في الاتفاق نجلاء أغبنت جماعات من تلك الأقاليم مثل جماعات في شرق السودان استنكرت الاتفاق بقوة وبالقوة لأنها لم تفوض من انتخبتهم الجبهة الثورية لتمثيلها في التفاوض نيابة عنها. وتخلقت بالنتيجة ما عرف ب"مشكلة شرق السودان" التي ايقظت فتناً نائمة، وضرجت الشرق بالخلاف والدم والإهانة.

> **"عَنُف الشرق بسبب "مسار الشرق"، الذي هو من فضول القول في اتفاق للسلام، مما دعاني لتسميته مع مسارات غير محاربين آخرين ب"الزائدة السياسة".."**

عَنُف الشرق بسبب "مسار الشرق"، الذي هو من فضول القول في اتفاق للسلام، مما دعاني لتسميته مع مسارات غير محاربين آخرين ب"الزائدة السياسة". فكان تداعى مسلحو دارفور لمائدة جوبا للتفاوض حول السلام مستصحبين جماعات سياسية مدنية من أقاليم أخرى تحالفت معهم خلال نضالهم معاً لإسقاط نظام الإنقاذ كما تقدم. وهي الجماعات التي سميتها في موضع آخر "صحبة مسلح"، أي أنهم ما حصلوا على كرسيهم على مائدة المفاوضات أصالة، بل بفضل حليف مسلح. وكانت "الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة" ضمن من جاء صحبة مسلح ممثلة لشرق السودان في طاقم الجبهة الثورية. ونال الشرق بمساره، الذي مهرته الجبهة بتوقيعها، حظوظاً من الإصلاح والتنمية. وأثار ذلك الخلاف في الشرق. ولانتماء جبهة التحرير والعدالة لشعب البني عامر جاء مسار الشرق في اتفاق جوبا على صورتهم لما ينبغي لمركز الدولة عمله لرفع الظلامة عن سائر الشرق غير المحارب. وأغضب ذلك الترتيب شعب الهدندوة التاريخي بقيادة ناظرهم محمد الأمين ترك وآخرين. وبين الجماعتين خصومة سبقت الثورة على نظام الإنقاذ أغبنت بعض مفرداتها البني عامر ففرجوا عنها بتضمينها نص اتفاق مسار الشرق.

فنفذ البني عامر وحلفاؤهم بالمسار إلى رفع مظلمة قديمة من استبعادهم من اتفاق الشرق في ٢٠٠٦ وصندوقه الثري الذي استفرد به موسي محمد أحمد مساعد رئيس الجمهورية، أي الهدندوة في نظر غيرهم. فجعلوا مراجعة الصندوق

وهيكلته مادة في اتفاق مسار الشرق مع وجوب تمثيل الموقعين عليه في مجلس إدارته والشورى معهم فيمن يكون مديره. والحق أن الصندوق أزكم فساده الأنوف حتى حله محمد طاهر إيلا وهو على سدة رئاسة الوزارة القصيرة قبيل سقوط نظام الإنقاذ في ابريل 2019. من جهة أخرى، جاءت التحرير والعدالة في اتفاق الشرق بمادة عن معالجة موضوع النازحين بالإقليم، وتوفير الخدمات الأساسية لهم من مسكن وصحة، وتعليم، وأمن، وغيره. وما يسميهم البني عامر "نازحون" هم عند الهدندوة "لاجئون" من أرتيريا. فليس مستغرباً ألا يقبل الهدندوة بهذه المادة التي تهجس لهم كمحاولة من البني عامر تقنين وجود جمهرة من أهلهم النازحين من أريتريا.

وليس ما أغبن الهدندوة وجرعهم الإهانة التواثق في جوبا على مسار عن إقليمهم من وراء ظهرهم فحسب، بل مادة في الاتفاق أيضاً عن انعقاد مؤتمر تشاوري لأهل الشرق يتنادى له من لم يحضروا قسمة جوبا لاطلاعهم على الاتفاق وأخذ شورتهم. ورأى الهدندوة في هذا عتواً استباحت به الجبهة الثورية إقليماً بحاله تفاوض عنه بمن انتخبته ممثلاً له اعتباطاً بغير اعتبار لتضاريسه السياسية والديموغرافية. وتخلق من يومها ما عرف ب"مشكلة الشرق" التي لم ينعقد مؤتمر عن اتفاق جوبا، أو مبادرة للم الشمل الوطني منذها لم تكن فيه حاضرة. فتمسكت الجبهة الثورية بحرفية اتفاق جوبا بمساراته بينما سعت هذه القاءات والمبادرات المناورة من حوله لإرضاء الهدندوة. وهيهات.

لم يكن ليكن فينا اتفاق الشرق لولا مصادفة انتماء الجبهة الشعبية للتحرير للجبهة الثورية كصحبة مسلح لا مسلحاً. فلو كان الطرف المفاوض للحكومة هو الجبهة الشعبية (الحلو) لربما اختلف الاتفاق لأن في كتلة الحلو جماعات أخرى من الشرق صحبة مسلح.

ولا أدرى كيف ساغ للجبهة الثورية المضي في اتفاق لمسار الشرق وهو مهيض الأطراف هكذا. ولماذا داخلها أن اتفاقها المعلول سيحظى بقبول كيانات في الشرق لم تكترث هي لحضورهم. وتعلل الموقعون على اتفاق المسار بأنهم لم يعزلوا أحداً طالما جاؤوا للشرق بحقه كاملاً غير منقوص وقد رتبوا لمؤتمر للشورى حول محتواه. وتلك إساءة بعد التجريح. فمَن غيبتهم الجبهة الثورية عن المفاوضات والتوقيع على الاتفاق ليسوا رعايا تمضي الأمر عنهم وكالة. فلربما كان لهم رأياً فيما يستحقه الشرق أفضل مما جئت به، أو أنقص من ذلك قليلا. فهذه منة منك لا حقاً.

سلام بلا دسم الديمقراطية

لم يخرج اتفاق جوبا عن اتفاقيات سبقته على عهدي الرئيسين جعفر نميري وحسن أحمد البشير في تغليب المسلحين صفقة السلام مع الدولة على الديمقراطية فيها. واستدبار الحركات المسلحة للديمقراطية من طبيعة الوحش. فلا شاغل لمثلها، طالما كانت الحاكمية للسلاح، بالديمقراطية لا في وسطها هي ذاتها، ولا فيما بينها، ولا في مجتمعها الذي خرجت لإنصافه. فالديمقراطية، في قولها، بغية المعارضة في المركز بينما بغية الحركات السلام. وتنسى الحركات أن السلام لم يصر مطلباً إلا لخوضها الحرب من أجل ديمقراطية حرمتها منها حكومة المركز الطاغية. فالديمقراطية هي أصل العلة والحرب تابعة وكذلك السلام. فلم تر هذه الحركات في عودة الديمقراطية باباً انفتح للتشريع الوطني والمحلي لتنمية الوطن. ولما لم تر في الديمقراطية كسباً لقضيتها اقتصرت على ما يليها وهو السلام المفهوم أنه صفقة نهائية في

تقسيم الثروة والسلطة. وهو اقتسام لا يحتاج لديمقراطية. فاقتسم نميري السلطة والثروة مع القوميين الجنوبيين في 1972 كما اقتسمهما البشير مع قوميي الهامش من كل شاكلة ولون.

وبلغ فصل الحركات المسلحة بين الديمقراطية والسلام حد اتهام ثوار المركز بتغليب الديمقراطية على السلام بعد كل الثورات التي نجح فيها هؤلاء الثوار باسترداد الديمقراطية. وساق هذا الفصل بين الديمقراطية والسلام الحركات المسلحة إلى مغامرات غير محسوبة اعتزلت به الديمقراطية المستردة وسهلت للثورة المضادة الانقضاض عليها. ومهما يكن فليس لحجة الهامش أن الثورات في المركز اشتغلت بالديمقراطية دون السلام من سند لا في سيرة ثورة أكتوبر 1964 ولا ثورة أبريل 1985. فانعقد في مارس 1965 مؤتمر المائدة المستديرة للسلام مع الصفوة الجنوبية مسلحة وغير مسلحة بعد ثورة أكتوبر 1964 قبل إجراء الانتخابات في مايو 1965. وانتظر التجمع النقابي، الذي قاد ثورة إبريل، 1985 الحركة الشعبية لتحرير السودان لتأخذ محلها المرموق في صفوفه لاستكمال الثورة في الديمقراطية وفي السلم. ولكن وقعت دعوتها على آذان صماء. وواصلت الحركة الشعبية الحرب التي لا يحسنها غير الجيش. فخمل التجمع النقابي حتى انتهت الفترة الانتقالية بقيام الانتخابات في 1986.

> **"الديمقراطية هي أصل العلة والحرب تابعة وكذلك السلام. فلم تر هذه الحركات في عودة الديمقراطية باباً انفتح للتشريع الوطني."**

ولا تبعد الحركات المسلحة في الهامش النجعة مع ذلك في نقد المقاومة الحزبية المدنية المعارضة للنظم الديكتاتورية في المركز بتفضيل الديمقراطية على السلام بقرينة أن الحرب "إفراز" من افرازات مصادرة الديمقراطية. فزعم أحزاب هذه المقاومة أنها تدمج بين الديمقراطية والسلام ليس صحيحاً في كل الأحوال. فلم يتفق لها أول وهلة عهد مشاكوس بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية (2002) لأنه انحاز، إجرائياً، لتقديم قضية السلام على قضية إزالة الإنقاذ بينما لا تقبل معارضة المركز المدنية التفريق، لا مفهومياً ولا إجرائياً، بين إسقاط حكومة الانقاذ وبين استباب السلام في الجنوب وملحقاته. ووجدت أفضل تعبير عن أسبقية الديمقراطية عند المعارضة فيما جاء عند التيجاني الطيب القيادي بالحزب الشيوعي. فكان عاب فهم أمريكا للمشكل السوداني كشمال وجنوب متغاضية عن أن الانقاذ نظام ديكتاتوري دموي لا بد أن يزول. فربط المعارضة للحرب وغيبة الديمقراطية ربط النتيجة (الافراز) بالسبب هو ربط متعسف.

ولم تزد الديمقراطيات، التي ارتبطت انبلاجاتها في 1964 و1985 بالدعوة الي السلام في الجنوب، الحرب الا اشتعالا. فلم نحصل على السلام منذ اشتد أوار الحرب الأهلية الا علي يد الرئيس نميري وهو ديكتاتور بغيض. فقد أعطانا عقداً من السلام (1972-1983) مهما قلت عنه تذوقه السودانيون وحظهم من الديمقراطية مبخوس جداً. وكانت القوى المدنية في المعارضة عارضته بقوة. فكتبت الجبهة الوطنية للأحزاب المعارضة لنميري للعقيد القذافي ترمي الاتفاقية بالدس على العروبة بينما قال الحزب الشيوعي إنه مؤامرة على السودان من تدبير المخابرات الأمريكية ومجلس الكنائس العالمي.

ولا يقع الطلاق بين السلام والديمقراطية في اتفاق جوبا مثل وقوعه في باب القوامة على المال العام الذي ألغى الدولة في سبيل تحصيل السوية في توزيعه.

فستقوم بالقوامة على المال العام بمقتضى الاتفاقية هيئتان. الهيئة الأولى هي الصندوق القومي للعائدات (المادة ٢٢

من الاتفاق) وستودع فيه "كافة الإيرادات والعائدات المالية القومية ويُنظم بالقانون ويكون هو المؤسسة الوحيدة لإيداع العائدات". أما الهيئة الثانية فهي "المفوضية القومية لقسمة وتخصيص ومراقبة الموارد والإيرادات المالية" (المادة ٢٣). وهي ملزمة بضمان الشفافية ومعالجة أوجه الخلل في تخصيص وتوزيع الإيرادات القومية بعدالة بين أقاليم السودان المختلفة سيما الولايات المتضررة من الحرب والمظالم التاريخية.

لا الصندوق القومي للعائدات ولا المفوضية بجديدين على مثل هذه الاتفاقات القومية. فالصندوق والمفوضية مستلهمان من اتفاق السلام الشامل بين الإنقاذ والحركة الشعبية في ٢٠٠٥. ونشأتا بعد نيفاشا وفقاً للمادة ١٩٨ من الدستور الانتقالي لضمان الشفافية والعدالة فيما يتصل بتخصيص الأموال التي يتم تحصيلها على المستوى القومي لكل من حكومة جنوب السودان والولايات. ولكن ما جاء في اتفاق جوبا مختلف عما جاء في اتفاق السلام الشامل في:

١-فبينما جعل اتفاق السلام الشامل لوزارة الخزانة-المالية إدارة هذا الصندوق صمت اتفاق جوبا صمتاً "مريباً" عن إي ذكر لها. فقال اتفاق السلام الشامل بوجوب إيداع كل العائدات المتحصلة في الصندوق القومي للعائدات "الذي تديره الخزانة العام". أما اتفاق جوبا فبدأ بالنص بأن الصندوق هو الذي ستودع فيه كافة العائدات وانتهى قبل التقاط أنفاسه ليشدد على أن الصندوق هو "المؤسسة الوحيدة" لإيداع العائدات. فإما أن اتفاق جوبا افترض افتراضاً أن وزارة المالية هي التي ستدير هذا الصندوق، أو أن الصندوق هو اسم آخر للمالية. وسيكون مهماً أن نعرف لماذا سقطت "وزارة المالية" من اتفاق جوباً الذي هو "شف" نجيض من اتفاق السلام الشامل.

٢-فبينما قضى اتفاق السلام الشامل أن تكون عمليات الحكومة المالية، تخصيصاً وصرفاً، في إطار الميزانية العامة العلنية صمت اتفاق جوبا عن دور المؤسسة التشريعية في أي من صورها في عمليات الدولة ومعاملاتها المالية.

ليس المفوضية القومية لقسمة وتخصيص ومراقبة المارد بدعة. فهي ما تواثقت عليه دول كثيرة لرد ظلامة أقوام في الأمة فاتهم قطار التنمية زماناً. فهذه الدول تتواضع عند نسب مدروسة من المال الوطني تخصص لهذه الجهة أو تلك استدراكاً لما فاتها. وتضطلع المفوضية بمراقبة إن كانت الهيئة التشريعية ووزارة المالية التزمت بتلك النسب وحولت أنصبة تلك الجهات في وقتها. فتخصيص هذه النسب ومراقبة التزام الدولة بها هما عصب مثل هذه المفوضيات. فجاء في اتفاق السلام الشامل أن واجبات المفوضية هي كما يلي:

أ- مراقبة المنح المخصصة من صندوق الإيرادات القومي لتحقيق المساواة والتأكد من تحويلها في حينها لمستويات الحكم المعنية،

ب. ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتوزيعها،

ج. ضمان تحويل الإيرادات المخصصة للمناطق المتأثرة بالنزاع وفق الصيغ المتفق عليها.

ولكني فوجئت في شغل مفوضية اتفاق جوبا بنص بدا لي منه أنها لن تكتفي بتحديد نسب أنصبة ولايات البلد ومراقبة

التزام الدولة بها فحسب، بل ستقوم أيضاً هي نفسها بتوزيع الأنصبة المقررة. وحقيقة لم أفهم هذه العبارة التي جاءت في واجبات المفوضية في الاتفاق" "تَضْمَن المفوضية عدم حرمان الحكومة الاتحادية أو أي طرف آخر من التمتع بمستحقاته المالية، وضمان انسيابها في المواقيت المتفق عليها". فهذه الجملة إما أنها بلهاء أو أن ما وراء الأكمة ما وراؤها. فلابد أن محتوى الجملة مفهوم لكتبتها خاصة وقد استبعدوا وزارة المالية والبرلمان من اختصاصاتهما المالية. ونبه جين بابتسي قالوبن باكراً إلى ما وراء أكمة الاتفاق بقوله إن المفوضية لإدارة موارد الدولة وقسمتها بين مستويات السلطة الثلاثة (الفدرالي والإقليمي والولائي) في الاتفاقية سيصادم وجود وزارة المالية الفدرالية وولايتها على المال العام.

وأسفر هذا الطلاق بين الديمقراطية والسلام حثيثاً في النص عن إدارة ولاية الخرطوم. ففي طلب أمن الكهف اعتدت قوى الهامش في الاتفاقية على الحقوق الديمقراطية لغيرها. فصادرت الحق في المدينة لأهل عاصمة القطر. فرتبت لها إدارة خاصة يراعى فيها التمثيل العادل لأهل السودان. فتشترك بالنتيجة أطراف اتفاق سلام جوبا في أجهزة إدارة العاصمة القومية. فقضت بأن ينعقد بعد التوقيع عليها مباشرة مؤتمر يتواثق على طبيعة هذه الأجهزة وفقهها. حجة أطراف جوبا على هذا التمدد لإدارة العاصمة أنها قومية ومتنوعة فيها من كل جنس جوزين. وجازت لهم إدارتها بحظهم هذا منها. ويقع بهذا التطفل على إدارة العاصمة طلاق بينونة بين السلام والديمقراطية. فأرادت أطراف اتفاقية جوبا الاستئثار بالشراكة في إدارة العاصمة لنفس السبب الذي من شأنه أن يكفها عنه. فتنوع العاصمة وقوميتها سبب لديمقراطية إدارتها اقتراعاً من قبل سكانها المسجلين في قوائم الانتخابات بها، ودافعي الضرائب لخزائنها، والأعرف بدخائلها وحقوقهم عليها وواجباتهم لها. ففرض إداريين عليها سواء من أهلها، أو مستوردين بإرادة مسلحي الهامش، فشطط.

لزوم ما لا يلزم في اتفاق سلام جوبا

ومن خمج الاتفاقية وهزلها أنها لا تترفع عن تضمين معالجات لقضايا ليس مكانها اتفاقية سلام بعد عقود من الحرب. فكنت خلال قراءتي لنصوص اتفاقية جوبا أُعَلم على بعض بنودها بعبارة من أبي العلاء المعري "لزوم ما لا يلزم". فاحتوت على مطالب من الخفوت مما تتوقعه في برنامج لمرشح لمجلس ريفي أو بلدي أو تشريعي على أحسن الفروض لا في وثيقة ل"حدار الدم" نعلق عليها أمراً جسيماً هو إخراجنا من حرجنا مع أنفسنا إلى رحاب التعافي.

وهذه البنود من لزوم ما لا يلزم مما ينطبق عليه قولنا "عدم الموضوع". وما جر هـذه الوثيقة العصماء (أو هكذا من المفروض أن تكون) إلى هـذه الترهات إلا التطفل على مباحثات السلام من قبل مسارات في الوسط والشمال والشرق ممن جاءت بهم الحركات المسلحة كحلفاء لا شركاء في الحرب، أي صحبة مسلح كما مر. وستجد في الحركة الشعبية قطاع الشمال (الحلو) نسخاً أخري من صحبة المسلح هؤلاء ينتظرون يومهم في مفاوضات مستدركة مع الدولة. وما أن أمن صحبة المسلح إلى حصتهم في المسار من الوظيفة في ولاياتهم غير المحاربة حتى حار بهم الدليل وصاروا يلقون المطالب على عواهنها. وبعضها سخريات.

لا أطيل. وتجد أدناه عينة منها:

*تلتزم الإدارة الأهلية في الشرق على حث المواطنين وتشجيعهم على التعليم.

*وأن تهتم ولايات الشرق بالصناعات الصغيرة.

*إنشاء صندوق خاص في الوسط (مسار الوسط) لدعم السلام لتمويل المشروعات الزراعية.

*إنشاء مراكز متخصصة في الوسط لمكافحة الأوبئة والأمراض المستوطنة في المناطق الحارة، ومراكز الأمومة والطفولة.

*تقديم خدمات القضاء وتطبيق قانون الشرطة والقوانين الأخرى لضمان السلام الاجتماعي والمجتمعي في الوسط.

*تذليل كافة المعوقات التي تقف أمام استخراج الشهادات الجامعية للطلاب الذين اكملوا دراستهم بالجامعات والمعاهد عبر اتفاقية السلام السابقة في دارفور.

*النظر في قضية مشروع أبو حراز الزراعي وإقامة مثل مشروع شرق حجر العسل (بالضبط كده).

وآخر لزوم ما لا يلزم في اتفاقية جوبا مما أبدع فيه مسار الشرق:

*إزالة آفات المسكيت.

ويبدو أن الآفات التي حان قطافها كثيرة.

من هو الدارفوري؟ وحتاما؟

ستواجه تنفيذ الاتفاقية جملة تعقيدات مرتبطة بتعريف مصطلح الاتفاق أو آجاله. ونبدأ بمن هو الدافوري المقصود في مسار دارفور، ناهيك عمن هو الوسطي في مسار الوسط للتمتع بما ورد من تمييز إيجابي. فليس في تقاليدنا الإدارية أعراف لتعيين منشأ الفرد منا بعد شهادة الميلاد مما نراه في دول غيرنا مثل موقع تسجيل الواحد منا للانتخابات، أو إيصال دفع الأسرة للضرائب مثلاً. ناهيك أن التمييز الإيجابي حيث نشأ في الولايات المتحدة كان لون المستفيد منه يكفي تقريباً. فاتفاق دارفور حجز لطلابها ١٥٪ في الكليات العلمية والطبية والهندسية في كل جامعات السودان بعد حجز ٥٠٪ لهم في الجامعات بدارفور. فما هو تعريف الدافوري القاطع الذي يمنع التبذل ويحفظ الحق لمستحقه؟

مما نحتاج إلى التدقيق فيه أيضاً هل هذا الاتفاق مع الحكومة الانتقالية، أم أنه مع الحكومة السودانية بإطلاق. فجاء في اتفاق دارفور أن يتمتع الطالب منها بإعفاء الرسوم وغيرها لمدة ١٠ سنوات تبدأ من توقيع الاتفاق. وهذا بالطبع عهد ملزم لحكومات ما بعد الانتقالية التي في رحم الغيب. وقد يمتد الإعفاء إلى ١٤ سنة وأكثر لأن الطالب الذي دخل الجامعة في السنة العاشرة، سنة نهاية العهد، سيظل يتمتع بالإعفاء حتى تخرجه.

وتتحرج مسألة التعاقد مع الحكومة الانتقالية كثيراً في النص الذي قضى بتمثيل تفضيلي لأبناء جبال النوبة والنيل الأزرق وغرب كردفان في المركز لمدة عشر سنوات من توقيع الاتفاق. وواضح أن هذا اتفاق متعد يطال الانتقالية وحكومات سودانية لنحو سبع سنوات قادمة.

ونوهنا من قبل بالارتباك في النص الخاص باستعادة الحكم الإقليمي (بين المركز والولاية) على غرار ما كان سائداً قبل انحلاله في الولايات. فسيستعاد بالاتفاقية نظام الأقاليم في ظرف ٦٠ يوماً من توقيع الاتفاق. وسينظر في ذلك مؤتمر ما. ولن تتقيد دافور بقراره استعاد الأقاليم أم لم يستعدها. فهي ستكون إقليماً خلال ٧ شهور بغض النظر. وهكذا فرضت الجبهة الثورية دارفور إقليماً بمن حضر. ناهيك من هذه المجازفة لإعادة شك نظام إداري بحاله بتوقيت عجول كأن الدنيا طايرة.

ووجدت، من الجهة الأخرى، خلطاً معيباً في اختصاصات مستويات الحكم المختلفة: الفدرالي والإقليمي والولائي. ولاحظ أن الاتفاق رسم سياسات للمستوى الإقليمي المعروض للنقاش (عدا دارفور) كما رأينا وسبق له بسلطات وهو في علم الغيب.

ونظرت في سلطات المستويات ووجدتها مرتجلة جداً فيما تعلق بمسؤولية كل منها تجاه التعداد السكاني مثلاً. ففي فقرات متفرقة من نص الوثيقة ستجد دم التعداد مفرقاً بين تلك المستويات جميعاً. ففي فقرات متفرقة منه أعطى الاتفاق حكومة الولاية والإقليم والمركز صلاحيات إجراء التعداد السكاني (٩-٢١ و١٠-١٤ و١١-٢٤). وهذا خلط لا يجوز. وكتب من قال إن هذا الخلط عائد إلى خلاف نشأ على مائدة التفاوض بين من رأوا أن يبدأ النقاش بالمسارات وبين من مالوا للبدء بالقضايا القومية. ثم استقر التفاوض على البدء بالمسارات قبل القضايا القومية. وكانت النتيجة تطابق بعض الأحكام في المقامين بصورة مربكة.

التمادي في بذل العهود الآيلة للنقض

لم تخرج اتفاقية جوبا كغيرها من الاتفاقيات من جنسها مع العسكريين الحكام عن تغليب إحلال السلام في مناطق الحركات المسلحة على إحلاله في شرط الديمقراطية لسائر القطر كما تقدم. واقتصت الديمقراطية المغيبة منها بنقض الديكتاتوريين للميثاق (أديس أبابا 1972) أو تهافته نتيجة الفتنة حول ثماره بين الحركات المسلحة الموقعة عليه (اتفاق الشرق 2006، واتفاق سلام دارفور 2011). وسنتناول هنا نقض الرئيس جعفر نميري في 1983 لاتفاق أديس أبابا (1972) لتبيين هشاشة بناء السلام في الهامش معرضين عن الديمقراطية.

عنوان هذه الورقة "التمادي في بذل العهود" مراوحة على عنوان كتاب أبل ألير، القاضي والوزير وعراب اتفاقية أديس أبابا ممثلا للحكومة السودانية، الذي عربه بشير محمد سعيد بعنوان هو "التمادي في نقض العهود". وهو "عرضحال" وثيق في توزير المركز بنقض عهوده مع الهامش. وعاب الكتب مع ذلك خروج الهامش من الوزر خروج الشعرة من العجين. فالكتاب حالة من الحالات التي يأمن فيها الهامش إلى دور الضحية من فرط قلة حيلته حيال المركز. ولعب دور الضحية هو ما اتقنته صفوة الهامش وناصرته فيه كتابات متعاطفة مع محنته التي لا مِراء فيها بالطبع. ولعبُ دور الضحية سهلٌ. والكتابة نسجاً على منواله أسهل وأرخص وأروج. وهذه كتابة برع فيها منصور خالد ولوَّث بها الأفهام وأفسدها.

ولكنها كتابة تنزع عن الضحية ما تواضع علماء الاجتماع على وصفه بـ"agency". وهي مصطلح يريدون به أنه لا يوجد جلاد وضحية بصورة نقية واضحة في الواقع. فالضحية قد لَعِبَ دوراً ما مكّن للجلاد من التضحية به. وهذا غير

لوم الضحية المعروف بالطبع. لأن لوم الضحية هروب من قولة "أعور" للجلاد، وتبرير لعدوانه، وعجز عن صدِّه. أما "agency" فهي مطلب ليتحرى الضحية ذاته، ويتفحَّص أداءه، وينهض من عثراته، ويصحّح من رؤيته، لكي يُحرِّر نفسه باقتدار. وقد احترنا في مؤتمر انعقد يوماً حول صورة تعريب هذا المصطلح. وقد اتفق لي من قبل أن قلت إننا ربما استعنّا بالعبارة العربية "أصالة عن نفسه لا وكالة" لتقريب المعني الإنجليزي. فالضحية، عملاً بهذه العبارة، هو أصل في محنته في مثل تَفَرُّقِه في وجه الخصم ومَيْله للشِّقاق الداخلي الذي يمنعه من الوحدة والمنعة.

حجب أبل ألير في كتابه الإجنسي الجنوبية في ردة نميري عن اتفاقية أديس أبابا بحذافيرها. فذكر اللواء جوزيف لاقو، زعيم حركة أنيانيا المسلحة التي وقعت على اتفاق أديس أبابا ورأس السهم في الحملة لنقض الاتفاقية في نطاق السياسة الجنوبية لاحقاً، في ثلاثة مواضع من واقعة تقسيم الجنوب ليس فيها قوة عارضته في هذا السبيل. فذكره في المرة الأولى حين استعان به نميري لفض الاتفاقية حين وجد أن دون تعديلها من فوق سلطاته خرط القتاد. فسأل نميري لاقو ولويجي أدوك وألوفر البينو وفيلب أوبانق لتقديم عريضة باسمهم يطالبون فيها بتقسيم الجنوب. أما المرة الثانية فذكر أبل جلوس لاقو بجانب نميري على التلفزيون وهو يعلن تعديل الاتفاقية. وذكره في مرة ثالثة اشترك فيها معه في مذكرة احتجاج ما لنميري عن خطوة متطرفة اتخذها. ولم يذكر لا في نصه ولا مراجعه كتاب لاقو "اللامركزية: ضرورة للمديريات الجنوبية في السودان" (24 صفحة، مطبعة سمر بالخرطوم) مانيفستو الثورة ضد سيطرة شعب الدينكا، الذي ينتمي أبل له، على دولة الحكم الذاتي في الجنوب. وجاء فيه عن هذه السيطرة بأن بالدينكا "جوع للحكم". وبدأ الكتاب بقوله "حين يأكل الرجل الأناني لحد التخمة يصف الرجل الجائع حقاً بأنه طماع".

ولبونا ملوال، الوزير بدولة نميري، وقفة تملك فيها الإجنسي بلا لجاجة غير باحث عن كباش فداء يعفيه من لوم الذات. فوجدَ في كتابه "الشعب والشوكة في السودان" (1981) السماحة في نفسه لقبول حصته في وِزر تهافت اتّفاقية أديس أبابا. فكان تفرّغ بعد خروجه على نميري في 1979 لبحث إشكال الجنوب في جامعة كولمبيا بالولايات المتحدة. وكان إحساسه بالخيبة في نميري، والشك في جدوى جيله الجنوبي كله طازجاً. فقال إن السودان بحاجة لحلٍّ سياسي. وهو حلٌّ لم يعْدُ جيله من السياسيين قادراً على افتراعه. وواصل: "السياسيون الجنوبيون عن بكرة أبيْهم، بما فيهم كاتب هذه السطور، قد سمحوا لنميري أن يستغفلهم، وأن ينزع عنهم كل مصداقية في نظر شعبهم. فقد استقرّ عند الشعب الجنوبي العادي أن كل سياسي جنوبي فاسد وسبّاق إلى المناصب. وهذا ما جعله عاجزاً عن حماية الجنوبيين، أو حتى أهله الأقربين، من بطش جيش نميري". وهكذا تحمل "بونا" قسمته من العار جهرة.

وعرض بونا في كتابه الأخير "السودان وجنوب السودان: من دولة واحدة إلى دولتين" (2015) لنذر تنمر نميري الباكرة على الاتفاقية التي غضوا الطرف عنها حتى جاء اليوم الذي عصف بها فيه. فقال بونا إن نميري لم يسعد أبداً بالجنوب الذي خرج بالاتفاقية "متحرر من نميري" معززاً بالحق في الانتخاب لمجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي. وإمعاناً في حرص الجنوبيين على أن يكونوا تلك الجزيرة "الديمقراطية" في بحر استبداد نميري اللجب أخذوا من النظام الحزب الواحد، الاتحاد الاشتراكي، وجنوبوه. ولم يكف الوحش الديكتاتوري فيه من السعي لتجريد الجنوب من صفته كجزيرة ديمقراطية في بحر استبداده. فرشح بلا اختصاص أبل ألير لرئاسة أول مجلس تنفيذي. وسمع الجنوبيون ذلك منه بغض النظر بذريعة حظيان أبل بالثقة في أوساطهم. وعاد نميري ليطلب من أبل بغير اختصاص للمرة الثانية أن يتنحى

للاقو في رئاسة المجلس في 1978. وسعر لغايته الإثنية بين صفوة الجنوبيين ضد الدينكا. وعليه لم يكن نقض اتفاقية أديس أبابا حكراً للمركز. كان بالأحرى استثماراً للمركز لصراع جنوبي-جنوبي بين شعب الدينكا وجماعات أخرى برز منها شعب الباريا الذي تقع جوبا، عاصمة الإقليم، في نطاق داره. ولاقو من هذا الشعب.

وعرض الأكاديمي موم كونيال أرو صورة لهذا الصراع من أسفل. فقسَّم وزر تحلل اتّفاقية أديس أبابا (1972) بين القوميِّين الجنوبيين والرئيس نميري بالقِسط، على الديكتاتور وساسة الجنوب معاً. فلم يكن تقسيم الجنوب فكرة من فحيح نميري، أو إبليسه، بل كانت عقيدة ساسة ولاية الاستوائية، وأعالي النيل، والبحيرات ممّن ضاقوا بما وصفوه بهيمنة الدينكا كما تقدم. وكانوا أصدروا "كتباً سوداء" عن نسب الدينكا العالية في قسمة السلطة في الجنوب. وكان ذلك انقساماً إثنياً حقيقيا أشاعه السياسيون بين طلاب المدارس فتماسكوا الحِزَزْ في قاعات الدرس، الدينكا ضد كل جماعة أخري. ولم يكن بوسع نميري، بكل جَزره وعصيِّه، أن يقسِّم الجنوب لولا الخلاف الإثني الجبار الذي دارت رحاه في تلك الأيام. وجدَ نميري الشَّقّ ووسَّعه. وإلى هذا ذهب دوقلاس جونسون في كتابه "جذور حروب السودان الأهلية" (2004) ذو الرأي القريب من ذلك الذي أذاعه بونا عن صغار السياسي الجنوبي في عين أهلهم. فقال إن فساد الساسة الجنوبيين المدنيين هو أصل كبير في اتّباع شباب القوميين الجنوبيين خطة حرب التحرير. فهي حرب في مواجهة الشمال بالطبع. ولكنها موجَّهة نحو ساسة الجنوب الذين استقرت عنهم هذه الصور السالبة عند جمهرة الجنوبيين في قول ملوال.

وحتى حين لا يسفر نقض المركز للاتفاقية عن نفسه تجد من الشماليين من يوزر هذا المركز بصورة غير مباشرة. فقال سلمان محمد سلمان إن الجنوب انفصل عن السودان برغم أن الحركة الشعبية اختطت منهجاً وطنياً شاملاً لكل السودان تقاطر له الناس من كل فج في حرب تحرير أهلية لم تعد تقتصر على الجيش الشمالي وحركة جنوبية "متمردة". فتغير الحال تغيراً صار به الشمالي يقاتل جنباً إلى جنب مع رفيقه الجنوبي ضد القوات المسلحة على أمل تحقيق السودان الجديد. ومعلوم أن الحركة الشعبية لم تتمسك بدعوة السودان الجديد الموحد خلال اتفاق السلام الشامل (2005) بينها وحكومة الإنقاذ، وأرجأت بدلاً من ذلك القرار حول استمرار الجنوب في وحدة مع الشمال، أو تقرير مصيره حتى تنقضي الفترة الانتقالية التي ستشارك الإنقاذ فيها إلى 2011 لترى رأيها. فإذا لم تجد الوحدة جاذبة (وهي العبارة) خلال تلك الفترة فزعت إلى حقها في الاستفتاء على تقرير المصير المنصوص عليه في الاتفاق. وجاء التصويت فيه لمصلحة الانفصال بأغلبية استثنائية. وحصل

وفطن سلمان هنا إلى أن الحركة قد نقضت وعدها في ميثاقها بتنزيل السودان الجديد بحد السلاح ومهما كلف. وغادرت السودان نهائياً رامية بالدعوة إلى السودان الجديد على قارعة الطريق. ولم يجد سلمان مع ذلك مانعاً من أن يلقى لها المعاذير بقوله "فإذا كانت الحركة الشعبية قد نكثت بوعودها الرامية للسودان الجديد الموحد، فكم من الوعود كانت الأحزاب الشمالية قد نقضتها قبل ذلك؟ الفرق أن الحركة قد أدت دورها بذكاء وحنكة كانا غائبين غياباً تاماً في أحزاب الشمال". وهكذا وجد سلمان للحركة الشعبية مخرجاً من عيب نكث العهد عنها بالتنويه بوسامتها الفكرية..

قبل القاء الاتفاق في سلة المهملات

كان مصير الاتفاق بعد توقيعه، وبدء تنفيذه، موضوع نقاش انتهى ببعض الجماعات إلى المطالبة بإلغائه. وصعب القبول بالطبع بشطبة بجرة قلم لأن هذا المطلب سآمة اشتهر بها الجيل السياسي الذي لا يكابد السهر على النصوص، وتحريرها، ونقد مفرداتها فيسارع ليتخلص من مثل اتفاق جوبا بتلويحه يد. خلافاً لذلك ترى الورقة أن يخضع الاتفاق لتحرير جذري. وبغير النهوض بمسؤولية الحفاظ على الاتفاق بمسؤولية تهد الحيل سينتهي إلى واحدة من تلك الاتفاقات التي استحالت وتمادت في الاستحالة فنقضت غزلها بنفسها.

وكانت قحت عقدت بعد الإطاحة بحكومتها في أكتوبر 2021 ورشة لمناقشة سياستها حول الاتفاقية في شرطها الجديد. ولم يكن واضحاً من الورشة إن أراد أهلها النظر للاتفاقية كعثرة حوكمية لتشخيصها، والكشف عن عللها، وأسباب علاجها، أم أنهم بصدد محاكمتها ناظرين إلى سوءة طرف الحركات المسلحة المتهم عندهم بخذلان الثورة حين رمى بثقل مع العسكريين بما في ذلك الوقوف مع انقلاب 25 أكتوبر 2021.

وسيكون ضمن جدول أعمال مراجعة اتفاق جوبا بالطبع إلغاء المسارات، "الزائدة الدودية" في الاتفاق، لشمولها أقاليم لم تخض حرباً على أنها لها قضايا تاريخية مع المركز حول التنمية والموارد. ومن المبشر أن أطراف جوبا قبلت في ميثاق أخير لها بتجميد مسار الشرق وأن تكون نظارات البجا والعموديات المستقلة طرفاً لا غنى عنه في أي مفاوضات تجري لإعادة النظر في المسار. لقد تأخرت هذه الأطراف طويلاً في النزول على إرادة جماعات الشرق الشرعية في ألا يُفتى في أمرها في غيابها. ووقع ضرر كثير من تأخرها. والخير في أن تأتي متأخراً لا ألا تأتي. وقد لا نحتاج لاتفاق جوبا للسلام لتفاوض حول قضايا الشرق وغيره من الأقاليم. سيغنينا مؤتمر قومي نعرض عليه قضايا التنمية والحكم لكل السودان بما في ذلك الأقاليم التي تمثلها حركات مسلحة.

وربما شمل التفكير عن مراجعة اتفاق جوبا "خارج الصندوق"، في قول ياسر عرمان، استصحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان (عبد العزيز الحلو) وحركة تحرير السودان (عبد الواحد محمد نور) في مبادرة السلام. فصعب حقاً أن نتكلم عن سلام في السودان وقد اعتزلته الحركتان. فمتى قَدِمت الحركتان لمائدة التفاوض للسلام لن تصمد نسب السلطة ومحاصصتاها بين المركز والأقاليم التي نالتها أطراف اتفاق جوبا الحالي. فأوزان الحركتين المرموقة في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق ربما استدعت تعديلاً جذرياً في تلك النسب والمواقع.

ستسلس هذه المراجعة الجذرية لاتفاق جوبا إذا لم ترها أطرافه الدارفورية مجرد إملاء عليها هي عازفة عنه. فمن الصعب على هذه الأطراف نفسها بعد أربعة أعوام من توقيع الاتفاق أن تزعم أنه أحسن إلى دارفور سوى في أنه "طبعة سودنة" جديدة في أحسن الأحوال. وهي طبعة بدأت تستثير صفوات من دارفور نفسها مثل الهيئة العليا للحكم الذاتي لجنوب دارفور. فتصدر منها بيانات تحتج على استئثار الحركات المسلحة، والإثنيات التي خرجت منها بثمار هذه الطبعة دونهم.

الخاتمة

بدا من نقدنا لاتفاقية السلام في جوبا عوار بنيوي في الاتفاقات التي تعقدها حركات الهامش المسلحة مع نظم المركز الديكتاتورية، أو الطامعة فيها، انحجب عنا لتركيزنا على سوءة المركز لا عن سوءة المتعاقدين معه من الهامش أيضاً. فليس بعد أن يكون المركز ديكتاتورياً سوءة. ومن أمن له فكمن أوقف ذئباً حرساً على أغنامه.

فصح، إذا كانت الأمة، في قول المؤرخ الفرنسي أرنست رينان، هي إرادة العيش معاً ، أن نخضع فكر حركات الهامش وممارستها لمعيار امتثالها لهذه الإرادة. وسنجد أنه اعتور إرادة هذه الحركات في إرادة الأمة عارضان أبطلا كثيراً من فاعليتها. أما العارض الأول فهو قيامها من فوق سياسات الهوية العرقية أو المناطقية. فالقضايا التي دفعت بها مناطقية، دارفور مثلاً، أو عرقية، عرب وزرقة (أفارقة)، أو قبائلية في مثل نزاعات الحواكير (ملكية الأرض). وجعل هذا من المركز خصماً عرقياً قبائلياً بأكثر مما هو سياسي. وتصبح الزهادة فيه واعتزاله خياراً مفتوحاً.

وأما العارض الأخير فهو حملها السلاح لتحصل على مطلبها بفوهة البندقية في مواجهة نظم ديكتاتورية عسكرية حكمت مركز الخرطوم لأكثر من 50 عاماً في عهده المستقل منذ 1956. ولم تكن المواثيق التي مهرها الهامش مع المركز بالنتيجة عهوداً استراتيجية طويلة المدى في بناء الأمة، بل أشبه بالصفقات اشتهرت بنقضها أكثر من حملها إلى غاياتها.

ورغماً عن نفع نظرية العرق النقدية لهذه الجماعات المغلوبة، مما جرى وصفه بـ"الآخر" أي آخر الجماعات الغالبة، فإنها كرست لهذا الآخر على حساب التاريخ المشترك والرغبة في العيش معاً التي من وراء أي أمة. وهي نفس شكوى الفيلسوف ليلا في نعيه الليبرالية الأميركية. فقال إنه لا دونالد ترمب ولا شيعته مما يسوؤه فيسهد به. فما يحز في نفسه حقاً أن النظرية العرقية النقدية وغيرها منعت الليبراليين من تنشئة رؤية طموحة لأميركا ومستقبلها تلهم سائر المواطنين. فما عجز الليبراليون عن الإتيان به، في قوله، هو صورة لما سيكون عليه عيشنا المشترك. فتنكبوا طريق هذه الرؤية الجامعة هرعاً إلى سياسات الهوية فخسروا، كما تقدم، رهان الأمة لتراجعهم " إلى كهوف كانوا حفروها لأنفسهم فيما كان جبلاً عظيماً"، أي في أمة كبيرة.

فاتفاق سلام جوبا بين غالب حركات دارفور المسلحة والحكومة السودانية شاهد عيان على استعصامه، بتركيزه على الهوية المناطقية، بالكهف دون الجبل. ومن الدلائل على كهفية اتفاق جوبا أنه قضى، وهو المستمد من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (2019-2022)، بأنه إذا تعارضت مادة منه مع الوثيقة الدستورية الحاكمة لفترة الحكم الانتقالي صحت تلك المادة وأزيل نقيضها الذي في الوثيقة. فمن علو العين على الحاجب، والكهف على الجبل، خضوع الدستور لنوازل اتفاق للسلام كان قد أخذ شرعيته منه.

بل جر الاتفاق باصطناعه مفهوم المسارات إلى الكهوفيه أقاليم لم تأت إلى مائدة التفاوض للسلام من ساحة وغى مما جعلنا نصفها بأنه جاءت في "صحبة مسلح" هي الجبهة الثورية. وأصلح حالها برغم عنها بوصاية خرقت حقهم الديمقراطي في أن يكون لهم صوت في تدبير أمرهم.

ولا يسفر الاتفاق عن كهوفيته في مثل إلغائه المركز نفسه في مسعى قوى الهامش اقتسام الثروة الوطنية مع المركز. فانتهى إلى إلغاء المركز في حين كان يكفيه تفكيك قبضته على الثروة بما يأذن لها بتلك القسمة. فألغى الاتفاق وزارة المالية فالجمعية التشريعية فالدولة نفسها. فبعد استبعاد وزارة المالية والمؤسسة التشريعية من اختصاصاتهما المالية صارت المفوضية ولية المال عن الدولة نفسها تنفق عليها. وهكذا انتهى من أراد اقتسام الثروة مع المركز القابض إلى إلغائه.

تقديم المجلة:

نضع بين يدي القارئ الكريم الجزء الثالث والأخير من دراسة السفير فخر الدين كرار، المعنونة بـ «المصالحة ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع ما بعد الصراع». يركز هذا الجزء على «متطلبات تحقيق العدالة الانتقالية في السودان»، مستعرضاً آليات عملية للإصلاح المؤسسي، وجبر الضرر، وإحياء الذاكرة الوطنية. ويخلص الكاتب إلى أن المصارحة الشفافة والمواجهة المسؤولة للماضي تظل المدخل الأساسي لطي صفحة النزاعات، وتفكيك أزمات الاستعلاء والنمطية، وصولاً إلى تأسيس دولة ديمقراطية مستقرة قائمة على المواطنة المتساوية.

المصالحة ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع ما بعد الصراع (3) من (3)



بقلم: السفير
فخر الدين كرار

متطلبات تحقيق العدالة الانتقالية في السودان

مفهوم العدالة الانتقالية:

إن السعي إلى بلوغ العدالة الشاملة أثناء فترات الانتقال السياسي (الانتقال من الحرب إلى السلم ومن الشمولية إلى الديمقراطية) أو ما يصطلح عليه بالعدالة الانتقالية يهتم أساساً بتنمية وتطوير مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، وهدفه الوصول إلى مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية. وتهدف العدالة الانتقالية إلى التعامل مع ميراث انتهاكات حقوق الإنسان بطرق ومناهج واسعة وشاملة تتضمن جبر الضرر، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

معالجة العدالة الانتقالية وأثرها في إرساء السلام وتعزيز التحول الديمقراطي:

ما من شك في أن مواجهة الماضي بشفافية وعلى هدي من مبادئ العدالة الانتقالية له أثر كبير في إرساء دعائم السلام والسلم الاجتماعي، ودعم التعايش السلمي وتعزيز التحول الديمقراطي المستدام، وإذا طرحنا على أنفسنا سؤالاً فحواه: لماذا يجب علينا مواجهة الماضي؟ هنا سنجد الكثير من الدوافع والمبررات لمواجهة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وتتمثل هذه المبررات فيما يلي:

تعزيز الديمقراطية وتقويتها واستدامتها: وذلك لاعتبار أن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم على خواء وتلفيق، وأن مواجهة الماضي يمكن أن تؤدي إلى ديمقراطية أكثر قوة، وذلك من خلال إرساء مبدأ المحاسبة.

الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي: ويتمثل هذا الواجب في قيمة التذكر وفي قبول الضحايا والاعتراف بهم كضحايا، لأن التجاهل هنا يعتبر شكلاً من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة، ولأنه من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه، لذلك فمن الأفضل إظهاره بطريقة بناءة وشفافة من خلال أشكال عديدة من بينها صيغة (لجنة المكاشفة والحقيقة)، لأن من المرجح إذا تجاهلنا الماضي أن ينفجر في أي لحظة في شكل عنف جديد.

التوجه نحو ذلك في المستقبل: وذلك لخلق نوع من الردع، فالتذكر والمحاسبة هما وحدهما الكفيلان بالحيلولة دون ارتكاب انتهاكات في المستقبل.

مناهج العدالة الانتقالية وآلياتها:

تقوم العدالة الانتقالية - على الأقل إلى الآن - على خمسة مناهج أولية لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، وهي:

المحاكمات:

تعتبر أول فئة كبيرة من آليات العدالة الانتقالية، وبموجب القانون الدولي تلتزم كافة الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان الماضية ومحاسبة المسؤولين عنها وفرض عقوبات عليهم.

المجتمع المدني ولجان تقصي الحقائق:

يلعب المجتمع المدني المحلي/ الوطني دوراً مهماً في عمليات تقصي الحقائق وذلك من خلال التجارب التاريخية للشعوب، ففي غواتيمالا مثلاً حققت لجنة الحقيقة المكونة من فعاليات المجتمع المدني ومن ضحايا الانتهاكات نجاحات أكثر مما حققته لجنة الحقيقة الرسمية، وذلك لكونها كانت أكثر مرونة واستجابة للمتطلبات المجتمعية وحاجات الضحايا وأقامت علاقات مباشرة مع الضحايا الذين كانوا أنفسهم جزءاً منها.

تعويض الضحايا وجبر الضرر:

في ظل الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان، أصبح لزاماً على الحكومات ليس فقط التصدي لمرتكبي الانتهاكات، بل أيضاً ضمان حقوق الضحايا وذلك عبر تهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامة الضحايا وتحقيق العدل بواسطة التعويض عما لحق بهم من أضرار ومعاناة. بالتأكيد هناك أشكال من الأضرار لا يمكن تعويضها، لكن يشتمل مفهوم التعويض على عدة معانٍ من بينها التعويض المباشر (عن الأضرار أو ضياع الفرص) ورد الاعتبار لمساندة الضحايا معنوياً، واستعادة ما فُقِد، ويمكن تصنيف التعويض حسب نوعه إلى معنوي ومادي. يتضمن التعويض المادي منح أموال أو حوافز مادية وتقديم خدمات مجانية (صحة، تعليم، إسكان... إلخ)، أما التعويض المعنوي فيكون باستصدار اعتذار رسمي، أو تكريس مكان عام أو إعلان يوم وطني للذكرى. ويستهدف التعويض الانتهاكات الفردية والجماعية. أما الأهداف المرجوة من التعويض فهي عديدة ومتنوعة من بينها الإقرار بفضل الضحايا جماعات وأفراداً، وترسيخ ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية الوطنية، وتشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، وإعطاء رد ملموس على مطالب رفع الظلم

وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة الوطنية عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن مبدأ التعويض أصبح إلزامياً بموجب القانون الدولي، ويبقى أن نشير إلى أن الهدف الأساسي لأي سياسة من سياسات التعويض هو إحقاق العدالة للضحايا.

الإصلاح المؤسسي والسياسات:

وهو موضوع ذو صلة وثيقة بأهداف العدالة الانتقالية ويعتبر أحد الآليات التي تحتاجها البلدان الخارجة للتو من فترات القمع التي تمارسها الديكتاتوريات، وتحتاج هذه البلدان إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، التي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري و/أو انتكاس الممارسة الديمقراطية الرشيدة في المستقبل. ففي فترات الصراعات عادة ما يتم تجميد معايير حقوق الإنسان وإفساد إجراءات العمل الاعتيادية وعقليات وقت السلم في العديد من مؤسسات الدولة إن لم تكن في مجملها، وعندما ينتهي الصراع، فإن إصلاح المؤسسات بشكل عام يكون الهدف منه هو إزالة الشروط التي أدت إلى نشوء فترة النزاع أو القمع. هناك ثلاثة سبل إلى الآن يمكن عبرها بلوغ غاية الإصلاح المؤسسي وهي:

- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يضمن قوميتها، ويعزز روح الانتماء الوطني، خاصة وأن الدولة التي نشأت عقب الاستقلال في السودان قامت على أساس تحيزات عرقية وثقافية مهدت للعنف والانتهاكات والقمع من طرف المجموعات المسيطرة على هياكلها على بقية التكوينات الخاضعة لسطوتها.
- تحقيق احترافية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والنظامية وضمان عدم تدخلها أو الزج بها في الحياة السياسية، أو استخدامها لقهر المواطن وإذلاله، وتكريس ثقافة احترام الدستور الذي أقسم أفرادها على حمايته.
- إزالة كافة أشكال التمييز العرقي، أو الإثني، أو الديني، أو النوعي القديم العهد والمرتبط بفترة الانتهاكات.
- منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات العمومية.
- دراسة ظاهرة التهميش وأوجه الاختلالات القومية في التنمية، وإزالة التحيزات في توزيع فرص التنمية والتوظيف بين مناطق البلاد وأقاليمها، على النحو الذي يعزز روح الانتماء القومي، ويغلق باب الصراعات والغبن الاجتماعي.
- مراعاة أن تتماهى السياسات التي تضعها الدولة وأجهزة الحكم في مستوياتها كافة مع ضرورة تحقيق الاندماج والتكامل القومي بين أطراف البلاد ومكوناتها.
- البدء فوراً وبدون أي تلكؤ في معالجة أوجه الخلل في بسط تكافؤ الفرص بين مواطني السودان كافة في تولي الوظائف العامة، وفي ممارسة مواطنتهم (Citizenry) من حيث التمتع بالحقوق الأساسية التي كفلها الدستور والشرائع والقوانين الدولية.
- تكريس ثقافة المحافظة على حقوق الإنسان وإدراجها ضمن المناهج التربوية والقوانين القومية، ومأسستها بتكوين الأطر التنظيمية الكفيلة برعايتها ومعاقبة كل من يعتدي عليها، وعدم الحط من كرامة الإنسان بأي مبرر، مهما كان.
- أن يُعهد بهذه الدراسة للجنة قومية بكل معنى الكلمة لديها تفويض معتبر لتقديم استراتيجية وطنية قابلة للتنفيذ

ضمن إطار زمني محدد ضمن مصفوفة معينة.

• وبما أن القطاع العام كان ولا يزال يعتبر الموجه والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، فلا بد من أن تنهض الدولة بواجباتها تجاه مواطنيها، وأن تستعيد دورها في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها كافة من دون تحيز أو تمييز لمنطقة على أخرى.

• وضع السياسات الناجعة لتخفيف وطأة الفقر في أوساط الطبقات المحرومة والضعيفة، والعمل على استحداث سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتمكين الشرائح الفقيرة، وتوفير سبل العيش الكريم لها.

• تجفيف منابع التطرف والكراهية والتنميط الثقافي، والتدخل الفاعل من قبل الدولة التي يجب أن تضطلع بدورها في هذا المجال بالشراكة الفاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، واستنهاض التفاعل الشعبي المؤثر في هذا المجال.

• تحقيق قومية وسائل الإعلام وضع المعالجات التنفيذية لذلك (على سبيل المثال تخصيص فترات بث يومية في الإذاعة والتلفاز، تراعي تمثيل التنوع العرقي والثقافي في البلاد)، وكفالة حرية التعبير في حدود القانون، وإزالة القوانين التعسفية المقيدة لحرية الرأي والتعبير، وأن تُسند إدارة هذه المؤسسات إلى مختصين مؤمنين بقيم الديمقراطية الحقة.

• إقامة المهرجانات الثقافية القومية التي تسهل التفاعل بين كل أجزاء الوطن وتكويناته القبلية والعرقية والثقافية المتنوعة.

• استكمال جهد الدولة في ربط أجزاء الوطن عبر شبكة مواصلات واتصالات شاملة لتسهيل التنقل الحر للمواطنين عبر الأقاليم والمناطق المختلفة.

• تجنب اتخاذ أي إجراءات إدارية أو تنفيذية تثير النزاعات، مثل التوطين القسري وفرض واقع ديمغرافي، أو تكوين محليات وغيرها من الأساليب التعسفية التي تؤدي إلى تغيير مجحف في الحواكير والأراضي، وتحدث خللاً كبيراً في التركيبة السكنية في البلدات والمدن والقرى يكون باباً لاندلاع صراعات جديدة.

• إيلاء أولوية خاصة للمناطق المهمشة المنتجة للثروات القومية (كالنفط والمعادن ومنتجات الصادر القومية)، ومراعات تحقيق استفادة هذه المناطق من ريع تلك الثروات بما يضمن التنمية المتكافئة والارتقاء بحياة المواطنين فيها.

إقامة النُّصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية:

ويتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث، أو واقعة، أو بناء، أو إقامة آليات للتذكر، ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي عن طريق الدولة بإقامة النُّصُب التذكارية وغيرها، أو بشكل غير رسمي بتلقائية وعفوية من الأهالي كبناء جدارية، أو زراعة أشجار، أو تشييد مظلة، أو أي شكل للتذكر. ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا و/أو التعرف عليهم وعلى المظالم والانتهاكات التي وقعت عليهم وتعريف

الناس بماضيهم، أو زيادة وعي المجتمع، أو دعم، أو تعديل رواية تاريخية مشوهة، أو تشجيع تبني الاحتفال بالذكرى، الذي يدعم عملية العدالة الانتقالية من طرف مستوى محلي. ويمثل فهم احتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من الفظاعات الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة أحد العناصر الرئيسية في عملية العدالة الانتقالية. إن تذكر الماضي يتيح نوعاً من تكريم الضحايا وأولئك الذين ماتوا، كما إن آليات التذكر يمكن أن تساهم في بلوغ أهداف أخرى للعدالة الانتقالية بما في ذلك تقصي الحقيقة، وضمان عدم تكرار ما تم من انتهاكات مستقبلاً وتحفيز الحوار والنقاش حول الماضي، ووضع سجل وأرشيف تاريخي مناسب، ومتابعة الأهداف المرتبطة بجبر أضرار الضحايا ويمكن أن تكون النُّصُب التذكارية كجبر رمزي للأضرار أو بمثابة تعويض معنوي للضحايا، هذا بجانب دورها الحضاري الهام الذي يمكن أن يكون مكملاً، وإن كان مختلفاً للغاية، عن الإجراءات الجنائية والقانونية المعقدة وإجراءات المحاكمات.

مكافحة الفساد:

وينبغي هنا تفعيل آليات مكافحة الفساد، خاصة الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي أصدرتها الأمم المتحدة.

المسؤوليات

الأكاديميون وأهل الخبرة، زعماء الإدارة الأهلية، لجان الجودية، أئمة المساجد ورجال الدين المسيحي، منظمات المجتمع المدني والأهلي، أعيان البلاد وحكماؤها ورموزها في كل المجالات، الأجهزة النظامية، منسوبو دور العلم من جامعات ومعاهد ومدارس وغيرها، وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، الفنون بأشكالها المختلفة (الغناء، التشكيل، المسرح... إلخ)، النشاط الرياضي، وكل هذا بمشاركة الدولة وتمويلها ورعايتها.

قضايا أخرى مهمة:

التنشئة ودورها في خلق الفرد المتسامح والمتصالح مع الآخر.

يبرز السؤال هنا: هل السودانيون عنصريون ضد بعضهم؟ ما مدى استيعابهم للشعوب والعرقيات التي جاءتهم مهاجرة وماذا يمثل ذلك في هذا السياق؟ ما هي الأدوات والآليات الأخرى التي تخلق مجتمعاً خالياً من التمييز العنصري القبلي أو العرقي أو الديني، عنصرية اللون، المناطقية وغيرها وبالتالي تؤسس لدولة المصالحة والوفاق القومي، ثم الاهتمام بالمناهج التربوية والتربية والتثقيف الجماهيري بوسائط مختلفة (فن، غناء، مسرح، وغيرها من الوسائط سهلة الوصول للناس العاديين).

وختاماً نرى ضرورة فتح نقاش متجرد وموضوعي وصريح حول الموضوعات المطروحة أعلاه، واستنباط نماذج مُلهمة لتعزيز روح التعايش السلمي بين الأعراق والقبائل والأديان في السودان، والاستفادة من إيجابيات الماضي وسلبياته في هذا الخصوص.

والله من وراء القصد.

الحرب في السودان:
تفكيك بنية الصراع بين الارتهان الخارجي وإمكانات الفعل الشعبي



سفيان عباس

منذ اندلاع المواجهات المسلحة في أبريل 2023، لم يعد من الممكن قراءة ما يجري في السودان بوصفه نزاعًا تقليديًا على السلطة داخل المؤسسة العسكرية. فالتطورات اللاحقة كشفت عن بنية صراع مركّبة، تتقاطع فيها عوامل داخلية بنيوية مع تدخلات إقليمية فاعلة، ما حوّل البلاد إلى مجال مفتوح لإعادة ترتيب موازين النفوذ عبر أدوات محلية. وفي هذا السياق، تبدو الحرب تعبيراً عن أزمة دولة عميقة أكثر من كونها مجرد صراع بين جنرالين.

أولًا: الأزمة كبنية تاريخية لا كحدث طارئ

تتأسس الأزمة السودانية على اختلال مزمن في علاقة الدولة بالمجتمع، حيث احتكرت النخب العسكرية–الاقتصادية السلطة، وأعادت إنتاج هيمنتها عبر آليات معقدة من التحالفات والزبائنية. هذا النمط من الحكم لم يُنتج فقط هشاشة مؤسسية، بل أعاق أيضًا تشكّل فضاء سياسي مدني مستقل. وعليه، فإن الصدام بين الجيش ومليشيا الدعم السريع لا يمثل قطيعة مع الماضي، بل هو إعادة تموضع داخل نفس البنية السلطوية، حيث يتصارع فاعلان ينتميان إلى منظومة واحدة على إعادة توزيع القوة داخلها.

"الصدام بين الجيش ومليشيا الدعم السريع لا يمثل قطيعة مع الماضي، بل هو إعادة تموضع داخل نفس البنية السلطوية، حيث يتصارع فاعلان ينتميان إلى منظومة واحدة على إعادة توزيع القوة داخلها."

ثانيًا: الإقليم كفاعل محدد في ديناميات الحرب

لا يمكن فهم استمرارية الحرب دون تحليل دور الفاعلين الإقليميين، الذين لم يكتفوا بالمراقبة، بل انخرطوا بشكل مباشر أو غير مباشر في تغذية الصراع. فالدعم المادي واللوجستي الذي تتهم به بعض القوى الإقليمية، وعلى رأسها الإمارات، لمليشيا الدعم السريع، يقابله إسناد سياسي وعسكري للجيش من أطراف أخرى، ما يعكس تحويل السودان إلى ساحة تنافس جيوسياسي.

في المقابل، برزت سلسلة من المبادرات السياسية التي انطلقت من عواصم مثل باريس ولندن وبرلين، وقدّمت نفسها كمسارات للحل. غير أن هذه المبادرات، عند تفكيكها تحليليًا، تكشف عن طابع فوقي واضح، إذ تستبطن فرضيات جاهزة حول طبيعة الصراع، وتتجاهل الفاعل الاجتماعي الحقيقي في الداخل. هي مبادرات تُنتج خارج سياقها الاجتماعي، وتُعاد إسقاطها على واقع معقّد، لذلك ظلت عاجزة عن إحداث أي اختراق نوعي.

بل يمكن القول إن هذه المسارات ليست فقط محدودة الجدوى، بل تعكس نمطًا من "الاستجداء السياسي" للخارج، حيث تُختزل الأزمة في حاجة إلى وساطة دولية، بدل مقاربتها كأزمة سيادة وإرادة داخلية.

"إن فشل المبادرات الدولية لا يعود فقط إلى تعنّت أطراف الصراع، بل إلى خلل منهجي في تصور الحل ذاته. إذ تنطلق هذه المبادرات من أولوية "إدارة الأزمة" بدل حلها جذريًا، ومن إعادة إنتاج توازنات هشة بدل تفكيك أسبابها. كما أنها تتعامل مع النخب المسلحة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، متجاهلة البنية الاجتماعية التي أفرزت ثورة ديسمبر وما بعدها."

ثالثًا: حدود المقاربات الخارجية وفشلها البنيوي

إن فشل المبادرات الدولية لا يعود فقط إلى تعنّت أطراف الصراع، بل إلى خلل منهجي في تصور الحل ذاته. إذ تنطلق هذه المبادرات من أولوية "إدارة الأزمة" بدل حلها جذريًا، ومن إعادة إنتاج توازنات هشة بدل تفكيك أسبابها. كما أنها تتعامل مع النخب المسلحة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، متجاهلة البنية الاجتماعية التي أفرزت ثورة ديسمبر وما بعدها.

وعليه، فإن أي مسار يتجاهل الجماهير كفاعل مركزي، ويستبدلها بترتيبات نخبويّة، محكوم عليه بإعادة إنتاج الأزمة، حتى وإن نجح مؤقتًا في فرض تهدئة شكلية.

رابعًا: الفاعلية الشعبية كبديل تاريخي ممكن

في مقابل هذا الانسداد، تبرز داخل السودان ديناميات مقاومة تستند إلى خبرة تراكمية راكمتها الجماهير عبر عقود من النضال. فقد أظهرت التجربة السودانية، لا سيما منذ ثورة ديسمبر، قدرة لافتة على ابتكار أشكال تنظيمية قاعدية، مثل لجان المقاومة، التي أعادت تعريف الفعل السياسي خارج الأطر التقليدية.

هذه الخبرة ليست مجرد رصيد رمزي، بل تمثل بنية فعل حقيقية قادرة على إنتاج بدائل سياسية، شرط أن تتحرر من وهم

الرهان على الخارج. فالجماهير، بخبرتها المتراكمة، أثبتت أنها ليست مجرد كتلة احتجاجية، بل فاعل سياسي يمتلك القدرة على التنظيم، والمبادرة، وفرض الأجندة.

خامسًا: نحو إعادة تعريف التغيير

إن التغيير في السودان لا يمكن اختزاله في وقف إطلاق نار أو تسوية بين أطراف مسلحة، بل يتطلب تفكيكًا جذريًا لبنية السلطة التي أعادت إنتاج الحرب. وهذا يقتضي إعادة مركزية الفعل السياسي إلى الداخل، وإلى القاعدة الاجتماعية تحديدًا، بدل ارتهانه لمعادلات الخارج.

التجربة التاريخية تشير بوضوح إلى أن كل التسويات التي فُرضت من أعلى، أو صيغت خارج الإرادة الشعبية، سرعان ما انهارت. في المقابل، تظل لحظات التحول الحقيقي مرتبطة بتدخل الجماهير كقوة مستقلة تفرض شروطها.

"إن التغيير في السودان لا يمكن اختزاله في وقف إطلاق نار أو تسوية بين أطراف مسلحة، بل يتطلب تفكيكًا جذريًا لبنية السلطة التي أعادت إنتاج الحرب. وهذا يقتضي إعادة مركزية الفعل السياسي إلى الداخل، وإلى القاعدة الاجتماعية تحديدًا، بدل ارتهانه لمعادلات الخارج."

خاتمة

الحرب في السودان ليست فقط صراعًا على السلطة، بل هي اختبار حاسم لسؤال السيادة: من يملك القرار؟ الخارج بأدواته، أم الداخل بقواه الحية؟

الإجابة لا تكمن في موائد التفاوض الدولية، ولا في مبادرات تُصاغ بعيدًا عن واقع الناس، بل في قدرة السودانيين على استعادة زمام المبادرة، والبناء على خبرتهم النضالية المتراكمة لصياغة مشروع وطني مستقل.

إن الرهان على الخارج أثبت عجزه، بل وتواطؤه أحيانًا. أما الرهان الحقيقي، فيبقى على جماهير تمتلك الوعي والتجربة، وقادرة ، متى ما نظّمت نفسها، على إنهاء الحرب وفتح أفق تاريخي جديد.

أحمد طراوة وكسر عنق الماركسية:

لماذا تخفق القراءة الجربندية في تفسير الثورة السودانية



د. خالد كودي

عندما يُكسر عنق الماركسية لتبرير سردية سياسية

قرأتُ مقالاً للصديق الدكتور أحمد طراوة بعنوان «دروس 30 يونيو: ضد البلانكية.. ضد التردد والارتباك.. وفي جدل الانتقال بالكتلة الحرجة إلى مربع الكتلة التاريخية». ويطرح المقال قراءة مسار ثورة ديسمبر من منظور ماركسي، مستنداً إلى مفاهيم مستمدة من التراث الماركسي الكلاسيكي، خاصة كتابات ماركس ولينين، مع استخدام مفهوم «الكتلة التاريخية» لدى غرامشي، بغرض تفسير تطور «الثورة السودانية» وتقييم أداء الحزب الشيوعي السوداني وقوى الحرية والتغيير، اوقحت، والتي كان الحزب الشيوعي طرفا فيها اثناء اهم القرارات التي أدت الي الفشل في تقديري.

تتمحور أطروحة صديقنا د. طراوه الأساسية حول عدد من الأفكار، يمكن تلخيصها في الآتي:

أن اعتصام القيادة العامة مثّل المرحلة الأولى في تكوين «الكتلة الحرجة» الناتجة عن التراكم الثوري، وأنه نجح في زعزعة ميزان القوى وإسقاط رأس النظام.

أن عدم اتجاه الاعتصام نحو الاستيلاء المباشر على السلطة لم يكن تعبيراً عن تردد، وإنما كان تجنباً واعياً لما يسميه «البلانكية اليسارية»، ويعد ذلك من صواب التقدير السياسي للحزب الشيوعي السوداني

أن الأزمة الحقيقية بعد سقوط نظام البشير لم تكن أزمة الجماهير، وإنما أزمة القيادة السياسية، وعجزها عن تشخيص التناقض الرئيسي وتحديد معسكر الثورة المضادة.

أن الجماهير استطاعت، بعد مجزرة الثالث من يونيو، إعادة بناء قوتها السياسية من خلال مواكب الثلاثين من يونيو، بما مثّل إعادة إنتاج «الكتلة الحرجة» للمرة الثانية.

أن المهمة التاريخية التي أعقبت ذلك كانت الانتقال من مرحلة «الكتلة الحرجة» إلى مرحلة «الكتلة التاريخية» القادرة على حسم ميزان القوى لصالح الثورة!!!

أن قوى الحرية والتغيير أخفقت في إنجاز هذه المهمة، لأنها لم تمتلك، التأهيل السياسي والثوري اللازم لقيادة الثورة.

أن الحزب الشيوعي السوداني ارتكب خطأً استراتيجياً باستمراره داخل تحالف قوى الحرية والتغيير بعد يوليو 2019، وأن انسحابه في نوفمبر 2020 جاء متأخراً، بما أتاح لقوى الثورة المضادة استعادة زمام المبادرة.

وأن المهمة التاريخية للحزب الماركسي، في تقديره، كانت تقتضي الانحياز الكامل للشارع، والانسحاب المبكر من التسوية الدستورية، والاستمرار في الصراع الثوري حتى بلوغ السلطة الشعبية

هذه، في تقديري، هي الأعمدة الفكرية التي يقوم عليها المقال، وقد حرصت على عرضها قبل مناقشتها. غير أن الإشكال الجوهري لا يكمن في النتائج السياسية التي ينتهي إليها الكاتب، ولا في حقه في تقييم القوى والأحداث، وإنما في المنهج الذي اعتمده للوصول إلى تلك النتائج. فالمقال يقدم نفسه بوصفه قراءة ماركسية، لكنه، عند التمحيص، لا يوظف المنهج المادي التاريخي بوصفه أداة لتحليل الواقع، بل يستعير مفردات ماركسية متفرقة ويعيد تركيبها خارج سياقاتها النظرية والتاريخية. فهو يخلط بين مفاهيم تنتمي إلى مدارس مختلفة، ويستدعي نصوصاً كُتبت لمعالجة ظروف تاريخية متباينة، ثم يسقطها مباشرة على الحالة السودانية ميكانيكيا دون إعادة بناء المفاهيم بما يتناسب مع خصوصيتها الزمانية والمكانية...

ومن هنا تبدأ المشكلة الحقيقية. فليست القضية أن المقال يختلف في تفسير أحداث ثورة ديسمبر؛ فهذا أمر طبيعي في أي نقاش فكري أو سياسي. وإنما القضية أنه يرفع راية الماركسية، بينما يغادر المنهج الذي يمنحها قيمتها العلمية. فالنتيجة ليست قراءة ماركسية للثورة السودانية، بقدر ما هي سردية نخب سياسية سودانية محافظة لفقت بلغة ماركسية.

منذ الفقرة الأولى يغرق نص طراوه في مفردات مثل «التناقض الأساسي»، و»الثورة المضادة»، و»الكتلة الحرجة»، و»الكتلة التاريخية»، و»قانون تراكم القوى». غير أن كثافة المصطلحات لا تصنع تحليلاً ماركسياً. فالماركسية ليست قاموساً للمفاهيم الثورية، وإنما منهج صارم لتحليل المجتمع والدولة والاقتصاد والطبقات وعلاقات السلطة. ومن هنا يصبح السؤال الذي ينبغي أن يوجَّه إلى أي نص يدّعي الماركسية ليس: كم مرة استشهد بماركس أو لينين أو غرامشي؟ بل: هل استخدم منهجهم في تحليل الواقع الملموس، أم اكتفى باستعارة لغتهم لتبرير استنتاجات سياسية مسبقة؟

يادكتور طراوه، ماركس لم يبدأ يومًا من الشعارات، بل بدأ من سؤال بسيط: من يملك وسائل الإنتاج؟ كيف تتكون الطبقات؟ كيف تعمل الدولة؟ وما هي المصالح المادية التي تحرك القوى السياسية؟ أما هذا النص الذي كتب بأسلوب اسحق احمد فضل الله لا يقدم أي تحليل للبنية الاقتصادية السودانية، ولا لطبيعة الدولة، ولا للجيش، ولا لاقتصاد الحرب، ولا لتحالفات الرأسمال العسكري والإقليمي. إنه يستبدل التحليل المادي بسردية سياسية جربندية جاهزة، ثم يسميها ماركسية!

والأدهى من ذلك أنه يحول «الجماهير» إلى مفهوم ميتافيزيقي. عند ماركس لا توجد جماهير مجردة؛ توجد طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة. في الثامن عشر من برومير لم يمجد ماركس الجماهير، بل فكك تركيبها الطبقي، وأوضح كيف يمكن لفئات مختلفة أن تتحرك في اتجاهات متناقضة داخل الثورة نفسها. أما الحديث عن «الجماهير» بوصفها كتلة واحدة واعية دائمًا، فهو أقرب إلى الشعبوية منه إلى المادية التاريخية، ولا ماكده؟

أما الاستشهاد بكومونة باريس فهو نموذج آخر لاستخدام التاريخ «جربنديا». فالنص يصور الكومونة وكأنها سقطت بسبب «البلانكية»، بينما كان الدرس المركزي الذي استخلصه ماركس منها مختلفًا تمامًا وهو كالاتي: الطبقة العاملة لا تستطيع أن تستولي على جهاز الدولة القائم وتستخدمه، بل عليها أن تحطم ذلك الجهاز وتبني سلطة جديدة بدون لف ودوران او عنعنه. هذا هو جوهر

الحرب الأهلية في فرنسا. لذلك فإن تحويل الدفاع عن جهاز الدولة الإداري إلى موقف ماركسي ليس سوى قلب كامل لاستنتاج ماركس نفسه...والجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي كان متواجد في قحت عندما اتيحت هذه الفرصة!

والأكثر غرابة هو استخدام مفهوم «الكتلة التاريخية». فهذا المفهوم ليس من ماركس أصلاً، بل من غرامشي، وغرامشي لم يقصد به مجرد انتقال من مظاهرة كبيرة إلى تحالف سياسي، ابدا... الكتلة التاريخية عند قرامشي هي مشروع هيمنة اجتماعية وثقافية وسياسية يعيد تشكيل المجتمع كله. أما تحويلها إلى محطة ميكانيكية بين «الكتلة الحرجة» و«السلطة»، فليس سوى تفريغ للمفهوم من مضمونه علي نمط سمك لبن تمرهندي.

ثم تأتي المقارنة بروسيا 1905 لتكشف مزيدًا من الارتباك والتشويش. ياحبيبنا طراره، لينين كان يكرر دائمًا أن «التحليل الملموس للواقع الملموس هو روح الماركسية». فكيف تصبح روسيا القيصرية، وفرنسا القرن التاسع عشر، والسودان بعد الاستعمار، حالات قابلة للقياس المباشر؟ أين خصوصية السودان؟ أين دولة المركز والهامش؟ أين الاقتصاد الريعي؟ أين الذهب؟ أين المليشيات؟ أين البنية الإثنية والدينية؟ وأين حركات الكفاح المسلح؟ استدعاء لينين دون تطبيق منهجه ليس الهاماً له، بل ابتعاد عنه، ولا شنو؟

ويتجاهل نص صديقنا طراوة القضية التي تمثل جوهر الأزمة السودانية: الدولة نفسها- بنيتها. فالسودان ليس مجرد دولة رأسمالية تقليدية دخلت أزمة سياسية، بل هو دولة تأسست تاريخيًا على احتكار السلطة والثروة والثقافة بواسطة مركز ضيق، وعلى استخدام الجيش وأجهزة العنف لإدامة هذا الاحتكار. لذلك لا يمكن اختزال الصراع في خلاف بين «قحت» و«الحزب الشيوعي» أو في توقيت الانسحاب من التحالفات. هذا اختزال سياسي يطمس جذور الأزمة.

والتناقض الداخلي للنص واضح. فهو يمتدح الحزب الشيوعي لأنه لم يتجه إلى «البلانكية»، ثم يعود ليحمله مسؤولية التأخر. فإذا كان الحزب قد أحسن التقدير في أبريل، فلماذا يصبح مخطئًا في يوليو؟ وإذا كان ميزان القوى لم يسمح بالحسم أولاً، فما الذي تغير ماديًا بعد أشهر؟ لا يقدم النص إجابة، لأنه لا يحلل الواقع؛ بل يعيد ترتيب الوقائع لخدمة نتيجة سياسية مقررة سلفًا.

إن أخطر ما في هذا النوع من الكتابات أنه يحول الماركسية من منهج نقدي إلى سلطة لغوية. تصبح النصوص مليئة بلينين وغرامشي وماركس، بينما تغيب المادية التاريخية نفسها. وتصبح المفاهيم أدوات للشرعنة، لا أدوات للفهم، وهذه كهانة منتهية الصلاحية ياطراوه!

كان ماركس يقول إن «الناس يصنعون تاريخهم، ولكنهم لا يصنعونه كما يشاؤون». أما هذا النص فيتصرف وكأن التاريخ يُعاد تشكيله بمجرد إعادة توظيف المفاهيم. وهذه ليست ماركسية، بل مثالية سياسية ترتدي ثوبًا ماركسيًا.

أخيرا:

إن الماركسية يادكتور لا تُقاس بكثرة الاستشهاد بماركس أو لينين أو غرامشي، وإنما بقدرتها على تقديم تفسير علمي للواقع الملموس، واستخلاص برنامج سياسي ينبع من تناقضاته الفعلية. وحين تعجز عن تحليل طبيعة الدولة السودانية، وبنيتها الطبقية، وعلاقات المركز والهامش، والاستعمار الداخلي، واقتصاد الحرب، والتداخل بين السلطة العسكرية ورأس المال، فإنها تفقد جوهرها النقدي، مهما ازدانت بمفردات الثورة.

والأهم من ذلك، أن التحليل الماركسي لا يكتمل بمجرد

تشخيص الأزمة، بل يُختبر بقدرته على إنتاج مشروع تاريخي جديد. وهنا تكمن المعضلة. فلم تنجح قوى الحرية والتغيير في تقديم برنامج ثوري يعيد تأسيس الدولة السودانية على أسس جديدة، كما أن الحزب الشيوعي السوداني، لم يطرح هو الآخر مشروعاً متكاملاً يتجاوز أزمة الدولة التي أنتجت الحرب والتهميش والاستبداد. ولا يزال خطابه، يدور داخل أفق الدولة المركزية التقليدية، ويقدم رؤىً ملتبسة أو مؤجلة إزاء القضايا التي أصبحت تمثل جوهر الصراع السوداني، مثل علمانية الدولة، وإعادة تأسيسها على أساس المواطنة المتساوية، واللامركزية، والعدالة التاريخية، وإعادة توزيع السلطة والثروة، وإعادة بناء مؤسسة عسكرية وطنية جديدة، والاعتراف بحق تقرير المصير بوصفه أحد المبادئ الديمقراطية التي تطرح نفسها عندما تعجز الدولة عن تأسيس عقد وطني قائم على المساواة.

ولهذا فإن الأزمة ليست أزمة تكتيك سياسي، ولا مجرد خطأ في توقيت الانسحاب من تحالف أو البقاء فيه، وإنما أزمة غياب مشروع ثوري يؤسس لسودان جديد يتجاوز الرؤية التاريخية التي صاغت الدولة السودانية منذ الاستقلال، وهي رؤية ارتبطت، بهيمنة النخب النيلية العربية الإسلامية على تعريف الدولة والهوية والثقافة والسلطة. ومن دون مراجعة نقدية جذرية لهذا الإرث، يظل الخطاب «الثوري ادعاءا»، مهما ارتفعت نبرته، أسير الأفق نفسه الذي يدّعي تجاوزه، ولا شنو؟

ومن هذا المنطلق، فإن المقال لا يقدم قراءة ماركسية لثورة ديسمبر بقدر ما يقدم قراءة نخبة تستعير لغة الماركسية دون أن تلتزم بمنهجها. فهو لا يعيد بناء المفاهيم انطلاقاً من خصوصية الواقع السوداني، بل يُخضع الواقع لمقولات نظرية جاهزة، ويُحمّل النصوص الكلاسيكية ما لم تقله. وهنا يكمن الخلل الحقيقي: ليس في اختلاف الاستنتاجات السياسية، وإنما في التخلي عن المنهج المادي التاريخي نفسه، وتحويل الماركسية من أداة نقد وتفسير إلى قاموس تُنتقى منه المفردات لتبرير مواقف سياسية مشوشة.

النضال مستمر والنصر اكيد.

خالد كودي، بوسطن

2026/7/2

(استخدمت في هذه السلسلة أدوات البحث والتحرير التقليدية والإليكترونية الحديثة من المقالات)

----

* هامش توضيحي: «الجربندية» مفردة سودانية دارجة مشتقة من «جربندة»، وتُستخدم لوصف العمل غير المنظم، أو العشوائي، أو الذي يفتقر إلى أسس متينة ومنهجية واضحة (بمعنى التلفيق أو التخبط الحرفي).

قضايا فكرية
العدد ١٢ | يوليو 2026

الأسئلة النّقدية لإعلام ما بعد الثورة، والخصائص الموروثة



دكتور وجدي كامل

بانتصار الثورة وتشكيل الحكومة الأولى، ارتفعت التوقعات بمجيء إعلام مختلف شكلاً ومضموناً عن إعلام الإنقاذ، وقدم عدد من الإعلاميين والباحثين الأكاديميين أوراقاً عبر الورش التي أقامتها الحرية والتغيير قبل تشكيل الوزارة، بلغ فيها منسوب الأفكار الراديكالية للأوضاع التي يجب أن يصبح عليها الإعلام مبلغاً عالياً. ولكن وبعد أن تشكلت الحكومة الانتقالية لما بعد الثورة بدأت تظهر ملامح عدم الرضا. ويكاد المراقب أو الباحث أن يعثر بسهولة على ذلك، والعائد منه في نطاق الرأي العام، وردود أفعال السواد الأعظم من الشعب عن الأداء الإعلامي بشتى الطرق والتعبيرات.

وترى شرائح نقدية من قيادات الرأي العام، أنه كان من الأوجب لإعلام الانتقال وحكومتها، القيام بعمليات جراحية موجعة تستهدف المنظومة الإعلامية السابقة

> **وليس أدل على الإخفاق، من غياب الاستراتيجية والسياسات الإعلامية البديلة التي جعلت أجهزة الإعلام من صحافة وقنوات وإذاعات أقل تعبيراً عن التغيير، وأبعد ما تكون عن واقع الجماهير التي عبرت عن الانتقادات العديدة للأداء بعدم تفاعله مع الحراك الثوري.**

بالتغيير، عبر محاور السياسات، والكادر البشري والفنيات والعلاقة مع التكنولوجيا بواسطة إقرار برامج ملزمة بالتدريب وتطوير القدرات المهنية للعاملين، ولكن وقبل ذاك كان يجب ربط أدائه باستراتيجية السلطة الانتقالية في مسميات أهدافها العشرة ذات الأولوية في برنامجها المعلن، الذي كان قد عبر عنه السيد رئيس الوزراء في أولى مخاطباته للشعب. ويمكن القول إن الإعلام كان بمقدوره وفي حالة توفر رؤية توظيفية دقيقة له؛ أن يقود المرحلة بأهدافها المعلنة على الوجه الأكمل، وعلى الطرق السريعة المساعدة على تحقيق الأهداف.

فإذا كان السلام أولوية قصوى حسب تصنيف الحكومة، فإن نشر ثقافة السلام والتفصيل في موضوعاته بتعميم جغرافي وإثني وديني وثقافي ولغوي، يعتمد صناعة الهويات الجديدة، وإعمال التوازن في رسالته، وعلاقته للاحتفاظ بمسافة واحدة من الأحزاب عبر تعميق العلاقة بمنظمات المجتمع المدني، وسن التشريعات الجديدة، وتصميم ميثاق توافقي بين جميع مكوناته والإعلام لأجل كتابة محتوى مختلف، يستوجب الالتفات لقيم مثل: الديمقراطية، والسلام، والتنمية، والعدالة، والحريات، والتبشير بثقافاتها على النطاق الأوسع المؤثر على الأقسام المتعددة للجماهير.

وليست السياسات الإعلامية القديمة المتخذة وبشهادة غالبية الشعب ونسبة عظمى من الرأي العام، سوى الشاهد

الأصيل على تلكؤ الأداء الإعلامي بعدم تحوله إلى آلة لقيادة التغيير عبر بث الأفكار الثورية وقيادة الثورة إلى مراحل أعلى وأشد تعبيراً وتحقيقاً لأهدافها.

وليس أدل على الإخفاق، من غياب الاستراتيجية والسياسات الإعلامية البديلة التي جعلت أجهزة الإعلام من صحافة وقنوات وإذاعات أقل تعبيراً عن التغيير، وأبعد ما تكون عن واقع الجماهير التي عبرت عن الانتقادات العديدة للأداء بعدم تفاعله مع الحراك الثوري منذ 2018/04/13 وحتى 2019/04/11، هذا غير أمر الانحياز المعلن للمجلس العسكري في الفترة من 2019/04/11 وحتى 2019/08/17 موعد توقيع الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية.

> **إن بقاء قسمات وبصمات الإنقاذ لا تزال ثقافة نافذة حتى اليوم في الحياة السودانية، والتفكير الجمعي لأعداد مقدرة من السودانيين كمفاهيم متداولة، وشفرات لها بالغ الأثر في سائر السلوك البشري، ومنها النظم الإدارية والسياسات**

وباعتبار تلك التجربة القاتمة المظلمة، وبعد الثورة كان يتطلب الأمر من الحكومة الانتقالية الأولى الانتباه عبر وضع استراتيجية فعالة، تسمح لها بتغيير المنظومة السابقة واستبدالها بمنظومة جديدة. ولكن فإن أداء الإعلام وبعد مرور نحو ثلاث أعوام منذ بدء المرحلة الانتقالية، لا يزال دون متطلبات الانتقال الثوري، وينظر بعيون ليست عيونه، ويتحدث بلسان ليس لسانه مما يحتم طرح بعض الأسئلة الضرورية:

هل اضطلع الإعلام في المرحلة الانتقالية بمسؤولياته في طرح ومناقشة قضايا السلام، والديمقراطية، والتطور المدني؟

هل أفردت الصحافة، والقنوات، والإذاعات مجالاً لثقافة السلام، والديمقراطية، والحريات الثقافية، والتطور المدني، وحقوق المواطنة؟

إجابة عامة يمكن وضعها لتغطية الأسئلة السابقة، ويمكن إجمالها في أن الإعلام لم يتحقق بالوظائف المتوقع منه كان القيام بها في مرحلة الانتقال على النحو المتفق عليه والمطلوب. ويمكن التدليل على ذلك في:

-1 الإبقاء على معظم مؤسسات وأجهزة الإعلام ذات الارتباط بالنظام الإسلاموي دون تغيير يذكر.

-2 عدم إنشاء الاستراتيجية الإعلامية الجديدة الخاصة بمرحلة الانتقال والتأمين الإعلامي للثورة.

-3 عدم العمل ببرامج التنمية الإعلامية في مجالات القدرات، والمهارات، وترقية المهنية بنحو كافٍ.

-4 غياب التشكيلة القيادية الاستشارية التنفيذية منذ البداية التنفيذية وتشتت قدرات القيادة الحالية في عدد من المسؤوليات الأخرى.

-5 عدم الحيازة للمفاهيم الواقعية الحديثة للتطوير والتحكم بإعلام المرحلة لدى صناع القرار الإعلامي الحاليين.

-6 ضعف الميزانيات الحكومية المالية المعتمدة لهذا الحقل التنفيذي الهام.

-7 بقاء منظومات الولايات الإعلامية كما هي دون تعديل أو تأثر بمزاج الثورة والتغيير.

تعدد مراكز التعبير الإعلامي التنفيذي داخل التشكيلة الحكومية والدولة (وزارة إعلام، إعلام مجلس الوزراء،

مستشار إعلامي لرئيس الوزراء، إعلام مجلس السيادة، إعلام القوات المسلحة، إعلام الشرطة، إعلام الدعم السريع، إعلام الولايات والولاة والخ).

وتكاد الأسباب الآنفة الذكر أن تشكل عماد الاتهام لإعلام الانتقال، بالمساهمة والتعبير عن سياسات الهبوط الناعم برأي الكثير من المراقبين والباحثين، نسبة للمضي في ذات تشكيلات وسياسات إعلام النظام السابق وعدم تأسيس إعلام المرحلة الجديدة.

إن الصورة المتحققة من كل ما سبق، بهيمنة ما ساد وعدم القدرة على تأسيس إعلام المرحلة الجديدة تشجع على إعادة تعريف حكم الإنقاذ كنظام متكامل الأركان يتبادل أدواره بدقة وتناه وعناية بين أجهزة وأضلاعه الحاكمة باعتبار أن الجهازً السياسي لما بعد الثورة قد فشل في قراءة دولته العميقة.

إن مناقشة ذلك من المتوقع أن تنتج تحليلاً ونتائج، قد تسهم في تفكيك الظاهرة وعلاقاتها المتنوعة بالاقتصاد والثقافة والمجتمع كشفرات، لا تزال تستعصي على إبانة حقيقتها في الوعي السياسي القائد للمرحلة.

فقد عاش الناس، وعانت (الإنقاذ) معاً، ولكن ربما يخرج سائل يسأل ما الداعي لإعادة التعريف، إذا ما كانت قسمات وبصمات الإنقاذ لا تزال ثقافة نافذة حتى اليوم في الحياة السودانية، والتفكير الجمعي لأعداد مقدرة من السودانيين كمفاهيم متداولة، وشفرات لها بالغ الأثر في سائر السلوك البشري، ومنها النظم الإدارية والسياسات.

يمكن إيجاز الوصف في أن ما جرى من تغيير، اتصل فقط بانتزاعنا لحرياتنا في التعبير. أما الجهاز التنفيذي، فقد اكتفى بتغيير ملكية الإعلام من جهاز أمن الدولة والمخابرات، الذي أعادت تعريفه الوثيقة الدستورية فيما يخص وظيفته بأنه يظل جهازاً لجمع المعلومات لصالح السلطة الانتقالية، بدون أن يحدث أي تغيير جوهري في

> **لقد اتسم منطق الإدارة في تعريف المرحلة الانتقالية بالمرحلة الديمقراطية، ووصفها بأنها مرحلة ديمقراطية بدلاً عن تسمية المرحلة بمسماها الدقيق كمرحلة انتقالية تقضي فلاحة الأرض وتهيئتها للديمقراطية، وليست الديمقراطية ذات نفسها**

مكونات الإعلام من أجهزة، أو سياسات لدى عدد كبير من الصحف والقنوات، أو طواقم تشغيله ووجوهه. وتم ذلك بإجازة فكرة وموقف الحفاظ والمحافظة على ما كان، استناداً إلى (الوثيقة الدستورية) كما أشاع عدد من المسؤولين الإعلاميين عند بدء عمل الجهاز الإعلامي التنفيذي.

فالأستاذ فيصل محمد صالح وزير الثقافة والإعلام وقتذاك، وعبر مقابلة على الهواء مع الناشط إبراهيم شوتايم، الذي كان يسجل اللقاء لصالح قناة (سودان بكرة) أجاب على سؤال، لماذا تتفرج قمة إدارة الإعلام الممثلة في شخصه على استمرار مؤسسات وعناصر النظام في العمل؟ أجاب فيصل بأن: الديمقراطية مرة، ولا يمكن إيقاف أحد أو مؤسسة، ولكن على قوى الثورة أن تعمل على بناء مؤسساتها وأن عدد العاملين الواقفين بجانب الثورة أكثر من الذين يسبونها، وأن الديمقراطية تمنع إيقافهم أو القضاء على مؤسساتهم.

لم تستند إجابة السيد الوزير، على ما وفرته الوثيقة الدستورية من حقوق قانونية تسمح باستخدام الوزير لحق الاقتراح، لما يراه معيقاً لعمل وتطبيق خطته في إدارة الوزارة. لقد اتسم منطق الإجابة على سؤال شوتايم على صفة التقدير الشخصي للوزير في تعريف المرحلة الانتقالية بالمرحلة الديمقراطية. وصف فيصل المرحلة بأنها مرحلة ديمقراطية،

وأن الديمقراطية (مرة) بدلاً عن تسمية المرحلة بمسماها الدقيق كمرحلة انتقالية تقضي فلاحة الأرض وتهيئتها للديمقراطية، وليست الديمقراطية ذات نفسها.

الوثيقة الدستورية (ورغم نقائصها) أعطت مجلس الوزراء، حق إعادة هيكلة وترتيب أوضاع الوزارات، بحسب مصلحة

> **كان من الممكن تجميع القوى الإعلامية الجديدة من الشباب المنتمين لفكرة التغيير وروحها، والعمل على تدريبهم، وتطوير قدراتهم المهنية عبر برامج وطنية مكثفة، ومن ثم حقن الأجهزة الإعلامية بهم بشكل تدريجي، يعمل على إحلالهم مكان المغادرين من قدامى المحاربين الإنقاذيين.**

التغيير بأن يخاطب الوزير رئيس الوزراء بما يراه ضرورياً للتصحيح، وهذا تدخل فيه الإحالة والإقالة من العمل وبناء القوانين من جديد وإطلاق يد السياسات الجديدة (وللحق فقد طبق السيد وزير الإعلام شيئاً من ذلك، عند رفع توصية بإقالة مدير التلفزيون آنذاك إسماعيل عيساوي إثر احتجاج الرأي العام الثوري، على بث التلفزيون لفيلم "خفافيش الظلام" وما قدمه من إساءات للاعتصام والمعتصمين).

إذن فالوثيقة أقرت بإرساء دعائم ما اصطلح على تسميته بالإعلام الانتقالي، والذي كان من الممكن استخراج صلاحية العمل به من داخلها، والمضي في التخلص من معيقات كثيرة ممثلة في القوانين والكادر البشري الموالي للإنقاذ. إن عدم القيام بذلك قد وضع السيد الوزير هدفاً لسهام النقد، وحملات مسعورة مفتوحة بالأسافير مما عرضه لسماع العديد من الانتقادات، والتجريح الشخصي أحياناً، إلى أن وجد نفسه مستهدفاً من ذات الحاضنة، التي كانت قد رشحته. ولو كان هنالك قدر من الديمقراطية على شاكلة وجود برلمان لاستطاع الوزير الدفاع عن نفسه فيما أعتقد، وتسجيل هدف وأهداف في مرمى الحاضنة نفسها التي تركته وحيداً، يوجه ويجابه مسؤولية صعبة ومعقدة. بل إن الحرية والتغيير، لم توفر الغطاء أو السلطة المعنوية المحاسبية، لا لوزير الإعلام والثقافة، ولا لأي وزير آخر، وهي من تتحمل وزر الأخطاء المرتكبة بالنحو الدقيق.

نستطيع قراءة أن إحدى المعضلات التي واجهت انطلاق عمل، بصيغة محددة وواضحة للإعلام الانتقالي، بغياب التصور الاستراتيجي الخاص بالإعلام لدى تحالف قوى التغيير، بما كان من الممكن أن يؤدي إلى التخلص من الميراث الإعلامي للإنقاذ وتفكيك علاقاته البينية والرأسية. في نفس الوقت الذي كان من الممكن فيها؛ تجميع القوى الإعلامية الجديدة من الشباب المنتمين لفكرة التغيير وروحها غير المنضمين للأجهزة الرسمية بتنظيم أنفسهم وتصنيفهم والعمل على تدريبهم، وتطوير قدراتهم المهنية عبر برامج وطنية مكثفة بمراكز التدريب والمؤسسات المختصة، ومن ثم حقن الأجهزة الإعلامية بهم بشكل تدريجي، يعمل على إحلالهم مكان المغادرين من قدامى المحاربين الإنقاذيين، وكما قطع الطريق أمام عودة مناهج الإعلام القديمة الصادرة من مركز عقل إعلامي متوارث.

المراجع:

- دكتور وجدي كامل، الاعلام الانتقالي، معضلات التحرر ومعركة التحرير، 2024
- دكتور هشام عمر النور، ورقة السياسات الثقافية، منتدي جامعة الخرطوم، 2019.
- الأستاذ بشير خلف، الحوار المتمدن، 1906، 2010/2/3
- الدكتور جابر عصفور، الثقافة والتنمية والتغيير الاجتماعي، شبكة نبأ المعلوماتية، الاثنين 2007/1/3

مجلة قضايا فكرية تحاور المحامي ساطع الحاج :

«إنقلاب إكتوبر أنهي الوثيقة عملياً..تعديلات اتفاق جوبا أضعفت تماسك الوثيقة»

«إبقاء المؤسسة العسكرية خارج الإشراف المدني أكبر خطأ سياسي»



حاوره: حسين سعد



في خضم المنعطفات التاريخية المعقدة التي يمر بها السودان، تبرز الوثيقة الدستورية لعام 2019 كأحد أهم المحطات وأكثرها جدلاً في مسار الانتقال الديمقراطي. وفي هذا الحوار الاستثنائي لـ"مجلة قضايا فكرية"، نفتح أوراق تلك الحقبة المفصلية مع أحد أبرز مهندسيها؛ المحامي ساطع الحاج، الذي كان شاهداً ومشاركاً في صياغة سطورها. نغوص مع ضيفنا في كواليس التفاوض الشاق الذي حاول التوفيق بين طموحات قوى الثورة في بناء دولة مدنية ديمقراطية، وبين واقع سيطرة المكون العسكري على مفاصل الدولة. ونواجهه بشفافية بالانتقادات القاسية التي تلاحق مهندسي تلك المرحلة حول الثغرات السياسية والتنازلات التي مُنحت للعسكريين. بروح نقدية وصريحة، يفكك الحاج إشكالية هذه الشراكة، معترفاً بأن إبقاء المؤسسة العسكرية خارج الإشراف المدني المباشر كان بمثابة الخطأ السياسي الأكبر الذي أبقى على صمامات أمان القوى المناهضة للثورة. لكن الحوار لا يقف عند حدود تقييم الماضي، بل يمتد لتفنيد أسباب الانهيار، مؤكداً أن التجربة لم تفشل ذاتياً، بل أُسقطت بفعل الانقلابات وتعدد الجيوش وغياب الإرادة السياسية. هو لقاء يجمع بين قسوة المكاشفة وشهادة التاريخ، نبحث فيه عن إجابات ترسم ملامح الخروج من النفق المظلم، وتؤسس لعقد اجتماعي ودستور جديد يضمن

سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة في سودان ما بعد الحرب.

معا الي نص الحوار..

مجلة قضايا فكرية: كيف بدأت فكرة صياغة الوثيقة الدستورية؟ ومن هم أبرز المشاركين في إعدادها؟ وما المرجعيات القانونية والدستورية التي استندتم إليها؟ وهل كانت هناك ضغوط سياسية أو إقليمية أو دولية أثرت في صياغة بعض المواد؟

الإجابة ..فكرة صياغة وثيقة دستورية ضابطة وحاكمة، تحدد مستويات الحكم وأدواته وأهداف الدولة

> **فكرة صياغة وثيقة دستورية ضابطة وحاكمة، تحدد مستويات الحكم وأدواته وأهداف الدولة واستراتيجياتها، لم تكن وليدة لحظة الثورة. فقد سبقت ذلك جهود سياسية كبيرة**

واستراتيجياتها، لم تكن وليدة لحظة الثورة. فقد سبقت ذلك جهود سياسية كبيرة؛ إذ إن القوى السياسية الوطنية التي كانت تعمل تحت مظلة تحالف قوى الإجماع الوطني، والتي ضمت الحزب الشيوعي، وحزب الأمة، والأحزاب الاتحادية، والناصريين، والبعثيين، والمؤتمر الشعبي، والمؤتمر السوداني، إلى جانب عدد من القوى السياسية والمدنية الأخرى، كانت قد وقعت على مشروعها السياسي المعروف بـ"وثيقة البديل الديمقراطي"، وشرعت مباشرة في إعداد مشروع دستور انتقالي، وأنجزت ما يقارب 97% منه، وكان ذلك في إطار توافق بين القوى السياسية.

وعقب سقوط رأس نظام الإنقاذ في 11 أبريل 2019، أصبح واضحًا وجود انقسام بين قوتين اجتماعيتين: الأولى تمثل قوى الثورة، التي عبرّت عن تطلعات الجماهير إلى الحرية وإنهاء الاستبداد والفساد، والتحول نحو الديمقراطية وبناء الدولة المدنية؛ والثانية تمثل الطبقة الطفيلية التي كانت، للأسف، لا تزال تسيطر على المؤسسات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى معظم مفاصل الدولة، بما في ذلك الخدمة المدنية والإعلام والاتصالات وغيرها.

ومن هنا بدأ التفكير في كيفية تعديل ميزان القوى بين هذه الطبقة المسيطرة وبين قوى الثورة. غير أن المشهد كان أكثر تعقيدًا، إذ إن بعض المكونات المنضوية تحت راية الثورة كانت تميل، بحكم تكوينها السياسي والاجتماعي، إلى المحافظة على علاقات مع قوى الاستبداد، وهو ما زاد من تعقيد المرحلة.

وعندما اتخذت قوى ثورة ديسمبر قرارها بالدخول في التفاوض مع الطرف الآخر، كان ذلك انطلاقًا من رؤية تسعى إلى العبور السلمي نحو مرحلة انتقالية جديدة، ومن هنا برزت الحاجة إلى وثيقة دستورية يتوافق عليها الطرفان، وتتيح لقوى الثورة إدارة عملية التحول الديمقراطي بصورة تدريجية

مجلة قضايا فكرية: هل كانت الوثيقة تعبر عن توافق حقيقي أم كانت تسوية سياسية فرضتها الظروف؟ وهل كانت وثيقة انتقالية أم مشروعًا لدستور دائم؟ وما أهم المبادئ التي حرصتم على تضمينها؟ وهل نجحت في تحقيق التوازن بين المدنيين والعسكريين؟

الإجابة..كانت الوثيقة الدستورية لسنة 2019 وثيقة انتقالية صيغت بدرجة عالية من الدقة، إذ حددت أهداف المرحلة الانتقالية، وهياكل السلطة، وآليات تحقيق تلك الأهداف، والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذها، كما تضمنت وثيقة متكاملة للحقوق والحريات، وألحقت بها، في فصلها الأخير، الرؤية التي توصلت إليها الحركات المسلحة مع قوى الحرية والتغيير في الوثيقة

السياسية الموقعة بأديس أبابا.

أما من شاركوا في إعداد الوثيقة، فيمكن تقسيمهم إلى مجموعتين رئيسيتين:حيث شملت قوى الثورة

الأحزاب السياسية، ومن بينها: الحزب الشيوعي، وحزب الأمة، والتجمع الاتحادي، و الناصريون، والبعثيون، والحزب الجمهوري، والمؤتمر السوداني، والتحالف الوطني، إلى جانب قوى سياسية أخرى.

النقابات، ممثلة في تجمع المهنيين السودانيين وعدد كبير من النقابات الشرعية.

منظمات المجتمع المدني، التي أدت دورًا مهمًا في التعبير عن مصالح المواطنين وتعزيز الرقابة المجتمعية.

الحركات المسلحة، وعلى رأسها حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.

ثانيًا: القوى التي كانت تمثل النظام السابق، والتي مثلها في العملية التفاوضية المكون العسكري بوصفه الطرف المقابل لقوى الثورة.

وفيما يتعلق بالضغوط، لم تتعرض قوى الثورة، بحسب تقديري، لضغوط سياسية مباشرة تملي عليها نصوصًا بعينها، بينما اقتصر دور الاتحاد الأفريقي وممثل رئيس الوزراء الإثيوبي على تيسير العملية التفاوضية وتقريب وجهات النظر بين الطرفين.

مجلة قضايا فكرية: ما أكثر المواد التي شهدت خلافًا أثناء الصياغة؟ ولماذا منحت الوثيقة صلاحيات واسعة للمكون العسكري؟ وهل كانت هناك مواد صيغت بصورة غامضة أو قابلة لتفسيرات متعددة؟ وهل تعتقد أن بعض النصوص أسهمت لاحقًا في الأزمة السياسية؟

الإجابة ..في تقديري، كانت الوثيقة الدستورية معبرًا سياسيًا وقانونيًا أتاح لقوى الثورة فرصة الانتقال نحو الحرية والسلام والعدالة. لكنها لم تكن تعبر عن توافق حقيقي بين الطرفين، كما أنها لم تكن تسوية تاريخية بالمعنى الكامل، لأن التناقضات الجوهرية بين المشروعين السياسيين كانت عميقة إلى درجة تجعل الوصول إلى توافق كامل أمرًا مستحيلاً.

"لقد جاءت الوثيقة محاولة لإدارة هذا التناقض بوسائل سلمية، وإيجاد توازن مؤقت يمنع الانزلاق إلى الصراع الدموي، ويفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي."

لقد جاءت الوثيقة محاولة لإدارة هذا التناقض بوسائل سلمية، وإيجاد توازن مؤقت يمنع الانزلاق إلى الصراع الدموي، ويفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي.

غير أن قوى الثورة المضادة، وفي مقدمتها المكون العسكري، انقلبت على الوثيقة الدستورية، حفاظًا على مصالحها ومصالح القوى الاجتماعية التي كانت تمثلها، وهو ما قاد في النهاية إلى تقويض التجربة الانتقالية.

مجلة قضايا فكرية: تصف قوى سياسية عديدة الوثيقة بأنها "وثيقة معيبة". كيف ترد على هذا الوصف؟ وما أبرز العيوب التي تعترفون بها اليوم بعد التجربة العملية؟ وهل كانت تلك العيوب قانونية أم سياسية؟ ولو أتيحت لكم فرصة تعديلها الآن، فما أول مادة ستغيرونها؟

الاجابة..لا أوافق على وصف الوثيقة بأنها كانت معيبة من الناحية القانونية، لكنها، بلا شك، احتوت على ثغرات سياسية فرضتها طبيعة المرحلة وموازين القوى آنذاك.

ومن أبرز هذه الثغرات أنها أبقت السيطرة الكاملة على

القوات النظامية بيد المؤسسة العسكرية، وهو ما وفر لقوى الثورة المضادة هامشًا واسعًا للمناورة والالتفاف على أهداف المرحلة الانتقالية.

ورغم أن تقييم الوثائق الدستورية ينبغي أن يتم في سياقها التاريخي، فإنني أعتقد اليوم، وبوصفي أحد المشاركين في تلك المرحلة، أن إبقاء المؤسسة العسكرية خارج الإشراف المدني المباشر كان أكبر خطأ سياسي في الوثيقة، وليس خطأً قانونيًا.

> **أبرز هذه الثغرات أنها أبقت السيطرة الكاملة على القوات النظامية بيد المؤسسة العسكرية، وهو ما وفر لقوى الثورة المضادة هامشًا واسعًا للمناورة والالتفاف على أهداف المرحلة الانتقالية.**

ولو أُتيحت لنا فرصة إعادة صياغتها، لكان أول ما ينبغي تعديله هو النصوص المتعلقة بالعلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، بما يضمن خضوع القوات النظامية الكامل للسلطة التنفيذية المدنية، باعتبار ذلك أحد أهم مقومات أي انتقال ديمقراطي مستقر.

مجلة قضايا فكرية.. تصف قوى سياسية عديدة الوثيقة بأنها "وثيقة معيبة".. كيف ترد على هذا الوصف؟ ما أبرز العيوب التي تعترف بها اليوم بعد التجربة العملية؟ هل كانت العيوب قانونية أم سياسية؟ لو أتيح لكم تعديلها الآن، فما أول مادة ستغيرونها؟

الإجابة..علماً أن الوثيقة تعترف انها منحت تلك القوى السيطرة الكاملة على القوات النظامية ورغم أن الأشياء لا يمكن تقييمها إلا في سياقها التاريخي لكن اعتقد الآن وبصفتي جزء مشارك في تلك المرحلة أن ذلك الأمر كان ثغرة أبقت على صمامات أمان قوى الردة.

وبالطبع هذا عيب سياسي وليس قانوني أن إبقاء المؤسسة العسكرية خارج إشراف وسيطرة قوى الثورة المجيدة كان له اسوأ الأثر حتي علي تماسك واستمرار الفترة الانتقالية بسلام.

مجلة قضايا فكرية: يرى كثيرون أن القوى المدنية قدمت تنازلات كبيرة للمكون العسكري، هل توافق؟ هل كان منح العسكريين رئاسة مجلس السيادة في بداية الفترة الانتقالية تنازلاً اضطراريًا؟ ولماذا لم تُنقل السلطة التنفيذية بالكامل إلى المدنيين؟ هل كانت تلك التنازلات سببًا في إضعاف الانتقال الديمقراطي؟

الاجابة.. القوي السياسية قبلت التفاوض بإعتباره وسيلة من وسائل إدارة الصراع القائم بين قوي الاستبداد والتي مثلها المكون العسكري في تلك الفترة وقوي الإستناره وبالتالي عندما قبلنا أن يكون قائد الجيش، ورئيس المجلس العسكري رئيساً لمجلس السيادة كأحد هياكل حكومة الثورة كان ذلك القبول ضمن منارات التفاوض لتعزيز الثقة بين الطرفين وتجنب إنفجار الموقف الملتهب أصلا ،وسعيا منا لبداية مستقرة للفترة الانتقالية وفي المقابل لم يمنح رئيس مجلس السيادة أي سلطات تنفيذية أو إضافية أو حتى منفرده ولم يميز هذا المنصب عن دون بقية أعضاء مجلس سيادة و رسمت له و بدقة خارطة طريق صارمة، ولذلك لا يمكن الإقرار بأن هنالك تنازلات قدمت للمكون العسكري ...وعلينا ان نفرق او ان لا نخلط بين قواعد التفاوض والتنازل قوي الثوره لم تتنازل عن اهدافها الاستراتيجية وستجد ان الوثيقه الدستوريه اشتملت علي ستة عشر مهمه يجب انجازها في الفتره الانتقاليه تحقيقا لجميع اهداف الثوره الاستراتيجيه وهذا ماوقع عليه واقسم المكون العسكري.

مجلة قضايا فكرية: إلى أي مدى ضمنت الوثيقة الحقوق والحريات الأساسية؟ هل كانت هناك ضمانات كافية لاستقلال القضاء؟ لماذا تأخر تشكيل المحكمة الدستورية؟ وهل وفرت الوثيقة آليات فعالة لحماية حقوق الإنسان؟

الإجابة ..الدستور الدائم الذي يحظي باجماع السودانيين لا يمكن أن يأتي إلا من خلال مؤتمر دستوري يتفق فيه السودانيون علي مشروعهم القومي النهضوي البنيوي ويتوافقوا علي عقدهم الاجتماعي ويتفقوا عمليات في كيفية ت وزيع السلطة واقتسام الثورة والاهداف الاستراتيجية في تلك اللحظة يمكن صياغة دستور تكون الاستمرارية واحدة من سماته، تجريه الشراكة بين المدنيين والعسكريين تجريه فرضها واقع الصراع الحتمي بين قوي اجتماعية مختلفة في اهدافها وتوجهاتها وهذه التجربة كانت ضرورية لأن

> **المشهد كان أكثر تعقيدًا، إذ إن بعض المكونات المنضوية تحت راية الثورة كانت تميل، بحكم تكوينها السياسي والاجتماعي، إلى المحافظة على علاقات مع قوى الاستبداد، وهو ما زاد من تعقيد المرحلة.**

الشراكة واحدة من الادوات السلمية لإدارة الصراع بين تلك القوي وفي كل الأحوال اضافت قوي وخبرة تراكمية للمشهد السياسي السوداني انقلاب

25/ أكتوبر/2021 لم يكن دليلاً علي وجود ثغرات دستورية بقدر ما كان تعبيراً منطقي منسجم مع ادوات قوي معسكر الاستبداد والردة وتأكيد علي عدم اقتناع أو رغبة الطرف الأخر في أي ادوات سلمية واي للعنف والقتل والدعاء هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للطرف الآخر لحسم صراعاته.

مجلة قضايا فكرية:.كيف أثرت تعديلات اتفاق جوبا على الوثيقة الدستورية؟ هل أضعفت التعديلات من تماسك الوثيقة؟ هل أصبحت الوثيقة بعد كثرة التعديلات مختلفة عن النسخة الأصلية؟

الإجابة..نعم الإصرار علي إدخال وثيقة جوبا داخل وثيقة الدستورية بغير الطريقة التي حددتها الوثيقة الدستورية ذات نفسها اضعف منها وقلل من قدسيتها أمام العسكر بجانب أن وثيقة جوبا خرجت من الإطار المسموح وخلقت مسارات متعددة وخلقت مناخاً مواني للصراع حول السلطة وبعنف .. وأحدثت إرباكاً في المشهد السياسي والعسكري برمته.

مجلة قضايا فكرية:.هل كان انقلاب 25 أكتوبر دليلاً على وجود ثغرات دستورية؟ هل كان بالإمكان منع الانقلاب بنصوص دستورية أكثر قوة؟ أين أخفقت الوثيقة في حماية الانتقال المدني؟

الإجابة..بعد انقلاب 25 / أكتوبر / 2021 انتهت الوثيقة الدستورية ولم يعد لها أي وجود واي تعديلات تجري عليها أو إجراء عليه جراحية في جسم ميت.

مجلة قضايا فكرية: لماذا لم تحدد الوثيقة جدولاً زمنيًا واضحًا لإصلاح المؤسسة العسكرية؟ هل كان دمج القوات المختلفة ضمن جيش وطني جزءًا من الوثيقة أم تُرك للاتفاقات السياسية؟ وهل تعتقد أن غياب النصوص التفصيلية أسهم في اندلاع الحرب؟

الإجابة..الوثيقة الدستورية لم تتجاهل قضية إصلاح المؤسسة العسكرية، لكنها لم تدخل في التفاصيل الفنية المتعلقة بإعادة هيكلة القوات النظامية أو دمج الجيوش والحركات المسلحة، لأن تلك الملفات كانت تُعد من أكثر القضايا تعقيدًا وحساسية، وكان التعامل معها مرتبطًا بمفاوضات السلام والترتيبات الأمنية التي

جاءت لاحقًا، خاصة في اتفاق جوبا.

في تقديري، كان من الأفضل أن تتضمن الوثيقة جدولاً زمنيًا أكثر وضوحًا لإكمال عملية الإصلاح الأمني والعسكري، مع إخضاع القوات النظامية كافة لسلطة مدنية تنفيذًا لمبدأ الجيش القومي المهني الواحد. لكن يجب أن نتذكر أن الوثيقة لم تكن دستورًا دائمًا، وإنما كانت وثيقة انتقالية جاءت في ظل موازين قوى معقدة، ولم يكن بالإمكان فرض كل ما كانت تطمح إليه قوى الثورة.

أما الحرب، فلا أعتقد أنها اندلعت بسبب غياب نصوص دستورية تفصيلية، وإنما بسبب غياب الإرادة السياسية لدى الأطراف المسلحة للالتزام بالتحول الديمقراطي، واستمرار وجود جيوش متعددة ومراكز قوة متنافسة خارج إطار الدولة. فالنصوص وحدها لا تمنع الحرب إذا غابت الإرادة السياسية لاحترامها.

مجلة قضايا فكرية: هل تتحمل الوثيقة الدستورية جزءًا من المسؤولية السياسية عن الوصول إلى الحرب؟ وهل كانت أزمة توزيع السلطة أحد أسباب الانهيار؟ وكيف تنظرون اليوم إلى تجربة الشراكة بين المدنيين والعسكريين؟

الاجابة..لا أعتقد أن الوثيقة الدستورية تتحمل المسؤولية المباشرة عن اندلاع الحرب، لكنها تتحمل جزءًا من المسؤولية السياسية لأنها أبقت على اختلال ميزان السلطة بين المدنيين والعسكريين، وتركت للمؤسسة العسكرية نفوذًا واسعًا داخل الدولة، وهو ما استغل لاحقًا في تعطيل مسار الانتقال.

كما أن الصراع حول السلطة، سواء بين المكونين المدني والعسكري أو داخل قوى الثورة نفسها، ساهم في إضعاف مؤسسات الفترة الانتقالية، وأوجد بيئة مناسبة للقوى المناهضة للتحول الديمقراطي.

أما تجربة الشراكة، فقد كانت في تقديري خيارًا اضطراريًا فرضته موازين القوى في ذلك الوقت، ولم تكن خيارًا استراتيجيًا أو مثاليًا. وربما كانت تمنح السودان فرصة للعبور السلمي لو التزم جميع الأطراف باستحقاقاتها، لكن الطرف العسكري لم يكن مؤمنًا بالشراكة بوصفها طريقًا نحو الحكم المدني، وإنما تعامل معها باعتبارها مرحلة مؤقتة يمكن الانقلاب عليها متى ما سنحت الظروف.

مجلة قضايا فكرية: هل تشعرون اليوم بالندم على بعض النصوص؟ وهل تعرضتم لضغوط لقبول مواد لم تكونوا مقتنعين بها؟ وهل كان الوقت المتاح لصياغة الوثيقة كافيًا؟

لم أشعر بالندم لان الشعور بالندم يكون عند ارتكاب الأخطاء عمدا... أو عندما يتوفر أكثر من مسار وتختار مختارا المسار الخطأ ...لقد بذلنا في تلك المرحلة كل جهدنا لتأمين الانتقال رغم التعقيدات الهائلة الماثلة في

> **السودان اليوم يحتاج إلى عملية دستورية جديدة وشاملة، وليس مجرد تعديلات على الوثيقة السابقة.**

بلادنا على كل الاصعده والمستويات لإحداث التحول الديمقراطي وتثبيت شعارات الثورة حرية سلام وعدالة لقد اخترنا المسار الصائب وإن لم يكن الأصوب للعبور ...ولذلك تكالبت قوي الرده والاستبداد وأسقطت الانتقال بقوة الرصاص والبندقية وعموما خسرنا جولة ولكننا لم نخسر المعركة ومازلنا ماشين في السكة نمد وسنصل بإذن الله وحنبنيهو وطن عاتي ديمقراطي.

مجلة قضايا فكرية: هل يحتاج السودان إلى وثيقة دستورية جديدة بالكامل أم إلى تعديل الوثيقة السابقة؟ وما الضمانات التي يجب تضمينها لمنع تكرار الانقلابات؟ وكيف يمكن بناء دستور دائم يحظى بإجماع السودانيين؟ وما الدروس التي ينبغي أن تستفيد منها القوى السياسية من تجربة الوثيقة الدستورية؟

الاجابة في اعتقادي، السودان اليوم يحتاج إلى عملية دستورية جديدة وشاملة، وليس مجرد تعديلات على الوثيقة السابقة. فالوثيقة الدستورية لسنة 2019 كانت وثيقة انتقالية مرتبطة بظروف سياسية محددة، أما بعد الحرب فقد تغيرت طبيعة الأزمة، وأصبح من الضروري إعادة تأسيس الدولة على أسس جديدة يتوافق عليها السودانيون.

وأي دستور دائم لا بد أن يخرج من مؤتمر دستوري جامع تشارك فيه كل مكونات المجتمع السوداني، بحيث يُبنى على عقد اجتماعي جديد يحدد شكل الدولة، وطبيعة نظام الحكم، والعلاقة بين المركز والأقاليم، وكيفية توزيع السلطة والثروة، وموقع القوات النظامية داخل النظام الدستوري.

أما الضمانات المطلوبة، فأهمها النص الواضح على خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية المنتخبة، ومنع ممارسة القوات النظامية لأي نشاط سياسي أو اقتصادي، واستقلال القضاء والمحكمة الدستورية، وإنشاء مفوضيات مستقلة، وتجريم الانقلابات باعتبارها جرائم ضد النظام الدستوري.

وأهم درس تعلمناه هو أن بناء الديمقراطية لا يتم بالاتفاقات السياسية وحدها، وإنما ببناء مؤسسات قوية، وإرادة وطنية حقيقية تؤمن بالتداول السلمي للسلطة وسيادة حكم القانون.

مجلة قضايا فكرية: من يتحمل المسؤولية الأكبر عن إخفاق الوثيقة: صناعها أم القوى السياسية التي طبقتها؟ وهل كانت الوثيقة الدستورية بداية الحل أم بداية الأزمة؟ وهل تعتبرها تجربة فاشلة أم أنها أُفشلت بفعل الصراع السياسي؟ والبعض يقول إن هناك أكثر من وثيقة دستورية، ما رأيك؟

الاجابة ..أعتقد أن المسؤولية الأكبر لا تقع على واضعي الوثيقة، وإنما على القوى التي كانت مطالبة بتنفيذها واحترام أحكامها. فالوثائق الدستورية، مهما بلغت درجة إحكامها، لا تستطيع أن تنجح إذا لم تتوافر الإرادة السياسية لاحترامها.

كانت الوثيقة بالنسبة لي بداية لحل الأزمة السودانية، لأنها وفرت إطارًا دستوريًا للانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم المدني الديمقراطي، لكنها تحولت لاحقًا إلى جزء من الأزمة عندما جرى الالتفاف عليها، ثم الانقلاب عليها، ثم تعديلها خارج الفلسفة التي قامت عليها.

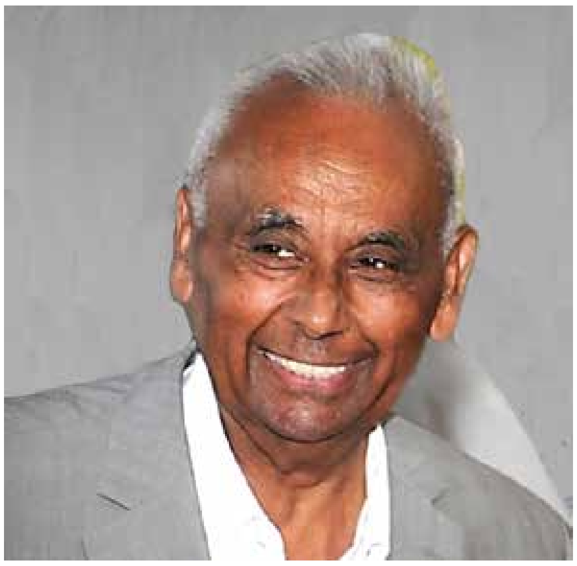
ولذلك لا أعتبرها تجربة فاشلة، وإنما تجربة أُفشلت بفعل الصراع السياسي، وانعدام الثقة بين الأطراف، وتمسك القوى المناهضة للتحول الديمقراطي بمصالحها وسلطتها.

أما الحديث عن وجود أكثر من وثيقة دستورية، فهو صحيح من الناحية القانونية والسياسية. فالوثيقة الأصلية الموقعة في أغسطس 2019 تعرضت لتعديلات جوهرية، خاصة بعد اتفاق جوبا للسلام، ثم جاءت إجراءات 25 أكتوبر 2021 لتفرغها من مضمونها عمليًا. لذلك يمكن القول إن الوثيقة مرت بعدة مراحل، حتى فقدت في النهاية وحدتها وفلسفتها الأصلية، وهو ما أسهم في إضعاف مرجعيتها الدستورية والسياسية.

عرض كتاب

(إشكالية الاِنتقال السياسي في السودان - مدخل تحليلي)

عطا الحسن البطحاني



تقديم وعرض
حامد فضل الله | برلين

> أن مسارات الاِنتقال السياسي ـ الديمقراطي تتحكم فيها عدة عوامل منها: خصوصية جغرافية وتاريخ البلد المعني، توازن القوى بين مكونات المجتمع الرئيسية

صدر في سبتمبر 2019، عن المركز الاِقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني بالاشتراك مع مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم، كتاب لأستاذ العلوم السياسية عطا البطحاني بالعنوان أعلاه. يضم الكتاب 104 صفحة. ويحتوي-بجانب تقديم الناشر وقراءة أولى في اشكالية الاِنتقال السياسي والمدخل والخاتمة والمراجع والمصادر-على خمسة فصول، بالعناوين التالية:

الفصل الأول: المرحلة الاِنتقالية.. الفهم والتطبيق النظري. الفصل الثاني: شروط الاِنتقال الاِجرائية والموضوعية. الفصل الثالث: فشل تجارب الاِنتقال والحكم الديمقراطي. الفصل الرابع: تركة الاِنقاذ للانتقال الخامس. الفصل الخامس: الفترة الاِنتقالية الخامسة 2019 ـ2022.

بجانب كل فصل هناك عناوين فرعية عديدة.

يحتوي الفصل الأول على جانب نظري، يعرض فيه العديد من المفاهيم والنماذج النظرية، التي قد تساعد على فحص أكثر دقة لمواقع الضعف والخلل في ما جرى الاتفاق عليه من ترتيبات لإدارة المرحلة الانتقالية، ومن أجل إثراء النقاش. ويشير الكاتب، إلى أن مفهوم الاِنتقال يرجع إلى نظرية التحديث التي قالت باستحالة عملية تحديث المجتمعات التقليدية دفعة واحدة، وإنما تمر بعدة مراحل. ويستعرض باختصار عدة نماذج: ـ نموذج صموئيل هانتنغتون،ـ مدخل المؤسسة التاريخية،ـ نظرية المسار التحكمي أو المرحلة التاريخية المفصلية،ـ توازن القوى الطبقية. ويقول، أن مسارات الاِنتقال السياسي ـ الديمقراطي تتحكم فيها عدة عوامل منها: خصوصية جغرافية وتاريخ البلد المعني، توازن القوى بين مكونات المجتمع الرئيسية، دور العامل الخارجي في الحراك السياسي، كفاءة النظام الاِقتصادي، آلية الاِنتقال الديمقراطي، واختزال عملية التحول السياسي ـ الديمقراطي في الجوانب الاِجرائية فقط. ويقدم بعض تجارب إدارة المرحلة الاِنتقالية:

ـ تكلُّس النظام وانهياره: يوغسلافيا، ـ المناورة بالإصلاح: شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ـ تمدد المركز واحتواء

المعارضة: النموذج الانغولي، ـ انتقال الإصلاح من الداخل: الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، ـ انتقال الشراكة والمصالح المتبادلة: النموذج الموزمبيقي، ـ انتقال إعادة بناء المركز: النموذج الإثيوبي \ الأوغندي، ـ انتقال التسوية التاريخية: جنوب أفريقيا، ـ انتقال الدائرة الشريرة: السودان \ نيجيريا. ويرى البروفيسور البطحاني أن الجمع بين نموذج المسار التحكمي ونموذج ميزان القوى الطبقية يشكّل الإطار الذي يساعد في فهم وتفسير حالات الانتقال في السودان، لا سيما في فترة ما بعد أبريل 1985.

يبدأ الفصل الثاني بتحديد دقيق عن: انقلاب؟ إصلاح؟ انتقال؟ ام ثورة؟ انتقال جزئي محدود أم انتقال شامل؟ ثم ما هو الفرق بين الثورة وبين الانتفاضة؟ انتقال واحد ام عدة انتقالات؟ ما هي مراحل الاِنتقال؟ يعرف الانتفاضة، بأنها تهدف لتغيير النظام السياسي الحاكم، كما حدث في أكتوبر 1964 وأبريل 1985 ولا تذهب بعيدا للتغيير الشامل لبنية السلطة. أما الثورة فهي تغيير «شامل» يشمل بنية المجتمع الاِقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما يشير الى اختلاف رؤى الأحزاب والقوى


المؤلف: بروفسور عطا البطحاني

السياسية والاجتماعية حول مفهوم ومضمون „المرحلة الاِنتقالية»، فهنا من يحصرها في عمليات إجرائية، استعجال الانتخابات، دون التنقيب في سلطة الدولة وهيكل السلطة، فالهدف، ليس تغييراً نوعياً في سلطة الدولة وهيكل السلطة...، اما الشروط الموضوعية، فتتعلق بمفهوم الاِنتقال وماذا يعني؟ وطبيعة القوي التي قادت الحراك المناهض للنظام القائم؟ وهل عملت من خلال تحالف ما مع بعض أجنحة النظام؟ وأهم التحديات التي على مرحلة الاِنتقال معالجتها: تسوية النزاعات المسلحة واكمال بناء الأمة، بناء مؤسسات الدولة ووضع أسس المشاركة السياسية ...الخ.

نتابع في الصفحات التالية توصيف دقيق لمراحل الاِنتقال الخمسة، بدأ بالفترة الاِنتقالية الأولى 1953 ــ 1956 (فترة الحكم الاستعماري 1898 ــ 1956)، حتى الفترة الاِنتقالية الخامسة 2019 ــ ؟ وهو لا يتناول كل تجربة بمفردها، وانما يفضل تناول المتغيرات ــ العوامل المشتركة بين هذه التجارب، مع الإشارة الى أي من هذه المتغيرات أو العوامل كان لها أكبر الأثر في سير عملية الاِنتقال في الفترة المعنية، ويفرد مساحة أكبر لتجربة الاِنتقال في عهد الانقاذ 2005 ــ 2011، فهي بالإضافة للمدة الطويلة، حيث لها صلة وثيقة بالفترة الاِنتقالية التي بدأت في أبريل 2019 أيضاً.

نعدد هنا فقط رؤوس المواضيع، التي عرضها وحللها الكاتب بإسهاب.

عوامل ومتغيرات تجارب الاِنتقال: ـ الإرث الاستعماري والتدخل الخارجي ـ التنكر للأسس الدستورية المتفق عليها، ــ الفشل في حل النزاعات، ـ جمود الممارسات السياسية، ــ عجز الأطراف المتنازعة عن كسب الصراع بالقوة العسكرية، ـــ عامل الأهمية الاِقتصادية للدولة، ــ التعايش الاِثني الثقافي ــ الاجتماعي. وعندما يتعرض

لتركة الاِنقاذ للاِنتقال الخامس، يرى أن هذه الفترة تواجه تحدياتِ كبيرةَ منها الأمنية ومنها الاِقتصادية وتمدد الفساد في أجهزة الدولة وانتشار خطابِ الكراهية الذي خلق مرارات واسعة تحتاج إلى تضميد الجراح وعقد مصالحة وطنية تحتاج الى عدالة انتقالية، التي لا بد أن تتم في إطار التوافق على مشروع وطني جامع، وهو الحاضر الغائب بالفعل.

يختتم البطحاني كتابه بالفترة الاِنتقالية الخامسة 2019 ـــ 2022؟ بتركيز شديد، فيما يتعلَق بالترتيبات الاجرائية والموضوعية وسؤال عن المأزق الوجودي. ويقول « لا شك ان ثورة ديسمبر 2018 قد نالت اعجاب العالم بسلميتها ومثابرتها وتماسكها حتى أزالت رأس النظام. ومع ذلك فالانتقال الذي بدأ مسيرته ليس هو الانتقال الأول ـــــ وإنَ كان الجميع يتمنى ان يكون الاَنتقال الأخير. فرصيد البلاد من فشل الانتقالاتِ في الماَضي والأثر الكارثي لحكم الاِنقاذ وضعَ البلاد أشبه ما تكون



من حفل تدشين الكتاب

في الحالة المرضية التي يتفادى الجميع انتقال العدوى اليه. ودفعت البعض بتوصيفها بحالة متلازمة السودان... الطاقة الثورية التي برزت أثناء الحراك السياسي الشعبي الطويل تدفع للتفاؤل، ولكن تبقى التحديات ماثلة...

وتصبح الأسئلة المطروحة الآن: إلى أين يسير الانتِقال في فترة ما بعد أبريل 2019؟ وهل تدعم الاحداث ما افترضناه اعلاه ان ثقل المراحل التاريخية خاصة منذ سبعينيات القرن الماضي وميل ميزان القوى الطبقي «المائل» سيحدان من عمق التحول الديمقراطي ولكنهما

> **لا شك ان ثورة ديسمبر 2018 قد نالت اعجاب العالم بسلميتها ومثابرتها وتماسكها حتى أزالت رأس النظام.**

لن يشكلا عقبة كبيرة ان استطاعت الطبقة السياسية من أخذ العبر والدروس من الماضي وبرز من بينها تمثيل حقيقي للقوى الحية التي قادت الحراك الشعبي ـــــ الثوري، أم ان تحالف القوى المحافظة الاقليمية والدولية في عهد النيوليبرالية قادر على وضع حد للاندفاع الثوري وتدجينه؟ ام تفعل قوانين القوة الفيزيائية ـــــ كما ديفيد لانديز ـــ فعلها»؟

قدم البروفيسور عطا البطحاني في كتابه الصغير في حجمه والعميق في مضمونه، مادة تحليلية رصينة، لفترة هامة في تطور تاريخ السودان السياسي الحديث، كما أن الجزء الخاص بالجانب النظري، يكتسب أهمية كبيرة، فهو يساعد القارئ في فهم وتحليل العلاقات المتضاربة واحياناً المتناقضة أو الملتبسة. والكتاب غير مكتمل، فقد صدر في سبتمبر 2019، فهو لا يغطي الفترة الاِنتقالية الخامسة الساخنة التي تسيطر على الساحة السِياسية والاجتماعية الآن، ويبرر بأن دوافع العجلة في تقديم الاصدارة إلى المطبعة، هو الرغبة في ابتدار نقاش حول تحديات المرحلة، واعداً بطبعة ثانية لمراجعة بعض الآراء

> **يعتبر عطا البطحاني من بين أهم الباحثين والأكاديميين في بلادنا، وظل «راكزاً» بالداخل بالرغم من المنغصات والمصاعب.**

التي تحتاج لتمحيص أكثر ومتابعة تطورات المرحلة الانِتقالية، والتي ربما تكون مفصلية. ونحن نتمنى أن ترى الطبعة الثانية النور قريبا، حافلة بجانب التحليل، نظرة نقدية واستشراف للمستقبل. يحفل الكتاب ببعض الأخطاء الطباعية والنحوية، لا تخطئها العين وكان من الممكن تحاشيها بسهولة لو تم تدقيق النص، كما أنها مزعجة للقارئ، فالكتاب أكاديمي والناشر مؤسسة أكاديمية.

قدم الكتاب د. عبد المتعال قرشاب مدير المركز الاِقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، بكلمات ناصعة رصينة تليق بالكاتب والكتاب. كما جاءت فقرة بعنوان «قراءة أولى في إشكالية الانِتقال السياسي»، للصديق د. عبد الرحيم بلال، المدير السابق لمؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية في الخرطوم (وأول وأخر مدير سوداني لهذا المنصب حتى سن التقاعد)، والرائد في قضايا المجتمع المدني، بأبحاثه العديدة والمهمة، إنني اعتبرها مقدمة ثانية، وليست قراءة أولية، فهي تقدم سردا مكثفاً موفقاً للأحداث مثلما جاء في متن الاصدارة، وكما يبدو لي فإنّ الدكتور بلال لم يستهدف دراسة نقدية للكتاب، وهذا يتفق مع وضع الفقرة مباشرة بعد كلمة الناشر. جاء تقديم بلال متميزاً ومعبراً أيضاً ومحبوكا بدقة، دقة بلال في الكتابة. ونحن في انتظار القراءة الثانية.

يعتبر عطا البطحاني من بين أهم الباحثين والأكاديميين في بلادنا، وظل «راكزاً» بالداخل بالرغم من المنغصات والمصاعب، التي تحيط بالحياة الأكاديمية والفكرية والثقافية في زمن سلطة الإنقاذ البائدة، وظل ملتصقا بطالباته وطلابه في الجامعة. وهو ليس غريبا علينا في المانيا، فقد شارك من قبل في المؤتمر المشهور، الذي يقام سنويا على مدار عشرين عاما في مدينة هيرمانزبورج في ولاية ساكسونيا السفلى، بدعوة من «منتدى السودان» (Sudan Forum) و»نقطة اتصال السودان وجنوب السودان» (Sudan and South Sudan Focal Point)، وكذلك المشاركة في ندوة «الفكر التقدمي في الاِسلام المعاصر»، بدعوة من مؤسسة فريدرش ايبرت في برلين وكذلك محاضرا في مؤسسة هاينرش بول في برلين، التابعة لحزب الخضر. وكان كريما معنا نحن البرلينيين، عندما قدم لنا كتابه الهام قبل الأخير „أزمة الحكم في السودان الصادر عام 2011»، بدعوة من الجالية السودانية برلين \ براندنبورج، وجاء تعقيب الدكتورة عائشة الكارب، تعميقا إثراءً للنقاش.

التهنئة والتحية للعالم الجليل والباحث الرصين عطا البطحاني.

برلين 12 يوليو 2020

أرشيف الانتقال.. قراءة في وثائق الفترة الانتقالية

توطئة: شهد السودان منذ اندلاع ثورة ديسمبر 2018 المجيدة حراكاً سياسياً ودستورياً غير مسبوق، تبلور في سلسلة من الإعلانات، والاتفاقيات، والوثائق الدستورية التي حاولت رسم ملامح انتقال السلطة إلى حكم مدني ديمقراطي. وفي هذا القسم المرجعي من مجلة «قضايا فكرية»، نضع بين يدي القارئ والباحث خزانةً توثيقية ترصد أهم المحطات المكتوبة التي شكلت، أو حاولت تشكيل، مسار الفترة الانتقالية؛ إيماناً منا بأن قراءة المشهد المعقد لا تستقيم بمعزل عن نصوصه التأسيسية.

محتويات القسم:

يستعرض هذا القسم -بتسلسل موضوعي وتاريخي- أبرز الوثائق الحاكمة للمشهد السوداني المعاصر، ليقف القارئ على تطور الفكر السياسي والقانوني خلال هذه المرحلة الحرجة، وتشمل:

إعلان الحرية والتغيير (يناير 2019): وهو الوثيقة الأولى التي صاغت المطالب الجذرية للثورة، متمثلة في التنحي الفوري للنظام الشمولي وتشكيل حكومة انتقالية قومية.

المسودات والمخاض الدستوري المبكر: نقرأ هنا «مقترح الوثيقة الدستورية» المقدم من قوى الحرية والتغيير (مايو 2019) والذي أسس لرؤية الدولة المدنية اللامركزية، إلى جانب الملاحظات النقدية والتحفظات التي أبداها المجلس العسكري الانتقالي حول هياكل الحكم وصلاحياته.

اتفاقيات ووثائق الشراكة (2019): ونوثق فيها «الاتفاق السياسي» (يوليو 2019) الذي أرسى دعائم الشراكة لإنشاء هياكل الحكم، وصولاً إلى «الوثيقة الدستورية» (أغسطس 2019) التي أصبحت القانون الأعلى للبلاد وحددت مهام الانتقال من إحلال السلام وإصلاح الاقتصاد وتفكيك بنية النظام البائد.

وثائق إعادة التوجيه (2022): ونختتم بـ«الاتفاق السياسي الإطاري» (ديسمبر 2022) الذي صُمِّم لإنهاء الشراكة السابقة، والمطالبة بتأسيس سلطة مدنية ديمقراطية كاملة، مع تسليط الضوء على قضايا محورية كالإصلاح الأمني والعسكري والعدالة الانتقالية.

دعوة للقراءة النقدية:

إن نشرنا لهذه الوثائق لا يهدف إلى التوثيق الأرشيفي المجرد، بل هو دعوة مفتوحة للعقل المفكر في السودان وخارجه لتفكيك هذه النصوص. نأمل من خلال إتاحة هذه المادة الأصلية أن نُحفز الدراسات التحليلية التي تقارن بين طموح النصوص ومآلات الواقع، لنستلهم منها الدروس ونحن نبحث في «قضايا فكرية» عن مخارج مستدامة للأزمات الوطنية.

هل ترغب في إضافة فقرة مخصصة ضمن هذه المقدمة تشرح منهجية المجلة في التعليق والنقد الفكري لهذه الوثائق، أم نكتفي بهذا العرض التوثيقي المباشر؟

إعلان الحرية والتغيير

نحن شعب السودان في المدن والقرى، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ووسطاً، بكافة قوانا الشعبية والسياسية والاجتماعية والنقابية والمدنية وأصحاب المطالب، نؤكد عبر هذا الإعلان إننا لن نتوقف عن استخدام كافة أساليب النضال السلمي حتى يتم الخلاص من نظام الإنقاذ الشمولي وتحقيق الأهداف التالية:

اولاً: التنحي الفوري للبشير ونظامه من حكم البلاد دون قيد أو شرط.

ثانياً: تشكيل حكومة انتقالية قومية من كفاءات وطنية بتوافق جميع أطياف الشعب السوداني تحكم لأربع سنوات وتضطلع بالمهام التالية:

١- وقف الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها بما في ذلك إعادة النازحين واللاجئين طوعاً إلى مواطنهم الأصلية وتعويض المتضررين تعويضاً عادلاً و ناجزاً ومعالجة مشكلة الاراضي مع المحافظة على الحواكير التاريخية.

٢- وقف التدهور الاقتصادي وتحسين حياة المواطنين في كل المجالات المعيشية.

٣- عمل ترتيبات أمنية نهائية مكملة لاتفاق سلام عادل و شامل.

٤- الإشراف على تدابير الفترة الانتقالية وعملية الانتقال من نظام شمولي يتحكم فيه حزب واحد إلى نظام تعددي يختار فيه الشعب ممثليه، مع إعادة هيكلة الخدمة المدنية والعسكرية (النظامية) بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة.

٥- إعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون.

٦- العمل على تمكين المرأة السودانية ومحاربة كافة أشكال التمييز والاضطهاد التي تتعرض لها.

٧- تحسين علاقات السودان الخارجية وبناؤها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة والبعد عن المحاور مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة مع أشقائنا في دولة جنوب السودان.

٨- التزام الدولة بدورها في الدعم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال سياسات دعم الصحة والتعليم والاسكان مع ضمان حماية البيئة ومستقبل الأجيال.

٩- إقامة مؤتمر دستوري شامل لحسم كل القضايا القومية وتكوين اللجنة القومية للدستور.

ثالثاً: وقف كافة الانتهاكات ضد الحق فى الحياة فوراً، وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وتقديم الجناة في حق الشعب السوداني لمحاكمة عادلة وفقاً للمواثيق والقوانين الوطنية والدولية.

• بالتوقيع على هذا الإعلان الذي تظل بنوده مفتوحة للإضافة، خاصة فيما يتعلق بمهام الحكومة الانتقالية وذلك لاستيعاب جميع هموم وطموحات الشعب السوداني والذي سيتم فيه أيضاً المزيد من التفصيل باستصحاب كافة المواثيق والاتفاقات الموقعة سابقاً من قبل الكتل والأحزاب السياسية المعارضة؛ نؤكد إننا سنظل بالشوارع متمسكين بكافة أشكال النضال السلمي إلى أن تتحقق مطالبنا، وندعو إخواننا و أبناءنا في كافة القوات النظامية للانحياز إلى جانب الشعب ومصلحة الوطن والمواطن وعدم التعرض للمواطنين العزل بالقتل والتنكيل لحماية البشير ونظامه الذي سقط فعلياً أمام إرادة الجماهير الباسلة.

الخرطوم - ١ يناير ٢٠١٩م

مقترح الوثيقة الدستورية المقدمة من قوى الحرية والتغيير (3 أيار/مايو 2019)[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة دستورية

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1: يوقف العمل بالدستور الانتقالي عام 2005.

المادة 2: تعتبر وثيقة الحقوق الأساسية المجازة في دستور 2005 جزءاً لا يتجزأ من هذا الدستور.

المادة 3: السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة، مدنية، ديمقراطية، تعددية، لا مركزية تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة بدون تمييز بسبب الدين، والعرق، والنوع، والوضع الاجتماعي.

المادة 4: تلتزم الدولة باحترام وترقية الكرامة الإنسانية، وتؤسس على العدالة والمساواة والارتقاء بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتتيح التعددية الحزبية.

المادة 5: السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقاً لنصوص الدستور الانتقالي وهو القانون الأعلى للبلاد الذي تسود أحكامه على جميع القوانين.

الباب الثاني: مستويات الحكم

المادة 6: السودان دولة لا مركزية، متعددة الأقاليم، وتكون مستويات الحكم فيها على الوجه التالي:

(أ) **مستوى الحكم الاتحادي:** الذي يمارس السلطة ليحمي سيادة السودان الوطنية وسلامة أراضيه ويعزز رفاهية شعبه عن طريق تقديم الخدمات على المستوى القومي.

(ب) **مستوى الحكم الإقليمي:** الذي يمارس السلطة على مستوى الأقاليم.

(ج) **مستوى الحكم المحلي:** ويقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الأقرب للمواطنين، في كل أنحاء السودان ويحدد هياكلهم وسلطاتهم القانون.

---

1 المصدر: «المقترح المقدم من قوى الحرية والتغيير للمجلس العسكري»، سودان تريبيون، 2019/5/3، شوهد في 2019/9/23، في: https://bit.ly/2Iu1Ut1

الباب الثالث

الفصل الأول: هياكل الحكم

المادة 7: تحكم جمهورية السودان خلال الفترة الانتقالية البالغ قدرها أربع سنوات، تبدأ من تاريخ دخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ من خلال مؤسسات حكم قائمة على سيادة حكم القانون والفصل بين السلطات وفق مبادئ هذا الدستور.

المادة 8: تتكون مؤسسات الحكم الانتقالي على النحو التالي:

أولاً: مجلس سيادة، يكون رأساً للدولة ورمزاً للسيادة الوطنية.

ثانياً: مجلس وزراء تكون له السلطة التنفيذية العليا في البلاد.

ثالثاً: هيئة تشريعية تختص بسلطة التشريع وسلطة الرقابة على أداء الحكومة.

رابعاً: سلطة قضائية مستقلة.

خامساً: القوات النظامية: القوات المسلحة مؤسسة قومية حامية للوطن ولسيادته، وخاضعة لقرارات السلطة السيادية والتنفيذية المختصة وفقاً للقانون. قوات الشرطة والأجهزة الأمنية لحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات السلطة السيادية والتنفيذية وفق القانون.

سادساً: الخدمة المدنية العامة القومية التي تتولى إدارة جهاز الدولة، ووظائفه بتطبيق وتنفيذ خطط وبرامج السلطة التنفيذية وفق القانون.

سابعاً: مفوضيات مستقلة مختصة توكل إليها مهام وفق قانون إنشاء كل منها.

الفصل الثاني:

مؤسسات وسلطات الحكم العامة

المادة 9: مجلس السيادة الانتقالي

1- يتكون مجلس السيادة الانتقالي بالتوافق بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي.

2- **سلطات مجلس السيادة:** يرمز للسيادة الوطنية ويمارس السلطات السيادية التالية:

(أ) رأس الدولة ورمز وحدتها.

(ب) القائد الأعلى للقوات المسلحة.

(ج) اعتماد تعيين رئيس القضاء بعد اختياره بواسطة مجلس القضاء الأعلى.

(د) اعتماد سفراء السودان في الخارج، وقبول اعتماد السفراء الأجانب لدى السودان.

(هـ) إعلان الحرب.

(و) التصديق على القوانين الصادرة من الهيئة التشريعية، وعلى الأحكام النهائية الصادرة بالإعدام من السلطة القضائية.

(ز) تعيين حكام الأقاليم بالتشاور مع مجلس الوزراء.

(ح) يؤدي رئيس مجلس الوزراء القسم أمام مجلس السيادة.

(ط) تصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء. توجيه الاتهام لعضو المجلس السيادي وتتم محاكمة عضو مجلس السيادة أمام المحكمة الدستورية، في حالة صدور قرار باتهامه بالخيانة العظمى أو الانتهاك الجسيم لأحكام هذا الدستور أو السلوك المشين المتعلق بشؤون الدولة، بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء الهيئة التشريعية الحاضرين.

3- يفقد عضو مجلس السيادة أو رئيسه منصبه في أي من الأحوال التالية:

(أ) قبول استقالته بواسطة مجلس السيادة.

(ب) إعفاؤه بواسطة مجلس السيادة.

(ج) وفاته أو مرضه مرضاً مقعداً.

(د) إذا تمت إدانته بواسطة المحكمة الدستورية وفقاً للمادة أعلاه.

(هـ) في حالة خلو منصب عضو مجلس السيادة الانتقالي أو رئيسه، تعين الجهة التي عينته ابتداءً عضواً أو رئيساً بديلاً.

المادة 10: مجلس الوزراء الانتقالي

1- يتكون مجلس الوزراء الانتقالي من رئيس ونائب له وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين وزيراً، يتم اختيارهم بواسطة قوى الحرية والتغيير.

2- يتولى مجلس الوزراء الصلاحيات التالية:

(أ) إعلان حالة الطوارئ.

(ب) ابتدار القوانين ووضع السياسة العامة للدولة.

(ج) المحافظة على أمن الدولة ومصالحها.

(د) تعيين وعزل قادة الخدمة المدنية على مستوى وكلاء الوزارات، أو من يكون في مقامهم، ومراقبة وتوجيه عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك أعمال الوزارات، والمؤسسات، والجهات والهيئات العامة التابعة إليها أو

المرتبطة بها، والتنسيق فيما بينها.

(هـ) الإشراف على تنفيذ القوانين وفق الاختصاصات المختلفة واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذ مهامه الانتقالية.

(و) يفقد عضو مجلس الوزراء أو رئيسه منصبه في أي من الأحوال التالية:

قبول استقالة رئيس مجلس الوزراء بواسطة مجلس السيادة، والوزير بواسطة رئيس الوزراء.

سحب الثقة منه بواسطة المجلس التشريعي الانتقالي.

إذا صدر بحقه حكم قضائي بعقوبة سالبة للحرية.

وفاته أو مرضه مرضاً مقعداً.

في حالة خلو منصب رئيس مجلس الوزراء أو أي من أعضائه تعين قوى إعلان الحرية والتغيير رئيساً أو عضواً بديلاً.

المادة 11: المجلس التشريعي الانتقالي

1- تتكون السلطة التشريعية والرقابية خلال الفترة الانتقالية من مجلس يتكون من 120 إلى 150 عضواً، يتم التوافق عليهم بواسطة القوى الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، على أن يراعى في عضويته تمثيل كافة القوى المشاركة في التغيير ولا يقل تمثيل المرأة عن 40% من عضوية المجلس.

2- المجلس التشريعي الانتقالي سلطة تشريعية مستقلة لا يجوز حلها، ولا يفقد أي من أعضائها عضويته إلا بالوفاة أو الاستقالة أو المرض المقعد، أو إذا صدر في حقه حكم قضائي بعقوبة سالبة للحرية. يصدر المجلس لوائحه التي تنظم أعماله واختيار رئيس المجلس ونائبه ولجانه. يمارس المجلس السلطات التالية:

(أ) سن التشريعات والقوانين وإجازة اللوائح.

(ب) مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومناقشتها وسحب الثقة منها.

المادة 12: السلطة القضائية

1-تُسند ولاية القضاء القومي في جمهورية السودان للسلطة القضائية القومية.

2- تكون السلطة القضائية مستقلة عن الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية، ولها الاستقلال المالي والإداري اللازم.

3- يعقد للسلطة القضائية القومية الاختصاص القضائي عند الفصل في الخصومات وإصدار الأحكام وفقاً للقانون.

4- يكون رئيس القضاء لجمهورية السودان رئيساً للسلطة القضائية القومية ورئيساً للمحكمة العليا القومية، ويكون مسؤولاً

عن إدارة السلطة القضائية القومية لدى مجلس السيادة.

5- على أجهزة الدولة ومؤسساتها تنفيذ أحكام وأوامر المحاكم.

6- يعين مجلس الوزراء مجلس القضاء العالي ويتم تأييد التعيين بواسطة المجلس التشريعي.

7- يقوم مجلس القضاء العالي بإعادة النظر في تشكيل أجهزة السلطة القضائية بما يضمن استقلالها وقيامها بدورها على الوجه الأكمل.

8- يتم تشكيل محكمة دستورية مستقلة ومنفصلة عن السلطة القضائية، وفقاً للقانون الذي يحدد سلطاتها واختصاصاتها.

حالة الطوارئ

1- عند وقوع أي خطر طارئ يهدد البلاد أو أي جزء منها، حرباً كان أو غزواً أو حصاراً أو كارثة طبيعية أو أوبئة، يهدد سلامتها أو اقتصادها، يجوز لمجلس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ في البلاد أو في أي جزء منها، وفقاً لهذا الإعلان والقانون.

2- يُعرض إعلان حالة الطوارئ على الهيئة التشريعية خلال خمسة عشر يوماً من إصداره، وإذا لم تكن الهيئة التشريعية منعقدة فيجب عقد دورة طارئة.

3- عند مصادقة الهيئة التشريعية على إعلان حالة الطوارئ تظل كل القوانين والأوامر الاستثنائية والإجراءات التي صدرت سارية المفعول.

سلطات مجلس الوزراء في حالة الطوارئ

1- يجوز لمجلس الوزراء، أثناء سريان حالة الطوارئ، أن يتخذ أية تدابير لا تقيد، أو تلغي جزئياً، أو تحد من آثار مفعول أحكام هذا الإعلان، ومع ذلك، في حالة وصول الحالة الاستثنائية درجة تهدد حياة الأمة يجوز للمجلس تعليق جزء من وثيقة الحقوق، ولا يجوز في ذلك انتقاص الحق في الحياة أو الحرمة من الاسترقاق أو الحرمة من التعذيب أو التمييز على أساس العرق أو الجنس أو المعتقد الديني أو حق التقاضي أو الحق في المحاكمة العادلة.

2- على أنه يتوجب على رئيس مجلس الوزراء إخطار الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فوراً، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي تم تعليقها وبالأسباب التي دفعت إلى ذلك، وعليه في التاريخ الذي ينتهي فيه عدم التقيد، أن يخطر الأطراف المذكورة بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

ملاحظة: هذه الوثيقة متعلقة بالهياكل الدستورية لحكم الفترة الانتقالية وهي جزء من الدستور الانتقالي لجمهورية السودان المقترح للفترة الانتقالية والبالغ قدرها أربع سنوات، تبدأ من تاريخ سريانها.

ملاحظات المجلس العسكري الانتقالي حول الوثيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

---- أحكام عامة أغفلتها الوثيقة ——

-أغفلت الوثيقة النص على مصادر التشريع.

-أغفلت الوثيقة النص على اللغة الرسمية للدولة.

-أغفلت الوثيقة مبدأ جوهريا يتمثل في النص على تحقيق السلامة ونبذ العنف والمصالحة الوطنية

***الباب الأول: المادة (1)**

-كلمة يوقف (العمل بالدستور الانتقالي لعام 2005) لا تتسق والنهج التشريعي المتبع

-استخدمت الوثيقة عبارة الدستور الانتقالي 2005 وكان من المفترض الإشارة إلى الدستور باسمه الصحيح (دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005)

-الوثيقة أغفلت الإشارة إلى إلغاء دساتير الولايات.

-الوثيقة أغفلت الإشارة إلى سريان واستمرار العمل بالقوانين الصادرة بموجب هذه الدساتير إلى أن تلغى أو تعدل.

المادة (2)

*الوثيقة اعتبرت وثيقة الحقوق الأساسية المجازة في دستور الجمهورية الانتقالي لسنة 2005 جزءا لا يتجزأ من هذا الدستور.

-بما أن الوثيقة نصت على إيقاف العمل بالدستور ما كان ينبغي النص على اعتبار وثيقة الحقوق جزءا لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

-الوثيقة أشارت إلى أن وثيقة الحقوق تعتبر جزءا من هذا الدستور، وهذه الوثيقة لا تعتبر دستورا في هذه المرحلة، وكان الصحيح أن يشار إلى أنها جزء من هذه الوثيقة.

-أغفلت الوثيقة الإشارة إلى التعديلات التي تمت في وثيقة الحقوق في العام 2017 وهي تعديلات جوهرية.

المادة (3)

استخدمت الوثيقة كلمة (مدنية) في (السودان دولة مستقلة، ذات سيادة، مدنية، إلخ) وهي كلمة لم ترد في أي دستور من دساتير السودان السابقة وهي كلمة مبهمة تحتمل العديد من المعاني في تفسيرها وتأويلها.

*الباب الثاني:

مستويات الحكم

-في المادة 6 تمت تسمية أقاليم بدلا عن ولايات، وهذا يشير إلى عودة الحكم الإقليمي دون الإشارة إلى كيفية معالجة الوضع الراهن.

-نصت الوثيقة فيما يختص بمستويات الحكم أن السودان دولة لا مركزية متعددة الأقاليم في إشارة إلغاء النظام الحالي (الولايات).

-أغفلت الوثيقة الإشارة إلى عدد الأقاليم وحدودها وعواصمها وسلطاتها ومواردها.

-أغفلت الوثيقة الإشارة إل الخطوات الانتقالية من نظام الولايات إلى نظام الحكم الإقليمي.

-الوثيقة أغفلت الإشارة إلى وضع العاصمة القومية في ظل نظام الأقاليم المقترح.

-كذلك يثور التساؤل حول إمكانية الانتقال إلى النظام الجديد في ظل الفترة الانتقالية.

*الباب الثالث

الفصل الأول هياكل الحكم

*أغفلت الوثيقة في هذا الباب هياكل أساسية مثل

-المحكمة الدستورية

-النيابة العامة

-المستشارون القانونيون للدولة.

-ديوان المراجعة القومي.

-المحاماة

في المادة 7

-حددت الوثيقة الانتقالية بمدة أربع سنوات على أن تبدأ من تاريخ دخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ. علما بأن البيان الأول للمجلس العسكري الانتقالي صدر بتاريخ 11 أبريل/نيسان 2019 وحدد الفترة الانتقالية بسنتين.

-يضاف إلى ذلك أن النص بربط الفترة الانتقالية بدخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ يجعل تاريخ بداية الفترة الانتقالية مبهما وغير معلوم.

في المادة 8 المتعلقة بأجهزة الحكم الانتقالي أشارت الوثيقة إلى كلمة مؤسسات وهي كلمة غير مستخدمة في صياغة الدساتير لأن الكلمة الصحيحة هي هياكل.

- البند خامسا المتعلق بالقوات النظامية: أغفلت الوثيقة قوات الدعم السريع وهي قوات منشأة بقانون كما استخدمت الوثيقة عبارة الأجهزة الأمنية دون الإشارة إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني كما أغفلت الوثيقة إضافة كلمة الموحدة إلى قوات الشرطة ليشمل المعني الشرطة بكافة هيئاتها.

-وفي ذات البند (خامسا) جعلت الوثيقة القوات المسلحة وقوات الشرطة والأجهزة الأمنية خاضعة لقرارات السلطتين السيادية والتنفيذية، ومعلوم أن هذه الأجهزة أجهزة سيادية تخضع للسلطة السيادية.

-في البند (سابعا) أوكلت الوثيقة أمر المفوضيات ومهامها للقانون، ومن المفترض أن ينص على إنشاء هذه المفوضيات بالدستور على سبيل المثال مفوضية حقوق الإنسان، مفوضية الانتخابات، باعتبارهما مفوضتين مرتبطتين بترتيبات دستورية تتطلبها المرحلة الانتقالية وما بعدها من ترتيبات.

الفصل الثاني

مؤسسات وسلطات الحكم العامة

-أشارت الوثيقة في هذا العنوان إلى كلمة مؤسسات وهي غير مستخدمة في هياكل الدولة الدستورية.

في المادة 9 (1) في تكوين مجلس السيادة أغفلت الوثيقة مشاركة بقية القوى المشاركة في التغيير.

في المادة 9 (2) المتعلقة بسلطات مجلس السيادة أغفلت الوثيقة السلطات الآتية:

-تعيين القضاة والمستشارين القانونيين وأعضاء النيابة العامة والمراجع العام.

-إعلان حالة الطوارئ.

-المصادقة على الاتفاقيات والتحالفات العسكرية مع الدول الصديقة والشقيقة.

-إصدار العفو وإسقاط العقوبة والإدانة وفق القانون.

-تعيين رئيس مجلس الوزراء القومي واعتماد تعيين الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي.

-تبني قضايا السلام والحوار مع الحركات المسلحة وحاملي السلاح وقوى المعارضة.

-في المادة (9) (2) (هـ) نصت الوثيقة على سلطة مجلس السيادة في اعتماد السفراء، والصحيح تعيين السفراء ويكون الاعتماد بالنسبة للسفراء الأجانب لدى السودان.

-في المادة (9) (2) (و) جعلت الوثيقة سلطة إعلان الحرب بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء وهي سلطة سيادية.

-في المادة (9) (2) (ح) جعلت الوثيقة سلطة تعيين حكام الأقاليم مرتبطة بتوصية من مجلس الوزراء وهي أيضا من السلطات السيادية التي يمارسها مجلس السيادة.

-في المادة (9) (2) (ح) جعلت الوثيقة سلطة تعيين حكام الأقاليم مرتبطة بتوصية من مجلس الوزراء وهي أيضا من السلطات السيادية التي يمارسها مجلس السيادة.

-في المادة (9) (2) (ك) ورد ضمن سلطات مجلس السيادة توجيه الاتهام لعضو المجلس وليس من سلطات المجلس توجيه الاتهام والذي هو سلطة جهات عدلية مختصة.

-أما ما ورد أسفل الفقرة (ك) فلا علاقة له بسلطات المجلس فإما أن ينص عليه ضمن سلطات المحكمة الدستورية أو المجلس التشريعي.

-في المادة 9 (3) (ب) من ضمن أسباب فقدان العضوية (إعفاء العضو بواسطة مجلس السيادة) ولم تحدد الوثيقة الأسباب والحالات التي يجوز فيها إعفاء العضو بواسطة المجلس علما بأن بقية فقرات المادة حددت جميع الحالات بصورة واضحة.

-في المادة 9 (3) (هـ) لم تفصل هذه الفقرة كيفية التعامل في حالة خلو منصب بالنسبة للأعضاء العسكريين.

-في المادة (10) أغفلت الوثيقة الإشارة إلى بقية القوى المشاركة في التغيير.

اختصاصات مجلس الوزراء

-في المادة (10) (1) نصت الوثيقة على منح مجلس الوزراء سلطة إعلان حالة الطوارئ وهي سلطة سيادية لمجلس السيادة.

-في المادة (10) (3) نصت الوثيقة على سلطة المحافظة على أمن الدولة وسلامتها ضمن سلطات مجلس الوزراء الانتقالي وهي سلطة سيادية تضطلع بها أجهزة سيادية.

-المادة (10) (4) نصت على سلطة مجلس الوزراء في تعيين وعزل قادة الخدمة المدنية دون الإشارة إلى تقييد هذه السلطة بالقانون.

-المادة (10) (6) (ب) أوردت ضمن أسباب فقد العضوية سحب الثقة من العضو بقرار من المجلس التشريعي وأغفلت ربط هذه السلطة مع مجلس السيادة.

-المادة (10) (6) (ج) نصت هذه الفقرة على سقوط العضوية بحكم قضائي بعقوبة سالبة للحرية فقط، وأغفلت العقوبات الأخرى وهي بذلك جعلت معيار سقوط العضوية مرتبطا بالعقوبة وليس بالإدانة وطبيعة الجرم.

-المادة (10) (6) (د) فيما يتعلق بسقوط العضوية بسبب المرض أغفلت الإشارة إلى الجهة المختصة التي تقرر ذلك.

المادة (10) (6) (هـ) أغفلت هذه الفقرة بقية القوى المشاركة في التغيير كما أغفلت موافقة مجلس السيادة على هذا الاختيار علما بأن سلطة التعيين سلطة سيادية.

-المادة (11) المجلس التشريعي الانتقالي:

-الفقرة (1) أغفلت الوثيقة الجهة التي تصدر قرار التعيين وهي مجلس السيادة كما أغفلت بقية القوى التي شاركت في التغيير.

الفقرة (2) أغفلت الوثيقة تحديد أجل نهاية دورة المجلس التشريعي وهي نهاية الفترة الانتقالية إضافة إلى أن هذه الفقرة نصت على أن العضو يفقد العضوية إذا صدر في حقه حكم قضائي بعقوبة سالبة للحرية، وكان الأجدر أن يتم النص على الإدانة بجريمة مخلة بالشرف والأمانة كبديل لعبارة العقوبة السالبة للحرية لأن العقوبات ليس كلها عقوبات سالبة للحرية، كما أن هذا النص أغفل نوع الجرم.

-المادة 11 (أ) المتعلقة بسلطات المجلس التشريعي أغفل هذا النص المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

-المادة (11) (ب) المتعلقة بمراقبة أداء السلطة التنفيذية ومناقشتها وسحب الثقة منها فقد أغفلت الوثيقة الجهة التي توافق على القرار وهي مجلس السيادة.

السلطة القضائية

المادة (12) وردت المحكمة الدستورية ضمن بنود هذه المادة بالرغم من النص على أن تكون منفصلة عن السلطة القضائية كما أن البند (2) أحال إلى القانون سلطات المحكمة واختصاصاتها وكان الأجدر أن ترد المحكمة الدستورية في الوثيقة بشكل مفصل يبين إنشائها وتعيين رئيسها وأعضائها واختصاصاتها.

حالة الطوارئ

أسندت لمجلس الوزراء سلطة إعلان حالة الطوارئ بالرغم من الطبيعة السيادية للسلطة.

-كما نصت الوثيقة على سلطات مجلس الوزراء في إصدار الأوامر والتدابير اللازمة لإنفاذ حالة الطوارئ على اعتبار أن الإعلان صادر من المجلس المذكور والصحيح أن تصدر الأوامر والتدابير من مجلس السيادة.

شروط أهلية تولي المناصب:

أغفلت الوثيقة شروط أهلية تولي منصب عضو مجلس السيادة ورئيس أعضاء مجلس الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي.

الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 [1]

ديباجة

استلهامًا لنضالات الشعب السوداني الممتدة عبر تاريخه، عبر سنوات النظام الدكتاتوري البائد منذ تقويضه للنظام الدستوري في الثلاثين من يونيو 1989م، وإيمانًا بمبادئ ثورة ديسمبر 2018م المجيدة، ووفاء لأرواح الشهداء وإقرارًا بحقوق المتضررين من سياسات النظام السابق، وإقرارًا بدور المرأة ومشاركتها الفاعلة في إنجاز الثورة، اعترافًا بدور الشباب في قيادة الحراك الثوري، واستجابةً لتطلعات الشعب السوداني لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة وفقًا لمشروع نهضوي متكامل، وإرساء لمبدأ التعددية السياسية وتأسيس دولة القانون التي تعترف بالتنوع، وترتكز على المواطنة أساسًا للحقوق والواجبات، وتعلي قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

وإيمانًا بوحدة التراب السوداني وبالسيادة الوطنية، والتزامًا بأهداف إعلان الحرية والتغيير المتوافق عليها بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، وسعيًا لإنفاذ تدابير العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة وإصلاح الاقتصاد الوطني وتحقيق دولة الرفاه والرعاية والعدالة الاجتماعية، وإصلاح أجهزة الدولة والخدمة العامة وتوطيد دعائم السلم الاجتماعي وتعميق قيم التسامح والمصالحة بين مكونات الشعب السوداني وإعادة بناء الثقة بين أهل السودان جميعًا.

وتأكيدًا لعزمنا على وضع لبنات النظام المدني المعافى لحكم السودان مستقبلاً، واستنادًا إلى شرعية الثورة، فقد توافقنا نحن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير على أن تصدر الوثيقة الدستورية التالي نصها:

الفصل الأول
الأحكام العامة

اسم الوثيقة بدء العمل بها[2]

1 - تسمى هذه الوثيقة، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م، ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.

---

1 - هو نص الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، والذي نُشر في الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد 1895، 2019/10/3. أوردنا نقاط الاختلاف بين هذا النص المعدل والمعتمد رسميًا، والنص الأصل الذي وقعه الطرفان بالأحرف الأولى في 4 آب/أغسطس 2019. (المصدر: أبو شوك، أحمد إبراهيم. (2021). الثورة السودانية (2018 - 2019): مقاربة توثيقية - تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص 544 وما بعدها. أنظر أيضا الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد 1895، 2019/10/3 /https://share.google engebdPMvW11DAei7 تاريخ المشاهدة 11 يوليو 20226 (المحرر)).

2 النص الأصل: «الاسم وبدء العمل».

إلغاء واستثناء[3]

2 - (1) يلغى العمل بدستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م ودساتير الولايات، على أن تظل القوانين الصادرة بموجبها سارية المفعول ما لم تبلغ أو تعدل.

(2) تعتبر المراسيم الصادرة من 11 أبريل 2019م وحتى تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة الدستورية سارية المفعول مالم تلغ أو تعدل من قبل المجلس التشريعي الانتقالي وفي حالة تعارض أي منها مع أي من أحكام هذه الوثيقة تسود أحكام هذه الوثيقة.

سيادة وأحكام الوثيقة الدستورية[4]

3 - الوثيقة الدستورية هي القانون الأعلى بالبلاد، وتسود أحكامها على جميع القوانين، ويلغى أو يعدل من أحكام القوانين ما يتعارض مع أحكام هذه الوثيقة الدستورية بالقدر الذي يزيل التعارض.

طبيعة الدولة[5]

4 - (1) جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية، برلمانية، تعددية، لامركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الانتماء الجهوي أو غيرها من الأسباب.

(2) تلتزم الدولة باحترام الكرامة الإنسانية والتنوع، وتؤسس على العدالة والمساواة، وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

السيادة

5 - السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقًا لنصوص هذا القانون.[6]

حكم القانون

6 - (1) يخضع جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات رسمية كانت أم غير رسمية لحكم القانون.

3 النص الأصل: فرعيات المادة (2) مرقمة أ وب.

4 في النص الأصل لا يوجد هذا العنوان، بل تم استحداثه بعد أن فُصلت طبيعة الدولة عن السيادة. ولذلك زادت عدد مواد الوثيقة المعدلة مادة واحدة في الترقيم، بدءًا بالمادة (6).

5 في النص الأصل تحمل المادة الرقم (3).

6 النص الأصل: تحمل مادة السيادة الرقم (4). يقرأ نصها هكذا «السيادة للشعب تمارسها الدولة طبقًا لنصوص هذه الوثيقة الدستورية هي القانون الأعلى بالبلاد، وتسود أحكامها على جميع القوانين، ويلغى أو يعدل من أحكام القوانين ما يتعارض مع أحكام هذه الوثيقة الدستورية بالقدر الذي يزيل التعارض».

(2) تلتزم السلطة الانتقالية بإنفاذ حكم القانون وتطبيق مبدأ المساءلة ورد المظالم والحقوق المسلوبة.

(3) على الرغم من أي نص ورد في أي قانون، لا تسقط بالتقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم القتل خارج نطاق القضاء، وانتهاكات حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وجرائم الفساد المالي وجميع الجرائم التي تنطوي على إساءة لاستخدام السلطة التي ارتكبت منذ الثلاثين من يونيو 1989م.

الفصل الثاني

الفترة الانتقالية

مدة الفترة الانتقالية

7 - (1) تكون مدة الفترة الانتقالية تسعة وثلاثين شهرًا ميلاديًا تسري من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة الدستورية.

(2) تكون الأولوية خلال الستة أشهر الأولى من الفترة الانتقالية للعمل الجاد لأجل إحلال السلام طبق ما يرد في برنامج الفترة الانتقالية في هذا الشأن.

مهام الفترة الانتقالية

8 - تلتزم أجهزة الدولة في الفترة الانتقالية بإنفاذ المهام الآتية:

(1) العمل على تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التدابير التفضيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نموًا والمجموعات الأكثر تضررًا،

(2) إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات أو التي تميز بين المواطنين على أساس النوع،

(3) محاسبة منسوبي النظام البائد عن كل الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوداني منذ الثلاثين من يونيو 1989م وفق القانون،

(4) معالجة الأزمة الاقتصادية والتدهور الاقتصادي والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة وذلك بتطبيق برنامج اقتصادي واجتماعي ومالي وإنساني عاجل لمواجهة التحديات الراهنة،

(5) الإصلاح القانوني وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون،

(6) العمل على تسوية أوضاع المفصولين تعسفيًا من الخدمة المدنية أو العسكرية والسعي لجبر الضرر عنهم وفقًا للقانون،

(7) ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة ومحاربة أشكال التمييز ضد المرأة كافة مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في حالتي السلم والحرب،

(8) تعزيز دور الشباب من الجنسين وتوسيع فرصهم في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،

(9) إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم لجمهورية السودان،

(10) عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية الفترة الانتقالية،

(11) سن التشريعات المتعلقة بمهام الفترة الانتقالية،

(12) وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة خلال الفترة الانتقالية بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة، على أن تسند مهمة إعمال إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون،

(13) وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وتعمل على تحسين علاقات السودان الخارجية وبنائها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة البلاد وأمنها وحدودها،

(14) القيام بدور فاعل في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال السعي لتوفير الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي، والعمل على المحافظة على بيئة طبيعة نظيفة وعلى التنوع الحيوي في البلاد ورعايته وتطويره بما يضمن مستقبل الأجيال،

(15) تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989م وبناء دولة القانون والمؤسسات،

(16) تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة بدعم أفريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية، لإجراء تحقيق شفاف ودقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو 2019م، والأحداث والوقائع التي تمت فيها انتهاكات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين، على أن تشكل اللجنة خلال شهر من تاريخ اعتماد تعيين رئيس الوزراء، وأن يشمل أمر تشكيلها ضمانات لاستقلاليتها بالصلاحيات كافة للتحقيق وتحديد المدى الزمني لأعمالها.

الفصل الثالث
أجهزة الفترة الانتقالية

مستويات الحكم

9 - (1) جمهورية السودان دولة لامركزية تكون مستويات الحكم فيها على النحو الآتي:

(أ) المستوى الاتحادي:

ويمارس سلطاته لحماية سيادة السودان وسلامة أراضيه وتعزيز رفاهية شعبه عن طريق ممارسة السلطات على المستوى القومي،

(ب) المستوى الإقليمي أو الولائي:

ويمارس سلطاته على مستوى الأقاليم أو الولايات وفق ما يقرر من تدابير لاحقة،

(ج) المستوى المحلي: ويعزز المشاركة الشعبية الواسعة ويعبر عن الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ويحدد القانون هياكله وسلطاته.

(2) تكون لمستويات الحكم المختلفة اختصاصات وسلطات حصرية ومشتركة وموارد لكل مستوى حكم يحددها القانون.

(3) إلى إعادة النظر في التقسيم الجغرافي وتوزيع السلطات والاختصاصات بين مستويات الحكم، يستمر العمل بالنظام القائم، وتشكل حكومات تنفيذية بالولايات وفق ما يتم اتخاذه من تدابير لاحقة.

أجهزة الحكم الانتقالي

10 تتكون أجهزة الحكم الانتقالي على النحو الآتي:

(1) مجلس السيادة وهو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها.

(2) مجلس الوزراء، وهو السلطة التنفيذية العليا للدولة.

(3) المجلس التشريعي، وهو سلطة التشريع والرقابة على أداء الجهاز التنفيذي.

الفصل الرابع
مجلس السيادة

تشكيل مجلس السيادة

11 - (1) مجلس السيادة هو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها وهو القائد الأعلى للقوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع والقوات النظامية الأخرى، ويتكون بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير.

(2) يشكل مجلس السيادة من أحد عشر عضوًا، خمسة مدنيين تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير وخمسة يختارهم المجلس العسكري الانتقالي، ويكون العضو الحادي عشر مدنيًا، يتم اختياره بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير.

(3) يرأس مجلس السيادة في الواحد والعشرين شهرًا الأولى للفترة الانتقالية من يختاره الأعضاء العسكريون، ويرأسه في الثمانية عشرًا المتبقية من الفترة الانتقالية والتي تبدأ في السابع عشر من شهر 2021م[7] عضو مدني يختاره الأعضاء الخمسة المدنيون الذين اختارتهم قوى إعلان الحرية والتغيير.

اختصاصات مجلس السيادة وسلطاته

---

7 النص الأصل: المادة (3/10)، يُقرأ هكذا «تبدأ في .... من شهر 2021».

12 - (1) يمارس مجلس السيادة الاختصاصات والسلطات الآتية:

(أ) تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي تختاره قوى الحرية والتغيير.

(ب) اعتماد أعضاء مجلس الوزراء الذين يعينهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير.

(ج) اعتماد حكام الأقاليم أو ولاة الولايات، وفق ما يكون عليه الحال، بعد تعيينهم من رئيس مجلس الوزراء.

(د) اعتماد تعيين أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي بعد اختيارهم وفق أحكام المادة 23 (3) من هذه الوثيقة.

(هـ) اعتماد تشكيل مجلس القضاء العالي بعد تشكيله وفق القانون.

(و) اعتماد تعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي، ولحين تشكل مجلس القضاء العالي يعين مجلس السيادة رئيس القضاء[8].

(ي) اعتماد تعيين النائب العام بعد ترشيحه من قبل المجلس الأعلى للنيابة العامة، ولحين إعادة تشكل المجلس الأعلى للنيابة يعين مجلس السيادة رئيس النائب العام[9].

(ز) اعتماد تعيين المراجع العام بعد اختياره من قبل مجلس الوزراء.

(ح) اعتماد سفراء السودان في الخارج بترشيح من مجلس الوزراء وقبول اعتماد السفراء الأجانب لدى السودان.

(ط) إعلان الحرب بناء على توصية من مجلس الأمن والدفاع والذي يتكون من مجلس السيادة، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الخارجية، وزير العدل، وزير المالية، القائد العام للقوات المسلَّحة، النائب العام والمدير العام لجهاز المخابرات العامة، على أن تتم المصادقة عليه من المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ الإعلان، وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقدًا فيجب عقد دورة طارئة.

(ي) إعلان حالة الطوارئ بطلب من مجلس الوزراء، وتتم المصادقة عليه من المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ الإعلان.

(ك) التوقيع على القوانين المجازة من المجلس التشريعي الانتقالي، وفي حالة امتناع مجلس السيادة عن التوقيع لمدة خمسة عشر يومًا دون إبداء أسباب يعتبر القانون نافذًا. وإذا أبدى مجلس السيادة، خلال الخمسة عشر يومًا المذكورة، أسبابًا لامتناعه عن التوقيع يعاد القانون للمجلس التشريعي الانتقالي للتداول حول ملاحظات مجلس السيادة ويصبح مشروع القانون مبرمًا إذا أجازه المجلس التشريعي الانتقالي مرة أخرى، وفي هذه الحالة لا تكون موافقة مجلس السيادة لازمة إنفاذ القانون.

---

8 في الأصل المادة (11/و): «اعتماد تعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي».

9 في الأصل المادة (11/ي): «اعتماد تعيين النائب العام بعد ترشيحه من قبل المجلس الأعلى للنيابة العامة.» يوجد خطأ في ترقيم الوثيقة الأصلية والوثيقة المعدلة الحرف (ي) ورد في محلين.

(ل) المصادقة على الأحكام النهائية الصادرة بالإعدام من السلطة القضائية.

(م) العفو وإسقاط العقوبة عن المدانين وفق القانون[10].

(ن) التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية بعد المصادقة عليها من المجلس التشريعي الانتقالي.

(س) رعاية عملية السلام مع الحركات المسلَّحة.

(ع) إصدار اللوائح المنظمة لأعماله.

(2) لأغراض هذه المادة، الاعتماد يعني التوقيع اللازم شكلاً لإنفاذ القرار الصادر. ويكون القرار نافذًا خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إيداعه لمجلس السيادة، وإذا أبدى مجلس السيادة أسبابًا لامتناعه عن الاعتماد أو المصادقة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تسلمه للقرار، يعاد القرار للجهة التي أصدرته للتداول حول ملاحظات مجلس السيادة، ويعتبر الاعتماد أو المصادقة واقعًا حكمًا إذا أصدرت الجهة المختصة القرار مرة أخرى.

(3) تصدر قرارات مجلس السيادة بالتوافق أو بأغلبية ثلثي أعضائه في حالة عدم التوافق.

شروط عضوية مجلس السيادة

13 - يشترط في رئيس وعضو مجلس السيادة:

(1) أن يكون سوداني الجنسية بالميلاد ولا يحمل جنسية دولة أخرى[11].

(2) ألا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عامًا.

(3) أن يكون من ذوي النزاهة والكفاءة.

(4) ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي في محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

فقدان عضوية مجلس السيادة

14 - (1) يفقد عضو مجلس السيادة منصبه لأحد الأسباب الآتية:

(أ) الاستقالة،

(ب) المرض الذي يحول دون القيام بأداء مهامه وفقًا لتقرير طبي صادر من جهة مختصة قانونًا[12].

(ج) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

---

10 في الأصل المادة (11/م): «سلطة العفو عن المدانين وإسقاط العقوبة أو الإدانة وفق القانون.»

11 في الأصل المادة رقم (1/12): «أن يكون سوداني الجنسية بالميلاد أو لا يحمل جنسية دولة أخرى».

12 في الأصل المادة رقم (1/13/ب): «المرض الذي يحول دون القيام بأداء مهامه وفقًا لتقرير طبي صادر من جهة معتمدة».

(د) فقدان شرط من شروط العضوية.

(هـ) الوفاة.

(2) في حالة خلو منصب عضو مجلس السيادة، يقوم المجلس التشريعي الانتقالي بترشيح العضو البديل إذا كان العضو الذي خلا منصبه مدنيًا، ويقوم القائد العام للقوات المسلَّحة بترشيح البديل إن كان عسكريًا، على أن يعتمد مجلس السيادة تعيينه.

الفصل الخامس
مجلس الوزراء الانتقالي

تكوين مجلس الوزراء الانتقالي

15 - (1) يتكون مجلس الوزراء من رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين من كفاءات وطنية مستقلة بالتشاور، يعينهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، ويعتمدهم مجلس السيادة، عدا وزير الدفاع والداخلية اللذين يرشحهما المكون العسكري بمجلس السيادة.

(2) تختار قوى إعلان الحرية والتغيير رئيس مجلس الوزراء ويعينه مجلس السيادة.

(3) تكون مسؤولية الوزراء تضامنية وفردية أمام المجلس التشريعي الانتقالي عن أداء مجلس الوزراء والوزارات.
اختصاصات وسلطات مجلس الوزراء

16 - تكون لمجلس الوزراء الاختصاصات والسلطات الآتية:

(1) تنفيذ مهام الفترة الانتقالية وفق برنامج إعلان الحرية والتغيير الوارد في هذه الوثيقة،

(2) العمل على إيقاف الحروب والنزاعات وبناء السلام،

(3) ابتدار مشروعات القوانين، ومشروع الموازنة العامة للدولة، والمعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف،

(4) وضع الخطط والبرامج والسياسات الخاصة بالخدمة المدنية العامة التي تتولى إدارة جهاز الدولة تطبيق وتنفيذ تلك الخطط والبرامج،

(5) تشكيل المفوضيات القوميـة المستقلة وفقًا لأحكام الفصل الثاني عشر،

(6) تعيين وإعفاء قادة الخدمة المدنية ومراقبة وتوجيه عمل أجهزة الدولة بما في ذلك أعمال الوزارات والمؤسسات والجهات والهيئات العامة والشركات التابعة لها أو المرتبطة بها والتنسيق في ما بينها وفقًا للقانون،

(7) الإشراف على إنفاذ القوانين وفق الاختصاصات المختلفة واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذ مهامه الانتقالية،

(8) إصدار اللوائح المنظمة لأعماله.

شروط عضوية مجلس الوزراء

17 - (1) يشترط في رئيس وعضو مجلس الوزراء الآتي:

(أ) أن يكون سودانيًا بالميلاد[13].

(ب) ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين عامًا.

(ج) أن يكون من ذوي النزاهة والكفاءة والتأهيل والخبرة العملية والقدرات الإدارية الملائمة للمنصب[14]،

(د) ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.

(2) مع مراعاة الشروط الواردة في الفقرة (-1(أ)) من هذه المادة يشترط في أي من رئيس الوزراء ووزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية والعدل ألا يحملوا جنسية دولة أخرى، ويجوز الاستثناء من هذا الشرط بالتوافق بين مجلس السيادة وقوى إعلان الحرية والتغيير لرئيس الوزراء، وبالتوافق بين مجلس السيادة ورئيس الوزراء بالنسبة للوزراء المذكورين في هذه الفقرة[15].

فقدان عضوية مجلس الوزراء

18 - (1) يفقد رئيس أو عضو مجلس الوزراء منصبه لأي من الأسباب الآتية:

(أ) استقالة رئيس مجلس الوزراء وقبولها من مجلس السيادة،

(ب) استقالة الوزير وقبولها من رئيس مجلس الوزراء واعتماد مجلس السيادة.

(ج) إعفاء الوزير من قبل رئيس مجلس الوزراء واعتماد مجلس السيادة،

(د) سحب الثقة من قبل المجلس التشريعي الانتقالي بأغلبية الثلثين،

---

13 في الأصل المادة (1/16/أ): «أن يكون سوداني الميلاد».

14 في الأصل المادة (1/16/ج): «النزاهة والكفاءة والتأهيل والخبرة العملية والقدرات الإدارية الملائمة للمنصب».

15 في الأصل المادة (2/16): «مع مراعاة الشروط الواردة في الفقرة (-1(أ)) من هذه المادة يشترط في رئيس الوزراء ووزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية والعدل ألا يحملوا جنسية دولة أخرى، ويجوز الاستثناء من هذا الشرط بالتوافق بين مجلس السيادة وقوى إعلان الحرية والتغيير لرئيس الوزراء، وبالتوافق بين مجلس السيادة ورئيس الوزراء بالنسبة للوزراء المذكورين في هذه الفقرة».

(هـ) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية،

(و) المرض الذي يحول دون القيام بمهامه وفقًا لتقرير طبي من جهة مختصة قانونًا،

(ز) الوفاة،

(ح) فقدان شرط من شروط العضوية.

(2) في حالة خلو منصب رئيس مجلس الوزراء يسمي المجلس التشريعي الانتقالي رئيس الوزراء ويعتمد مجلس السيادة تعيينه.

(3) في حالة خلو منصب رئيس مجلس الوزراء قبل تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي يعين رئيس للوزراء بالطريقة التي عين بها رئيس الوزراء ابتداءً[16].

الفصل السادس
أحكام مشتركة لشاغلي المناصب الدستورية

الإقرار بالذمة المالية وحظر الأعمال التجارية

19 - (1) يلتزم رئيسا وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء[17] وولاة أو وزراء الولايات أو حكام الأقاليم وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لدى توليهم مناصبهم، بتقديم إقرار الذمة المالية يتضمن ممتلكاتهم والتزاماتهم بما في ذلك ما يتعلق بأزواجهم وأبنائهم وفقًا للقانون.

(2) يلتزم رئيسا وأعضاء مجلس السيادة والوزراء وولاة ووزراء الولايات أو حكام الأقاليم بعدم مزاولة أي مهنة خاصة أو أي عمل تجاري أو مالي أثناء توليهم لمناصبهم، ولا يجوز لهم تلقي أي مقابل مالي أو هدايا أو عمل من أي نوع من أية جهة غير الحكومة كيفما يكون الحال.

حظر الترشح في الانتخابات

20 - لا يحق لرئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء وولاة الولايات أو حكام الأقاليم الترشيح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية.

الطعن في أعمال مجلس السيادة ومجلس الوزراء

16 في الوثيقة الأصل المادة (3/18) غير موجودة.

17 في الأصل المادة (1/18): «يلتزم أعضاء مجلس السيادة ومجلس الوزراء».

21 - (1) يجوز لكل متضرر[18] من أعمال مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أن يطعن فيها أمام:

(أ) المحكمة الدستورية إذا كان الطعن متعلقًا بأي[19] تجاوز للنظام الدستوري أو للحريات أو الحرمات أو الحقوق الدستورية.

(ب) محكمة إذا كان الطعن متعلقًا بأي تجاوز القانون[20].

(2) ينظم القانون أعمال السيادة التي لا يجوز الطعن فيها.

الحصانة الإجرائية

22 - (1) لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أي من أعضاء مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي الانتقالي أو ولاة الولايات، حكام الأقاليم دون أخذ الإذن اللازم من المجلس التشريعي[21].

(2) يصدر القرار برفع هذه الحصانة الإجرائية بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس التشريعي.

(3) إلى حين تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي يكون رفع الحصانة من اختصاص المحكمة الدستورية وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقدًا فيجب عقد جلسة طارئة.

قسم رئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء

23 - يؤدي رئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء القسم التالي أمام رئيس القضاء:

(أنا .... أقسم بالله العظيم بوصفي رئيسًا/عضوًا لمجلس السيادة الانتقالي/الوزراء الانتقالي أن أكون مخلصًا وصادقًا في ولائي لجمهورية السودان، وأؤدي واجباتي ومسؤولياتي بجد وأمانة وشفافية لترقية ورفاهية وتقدم الشعب السوداني، والتزام بالوثيقة الدستورية الانتقالية وأحميها وأحافظ عليها وأراعي قوانين جمهورية السودان وأدافع عن سيادة البلاد، وأعمل لوحدتها وأوطد دعائم نظام الحكم الديمقراطي وأصون كرامة شعب السودان وعزته، والله على ما أقول شهيد).

الفصل السابع
المجلس التشريعي الانتقالي

18 في الأصل المادة (1/20): «يجوز لكل مضار».

19 في الأصل المادة (1/20/أ): «المحكمة الدستورية إذا كان الطعن مصوبًا لأي».

20 في الأصل المادة (1/20/ب): «محكمة إذا كان الطعن مصوبًا لتجاوز القانون».

21 في الأصل المادة (1/22): «لا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد أي من أعضاء مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي الانتقالي أو ولاة الولايات، حكام الأقاليم دون أخذ الإذن برفع الحصانة من المجلس التشريعي».

تكوين المجلس التشريعي الانتقالي

24 - (1) المجلس التشريعي الانتقالي سلطة تشريعية مستقلة لا يجوز حلها ولا تتجاوز عضويته الثلاثمائة عضو، على أن يراعى تمثيل القوى المشاركة كافة في التغيير، عدا أعضاء المؤتمر الوطني والقوى السياسية التي شاركت في النظام البائد حتى سقوطه.

(2) لا تقل نسبة مشاركة النساء عن 40% من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي.

(3) يتكون المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة 67% ممن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ونسبة 33% للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير والتي تتم تسميتها وتحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور بين قوى إعلان الحرية والتغيير والأعضاء العسكريين في مجلس السيادة.

(4) يشكل المجلس التشريعي الانتقالي ويباشر مهامه في فترة لا تتجاوز تسعين يومًا من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة.

(5) يراعى في تكوين المجلس التشريعي الانتقالي مكونات المجتمع السوداني بما فيها القوى السياسية والمدنية والمهنية والطرق الصوفية والإدارات الأهلية والحركات المسلَّحة الموقعة وغير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير وغيرها من مكونات المجتمع السوداني.

اختصاصات المجلس التشريعي الانتقالي وسلطاته ومدته

25 - (1) تكون للمجلس التشريعي الانتقالي الاختصاصات والسلطات الآتية:

(أ) سن القوانين والتشريعات،

(ب) مراقبة أداء مجلس الوزراء ومساءلته وسحب الثقة منه أو من أحد أعضائه عند الاقتضاء.

(ج) إجازة الموازنة العامة للدولة.

(د) المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية.

(هـ) سن التشريعات واللوائح التي تنظم أعماله واختيار رئيس المجلس ونائبه ولجانه المتخصصة.

(2) في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء على المجلس التشريعي الانتقالي تسمية رئيس مجلس الوزراء ويعتمده مجلس السيادة.

(3) إلى حين تشكيل المجلس التشريعي، تؤول سلطات المجلس، لأعضاء مجلسي السيادة والوزراء يمارسونها في اجتماع مشترك، وتتخذ قراراته بالتوافق أو بأغلبية ثلثي الأعضاء.

(4) تصدر قرارات المجلس التشريعي الانتقالي بالأغلبية البسيطة.

(5) ينتهي أجل المجلس التشريعي الانتقالي بانتهاء الفترة الانتقالية.

شروط عضوية المجلس التشريعي الانتقالي

26 - يشترط في عضو المجلس التشريعي الانتقالي:
(1) أن يكون سوداني الجنسية بالميلاد.
(2) ألا يقل عمره عن الواحد والعشرين عامًا.
(3) أن يكون من ذوي النزاهة والكفاءة.
(4) ألا يكون قد أُدين بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.
(5) أن يكون ملمًّا بالقراءة والكتابة.

فقدان عضوية المجلس التشريعي الانتقالي

27 - (1) يفقد عضو المجلس التشريعي منصبه لأي من الأسباب الآتية:
(أ) الاستقالة وقبولها من قبل المجلس التشريعي الانتقالي.
(ب) الإعفاء من قبل المجلس التشريعي الانتقالي وفق اللوائح المنظمة للعمل.
(ج) الإدانة بحكم نهائي من محكمة مختصة في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية.
(د) المرض الذي يحول دون القيام بأداء مهامه وفقًا لتقرير طبي من جهة مختصة قانونًا.
(هـ) الوفاة.
(و) فقدان شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة 26.[22]
(2) في حالة خلو مقعد عضو المجلس التشريعي الانتقالي، تختار الجهة التي رشحته ابتداءً عضوًا بديلاً ويعتمده مجلس السيادة وإذا تعذر ذلك يعين المجلس التشريعي الانتقالي عضوًا بديلاً.

قسم رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي

28 - يؤدي رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي القسم التالي:

(أنا .... أقسم بالله العظيم بوصفي رئيسًا/عضوًا للمجلس التشريعي الانتقالي أن أكون مخلصًا وصادقًا في ولائي لجمهورية السودان، وأؤدي واجباتي ومسؤولياتي بجد وأمانة وشفافية لترقية ورفاهية وتقدم الشعب السوداني، وألتزم بالوثيقة الدستورية الانتقالية وأحميها وأحافظ عليها وأراعي قوانين جمهورية السودان وأدافع عن سيادة البلاد، وأن أعمل لوحدتها وأوطد دعائم نظام الحكم الديمقراطي، وأصون كرامة شعب السودان وعزته، والله على ما أقول شهيد).

الفصل الثامن

22 في الأصل المادة (1/26/و): «فقدان شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة 25.»

أجهزة القضاء القومي

مجلس القضاء العالي

29 - (1) ينشأ مجلس للقضاء العالي ليحل محل المفوضية القومية للخدمة القضائية ويتولى مهامها، ويحدد القانون تشكيله واختصاصاته وسلطاته.

(2) يختار مجلس القضاء العالي رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية ورئيس القضاء ونوابه.

السلطة القضائية

30 - (1) تسند ولاية القضاء في جمهورية السودان للسلطة القضائية.

(2) تكون السلطة القضائية مستقلة عن مجلس السيادة والمجلس التشريعي الانتقالي والسلطة التنفيذية ولها الاستقلال المالي والإداري اللازم.

(3) ينعقد للسلطة القضائية الاختصاص القضائي عند الفصل في الخصومات وإصدار الأحكام وفقًا للقانون.

(4) يكون رئيس القضاء لجمهورية السودان رئيسًا للسلطة القضائية ورئيسًا للمحكمة العليا القومية، ويكون مسؤولاً عن إدارة السلطة القضائية لدى مجلس القضاء العالي.

(5) تنفذ أجهزة الدولة ومؤسساتها أحكام وأوامر المحاكم.

المحكمة الدستورية

31 - (1) المحكمة الدستورية محكمة مستقلة ومنفصلة عن السلطة القضائية برقابة دستورية القوانين والتدابير وحماية الحقوق والحريات والفصل في النزاعات الدستورية.

(2) تشكل المحكمة الدستورية وتحدد اختصاصاتها وسلطاتها وفقًا للقانون.

الفصل التاسع
النيابة العامة

32 - النيابة العامة جهاز مستقبل يعمل وفق القوانين المنظمة.

33 - يرشح المجلس الأعلى للنيابة العامة النائب العام ومساعديه ويعينهم مجلس السيادة.

الفصل العاشر
المراجع العام

34 - ديوان المراجعة العامة جهاز مستقل يعمل وفق القوانين المنظمة.

الفصل الحادي عشر
الأجهزة النظامية

القوات المسلَّحة

35 - (1) القوات المسلَّحة وقوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية حامية لوحدة الوطن ولسيادته تتبع للقائد العام للقوات المسلَّحة وخاضعة للسلطة السيادية.

(2) ينظم قانون القوات المسلَّحة وقانون قوات الدعم السريع علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية.

قوات الشرطة

36 - (1) قوات الشرطة قوات نظامية قومية لإنفاذ القانون، وتختص بحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات السلطة التنفيذية وفق القانون.

(2) ينظم قانون الشرطة والقوات المسلَّحة علاقتها بالسلطة السيادية.

جهاز المخابرات العامة

37 - **جهاز** المخابرات العامة جهاز نظامي يختص بالأمن الوطني وتقتصر مهامه على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة ويحدد القانون واجباته ومهامه ويخضع للسلطتين السيادية والتنفيذية وفق القانون.

المحاكم العسكرية

38 - على الرغم من الولاية العامة للقضاء، يجوز إنشاء محاكم عسكرية للقوات المسلَّحة قوات الدعم السريع وقوات الشرطة وجهاز المخابرات العامة لمحاكمة منسوبيهم في ما يتعلق بمخالفتهم للقوانين العسكرية وتستثنى من ذلك الجرائم الواقعة على المدنيين أو المتعلقة بحقوق المدنيين والتي تختص بها محاكم القضاء العادي.[23]

الفصل الثاني عشر
المفوضيات المستقلة

23 في الأصل المادة (37): «... للقضاء، يجوز إنشاء محاكم ... تختص بها المحاكم القضاء العادية».

39 - (1) تنشأ مفوضيات مستقلة وترشح لها شخصيات من الخبراء مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، وتشكل وتحدد اختصاصاتها وفق القوانين التي تنشئها.

(2) يشترط في المرشح لعضوية المفوضيات:

(أ) التأهيل العلمي والخبرة العملية في المجال المعني.

(ب) عدم تولي مناصب سيادية أو دستورية خلال فترة حكم الثلاثين من يونيو 1989م.

(ج) الحيادة والنزاهة والكفاءة والاستقلالية المهنية.

(3) يعين مجلس السيادة رئيس وأعضاء المفوضيات التالية بالتشاور مع مجلس الوزراء:

(أ) مفوضية السلام.

(ب) مفوضية الحدود.

(ج) مفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري.

(د) مفوضية الانتخابات.

(4) يعين مجلس الوزراء رئيس وأعضاء المفوضيات الآتية:

(أ) مفوضية الإصلاح القانوني.

(ب) مفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة.

(ج) مفوضية حقوق الإنسان.

(د) مفوضية إصلاح الخدمة المدنية.

(هـ) مفوضية الأراضي.

(و) مفوضية العدالة الانتقالية.

(ز) مفوضية المرأة والمساواة النوعية.

(ح) أي مفوضيات أخرى يرى مجلس الوزراء ضرورة لإنشائها.

الفصل الثالث عشر
حالة الطوارئ

40 - (1) عند وقوع أي خطر طارئ أو كارثة طبيعية أو أوبئة، يهدد وحدة البلاد أو أي جزء منها أو سلامتها أو اقتصادها، يجوز لمجلس الوزراء أن يطلب من مجلس السيادة إعلان حالة الطوارئ في البلاد أو في أي جزء منها وفقًا لهذه الوثيقة الدستورية والقانون.

(2) يعرض إعلان حالة الطوارئ على المجلس التشريعي الانتقالي خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إصداره، وإذا لم يكن المجلس التشريعي الانتقالي منعقدًا فيجب عقد دورة طارئة.

(3) عند مصادقة المجلس التشريعي على إعلان حالة الطوارئ تظل كل القوانين والأوامر الاستثنائية والتدابير التي صدرت بموجبه سارية المفعول.

(4) يسقط إعلان حالة الطوارئ إذا لم يصادق عليه المجلس التشريعي، وتسقط جميع التدابير المتخذة بموجبه دون أثر رجعي.

41 - سلطات مجلس الوزراء في حالة الطوارئ: يجوز لمجلس الوزراء أثناء سريان حالة الطوارئ أن يتخذ أية تدابير لا تقيد، أو تلغي جزئيًا أو تحد من آثار أحكام هذه الوثيقة، ومع ذلك في حالة وصول الحالة الاستثنائية درجة تهدد سلامة الأمة يجوز للمجلس بالتشاور مع مجلس السيادة تعليق جزء من وثيقة الحقوق الواردة في هذه الوثيقة، ولا يجوز مع ذلك الانتقاص من الحق في الحياة أو الحرمة من الاسترقاق أو التعذيب أو عدم التمييز على أساس العرق أو النوع أو المعتقد الديني أو الإعاقة أو حق التقاضي أو الحق في المحاكمة العادلة.

الفصل الرابع عشر
وثيقة الحقوق والحريات

ماهية وثيقة الحقوق

42 - (1) تكون وثيقة الحقوق عهدًا بين أهل السودان كافة، وبينهم وبين حكوماتهم على كل مستوى، والتزامًا من جانبهم بأن يحترموا حقوق الإنسان والحريات الأساسية المضمنة في هذه الوثيقة وأن يعملوا على ترقيتها، وتعتبر حجر الأساس للعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية في السودان.

(2) تعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان جزءًا لا يتجزأ من هذه الوثيقة.

(3) تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في هذه الوثيقة ولا تصادرها أو تنتقص منها، ولا يقيد هذه الحقوق إلا لضرورة ويقتضيها المجتمع الديمقراطي.

التزامات الدولة

43 - تتعهد الدولة بحماية وتعزيز الحقوق المضمنة في هذه الوثيقة وكفالتها للجميع دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو النوع أو الدين أو الرأي السياسي أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك من الأسباب.

الحياة والكرامة الإنسانية

44 - لكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية، ويحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي إنسان من الحياة تعسفًا.

المواطنة والجنسية:

45 - تكون المواطنة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين.

(1) لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية.

(2) ينظم القانون المواطنة والتجنس، ولا يجوز نزع الجنسية عمن اكتسبها بالتجنيس إلا بقانون.

(3) يجوز لأي سوداني أن يكتسب جنسية بلد آخر حسبما ينظمه القانون.

الحرية الشخصية

46 - (1) لكل شخص الحق في الحرية والأمان، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الحبس، ولا يجوز حرمانه من حريته أو تقييدها إلا لأسباب ووفقًا لإجراءات يحددها القانون.

(2) لكل شخص حرم من حريته الحق في أن يعامل بإنسانية وباحترام لكرامته الإنسانية.

الحرمة من الرق والسخرة

47 - (1) يحظر الرق والاتجار بالبشر بجميع أشكاله، ولا يجوز استرقاق أحد أو إخضاعه للسخرة.

(2) لا يجوز إرغام أحد على أداء عمل قسرًا إلا كعقوبة على الإدانة بواسطة محكمة مختصة.

المساواة أمام القانون

48 - الناس متساوون أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب الإثنية أو اللون أو النوع أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي أو الإثني وأي سبب آخر.

حقوق المرأة

49 - (1) تحمي الدولة حقوق المرأة كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.

(2) تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى.

(3) تضمن الدولة حقوق المرأة في جميع المجالات وتعززها من خلال التمييز الإيجابي.

(4) تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها.

(5) توفر الدولة الرعاية الصحية المجانية للأمومة والطفولة وللحوامل.

حقوق الطفل

50 - تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.

الحرمة من التعذيب

51 - لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية.

المحاكمة العادلة

52 - (1) المتهم بريء حتى تثبت إدانته وفقًا للقانون.

(2) يُخطر أي شخص عند القبض عليه بأسباب القبض ويبلغ دون تأخير بالتهمة الموجهة ضده.

(3) يكون لأي شخص، تتخذ ضده إجراءات مدنية أو جنائية، الحق في سماع عادل وعلني أمام محكمة عادلة مختصة وفقًا للإجراءات التي يحددها القانون.

(4) لا يجوز توجيه الاتهام ضد أي شخص بسبب فعل أو امتناع عن فعل ما لم يشكل ذلك الفعل أو الامتناع جريمة عند وقوعه.

(5) يكون لكل شخص الحق في أن يحاكم حضوريًا بدون إبطاء غير مبرر في أي تهمة جنائية. وينظم القانون المحاكمة الغيابية.

(6) يكون للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه شخصيًا أو بوساطة محامٍ يختاره، وله الحق في أن توفر له الدولة المساعدة القانونية عندما يكون غير قادر على الدفاع عن نفسه في الجرائم بالغةً الخطورة.

الحق في التقاضي

53 - يكفل للكافة الحق في التقاضي، ولا يجوز منع أحد من حقه في اللجوء إلى العدالة.

تقييد عقوبة الإعدام

54 - (1) لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام إلا قصاصًا أو حدًا أو جزاءً على الجرائم بالغة الخطورة بموجب القانون.

(2) لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام على من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة.

(3) لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام على من بلغ السبعين من عمره في غير جرائم القصاص والحدود.

(4) لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام على الحوامل والمرضعات إلا بعد عامين من الرضاعة.

الحق في الخصوصية

55 - لا يجوز انتهاك خصوصية أي شخص، ولا يجوز التدخل في الحياة الخاصة أو الأسرية لأي شخص في مسكنه أو في مراسلاته إلا وفقًا للقانون.

حرية العقيدة والعبادة

56 - لكل إنسان الحق في حرية العقيدة الدينية والعبادة، وله الحق في إعلان دينه أو عقيدته أو التعبير عنهما عن طريق العبادة والتعليم والممارسة أو أداء الشعائر أو الاحتفالات، وذلك وفقًا لما يتطلبه القانون والنظام العام، ولا يكره أحد على اعتناق دين لا يؤمن به أو ممارسة طقوس أو شعائر لا يقبل بها طواعية.

حرية التعبير والإعلام

57 - (1) لكل مواطن حق لا يقيد في حرية التعبير وتلقي ونشر المعلومات والمطبوعات والوصول إلى الصحافة، دون المساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وفقًا لما يحدده القانون.

(2) لكل مواطن حق الوصول للإنترنت دون المساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وفقًا لما يحدده القانون.[24]

(3) تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وفقًا لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي تعددي.

(4) تلتزم وسائل الإعلام كافة بأخلاق المهنة وبعدم إثارة الكراهية الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الدعوة للعنف أو الحرب.

حرية التجمع والتنظيم

58 - (1) يكفل الحق في التجمع السلمي، ولكل فرد الحق في حرية التنظيم مع آخرين، بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والنقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها حماية لمصالحه.

(2) ينظم القانون تكوين وتسجيل الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والنقابات والاتحادات المهنية وفقًا لما يتطلبه المجتمع الديمقراطي.

(3) لا يحق لأي تنظيم أن يعمل كحزب سياسي ما لم يكن لديه:

(أ) عضوية مفتوحة لأي سوداني بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو مكان الميلاد.

(ب) قيادة ومؤسسات منتخبة ديمقراطيًا.

(ج) مصادر تمويل شفافة ومعلنة.

الحق في المشاركة السياسية

59 - لكل مواطن الحق في المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة حسبما ينظمه القانون.

حرية التنقل والإقامة

60 - (1) لكل مواطن الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته إلا لأسباب تقتضيها الصحة العامة أو السلامة وفقًا لما ينظمه القانون.

24 في الأصل المادة (2/56): «حق الوصول للانترنت دون المساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وفقًا لما يحدده القانون».

(2) لكل مواطن الحق في مغادرة البلاد وفقًا لما ينظمه القانون وله الحق في العودة.

حق التملك

61 - (1) لكل مواطن الحق في الحيازة أو التملك وفقًا للقانون.

(2) لا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا بموجب قانون وللمصلحة العامة، وفي مقابل تعويض عادل وفوري، ولا تصادر الأموال الخاصة إلا بموجب حكم قضائي.

الحق في التعليم

62 - (1) التعليم حق لكل مواطن وعلى الدولة أن تكفل الحصول عليه دون تمييز على أساس الدين أو العنصر أو العرق أو النوع أو الإعاقة.

(2) التعليم في المستوى العام إلزامي وعلى الدولة توفيره مجانًا.

استقلال الجامعات والمعاهد العليا

63 - تكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وحرية الفكر والبحث العلمي.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين

64 - (1) تكفل الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة كل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة، وبخاصة احترام كرامتهم الإنسانية، وإتاحة التعليم والعمل المناسبين لهم وكفالة مشاركتهم الكاملة في المجتمع.

(2) تكفل الدولة للمسنين الحق في احترام كرامتهم وتوفر لهم الرعاية والخدمات الطبية اللازمة وفقًا لما ينظمه القانون.

الحق في الصحة

65 - تتعهد الدولة بتوفير الرعاية الصحية الأولية وخدمات الطوارئ مجانًا لكل المواطنين وتطوير وتأهيل المؤسسات العلاجية والتشخيصية الأساسية.

المجموعات العرقية والثقافية

66 - لكل المجموعات العرقية والثقافية الحق في أن تنعم بثقافاتها الخاصة وتطورها بحرية، وللمنتمين لهذه المجموعات الحق في أن يمارسوا معتقداتهم ويستخدموا لغاتهم ويراعوا أديانهم وأعرافهم ينشئون [وينشّئوا] أطفالهم في إطار تلك الثقافات والأعراف.

حزمة الحقوق والحريات

67 - مع مراعاة المادة 41 من هذه الوثيقة،[25] لا يجوز الانتقاص من الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة، وتصون المحكمة الدستورية والمحاكم المختصة الأخرى هذه الوثيقة وتحميها وتطبقها وتراقب مفوضية حقوق الإنسان تطبيقها في الدولة.

الفصل الخامس عشر
قضايا السلام الشامل

68 - تعمل أجهزة الدولة في الفترة الانتقالية على إنفاذ المهام الآتية[26]:

(1) تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التدابير التفضيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نموًا، ومعالجة قضايا التهميش والمجموعات المستضعفة والأكثر تضررًا.

(2) الأولوية للعمل على إتمام اتفاق السلام الشامل المشار إليه في الفقرة أعلاه في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق على أن تبدأ بعد شهر من تاريخ تشكيل مفوضية السلام.

(3) تطبيق قرار الأمم المتحدة 1325 وقرارات الاتحاد الأفريقي ذات العلاقة والخاصة بمشاركة النساء على المستويات كافة في عملية السلام وضمان تطبيق المواثيق الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق المرأة.

(4) إجراء الإصلاحات القانونية التي تضمن حقوق النساء وذلك بإلغاء القوانين كافة التي تميز ضد النساء وحماية الحقوق التي تكفلها هذه الوثيقة الدستورية.

(5) العمل على وقف العدائيات في مناطق النزاعات وبناء عملية السلام الشامل والعادل من خلال فتح الممرات لوصول المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح الأسرى والمحكومين بسبب الحرب وتبادل الأسرى.

(6) إصدار العفو العام في الأحكام الصادرة ضد القيادات السياسية وأعضاء الحركات المسلحة بسبب عضويتهم فيها.

(7) البدء في إنفاذ إجراءات العدالة الانتقالية والمحاسبة على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وتقديم المتهمين إلى المحاكم الوطنية والدولية إعمالاً بمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

(8) تسهيل مهمة المبعوث الأممي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للعمل بالسودان.

(9) إرجاع الممتلكات التي تخص التنظيمات والأفراد التي تمت مصادرتها بسبب الحرب وفق القانون.

(10) الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة بتعويض وإعادة الممتلكات للنازحين واللاجئين وكفالة وضمان حقوق الإنسان النازح واللاجئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية خلال عملية العودة الطوعية وبعدها.

(11) ضمان حق مشاركة النازحين واللاجئين في الانتخابات العامة والمؤتمر الدستوري.

---

25 في الأصل المادة (66): «مع مراعاة المادة 30 من هذه الوثيقة».

26 في الأصل المادة (67): الترقيم بالأحرف العربية «أ .... ك».

69 - تشمل القضايا الجوهرية لمفاوضات السلام الآتي[27]:

(1) خصوصية المناطق المتأثرة بالحرب.

(2) الترتيبات الأمنية.

(3) العودة الطوعية والحلول المستدامة لقضايا النازحين واللاجئين.

(4) قضايا التهميش والفئات الضعيفة.

(5) المواطنة المتساوية.

(6) نظام الحكم والعلاقة بين المركز، الولايات والأقاليم.

(7) قضايا الأرض والحواكير.

(8) عدالة توزيع السلطة والثروة.

(9) التنمية العادلة والمستدامة.

(10) إعادة إعمار المناطق المتأثرة بالحرب.

(11) التعويضات وإعادة الممتلكات.

(12) العدالة الانتقالية والمصالحة وإنصاف الضحايا.

(13) الوضع الإداري للولايات والأقاليم المتأثرة بالحرب.

(14) أية قضايا أخرى تحقق عملية السلام الشامل والعادلة.

70 - يتم إدراج اتفاقيات السلام الشامل التي توقع بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة في هذه الوثيقة الدستورية وفق أحكامها.

الفصل السادس عشر
أحكام متنوعة[28]

71 - استمدت أحكام هذه الوثيقة الدستورية من الاتفاق السياسي لهياكل الحكم في الفترة الانتقالية الموقع بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، وفي حالة تعارض أي من أحكامهما تسود أحكام هذه الوثيقة.

72 - يُحل المجلس العسكري الانتقالي بأداء القسم الدستوري من قبل أعضاء مجلس السيادة.

73 - فيما عدا ما ورد بشأنه حكم في هذه الوثيقة الدستورية، يستمر عمل أجهزة ومؤسسات الدولة القادمة ما لم تحل أو تلغ أو يعاد تكوينها بموجب أي تدبير لاحق.

74 - باستثناء السلطات والصلاحيات الممنوحة لمجلس السيادة بموجب هذه الوثيقة الدستورية، تؤول كل سلطات

---

27 في الأصل المادة (68) تتفرع من 68/أ إلى 68/ن.

28 في الأصل المادة (70): تتفرع منها المواد من (1/70 إلى 6/70).

وصلاحيات رئيس الجمهورية ذات الطبيعة التنفيذية الواردة في أي قانون سارٍ لرئيس مجلس الوزراء.

75 - في حالة نشوء نزاع بين السلطة ذات الطبيعة السيادية والتنفيذية تكون المحكمة الدستورية هي المختصة بالبت في ذلك النزاع.

76 - يمثل مجلسا السيادة والوزراء الدولة خارجيا وفق صلاحيات كل مجلس.

77 - تراجع اتفاقيات السلام المبرمة بين حكومة السودان والحركات المسلحة لمعالجة الاختلالات فيها بما يضمن تحقيق سلام شامل وعادل.

78 - لا يجوز تعديل أو إلغاء هذه الوثيقة الدستورية إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي.[29]

بهذا نشهد، نحن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، بأننا قد توافقنا على إجازة هذه الوثيقة الدستورية حاكمًا للفترة الانتقالية.[30]

تم التوقيع عليها في هذا اليوم السادس عشر من شهر ذو الحجة 1440هـ، الموافق اليوم السابع عشر من شهر أغسطس 2019م.[31]

[توقيع] **فريق أول محمد حمدان دقلو موسى** نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي المفوض عن المجلس العسكري الانتقالي	[توقيع] **أحمد ربيع سيد أحمد** المفوض من قوى إعلان الحرية والتغيير

29 في الأصل المادة (78) غير موجودة.

30 في الأصل النص «بهذا نشهد ... الانتقالية»، غير موجود.

31 في الأصل النص «تم التوقيع ... أغسطس 2019م» غير موجود.

قضايا فكرية
العدد ١٢ | يوليو 2026

الاتفاق السياسي (476) (17 تموز/يوليو 2019)

[هذه الوثيقة تمثل «الاتفاق السياسي لعام 2019» في السودان، وهو الوثيقة التاريخية التأسيسية التي تم توقيعها في الخرطوم بتاريخ 17 يوليو 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير. جاء هذا الاتفاق لترتيب هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية عقب الإطاحة بالنظام السابق (نظام 30 يونيو 1989)]

فريق التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم
الاتفاق السياسي

لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، استلهاماً لنضالات الشعب السوداني الممتدة عبر سنوات النظام الدكتاتوري البائد منذ استيلائه على السلطة وتقويضه للنظام الدستوري في الثلاثين من يونيو 1989؛ وإيماناً بثورة ديسمبر 2018 المجيدة التي انتظمت أرجاء بلادنا لاقتلاع النظام البائد، ووفاءً لأرواح الشهداء الأبرار وإقراراً بحقوق كافة المتضررين من سياسات نظام الثلاثين من يونيو 1989؛ واستناداً لشرعية هذه الثورة المباركة واستجابةً لتطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة، وتحقيق الديمقراطية وبناء الدولة الوطنية ذات السيادة وفق مشروع نهضوي متكامل وإرساء مبادئ التعددية السياسية؛ وتأسيساً لدولة القانون التي تعترف بالتنوع وترتكز على المواطنة أساساً للحقوق والواجبات وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية والعدل والمساواة وحفظ كرامة الإنسان ومساواة الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، التزاماً بضرورة التوجه بالحكم في المرحلة المقبلة نحو تعزيز النمو الاقتصادي بما يحقق الرفاهية والرعاية للجميع، وتوطيد التوافق الاجتماعي وتعميق التسامح الديني والمصالحة الوطنية، واستعادة وبناء الثقة بين أهل السودان جميعاً؛ واستجابةً لنداء ثورة ديسمبر المجيدة وتحقيقاً لأهداف إعلان الحرية والتغيير المتوافق عليها بين الأطراف لتصفية نظام الثلاثين من يونيو 1989، وإنفاذ تدابير العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال العامة المنهوبة، وإنقاذ الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية ودولة الرفاه والرعاية الاجتماعية وإصلاح أجهزة الدولة والخدمة العامة؛ ووعياً بضرورة التعاون المشترك للعبور بالوطن إلى مرحلة التغيير والبناء؛ وتأكيداً لعزمنا للتحول السلمي للسلطة المدنية ووضع أولى لبنات النظام المدني المعافى لحكم السودان في الفترة الانتقالية، فقد توافقنا نحن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير على توقيع هذا الاتفاق السياسي لتحديد هياكل الحكم وصلاحياتها في الفترة الانتقالية والتي تؤسس لنظام برلماني للحكم، ونتعهد معاً على احترامه والالتزام بما جاء فيه.

وقد توافقنا على تبني المرسوم الدستوري الملحق بهذا الاتفاق حاكماً للفترة الانتقالية على أن يصدر بتوقيع وخاتم المجلس العسكري الانتقالي.

الفصل الأول: المبادئ المرشدة

1 - اتفق الطرفان على قدسية مبدأ السيادة الوطنية، ووحدة التراب السوداني، والوحدة الوطنية للسودان بكل تنوعاته.

2 - يتعامل الطرفان بمبدأ الشراكة، وحسن النية، والكف عن الخطاب العدائي والاستفزازي.

3 - يلتزم الطرفان بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم التقليدية للشعب السوداني.

4 - اتفق الطرفان على مبدأ تسوية جميع الخلافات التي قد تطرأ بالحوار والاحترام المتبادل.

الفصل الثاني: الترتيبات الانتقالية

مجلس السيادة

5 - يتشكل مجلس السيادة من أحد عشر عضواً، خمسة عسكريين يختارهم المجلس العسكري الانتقالي وخمسة تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ويضاف إلى العشرة أعضاء شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.

6 - يترأس مجلس السيادة لواحد وعشرين شهراً ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق أحد الأعضاء العسكريين في المجلس.

7 - يترأس مجلس السيادة الثمانية عشر شهراً المتبقية من مدة الفترة الانتقالية أحد الأعضاء المدنيين بالمجلس.

8 - يحدد المرسوم الدستوري صلاحيات ووظائف وسلطات مجلس السيادة ومجلس الوزراء.

9 - تختار قوى إعلان الحرية والتغيير اسم رئيس الوزراء للحكومة المدنية وفق الشروط الواردة بالمرسوم الدستوري.

10 - يتشكل مجلس الوزراء من شخصيات وطنية ذات كفاءات مستقلة لا يتجاوز عددها العشرين وزيراً بالتشاور يختارهم رئيس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يعينهما المكون العسكري بمجلس السيادة. ولرئيس مجلس الوزراء أن يرشح استثناءً شخصية حزبية ذات كفاءة أكيدة لممارسة مهمة وزارية.

11 - يحدد المرسوم الدستوري الانتقالي صلاحيات وسلطات مجلس الوزراء.

12 - لا يجوز لمن شغل منصباً في مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو ولاة الولايات أثناء الفترة الانتقالية الترشح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية.

الفصل الثالث: المجلس التشريعي

13 - احتفظ كل طرف من هذا الاتفاق بموقفه في ما يتعلق بالنسب في المجلس التشريعي الانتقالي. اتفق الطرفان على أن ترجأ المناقشات بشأن تشكيله إلى ما بعد تكوين مجلسي السيادة والوزراء، على أن يتم ذلك في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تكوين مجلس السيادة.

14 - إلى أن يشكل المجلس التشريعي الانتقالي، تؤول سلطات المجلس التشريعي في ابتدار وسن مشروعات القوانين إلى مجلس الوزراء وتجاز من قبل مجلس السيادة.

الفصل الرابع: لجنة التحقيق

15 - تشكل لجنة تحقيق وطنية مستقلة في أحداث العنف في الثالث من يونيو 2019 وغيرها من الأحداث والوقائع التي تمت فيها خروقات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين كانوا.

الفصل الخامس: مهام المرحلة الانتقالية

16 - توضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع كافة الحركات المسلحة.

17 - يعمل على إنهاء عملية السلام الشامل في المادة أعلاه في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

18 - يعتمد مجلس الوزراء خطة اقتصادية ومالية وإنسانية عاجلة لمواجهة التحديات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والإنسانية الراهنة.

الفصل السادس: المساندة الدولية

19 - تتم دعوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وكافة الدول الشقيقة والصديقة لحشد الدعم القوي الاقتصادي والمالي والإنساني لتطبيق هذا الاتفاق ومساندة السلطات الانتقالية من أجل النجاح التام لمهامها ووظائفها المختلفة.

20 - المساعدة في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات وإعفاء الديون.

21 - تخضع هذه المساندة لمبدأ الشراكة البناءة بين جمهورية السودان وكافة الشركاء في إطار الاحترام التام لسيادة السودان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية مهما كان الشريك ومهما كان موضوع الشراكة.

تم التوقيع عليه بالخرطوم في هذا اليوم السابع عشر من يوليو 2019م، بشهادة الاتحاد الأفريقي وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية والشركاء.

الأطراف الموقعة:
المجلس العسكري الانتقالي [توقيع: الفريق أول محمد حمدان دقلو]
قوى إعلان الحرية والتغيير [توقيع: أحمد سيد أحمد الربيع]
بشهادة:
الاتحاد الأفريقي [توقيع محمد حسن لبات]
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية [توقيع محمود درير]

الشركاء:

الاتحاد الأوروبي [دون توقيع].
الأمم المتحدة [دون توقيع].
جامعة الدول العربية [دون توقيع].
الولايات المتحدة الأميركية [دون توقيع].

المصدر: «نص الاتفاق السياسي»، سودانايل، 2019/7/17، شوهد في 2019/10/18، في: https://bit.ly/35cqLKC

وثيقة الاتفاق السياسي الإطاري

تاريخ التوقيع: 5 ديسمبر 2022

المكان: القصر الجمهوري، الخرطوم، السودان.

المصدر: هذا هو النص الرسمي المعتمد والموقع من قبل القوى المدنية (قوى إعلان الحرية والتغيير وقوى أخرى) والمكون العسكري (القوات المسلحة وقوات الدعم السريع) . تمت رعاية هذا الاتفاق وتيسيره بواسطة الآلية الثلاثية التي تضم بعثة الأمم المتحدة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس - UNITAMS)، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد - IGAD)، وهو النص المرجعي النهائي المودع لدى الأطراف.

«وثيقة الاتفاق السياسي الإطاري» في السودان، وهو اتفاق سياسي تم صياغته لتأسيس وتوجيه الفترة الانتقالية نحو حكم مدني ديمقراطي. (الاتفاق الإطاري لعام 2022): صِيغت لاحقاً لتنهي الشراكة بين المكون المدني (القوى السياسية) والمكون العسكري (الجيش والدعم السريع) وتطالِب بـ «سلطة مدنية ديمقراطية كاملة دون مشاركة القوات النظامية» في هياكل الحكم الفوقية، وتدعو لدمج الجيوش وحظر النشاط التجاري الاستثماري للعسكر.

أولاً: المبادئ العامة

1- وحدة وسيادة السودان ومصالح البلاد العليا تسود وتعلو على اي اولويات اخرى.

2-السودان دولة متعددة الثقافات والاثنيات والاديان واللغات، تتأسس هويته على مكوناته، التاريخية والمعاصرة، وابعاده الجغرافية وإرثه الحضاري المميز والممتد لأكثر من سبعة الاف عام شكلت تنوعه ومصدر ثرائه.

3- السودان دولة مدنية ديمقراطية فيدرالية برلمانية، السيادة فيها للشعب وهو مصدر السلطات، ويسود فيها حكم القانون والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والتقسيم العادل للثروات والموارد.

4- المواطنة هي اساس الحقوق والواجبات وتقوم على المساواة بين المواطنين/ات دون تمييز نوعي، ديني، ثقافي، إثني، لغوي، جهوي، أو بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والاعاقة، أو أي شكل من أشكال التمييز.

5- تضمن الدولة وتدعم وتحمي حرية المعتقد والممارسات الدينية والعبادة لكل الشعب السوداني، وتقف الدولة على مسافة واحدة من الهويات الثقافية والاثنية والجهوية والدينية، وان لا تفرض الدولة ديناً على اي شخص، وتكون الدولة غير منحازة فيما يخص الشؤون الدينية وشئون المعتقد والضمير.

6- كفالة الحريات والالتزام بمواثيق حقوق الانسان الدولية، خاصة مواثيق حقوق النساء والعدالة الدولية، وحماية المبادئ الداعمة لحريات العمل النقابي والطوعي وحريات التجمع السلمي والتعبير والحصول على المعلومات والانترنت والاعلام.

7- ترسيخ مبدأ العدالة والمحاسبة، بما فيها آليات العدالة الانتقالية، ووضع حد لظاهرة الافلات من العقاب والمحاسبة على إقتراف الجرائم والابادات الجماعية وإنتهاكات القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان، بما في ذلك العنف الجنسي وكافة أشكال العنف ضد المرأة.

8- تعزيز حق جميع المواطنين في المشاركة المدنية وتقويم كافة مستويات الحكم الانتقالي.

9- استقلالية ومهنية مؤسسات الدولة القومية مثل القضاء والخدمة المدنية والتعليم العالي، والمفوضيات القومية والمتخصصة، والقوات النظامية.

10- التأكيد على جيش مهني قومي واحد، ملتزم بالعقيدة العسكرية الموحدة، وقائم بواجباته في حماية حدود الوطن والدفاع عن الحكم المدني الديمقراطي.

11- الالتزام بمبدأ العمل السياسي السلمي، ورفض وادانة وتجريم كافة أشكال اللجوء إلي العنف والتطرف والانقلابات العسكرية، او الخروج على الشرعية الدستورية وتقويض النظام الديمقراطي.

12- إعتماد سياسة خارجية متوازنة، تلبي مصالح البلاد العليا وتجنبها الإنحيازات، وتدعم السلم والامن الاقليمي والدولي، وتقوم على محاربة الارهاب وحسن الجوار.

13- مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الشفافية والمحاسبة.

14- السلطة الانتقالية سلطة مدنية ديمقراطية كاملة دون مشاركة القوات النظامية.

15- يعتبر اتفاق جوبا لسلام السودان جزءاً لا يتجزأ من الدستور الانتقالي.

ثانياً: قضايا ومهام الانتقال

1- الاصلاح الامني والعسكري الذي يقود إلى جيش مهني وقومي واحد، يحمي حدود الوطن والحكم المدني الديمقراطي، وينأى بالجيش عن السياسة، ويحظر مزاولة القوات النظامية للأعمال الاستثمارية والتجارية ما عدا تلك التي تتعلق بالتصنيع الحربي والمهمات العسكرية تحت ولاية وزارة المالية، وينقي الجيش من أي وجود سياسي حزبي، ويصلح جميع الأجهزة النظامية، وتقتصر مهام جهاز المخابرات على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة، ولا تكون له سلطة اعتقال أو احتجاز، ولا يحتفظ بمرافق لذلك الغرض.

2- إطلاق عملية شاملة تحقق العدالة والعدالة الانتقالية، تكشف الجرائم، وتحاسب مرتكبيها، وتنصف الضحايا، وتبرئ الجراح، وتضمن عدم الافلات من العقاب وعدم تكرار الجرائم مرة أخرى.

3- الاصلاح القانوني واصلاح الاجهزة العدلية بما يحقق استقلاليتها ونزاهتها.

4- إيقاف التدهور الاقتصادي، والاصلاح الاقتصادي وفق منهج تنموي شامل ومستدام، يعالج الازمة المعيشية، وينحاز

للفقراء والمهمشين، ويحقق ولاية وزارة المالية على المال العام، ويعمل على محاربة كافة انواع الفساد.

5- ازالة تمكين نظام 30 يونيو 89، وتفكيك مفاصله في كافة مؤسسات الدولة، واسترداد الاموال والاصول المتحصل عليها بطرق غير مشروعة، ومراجعة القرارات التي بموجبها تم إلغاء قرارات لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989.

6- تنفيذ اتفاق سلام جوبا، مع تقييمه وتقويمه بين الموقعين على الاتفاق السياسي وأطراف اتفاق سلام جوبا، ومباشرة السلطة التنفيذية لمهام التفاوض والوصول لاتفاقات سلام نهائية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بناءاً على إعلان المبادئ مارس 2021، والتفاوض مع حركة وجيش تحرير السودان وبقية حركات الكفاح المسلح غير الموقعة.

7- الاصلاح المؤسسي لكل مؤسسات الدولة بما فيها اصلاح الخدمة المدنية.

8- اطلاق عملية شاملة لصناعة الدستور، تحت إشراف مفوضية صناعة الدستور، للحوار والاتفاق على الأسس والقضايا الدستورية وبمشاركة كل أقاليم السودان.

9- تنظيم عملية انتخابية شاملة بنهاية الفترة الانتقالية، على ان يتم تحديد مطلوباتها والتحضير لها في الدستور الانتقالي، لتكون ذات مصداقية وشفافية وتتمتع بالنزاهة.

10- انتهاج سياسة خارجية متوازنة تحقق المصالح الوطنية العليا للدولة وتعمل على تحسين علاقات السودان الخارجية وبنائها على أساس الاستقلالية والمصالح المشتركة بما يحفظ سيادة البلاد وأمنها وحدودها.

ثالثاً: هياكل السلطة الانتقالية

- تتكون هياكل السلطة الانتقالية من:
- المجلس التشريعي الانتقالي.
- المستوى السيادي الانتقالي.
- مجلس الوزراء الانتقالي.
- المجالس العدلية والمفوضيات المستقلة.

1- المجلس التشريعي الانتقالي القومي يحدد الدستور مهامه، وعدد مقاعده ونسب ومعايير الاختيار، وبما يضمن مشاركة النساء بنسبة 40% والشباب ولجان المقاومة وذوى الإعاقة. ويتم تكوينه بواسطة القوى المدنية الموقعة على الاعلان السياسي.

2- تكوين المجالس التشريعية الاقليمية او الولائية والمحلية، وتحديد مهامها وصلاحياتها في دساتيرها، وعدد مقاعدها وفق معايير شاملة ومنصفة لاختيار أعضائها وعضواتها.

3- في المستوى السيادي، تقوم قوى الثورة الموقعة على الاعلان السياسي بالتشاور باختيار مستوى سيادي مدني محدود،

بمهام شرفية، يمثل راساً للدولة، ورمزاً للسيادة، وقائداً اعلى للأجهزة النظامية.

4- تقوم قوى الثورة الموقعة على الاعلان السياسي بالتشاور باختيار رئيس/ة الوزراء الانتقالي، وذلك وفقا لمعايير الكفاءة الوطنية، والالتزام بالثورة والاعلان السياسي ومهام وقضايا الانتقال.

5- يتشاور رئيس/ة الوزراء الانتقالي مع الاطراف المدنية الموقعة على الاعلان السياسي، لاختيار وتعيين الطاقم الوزاري، وحكام الولايات او الاقاليم، من كفاءات وطنية ملتزمة بالثورة والاعلان السياسي ومهام وقضايا الانتقال، دون محاصصة حزبية، ودون إستثناء لأي طرف من أطراف الإعلان السياسي.

6- تعيين الحكومات الاقليمية او الولائية والمحلية بالتشاور مع القوى الموقعة على الاعلان السياسي.

7- مجلس الأمن والدفاع، برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزارات ذات الصلة وقادة الأجهزة النظامية و6 من حركات الكفاح المسلح الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، على ان تحدد مهامه وصلاحياته وفق الدستور الانتقالي.

8- مجلس عدلي مؤقت من 11 عضواً من الكفاءات الوطنية القانونية، يعينه رئيس الوزراء بترشيح من الاطراف المدنية الموقعة على الاعلان السياسي، لاختيار رئيس القضاء ونوابه، والنائب العام ومساعديه، ورئيس واعضاء المحكمة الدستورية، ويعتبر محلولاً بانتهاء مهمته.

9- ينشأ مجلس القضاء العالي ويحدد القانون عضويته، وضمان استقلاليته، ونزاهته.

10- ينشأ المجلس الاعلى للنيابة العامة ويحدد القانون عضويته، وضمان استقلاليته، ونزاهته.

11- يعين رئيس الوزراء المفوضيات المستقلة والمتخصصة من ضمن قائمة المرشحين المقدمة اليه من القوى المدنية الموقعة على الاعلان السياسي.

12- التزام القوى الموقعة على الاعلان السياسي بتمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ال ٪40 في المستوى التشريعي والتنفيذي والسيادي القومي مع الالتزام بالقرار 1325 وتحديث وتنفيذ خطة العمل الوطنية الصادرة بشأنه، وإعطاء الأولوية للحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة وحمايتها والوصول للعدالة في الفترة الانتقالية.

13- الفترة الانتقالية 24 شهراً، تبدأ من تاريخ تعيين رئيس الوزراء.

رابعاً: الأجهزة النظامية

الأجهزة النظامية في جمهورية السودان هي:

1/ القوات المسلحة.

2/ قوات الدعم السريع.

3/ الشرطة.

4/ جهاز المخابرات العامة.

القوات المسلحة

(1) القوات المسلحة مؤسسة نظامية قومية احترافية غير حزبية، مؤلفة ومنظمة هيكلياً طبقاً للقانون، تضطلع بواجب حماية الوطن ووحدته وسيادته والحفاظ على أمنه وسلامة أراضيه وحدوده.

(2) تتخذ القوات المسلحة عقيدة عسكرية تلتزم بالنظام الدستوري وبالقانون وتقر بالنظام المدني الديمقراطي أساساً للحكم، ويكون رأس الدولة قائداً اعلى للقوات المسلحة.

(3) يحدد القانون الحالات التي يجوز فيها لمجلس الوزراء أن يلجأ الي إشراك القوات المسلحة في مهام ذات طبيعة غير عسكرية.

(4) تتكون القوات المسلحة من مكونات الشعب السوداني المختلفة بما يراعى قوميتها وتوازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع لمؤسسات السلطة الانتقالية ولا تُستخدم ضد الشعب السوداني، ولا تتدخل في الشؤون السياسية.

(5) يحظر تكوين مليشيات عسكرية أو شبه عسكرية ويحظر مزاولة القوات النظامية للأعمال الاستثمارية والتجارية ما عدا تلك التي تتعلق بالتصنيع الحربي والمهمات العسكرية وفقاً للسياسة التي تضعها الحكومة الانتقالية، وتؤول لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي جميع الشركات الحكومية والمملوكة للقوات النظامية المختلفة وجهاز المخابرات والتي تعمل في قطاعات مدنية، وتخضع بقية الشركات المملوكة للقوات النظامية والتي تعمل في قطاعات عسكرية وامنية لإشراف وسلطة رقابة وزارة المالية في الجوانب المالية والمحاسبية وسلطة ديوان المراجعة القومي.

(6) تكون مهام القوات المسلحة في الفترة الانتقالية إضافة الي ما ورد في قانونها هي:

(أ) الالتزام بالنظام الدستوري، واحترام سيادة القانون، والحكومة المدنية الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة البلاد وحماية حدودها أمام أي عدوان خارجي.

(ب) احترام إرادة الشعب السوداني في حكومة مدنية تعددية ديمقراطية والعمل تحت إمرتها.

(ج) تنفيذ السياسات المتعلقة بالإصلاح الأمني والعسكري وفق خطة الحكومة الانتقالية وصولاً لجيش قومي مهني احترافي واحد. ويتضمن ذلك:

تنفيذ بند الترتيبات الأمنية الوارد في اتفاقية جوبا لسلام السودان والاتفاقيات التي تأتي لاحقاً بخصوص قوات حركات الكفاح المسلح.

- دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة وفق الجداول الزمنية المتفق عليها.

(د) مراجعة شروط القبول للكلية الحربية ومراجعة المناهج العسكرية، بما يتماشى مع متطلبات العدالة والمواطنة المتساوية والعقيدة العسكرية الديمقراطية.

(7) يتم تنفيذ مهام القوات المسلحة وبرنامج الإصلاح المتفق عليه في الدستور الانتقالي بواسطة قيادة القوات المسلحة.

قوات الدعم السريع

(1) قوات الدعم السريع قوات عسكرية تتبع للقوات المسلحة ويحدد القانون اهدافها ومهامها ويكون رأس الدولة قائداً اعلى لقوات الدعم السريع.

(2) ضمن خطة الاصلاح الامني والعسكري والذي يقود الي جيش مهني قومي واحد يتم دمج الدعم السريع في القوات المسلحة وفق الجداول الزمنية المتفق عليها.

قوات الشرطة

(1) قوات الشرطة قوات نظامية مدنية مهنية قومية وفيدرالية تعمل على إنفاذ القانون، وتختص بحماية المواطنين وحرياتهم وخدمتهم وحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات مجلس الوزراء وفقاً لما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي.

(2) ينشأ جهاز للأمن الداخلي ويتبع لوزارة الداخلية فنياً وإدارياً وفقاً للإجراءات القانونية السليمة.

(3) يحظر تشكيل قوات شرطية خاصة أو إنشاء وحدات تحد من الحريات العامة وحقوق الانسان.

(4) إصلاح قوات الشرطة وإزالة التمكين فيها، وتحديثها بما يحقق كفاءتها وقوميتها مع عدم التمييز الوظيفي على أي أساس.

(5) يحظر على قوات الشرطة ممارسة أي أعمال استثمارية أو تجارية.

جهاز المخابرات العامة

(1) جهاز المخابرات العامة جهاز قومي نظامي مدني يختص بالأمن القومي، وتقتصر مهامه على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة، ولا تكون له سلطة اعتقال أو احتجاز، ولا يحتفظ بمرافق لذلك الغرض.

(2) يحظر الجهاز من ممارسة العمل التجاري والاستثماري، إلا في إطار أدائه لمهامه.

(3) يتبع الجهاز لرئيس الوزراء ويحدد القانون واجباته ومهامه وميزانيته، وفقاً لما يتطلبه النظام الديمقراطي.

(4) يعين رئيس الوزراء المدير العام للجهاز ونوابه.

(5) تتخذ الحكومة الانتقالية الإجراءات والتدابير اللازمة لإصلاح وتحديث جهاز المخابرات العامة، بحيث يزال فيه التمكين، ويؤسس على عقيدة حماية أمن الوطن والمواطن.

قضايا الاتفاق النهائي

يتم تطوير الاتفاق الإطاري بمشاركة جماهيرية واسعة من أصحاب المصلحة والقوى الموقعة على الاتفاق السياسي

وقوى الثورة في 5 قضايا رئيسية تحتاج لمزيد من التفاصيل وهي:

العدالة والعدالة الانتقالية: وهي قضية تحتاج لمشاركة أصحاب المصلحة وأسر الشهداء على أن تشمل كافة الذين تضرروا من انتهاكات حقوق الإنسان منذ عام 1989 وحتى الآن.

الإصلاح الأمني والعسكري: وهي من أمهات القضايا التي تجابه بلادنا فدون بناء وإصلاح جيش واحد مهني وقومي وفق ترتيبات أمنية متفق عليها، فإن بلادنا لن تحقق الديمقراطية أو السلام أو التنمية.

اتفاق جوبا لسلام السودان وإكمال السلام: ثورة ديسمبر دفعت بأجندة السلام إلى المقدمة مما أدى للتوصل لاتفاق جوبا لسلام السودان، عليه نرى تنفيذ اتفاق سلام جوبا، مع تقييمه وتقويمه بين الموقعين على الاتفاق السياسي وأطراف اتفاق سلام جوبا، مع التزام صميم بالحفاظ على مكتسبات المناطق المتأثرة بالنزاع والنساء التي تضمنها اتفاق جوبا لسلام السودان.

تفكيك نظام 30 يونيو: نظام ال 30 من يونيو اختطف الدولة السودانية ومؤسساتها، وشرعن حزبنتها، ولبناء دولة مهنية تخدم مجتمعنا دون تمييز أو تعدي لابد من تفكيك بنية نظام 30 يونيو على نحو يلتزم بسيادة حكم القانون واحترام الحقوق الأساسية.

أزمة شرق السودان: الالتزام بحل ازمة الشرق بوضع الترتيبات المناسبة لاستقرار شرق السودان، وبما يحقق السلام العادل، والمشاركة في السلطة والثروة والتنمية، ضمن الحقوق الدستورية لمواطنيّ الاقليم، ومشاركة جميع اصحاب المصلحة في شرق السودان ضمن العملية السياسية الجارية.

ندوات منبر
آفاق جديدة للحوار الفكري

منذ انطلاق نشاطه في يوليو 2024، قدم المنبر 27 ندوة حية تحدث فيها 31 مختص في مختلف المجالات، نوقشت فيها كتب وتم تناول قضايا تمس حياة الناس مسائل فكرية لها أثر واضح على ماضي وحاضر السودان وربما المستقبل. نهدف من هذا النشاط إلى تسليط الضوء على مشاكل بلادنا للمساعدة مع الآخرين في إيجاد الحلول الأنسب لها وأملنا أن نكون قد قدمنا إضافة مفيدة في عملية بناء الوعي والمعرفة.

كل الندوات متوفرة بالفيديو على:

صفحة المنبر على Facebook: 24trc/ta.lrutrohs//:sptth

وقناة المنبر على: YouTube GqWF4/at.shorturl//:https

للتواصل: qadayafikria@gmail.com

ادناه جدول الندوات التى ادارها المنبر

كل الندوات متوفرة بالفيديو على:

صفحة المنبر على Facebook: 24trc/ta.lrutrohs//:sptth

وقناة المنبر على: YouTube GqWF4/at.shorturl//:https

للتواصل: qadayafikria@gmail.com

	المتحدث	الـــنـــدوة	التاريخ
1	د. مجدي اسحق	مناقشة كتاب دوائر القهر	2/7/2024
2	د. هشام حنفي	نقد مفاهيم الهامش والتهميش	19/7/2024
3	الأستاذ/ فايز السليك	كواليس الفترة الانتقالية	3/8/2024
4	د. وجدي كامل	الأُطر الثقافية للنهضة	10/8/2024
5	بروفيسور/ عبد الله النعيم	الإسلام وعلمانية الدولة	17/8/2024
6	د. حامد فضل الله	فكر سمير أمين	24/8/2024
7	الأستاذ/ عمر خليل	الفن في زمن الحرب والكوارث	1/9/2024
8	الأستاذة/ رباح المهدي	الفكر الديمقراطي عند حزب الأمة	7/9/2024
9	الأساتذة/سلامتوتو،حافظإسماعيل،وسيفأرباب	المجاعة في السودان	14/9/2024
10	د. بشرى الفاضل	رؤية لما بعد الحرب	21/9/2024
11	الأستاذ/ جمال عبد الرحيم	الدين والدولة في الإطار السوداني	28/9/2024
12	الأستاذ/ كمال حنفي	انهيار الاقتصاد السوداني الأسباب والحلول	5/10/2024
13	الأستاذة/ رانيا عبيد	رؤية ماركسية حول الديمقراطية	11/10/2024
14	د. سعاد موسى	المرأة والحرب في السودان، الآثار والتبعات	18/10/2024
15	الأستاذ/ محمد عبد الوهاب العتيبي	مساهمة التعاونيات في التنمية المستدامة وإعمار السودان	25/10/2024
16	الأستاذ/ حسين أحمد حسين	حروب رأس المال وتدوير العالم الثالث	1/11/2024
17	الأستاذين/عثمانصالحومحجوبداؤود	خطاب الكراهية في القانون الدولي والقانون السوداني	8/11/2024
18	الأستاذة/ منى القدال	أثر الحرب على التعليم العالي في السودان	15/11/2024
19	الأستاذ/ محمد بدوي فاشر	العقاب الجماعي في القانون الدولي	29/11/2024
20	د. سيد محمد عبد الله	التحديات الصحية في ظل الحرب	13/12/2024
21	بروفيسور/ حسن بشير	الكلفة الاقتصادية الاجتماعية للحرب وإعادة الإعمار	10/1/2025
22	بروفيسور/ عبد الرحمن خضر عثمان	القطاع الزراعي في السودان: الواقع والفرص والتحديات	27/12/2024
23	الأستاذ/ إمام الحلو والأستاذة/ مها رمضان	مفهوم الديمقراطية وملامح البرنامج السياسي عند حزب الأمة القومي	24/1/2025
24	الأستاذ/ محمد عصمت	مفهوم الديمقراطية والبرنامج السياسي للحزب الاتحادي الموحد	8/2/2025
25	المهندس/ عادل خلف الله	حول رؤية حزب البعث الأصل للديمقراطية والبرنامج السياسي للحزب	28/2/2025
26	الأستاذ/ هاشم محمد الحسن	ماذا فعلت الإنقاذ بالزراعة	4/4/2025
27	د. بكرى الجاك	حول التحالفات	26/4/2025
28	الدكتور والروائي أحمد حسب الله الحاج	السرد كفعل مقاوم	30/8/2025
29	الدكتور فتح الرحمن التوم	كولونيالية الاسلام السياسي	13/11/2025
30	الدكتور محمد بدرالدين	المراجعات الفكرية لحزب المؤتمر الشعبي	3/01/2026
31	الاستاذ ياسر عرمان	المراجعات الفكرية للحركة الشعبية	10/01/2026
32	الدكتورة دلال عبد العال	حول رؤية الاحزاب الاقتصادية	25/01/2026
33	الصادق حسن	حول خطاب حركات دارفور المسلحة	8/02/2026